كتاب

مطالع الأنظار

في شرح طوالع الأنوار

في الكلام

المتن للبيضاوي والشرح لأستاذ الثناء شمس الدين محمود الأصفهاني

المتوفى سنة ٧٤٩

[illegible] في المنطق [illegible]

وهو صاحب شرح تجريد الكلام لنصير الدين

[illegible]

وغيره

تاريخ الكتابة

سنة ٩٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تقدس بوجوب الوجود وجلال البقاء وتفرد بامتناع العدم واستحالة الفناء
دل على وجوده خلق الارضين والسموات العلى شهد بوحدانيته افتقار الممكنات من الارض والسماء
تنزه عن مشابهة الامثال والاكفاء تقدس عن الحدوث والانقسام والتأليف والاجزاء
احاط علمه بدبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في دياجير الظلماء ابدع المواد
بقدرته وحكمته مستغنيا عن الامثلة لم يتقدمه وجود الاشياء دبر الكائنات بعنايته
الذي حار في جلاله الفضلاء فصرفوا عن ادراك ذاته افكار العقلاء وتحيرت في
المرتبة انظار الحكماء والصلاة والسلام على خير البرية محمد النبي بعثه الى كافة
الورى واصطفاه ليفتح الشفاعة يوم القيامة ومحله مقام الشفاعة يوم
العرض والجزاء وعلى اله البررة الاصفياء واصحابه الخيرة الاتقياء
فان ارباب العقل متطابقون واصحاب الفضل متوافقون على ان
احرى ما يتنافس فيه ذوو الهمم واعظم ما يتنافس فيه كرام الامم العلم الذي هو
ثمرة القلب الذي هو رئيس الاعضاء ونتيجة العقل الذي هو اعز الاشياء
ولذلك مدح الله تعالى العلم واهله في مواضع كثيرة من القرآن الكريم فقال تعالى
والذين اوتوا العلم درجات وقال تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وقال شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط واجل
العلوم وانفعها واكمل المعارف واشرفها هو العلوم الشرعية والمعالم الدينية
اذ بها انتظام صلاح العباد وانتظام الفلاح في المعاد ثمرات العقول
من انواعها مختلفة ونفائس العقائد من اصنافها متفننة
من تحلى بها فاز بالقدح المعلى ومن تخلى عنها تخبط في العمى المحض
لا سيما علم اصول الدين الذي هو اعظمها موضوعا واكرمها
اصولا وفروعا واقواها اركانا واوضحها برهانا مبنى قواعد
الشرع واساسها ومنبع علم الدين ورأسها هو الكاشف عن اسرار الالوهية
المطلع على اسرار الربوبية الفارق بين المصطفى

الاخيار والمميزين الاشرار المبرزين المطيعين من اهل المغفرة والرضوان والعاصين من
اهل الضلال والطغيان وقد صنف فيه علماء كل زمان وفضلاء كل عصر وكل اوان مطولات
شريفة ومختصرات لطيفة وبالغوا في تحرير المقاصد وتقرير القواعد وتحرير الزوائد وتهذيب
الفوائد جزاهم الله تعالى عنا خير الجزاء غير ان كتاب طوالع الانوار من مصنفات الامام المحقق
العلامة قاضي القضاة حاكم الحكام قدوة المحققين اسوة المدققين افضل المتأخرين ناصر
الملة والدين امام الاسلام والمسلمين عبد الله البيضاوي قدس الله روحه ونور ضريحه
اختص من بينها باشتماله على لباب المعقول ونخب المنقول قد نقح اصوله وهذب فصوله وحقق
قوانينه وحقق براهينه وحل مشكلاته وابان معضلاته وهو كما قال مع وجازة لفظه وسهولة حفظه
يحتوي على مسائل كثيرة الشعوب متشابهة الجنوب مسرورة المبادي والمطالع معمورة العوالي
والمقاطع فاشار الي من لا يسعني مخالفته ولا يمكنني الا موافقته ان اشرحه شرحا يحرر مقاصده
ويبرز قواعده ويجمع غرائبه ويجمع عجائبه ويفصل مجمله ويكمل معضله ويفتح مشكله
ويوضح معضله فبادرت الى مقتضى اشارته وفتحت مغلق عبارته وسعيت في
تبيين معانيه وتعيين مبانيه وسميته مطالع الانظار شرح طوالع الانوار ورسمته
باسم من هو منقطع النظير في اياته الزواهر متحلي بمحاسن الشمائل منبع المجد وصاحب العهد بنائبه
الرحمن وهو المخدوم الشريف المولوي الكبيري الاجلي المخدومي المجاهدي المرابطي
المثاغري المؤيدي المنصوري العضدي الذخري الاتابكي ... السيفي ...
الساقي الملكي الناصري شد الله عضد عزه وجاه دولته فاقام العدل ودكه
ونصر اهل الدين وكلاهما في مولانا السلطان الاعظم مالك رقاب ملوك الامم مالك الملوك الكرام
والعجم السيد العادل المجاهد المرابط المثاغر المظفر على الاعداء المنصور من السماء ناصر
الدين والدنيا سلطان الاسلام والمسلمين محيي العدل في العالمين منصف المظلومين من
الظالمين امام المتقين جامع كلمة المؤمنين ابي المعالي محمد بن مولانا السلطان الاعظم الملك المنصور

سيف الدين ابو الفتح قلاوون مد الله سلطانه على كافة خلقه واوسعهم من فضله وفضل
صونا وبذله وجدد لمقامه الشريف بين منازل الكواكب محله بالسعود محلّه وشمل الناس
والبلاد عدله واولياءه من الليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى شكر البعض اياديه ولا
وشيئا من احسانه وانعامه والرجوع بمجلس شريف ان يتلقاه بالقبول بفضله وكرمه قال المصنف
واجب وجوده وبقائه وامتنع عدمه وفنائه اقول ضمن هذه الخطبة معظم مطالب
اصول الدين من اثبات الصانع وصفاته وثبوت جلاله من وجوب الوجود والبقاء و
امتناع العدم والفناء والوحدانية والعلم والقدرة والتدبير والقضاء والقدر و
لا عادة ولا بداء والنبوة براعة الاستهلال الحمد هو الثناء على الجميل من نعمة وغيرها
فقال احمد الله على انعامه وجوده على حسنه وسجايته ولقوله سبحانه هو الموصوف
بصفات الجمال مقابل النعم على الكمال فهو المستحق للحمد ولا فعل والاتصاف به توجب الحمد
ولا فعل الذات ... مستجمع للصفات لانه يختص الحمد بالذات التي اتصفت بوجوب
الوجود ووجوب الوجود يلزمه وجوب البقاء وامتناع العدم والفناء واعتبر الثاني
بالنسبة الى الاول ولا ثم بالنسبة الى الثاني فادرك الاول بالثاني ثم اورد فيها بالثالث والرابع
ثم اشار الى ما يدل على وجوده على طريقة المتكلمين من الاستدلال على وجوده بمصنوعاته واظهر المصنوعات
الدالة على وجوده الارض والسماء قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله وقال افي الله شك فاطر السموات والارض ثم شهد بوحدانيته من خفض الماء وبناء السماء
نفي الكثرة المستلزمة لفساد السموات والارض قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا و
الرصف بالسكون المصدر تقول رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى
بعض ثم بين انه علم السر لا علم ياتي وان علمه احد تحيط بالمعلومات التي لا تتناهى عددها
واحصاؤها فان علمه تعالى متعلق بكل شيء من الكليات والجزئيات المحسوسات والمعقولات
قال الله تعالى وهو بكل شيء عليم وقال الله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات

ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقال الله تعالى ان الله لا يخفى
عليه شيء في الارض ولا في السماء وقال الله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر واخفى ثم ذكر
انه تعالى قدير بتدبيع واخترع ذاته وانه بدواته متعلقة بكل الممكنات وتخصيص بعض
الممكنات بالحدوث في بعض الاوقات بحسب تعلق الارادة فلا ينتهي قدرته عند
للاول فلا اعادة المراد كالابتداء قال الله تعالى كما بدانا اول خلق نعيده ثم بين انه تعالى يدبر
امر المخلوقات من السماء الى الارض بقدره الذي هو تابع قضائه السابق قال الله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر وقال الله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله
الا بقدر معلوم فالقضاء عبارة عن وجود جميع المخلوقات في الكتاب المبين واللوح المحفوظ
مجتمعة ومجملة على سبيل الابداع والقدر عبارة عن وجودها منزلة في الاعيان بعد حصول
شرائطها مفصلة واحدا بعد واحد والسنن الطريقة يقال استقام فلان على سنن
واحد جلت قدرته التي هي على كل شيء ولا تنتهي عند المراد تباركت اسماؤه اي تعالى
وتعاظم اسماؤه عن صفات المخلوقين قال الله تعالى تبارك اسم ربك ذو الجلال والاكرام
عظمت نعمه التي اسبغ علينا ظاهرة وباطنة وعمت الآلاء التي هي سابغة لكل الخلائق
قال الله تعالى واسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة وقال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
تاهت اي تحيرت في بيداء الوهيته انظار العقل اي ملاحظاته بالبصيرة وآراؤه فان
ملاحظة العقل بالبصيرة لما لا يدرك بالضرورة انما هو بالحدود والرسوم والباري جل شانه لا يشارك
شيئا من الاشياء في معنى جنسي ولا نوعي فلا ينفصل عن غيره بمعنى فصلي او عرضي بل هو
منفصل بذاته فذاته ليس لها حد ولا لها جنس ولا فصل ولانه ينفصل بذاته عما عداه
فليس له لازم بين يوصل تصوره العقل الى حقيقته فلا رسم له يوصل الى ملاحظته و
لذلك تاهت انظار العقل اي ملاحظاته التي يستفاد بها تصور الشيء وآراؤه التي يستفاد
بها التصديق به لان التصديق النظري انما يستفاد من الاستدلال بالمؤثر على الاثر او بالاثر على

المؤثر ولا دول بحيث فإنه هو السبب لا دول الموجد بجميع المخلوقات الذي يستند
لا على والنار ... لا بعد اليقين فيتحير العقل قال الله تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق و
في أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد وأرتعت أي انقطعت
طرق العقل وانحاز عن الجهات اعلم أن الفكر كما سيأتي هو حركة النفس في المعقولات مبتدئة
من المطلوب منتهية إليه شبه الحركة الابتدائية المستدعية لمسافة يقع الحركة فيها وهي تلك
المسافة الطرفين أحدهما مبدأ الحركة والآخر ما ينتهي إليه الحركة وهي لها منها جهة فشبه تلك المعقولات بالطرق
التي وقعت فيها الحركة الابتدائية والمطلوب الذي ابتدأت الحركة منه وانتهت إليه بالجهة
تسميتها باسمها ولا يخفى أن الحامد هو متصف بالصفات الجميلة مثنٍ عليه بغيره وان ...
المتصف بالصفات الجميلة هو الله تعالى أخذه عنه فقال الحمد ولم يحصل ثناء أفقدنا سيد
المرسلين عليه السلام حيث قال عليه السلام لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقال واشكره
والشكر أيضا عطفا لأن أفعال العباد مخلوقة لله والشكر أيضا من أفعال العباد فإنه ثناء باللسان
وعمل بالأركان واعتقاد بالجنان وبالجملة صرف النفس والأعضاء والقوى الظاهرة والباطنة
إلى ما خلقت له فيكون الشكر عطاء منه تعالى ولأنه نائل سعادة دينية أو دنيوية عاجلة وآجلة وا
أصل إلينا بوسيلة الرسول عليه السلام قال الله تعالى وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وقد أمرنا الله تعالى
بأن نصلي عليه قال الله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما الآية أخذه الصلاة عليه فقال وأصلي على رسوله الذي رفع الهدى بأن بلغ مشارق الأرض ومغا
ربها والعناء بالفتح التعب مصدر عني بالكسر يعني بالفتح وقع الدهر بأسنة أي شدته ومشاقه
... بالفتح النفع والضياء الضوء يقال ضاءت النار ضوءا ... وضياء وأضاءت مثله و
... متعد يقال أضاءت النار وغيرها ههنا متعد فاعله ضمير له والضمير الذي أضيف إليه الضياء
راجع إلى الرسول والبدر المنير مفعول **قال** وبعد فإن أعظم العلوم موضوعا وأقواها أصولا و
فروعا ... **أقول** أراد أن يشير إلى أن أشرف العلوم هو علم أصول الدين ليكون باعثا للمحصلين على طلبه

... فإنه أعظم العلوم وشرفه بعظم الموضوع وشرفها باستيفاء أصولها قواعد الكلية ككون ... تعالى
عالما مختارا وفروعها أي المسائل التي تتفرع على القواعد الكلية كبعثة الرسول وحشر الأجساد
وبقوة حجته ودليله ووضوحه محجة وسبيلا كان لكل ذلك العلم أعظم وأشرف وأعظم العلوم
موضوعا وأقواها أصولا وفروعا وأقواها حجة ودليلا وأوضحها محجة وسبيلا هو العلم الإلهي
فإنه هو العلم الكافل بإظهار صفات ذاته تعالى من صفات لا فعال ولكن بواز الإظهار ... أسرار
اللاهوت صفات الذات واللاهوت هو الذات وأستار الجبروت صفات الأفعال فإن
صفات الذات وراء حجاب صفات الأفعال قوله المطلع وصف ثان للعلم على ... خبايا
الملك أي المحسوسات وخبيات الملكوت أي المعقولات المغيبة عن الحواس فإن من الموجود
... الممكنة ما يدرك بالحس ويسمى بالشهادة والملك والخلق ومنها ما لا يدرك بالحس بل بالعقل
ويسمى بالغيب والملكوت والأمر وإليهما أشار بقوله تعالى عالم الغيب والشهادة وبقوله
تعالى ألا له الخلق والأمر وبقوله تعالى تبارك الذي بيده الملك وبقوله تعالى فسبحان الذي
بيده ملكوت كل شيء قوله الفاروق صفة ثالثة للعلم أي فاروق بين المصطفين للرسالة
والهدى والمنطبعين على الضلالة والردى الهلاك مصدر ردي بالكسر يردى بالفتح ردى
قوله الكاشف وصف رابع للعلم أي الكاشف عن أحوال أهل السعادة والشقاوة في غد
التي هي دار البقاء يوم العدل والقضاء قوله مبني قواعد الشرع صفة خامسة
على ما سبق فإن قواعد الشرع ومعالم الدين أصلها الكتاب والسنة ولا يستدل
بهما ... إثبات أن الله تعالى متكلم مرسل للرسل موحٍ إليهم ... وذلك من أمور إنما تعلم
من الكلام فيكون مبنى قواعد الشرع وأساسها ورئيس معالم الدين ورأسها فإن معالم
الدين محتاجة إلى علم الكلام وعلم الكلام غير محتاج إليها وإنما كان العلم الموصوف بهذه
الصفات أعظم العلوم موضوعا وأقواها أصولا وفروعا وأقواها حجة ودليلا وأوضحها
محجة وسبيلا لأن موضوعه ذات الله وذات المخلوقات لأنه يبحث فيه عن صفات الله تعالى

واحوال الممكنات من حيث انها يوصل الى اليقين فيما يجب ان يعتقد به لا افعال المكلفين ان يكون ذات
الله تعالى موضوعا لعلم الكلام لان موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية
في علم آخر وذات الله غير بين بنفسه لانه نظري وغير مبين في علم آخر لان سائر العلوم الشرعية
يحتاجان فيها الى الكلام لاشتمالها اثبات الصانع تعالى لا يقال ان ذاته مبين في الحكمة وسائر
الكلام فانه غير مستقيم فان موضوع اعلى العلوم الدينية كيف يجوز ان يكون مبينا في علم غريب
عن العلوم الشرعية بل لان المبين بالدليل وجود الذات وهو زائد على الذات اي الوجود المطلق
فيكون من احوال الذات والبحث عن احوال موضوع العلم في العلم لا اثباته وكون الذات موضوعا
فان قيل اثبات وجود الموضوع لا يجوز في العلم بل في علم آخر ان كان غير بين الوجود والوجود
بالنسبة الى الذات غير بين ولهذا يحتاج الى البرهان اجيب بانه اذا كان البحث
عن الاحوال التي هي غير الوجود يكون وجود الموضوع مسلما ومبينا في علم آخر واما اذا كان البحث
عن الوجود فلا يكون مبينا في علم آخر بل في ذلك العلم فانه لا يكون من مسائل العلم على ان قولهم
ان وجود الموضوع انما يبين في علم آخر ليس على الاطلاق بل المراد منه ان الموضوع الذي هو اخص
من موضوع علم آخر انما يبين وجوده في العلم الذي هو اعم اذا كان غير بين فظهر ان اعظم العلوم
موضوعا هو الكلام واما ان علم الكلام اعلى العلوم اصولا وفروعا اما بالنسبة الى
العلوم الشرعية فلانه يبتنى عليها واما بالنسبة الى الالهي على طريق الحكماء فلانه يستند
الى الوحي المؤيد بالعقل والتأييد الالهي المسلم لكمال الوثاق المنزه عن شائبة
الوهم بخلاف الالهي على طريق الحكمة فانه مبني على العقل الذي يعارضه الوهم واذا كانت الاصول
كذلك فالفروع المستنبطة كذلك واما انه اقواها حجة ودليلا فلان حجته برهان في
قالب قاطع واما سبيلا فلانه سبيل الانبياء الذي هو الصراط المستقيم صراط الله الذي له
ما في السموات وما في الارض قال هذا وان كتابا يشتمل على غوامض المعقول ومنتخب
المنقول تنقيح اصوله وتخريج فصوله وتلخيص فوائده وتحقيق براهينه وحل مشكلاته وابانة

معضلاته وهو مع وجازة لفظه وسهولة حفظه يحتوي على معان كثيرة الشعوب متدانية الجنوب مسوقة المبادي والمطالع مفوفة الفواصل والمقاطع
وسميته طوالع الانوار من مطالع الانظار والله سبحانه اسأل ان ينفع به الاماثل ويهدي به سواء السبيل ويجعله ذخرا لي يوم الدين ويكون

في اقول اي خذ هذا او خذ هذا والعاقل في عقله ومن الكرة من كل شيء الكتاب مشتمل على نفائس المسائل
العقلية وخيار المباحث النقلية تعالى في نخب اصحابه اي خيارهم في تنقيح اصوله وتخريج فصوله
فان الاصول المقررة فيه منقحة عن الزوائد والفصول المحررة فيه مخرجة والتنقيح التهذيب
والمعنى ان اصوله مهذبة منقحة عن الزوائد وفصوله محررة مخرجة على القواعد وفوائده ملخصة
اي مبينة مشروحة والتلخيص التبيين والشرح والمشكل الملتبس تقال اشكل الامر اي التبس
تقال اعضل الامر اي اشتد واستغلق وامر معضل لا يهتدى لوجهه والابانة الايضاح
ابنته ابانة اي اوضحته والشعوب جمع الشعب بفتح الشين وهو ما تشعب اي تفرق من
قبائل العرب والجنوب جمع الجنب متدانية الجنوب اي متقاربها والسوقة العلية
متبين مسوقين ... مجاز ... من ... مسوقة ... مفوفة اي
تقال فوفت الشيء ... اي ... والمراد بالمبادي والمطالع مباحث النظر ومباديه
والممكنات والمراد بالفواصل والمقاطع مباحث الالهيات والنبوة والامامة وهو ظ قال
وبعد تفصيل الكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة كتب اقول لما كان المقصود الاعظم
من تأليف هذا الكتاب اثبات الصانع وصفاته والنبوة وما يتعلق بها بالبراهين
العقلية المؤلفة من مقدمات ماخوذة من الممكنات بالنظر فيها رتب المصنف الكتاب
على مقدمة وثلاثة كتب المقدمة في مباحث يتعلق بالنظر الكتاب الاول في الممكنات الثاني في
الالهيات الثالث في النبوة وما يتعلق بها قال اما المقدمة ففي مباحث يتعلق بالنظر
وفيها فصول اقول المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه المباحث الآتية ومباحث الكتب الثلثة
يتوقف على مباحث يتعلق بالنظر فلهذا جعل المصنف مباحث النظر مقدمة الكتب
الثلثة ولما كان النظر ترتيب امور معلومة متصورة او متصدق بها على وجه يؤدي
الى استعلام ما ليس بمعلوم صار مباحث التصور والتصديق مبادي النظر وذلك لان
المرتبة ان كانت موصلة الى التصور سميت معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة

او مصدق
بدل

لا التصديق سميت حجة ودليلا والنظر باعتبار شموله لها اطلاع وذكر في المقدمة اربعة فصول
لتحصيل المبادي التي هي الاقوال الشارحة الثالث في الحجج الرابع في احكام النظر قال الفصل
الاول في المبادي العلم ان تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي او اثبات سمي تصورا وان
مع حكم باحدهما سمي تصديقا وكلاهما ينقسمان الى بديهي لا يتوقف حصوله على نظر كتصور
الوجود والعدم والحكم بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وكسبي يحتاج اليه
كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع اذ لو كانت التصورات
والتصديقات باسرها ضرورية بديهية او مكتسبة لما جهلنا شيئا او لما حصلنا على شيء
لان النظري انما يكتسب بمعارف اخرى سابقة فلو كانت باسرها مكتسبة لزم استناده
كل منها الى غيره في موضوعات متناهية او غير متناهية فيلزم الدور او التسلسل المحال
والنظر ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم وتلك الامور المرتبة
ان كانت موصلة الى التصور سميت معرفا وشارحا وان كانت موصلة الى التصديق سميت
حجة ودليلا اقول العلم ان تعقل الشيء اي ادراكه مجردا عن الغواشي الغريبة واللواحق المادية التي تلزم
ماهيته من ماهيته فهو نوع من الادراك فان الادراك تمثل حقيقة الشيء عند المدرك يشاهدها ما به
يدرك فهو اربع مراتب احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس ادراك الشيء مكتنفا
بالعوارض الغريبة واللواحق المادية مع حضور المادة ونسبة خاصة بينها وبين المدرك والتخيل
ادراكه مكتنفا بالعوارض الغريبة واللواحق المادية لكن لا يشترط حضور المادة ونسبتها
الخاصة والتوهم ادراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوس ومنهم من يخص الادراك بالاحساس
ويجعل ما بالتعقل والعلم فيهم ادراك الادراك بالمعنى الاول ويتكلم على الاحساس والتخيل والتوهم و
التعقل علما ومنهم من قيد العلم بالامر المعنوي ولم يجعل ما بالادراك بعض الاحساس واخفى طلق
من الادراك بالمعنى الاول وعلى هذا يكون التعقل اخص من العلم مطلقا وقد يطلق العلم ويراد به
التصديق وقد يطلق ويراد به التصديق اليقيني والعلم بالمعنى الاول فسر الشيخ في الاشارات

في الاشارات التصور الساذج المجرد عن التصديق والتصور مع تصديق وفي الشفاء التصور
فقط والتصور مع تصديق كقولنا الجسم الابيض عرض والتصور في مثل هذه القضية ان يحدث
في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبياض والعرض والتصديق هو ان
يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها ومنهم من قسم
العلم الى تصور وتصديق واراد بالتصور الادراك الساذج اي الادراك الذي لا يلحقه حكم
واراد بالتصديق الادراك الذي يلحقه الحكم ومنهم من جعل التصديق عبارة عن مجموع الادراك
والحكم والمصنف قسم التعقل الى قسمين تعقل الشيء حال كونه منفردا عن الحكم عليه بنفي او
اثبات او تعقل الشيء مع الحكم عليه باحدهما وسمى الاول تصورا والثاني تصديقا وانما خص التعقل
بالتقسيم من بين سائر انواع الادراك لان الامور المعلومة التي يمكن ترتيبها فكرا ونظرا هي
المعقولات لا المحسوسات والمتخيلات والموهومات كما ستعرف ان الفكر هو الحركة
في المعقولات ولم يلزم من تقسيم التعقل الى قسمين وتسمية احدهما بالتصور والاخر
بالتصديق عدم انقسام سائر انواع الادراك الى القسمين وتسمية احدهما بالتصور و
الاخر بالتصديق وكان تسمية احدهما بالتصور فقط او بالتصور الساذج وتسمية الاخر بالتصور
مع التصديق او الحكم وقوله وحده حال من الشيء وقوله من غير حكم عليه بنفي او اثبات
الى غير ان يلحقه حكم باحدهما بان لغوا او وحده والمراد بان لا يلحقه حكم لا ان يلحقه عدم
الحكم والحكم ايقاع النسبة الثبوتية او انتزاعها ويقال للاول ايجاب
واثبات وللانتزاع سلب ونفي والنسبة الثبوتية ثبوت شيء لشيء على
وجه هو هو كثبوت عرض للبياض في قولنا البياض عرض او ثبوت شيء مع شيء على وجه
الاستصحاب كثبوت قولنا ان كانت الشمس طالعة مع قولنا النهار موجود
في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او ثبوت مباينة شيء عن شيء على وجه
الانفصال كانفصال قولنا هذا العدد زوج عن قولنا هذا العدد فرد في قولنا اما

ان يكون هذا العدد فردا او زوجا فما هنا تعقل الشيء لا مع الحكم يسمى تصورا وتعقل
الشيء مع الحكم يسمى تصديقا وبينهما انفصال حقيقي على احسن اتحاد لا يصدقان ولا يرتفعان
عن التعقل ولا يلزم من خروج تصور كل من الطرفين عن التصور ودخوله في التصديق لان تصور كل من
الطرفين تعقل شيء وحده لا مع حكم فيكون خارجا عن التصديق داخلا في التصور ولا يلزم ان
يكون تصور المحكوم عليه مع الحكم تصديقا لان تصور المحكوم عليه لا مع حكم فهو داخل وكلاهما اي كل واحد
من التصور والتصديق ينقسم الى بديهي لا يتوقف حصوله على نظر وفكر والى كسبي يحتاج
الى نظر وفكر على معنى ان البعض من كل منهما بديهي والبعض من كل منهما كسبي مثال التصور البديهي
تصور الوجود والعدم مثال التصديق البديهي الحكم بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا
يرتفعان مثال التصور الكسبي تصور الملك والجن مثال التصديق الكسبي العلم بحدوث العالم وبوجود
الصانع وقد تعرف التصديق البديهي بانه الذي لا يتوقف حصوله على نظر وفكر نظرا لان
التصديق البديهي قد يتوقف حصوله على نظر وفكر بان يكون كل من طرفيه او احدهما كسبيا والتعريف الصحيح
ان يقال ان التصديق البديهي هو الذي لا يتوقف جزم العقل بالنسبة الواقعة بين الطرفين
بعد تصورهما على نظر وفكر والبديهي بهذا المعنى يتناول الاوليات والمشاهدات ونعني بها ما يستفاد
العلم به من الحس الظاهر وتسمى محسوسات مثل حكمنا بوجود الشمس او من الحس
الباطن ونسميها وجدانيات مثل حكمنا بان لنا جوعا وغضبا ومنهم من فسر التصديق
البديهي بانه الذي يحكم به العقل بمجرد تصور طرفيه من غير استعانة بشيء ويسمى اوليا وضروريا
فالبديهي بهذا التفسير اخص من الضروري مطلقا وبالتفسير الذي ذكرناه مرادف له ويصح
ان يراد بالتصديق البديهي في هذا التقسيم ما هو مرادف للضروري والا لم ينحصر التصديق
في البديهي والكسبي ولما كان اكثر المحققين جعلوا التصديق في التقسيم تعقل الشيء مع الحكم
عليه بنفي او اثبات ذكر في مثال التصديق البديهي الحكم بان النفي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان تنبيها على ان الحكم هو التصديق عند طائفة وجعل التصديق في التقسيم تعقل الشيء

الذي مع الحكم باحدهما تنبيها على ان المختار عند جعل التصديق عبارة عن تعقل الشيء مع الحكم
وانما قلنا ان البعض من كل من التصور والتصديق بديهي والبعض من كل منهما كسبي لانه لو لم يكن كذلك
لكانت التصورات او التصديقات باسرها ضرورية لما فقدنا شيئا منها لان يكون الكل
حاصلا لنا بلا نظر وفكر واللازم باطل فان كثيرا من التصورات والتصديقات غير حاصل لنا بلا
نظر وفكر واما ثانيا فلانه لو كانت التصورات والتصديقات باسرها مكتسبة لما حصلنا
على شيء منهما واللازم باطل فان كثيرا من التصورات والتصديقات قد تحصل علينا
بيان الملازمة ان النظري انما يكتسب من معارف كلية سابقة فلو كانت التصورات
والتصديقات باسرها مكتسبة لزم الاكتساب وكل منهما الا غيره اما في موضوعات متناهية فيلزم الدور
ضرورة لزوم عود الاكتساب في متناهية الى ما يتوقف عليه واما في موضوعات غير متناهية فيلزم
التسلسل الغير المتناهي وكل من الدور والتسلسل يستلزم امتناع تحصيلنا شيئا من التصورات والتصديقات
اما الدور فلانه يتوقف تحصيلنا شيئا على ما يتوقف عليه فيتوقف تحصيلنا شيئا على
نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء وما يتوقف على نفسه
يمتنع حصوله واما التسلسل فلان تحصيلنا شيئا من التصورات والتصديقات يتوقف
في تحصيلنا على ما لا نهاية له في العقل وحصول ما لا نهاية له في العقل محال لامتناع احاطة الذهن
بما لا نهاية له والموقوف على المحال محال فيمتنع تحصيلنا شيئا من التصورات والتصديقات
وقد اعترض على التصورات بانه ان كان المراد تصور الشيء بحقيقته نختار ان الكل كسبي
ولزوم الدور او التسلسل ممنوع اذ يجوز انتهاء التصور بحقيقته في الاكتساب الى التصور بوجه ما
لا ينافي ذلك الوجه حقيقته فانه عرض من عوارضه والعرض لحقيقته والغرض ان تصور الحقيقة
مكتسبة فيلزم الدور او التسلسل لانا نقول انما يلزم الدور او التسلسل لو توقف اكتساب
تصور الشيء بحقيقته على تصور حقيقته موقوفه وهو ممنوع اذ يجوز ان يكتسب تصور
الشيء بحقيقته من تصوره بوجه ما وان كان المراد تصور الشيء بوجه ما نختار ان

اللاضرورى اذ كل شى بتوجه اليه العقل متصور بوجه ما فان قيل نعنى بالتصور ان
يكون بحقيقته او بوجه ما او نعنى مختلطا بان يكون البعض بوجه ما والبعض بحقيقته اجيب
عن الاول بان العام فى ضمن الخاص وقد ابطلناه وعن الثانى انا نختار ان الكل ضرورى و
الجواب انا نعنى بكل التصورات كل واحد مما صدق عليه انه تصور امر من ان يكون
بحقيقته او بوجه ما فى وجه يشمل جميع افراد التصور بوجه ما وجميع افراد التصور بحقيقته
ولا يلزم من بطلان كل واحد من القسمين منفردا عن الاخر بطلان هذا فانه لو كان الكل
ضروريا بهذا المعنى لكان جميع افراد التصورات مع جميع افراد التصور بوجه ما وجميع افراد
التصور بحقيقته ضروريا فلا يكون شى منها مفقودا ولو كان الكل بهذا المعنى كسبيا يلزم الدور
او التسلسل واعترض عليه ايضا بانه على تقدير ان يكون الكل مكتسبا يكون القضايا المذكورة
فى بطلان هذا القسم مكتسبة فلو تكرر الاحتجاج على بطلان هذا القسم
فى كون كل قضية مذكورة فى بطلان هذا القسم مكتسبة فتحتاج الى غيرها ويلزم
الدور او التسلسل فلا يتم الاحتجاج واجيب بان القضايا المذكورة فى بطلان هذا القسم
معلومة فى نفس الامر فان كانت معلومة على تقدير كون الكل مكتسبا يتم الاحتجاج
سالما عن المنع والا يلزم انتفاء هذا التقدير لاستلزامه خلاف ما فى نفس الامر
فيقال لا نم انه اذا لم تكن معلومة يلزم انتفاء هذا التقدير لجواز استلزامه خلاف
ما فى نفس الامر فتلك لا نم انه يستلزم خلاف ما فى نفس الامر وانما يلزم ذلك لو لم
لكان انتفاء المعلومية لازما لهذا التقدير وهو ممنوع اجيب بان هذه القضايا معلومة
فى نفس الامر وانه يجب جميع الامور الواقعة فى نفس الامر فيتم الاحتجاج سالما عن المنع والا يلزم
وجود انتفاء كون الكل مكتسبا فى نفس الامر وفيه الاعتراض بوجه اخر وهو ان قول المعترض
لو كان الكل مكتسبا فى نفس الامر يكون القضايا المذكورة فى بطلانه مكتسبة ان اراد به انها
تكون مكتسبة فى نفس الامر فلانه لا يلزم من تقدير الكل مكتسبا كونها مكتسبة فى نفس الامر فتم

وان كان هذا التقدير واقعا فى نفس الامر يكون انتفاء معلومية لما هو واقع فى نفس الامر

فيتم الاحتجاج وان اراد به انها تكون مكتسبة على التقدير فيسلم ولكن الاحتجاج موقوف
على معلوميتها فى نفس الامر لا على كونها غير مكتسبة على التقدير ولقائل ان يقول الحق ان
التسلسل فى هذه الصورة غير محال فلم لم يلزم احاطة الذهن بما لا يتناهى دفعة فلا انا نقول انه يلزم
احاطة الذهن بما لا يتناهى على سبيل التعاقب فلزوم التسلسل ما لا يتناهى وانه باطل
بما لا يتناهى دفعة واحدة فانه مسلم ولزومه فان المعارف السابقة معدات للاحقة
ولا يجب بقاء الاسباب المعدة مع المسبب لجواز انتفاء المعد بعد وجود المسبب لا يقال
نبين استحالة احاطة الذهن بما لا يتناهى بطريق اخر وهو ان اللاحق متوقف على كل فكرة
والحركة الفكرية لا تقع الا فى زمان فاحاطة الذهن بما لا يتناهى موقوف على انقضاء ازمنة لا نهاية
لها وهو محال لان البرهان دل على حدوث النفس متناهيا لانا نجيب بان هذا موقوف البيان
على بطلان التناسخ وحدوث النفس فيلزم بيان الظاهر بالخفى ولا والنظر
فى بطلان هذا القسم لو كانت التصورات والتصديقات باسرها مكتسبة
لما تحصل علينا شى منها بالنظر والفكر واللازم باطل فانه قد حصل لنا كثير من التصورات والتصديقات
بالنظر والفكر قال والنظر ترتيب امور معلومة فى اقول لما ذكر ان البديهى هو الذى لا يحتاج
الى نظر وفكر احتاج الى تعريف النظر والفكر والعلم يطلق على معان منها حركة النفس
التى الة لها مقدم الدودة التى هى البطن الاوسط من الدماغ اى حركة كانت اذا كانت تلك الحركة
فى المحسوسات تسمى تخيلا وتلك القوة واحدة لكن تسمى
باعتبار الاول متفكرة وباعتبار الثانى متخيلة وهذه الحركة واقعة مقولة الكيف فان الحركة
فى الكيف تابعة للكيفية المحسوسة بعينه الكيفية النفسانية بان ترتسم الجزئيات
الباطنة فى النفس شيئا بعد شى عند الاستراحة والتنشيط ان النفس تلاحظ
الامور عند الاستراحة فالحركة هو الفكر والملاحظة هو النظر ولتلازمهما اطلق اسم احدهما على
الاخر فاستعملا استعمال المترادفين وقد يطلق الفكر على معنى ثان اخص مما ذكر وهو حركة

النفس في المعقولات مستندة من المبادئ مستوضحة للمعاني الحاضرة عندها طالبة لما يناسبها
المودية الى ان تجدها وترتبها فتخرج منها الى المطلوب والفكر بهذا المعنى هو الذي يترتب عليه
العلوم الكسبية وملاحظة المعاني الحاضرة عند الاستعراض على الوجه المذكور تسمى
انتقالا نظرا وقد يطلق اسم احدهما على كل منهما اعتبارا لهذا الاعتبار ولكون العلم نظرا لا تغاير
معنيهما بجمعهما وقد يطلق الفكر على الحركة من المطالب الى المبادي من ذاته الى الرجوع منها اليه
ولما كان العلوم الكسبية متوقفة على الفكر بالمعنى الثاني والترتيب على الوجه الخاص لازم
[illegible] والترتيب جعل كل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون لبعض تلك الاشياء نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر في الرتبة
العقلية فهو اخص من التأليف لان التأليف لم يعتبر فيه هذه النسبة قوله
امور اراد بها ما فوق الواحد فصاعدا قوله معلومة اي متصورة او مصدقا بها تصديقا يقينيا او
غيره ليتناول النظر الواقع في التصور والتصديق الشامل للتقيني والاعتقاد والظن
قوله على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم ليكون التوقف مخصوصا بالفكر و
النظر بالمعنى الثاني وهذا التوقف باعتبار العلل الاربع المادية والصورية والفاعلية
والغائية وليس المراد بالتوقف بالعلل الاربع ان يحصل تلك العلل انفسها موقوفات
فانه ضرورة لزوم تقدم الموقوف على الموقوف والعلل لا تصدق عليه بل المراد انه
يحصل الموقوف مجهولا على الموقوف باعتبار العلل فيكون التوقف للشيء المركب باعتبار
وجوده لان غير المركب لا يتصور له العلل المادية والصورية وغير الموجود لا يتصور له الفاعل
والغائية فيكون التوقف رسميا لان المجهولات على الشيء باعتبار العلل مجهولات باعتبار
الامور الخارجة عن الشيء والمجهولات التي تكون باعتبار الامور الخارجة لا تكون ذاتية فيكون التوقف
رسميا وقوله ترتيب امور معلومة خاصة مأخوذة من العلل المادية والصورية و
والفاعلية واحدة منها هي المادية مذكورة بالمطابقة والثلاثة الباقية بالالتزام وقوله على

وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم خاصة مأخوذة من العلة الغائية وتلك الامور التي
ان كانت موصلة الى التصور سميت معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة الى التصديق
سميت حجة ودليلا والاول كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان والثاني كقولنا العالم
متغير وكل متغير له سبب الموصل الى التصديق بقولنا العالم له سبب وقدم المصنف القول الشارح
على الحجة في الوضع لتقدمه على الحجة بالطبع ليناسب الوضع الطبع والتقدم بالطبع هو كون الشيء
بحيث يتوقف عليه غيره ولا يكون مؤثرا فيه كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف
على الواحد ولا يكون الواحد مؤثرا فيه والقول الشارح بالنسبة الى الحجة كذلك لان القول الشارح
من قبيل التصور والحجة من قبيل التصديق والتصور مقدم على التصديق طبعا اذ كل تصديق موقوف على
تصور طرفيه وتصور التأليف بينهما ضرورة امتناع الحكم عند الجهل باحد هذه الثلاثة ولا يكون
هذه التصورات مؤثرة في التصديق قال الفصل الثاني في الاقوال الشارحة وفيه مباحث
الاول في شرائط المعرف معرف الشيء ما يستلزم معرفته معرفته وهو يجب ان يكون سابقا على العلم
بالمعرف اقول الفصل الثاني في الاقوال الشارحة ذكر فيه ثلثة مباحث الاول في
شرائط المعرف والثاني في اقسام المعرف والثالث في بيان ما يعرف ويعرف به البحث الاول في
شرائط المعرف معرف الشيء ما يستلزم معرفته معرفة ذلك الشيء والمراد بمعرفة الشيء المعرفة التي
[illegible] المعرفة الحاصلة من التعريف الحدي او الحاصلة من التعريف الرسمي ليتناولهما هذا
التعريف كما على هذا التعريف يلزم ان لا يكون الحدود والرسوم معرفا للماهيات لانه يصدق
على الحدود والرسوم ان معرفتها يستلزم معرفة المحدود والمرسوم اللهم الا ان يراد بالاستلزام استلزام
السبب للمسبب لا العكس كما [illegible] استلزام السبب للمسبب وبالعكس ولا
للعام على الخاص وقيل معرف الشيء ما يكون معرفته سببا لمعرفة الشيء وهذا التعريف
على ما [illegible] يجوز التوقف بالمؤثر واما ان يكون التعريف المعرف بالمؤثر فلا يصح هذا التعريف
لعدم اطراده فانه يصدق على الخاصة اللازمة البينة البسيطة التي يكون معرفتها سببا لمعرفة

ذلك حينئذ وتحقيق ان التوقف بالمعرف لا يصح لان الشيء المطلق تصوره بالنظر يجب ان يكون
متصورا بوجه ما والا امتنع طلبه ولا بد من تصور سبقها منه التصور المطلق وذلك التصور
غير التصور بوجه والتصور بوجه مرخلة التصور المطلق فوجب تحقق التصور بوجه وقوة
تصور المطلق فلا يتم تصور المطلق بدونه فالمرجع التصور المطلق مؤلف فعرف الشيء قبل تحقيق تصوره
تصور الشيء فرده بوجه قيل لو احتاج المعرف الى المعرف لتم والملازم باطل بيان الملازمة انه
لو احتاج المعرف الى معرف لاحتاج معرف المعرف الى معرف آخر وتسلسل وايضا لو كان المعرف
معرف يلزم تساويهما لان شرط المعرف مساواته للمعرف لكنه اخص منه لانه معرف خاص ضرورة
كونه معرفا للمعرف فلا يصح التعريف اجيب عن الاول بان معرف المعرف يندرج تحت
المعرف المطلق من حيث هو معرف ويمتاز عن ساير المعرفات باضافته الى المعرف المطلق
فاذا اعتبرنا معرفنا مطلق المعرف يلزم معرفة معرفه من حيث هو معرف واضافته الى
المعرف ايضا معلومة عند معرفة المتضايفين فيصير المجموع معلوما فلا يحتاج الى معرف
آخر قيل وفيه نظر لان المجموع المركب من المعرف مع الاضافة معرف بالجزئين المعرف
والاضافة ولا يلزم من كون جزئين معلومين بالقوة كون المجموع المركب منهما غير محتاج
الى معرف آخر والجواب الحق ان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية فينقطع بانقطاع اعتبار
العقل فان العقل قد يعتبر معرف المعرف من حيث انه معرف وبه يعرف المعرف
وبهذا الاعتبار لا يحتاج الى معرف وقد يلتفت العقل اليه وينظر اليه من حيث
هو فيحتاج الى معرف فلا يعتبر العقل على هذا الوجه دايما فينقطع التسلسل بانقطاع اعتبار العقل
على هذا الوجه والجواب عن الثاني انه يجوز ان يكون الشيء باعتبار ذاته مساويا لشيء
وباعتبار عارض من عوارضه اخص منه ومعرف المعرف كذلك فانه باعتبار ذاته مساو
للمعرف وباعتبار انه معرف خاص اخص منه وهو باعتبار انه مساو معرف للمعرف لا
باعتبار انه اخص منه ومعرف الشيء يجب ان يكون العلم به سابقا على العلم بالمعرف لان العلم

العلم بالمعرف سبب للعلم بالمعرف والسبب سابق على المسبب فاذا كان العلم بالمعرف
سابقا على العلم بالمعرف يجب ان يكون اجلى منه فلا يصح تعريف الشيء بما يساويه في الجلاء
والخفاء اي يكون ما جعل معرفا بحالة اذا علم المعرف واذا جهل جهل كما قيل الزوج عدد ليس
بفرد فان ما ليس بفرد مساو للمزوج في الجلاء والخفاء ولا يصح ايضا تعريف الشيء بنفسه والا
لزم ان يكون العلم به قبل العلم به فيلزم تقدم الشيء على نفسه سواء جعل المعرف نفس المعرف
فقط كقولهم الحركة [illegible] او جعل نفس المعرف مع غيره كقولهم الانسان حيوان بشر والبشر
مثال للموضوع وانشاء الجوهر ولا يصح ايضا تعريف الشيء بما هو اخفى منه سواء توقف الاخفى على
المعرف او لم يتوقف واذا توقف عليه فاما بمرتبة واحدة وهو الدور الظاهر او باكثر من مرتبة واحدة
وهو الدور الخفي اما اذا توقف عليه بمرتبة واحدة فكتعريف الشمس بانه كوكب نهاري ثم تعريف
النهار بانه زمان طلوع الشمس فوق الافق واما اذا توقف عليه باكثر من مرتبة واحدة
فكتعريف الاثنين بانه زوج اول ثم تعريف الزوج بانه عدد ينقسم بمتساويين ثم تعريف المتساويين
بالشيئين اللذين لا يفضل احدهما على الآخر ثم تعريف الشيئين بالاثنين واما توقف الشيء بالاخفى
الذي لم يتوقف على المعرف فكما يقال النار ركن شبيه بالنفس والنفس اخفى من النار لكن لم
يتوقف معرفة النفس على معرفة النار وينبغي ان يقدم الاعم في التعريفات لشهرته
وظهوره لان شروط الاعم ومعانداته اقل من شروط الاخص ومعانداته فان كل ما هو شرط
للعام ومعانداته فهو شرط للخاص ومعانداته من غير عكس ولا شك ان ما قل شرطه ومعانده اكثر
عند العقل فيكون اشهر واظهر عند العقل وكلما ظهر عند العقل يجب تقديمه لان المتعلم يدرك
اولا الاعم ثم ينتقل الى الاخص قيل انما يجب تقديم الاعم في الحدود التامة لان الاعم فيها هو
الجنس وهو مبهم لا يحصل في الذهن غير محصل بنفسه ويحصل بالاخص الذي هو الفصل فاذا لم يتقدم
الجنس يحتمل الجزء الصوري من الحد فلا يكون تاما مشتملا على جميع الاجزاء فاما في غير الحد التام
فتقديم الاعم اولى وليس بواجب وفيه نظر فان جميع الاثبات في الحد التام ليس الا للجنس

والفصل القريب وهذا المعنى محقق في تقدم الجنس على الفصل اولى فان تقدم الجنس على الفصل ليس
بجزء الصوري للحد التام حقيقة وذلك لان تقدم الجنس على الفصل اضافة عارضة للجنس بالنسبة
الى الفصل والعارضة المتقدم بالقياس الى غيره ومتأخر عنهما متوقفة عليهما فلا يكون متقدمة
لماهية الجنس على الفصل في الوجود الاجمالي الوحداني ولا الوجود التفصيلي فلا يكون
بجزء صوري للحد التام لا اجمالا ولا تفصيلا وكذلك نقول ان تقدم الجنس على الفصل ليس بجزء صوري
للجنس والفصل ولا يلزم ان لا يكون جزء صوري للحد التام فانه يجوز ان يكون للحد
التام مادة هي الجنس والفصل وصورة هي تقدم الجنس على الفصل لانا نجيب بان الحد
التام عبارة عن جميع ذاتيات المحدود ومطابق له فكل ما لا يكون جزء لحقيقة المحدود لا
يكون جزء للحد التام وكل ما يكون جزء للحد التام يكون جزء للمحدود وتقدم الجنس على الفصل
ليس بجزء المحدود فلا يكون جزء للحد التام والاطلاق جزء للمحدود واطلاق الجزء الصوري
على تقدم الجنس على الفصل بطريق المجاز ولا يلزم من تقدم الجنس على الفصل كونه جزء
صوري بالجملة ان يكون شرطا لكان وجوب تقدم الجنس على الفصل باعتبار الاستلزام
ووجوب تقدم الفصل على الجنس باعتبار التحصيل لا يمنع ان يكون تقدم الجنس
على الفصل لاول كونه باعتبارين وتقدم الفصل على الجنس لثانيهما جزء صوريا للماهية الملحوظة
بهما فظهر ان العام ينبغي ان يقدم على الخاص في التعريف سواء كان العام جنسا او عرضا عاما
وسواء كان الخاص فصلا او خاصة لان الخاص يفيد التميز والتميز لا يحصل الا بعد الاشتراك
فلا بد من اعتبار المشترك اولا ثم تخصيصه بالتميز وينبغي ان يجتنب في التعريفات عن
الالفاظ الغريبة اي التي لا يكون استعمالها مشهورا او يختلف بحسب قوم قوم وحشي الغناء
ومن الالفاظ المجازية اي الالفاظ المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة بينهما لانها محتاجة الى كشف
وبيان فيلزم اشتباه القول الشارح [illegible] وينبغي ان يجتنب في التعريفات عن التكرار الا
من غير ضرورة او حاجة سواء كان المكرر نفس المحدود مثل ان يقال العدد كثرة مجتمعة من الآحاد او

والمجتمعة من الاحاد هي نفس الكثرة او بعض اجزاء الحد مثل الانسان حيوان جسم ناطق
فان الحيوان يؤخذ في حده الجسم حيث يقال انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فقد كرر
الجسم الذي هو بعض اجزاء حد الانسان واما التكرار بحسب الضرورة فهو الذي لو لم يقع لم يقع
التعريف صحيحا مثل التكرار الذي يقع في تعريف المتضايفين فان المتضايفين هما اللذان يكونان
معا في التعقل والوجود مثل الابوة والبنوة فانه لا يتصور واحد منهما سوى الا عند تصور
الآخر وكذا لا يعقل كل منهما الا عند تعقل الآخر فيجب ان يؤخذ في تعريف كل واحد منهما بايراد السبب الذي
يصح كونهما متضايفين ليتحصل معا في التعقل ويكمل البيان بالذي يراد تعريفه منهما فيجب ان يقع
تكرار السبب حتى يلزم منه تخصيص البيان بالمقصود منهما بالتعريف مثل ان يقال الاب حيوان
يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه فالحيوان
الاول هو الذات الذي هو معروض اضافة الابوة والآخر الذي هو من نوعه هو ذات الابن الذي هو
معروض اضافة البنوة وقد اخذا عارضين من كل اضافة والتولد من نطفته سبب تضايفهما او
من حيث يتولد من نطفته تكرار ضروري للسبب فذكر السبب لحوق الاضافة الى الحيوان الذي
هو معروض كونه ابا وتكراره ليحصل البيان فان الاب انما يكون مضافا الى الابن من هذه
الحيثية فلو لم يكرر لم يكن التعريف صحيحا لانه قد يصدق الحد على الابن لان الابن قد يكون
كذلك فلا يكون الحد مطردا فلا يكون صحيحا واما اذا كرر لم يصدق الحد على كونه ابن فان الابن
وان كان حيوانا يولد من نطفته آخر من نوعه لكن لا يكون ابنا من هذه الحيثية بل انما يكون
ابنا من حيث يولد من نطفة شخص آخر من نوعه فيصح الحد بتكرار بعض اجزائه ولا يصح بدونه
واما التكرار بحسب الحاجة فهو التكرار الذي لو لم يقع يكون التعريف صحيحا لكن لم يكن له علاوة
حصل كسر من المنطقيين في تعريفهم المركب من الذات والعرض الذاتي من هذا القبيل كما في قولهم
الانف الاقطس انف ذو قطس [illegible] لا يكون ذلك التفسير الا في كونه في تفسير الانف والتفسير تكرارا
وهذا التكرار انما هو بحسب الحاجة فانه لو لم يقع تكرار في التعريف يكون صحيحا فانه يجوز ان يقال في

معرف الشيء لا بد وان يساويه في العموم والخصوص ليشمل جملة افراده ويميزها عن غيرها فلا يخلو من ان يكون داخلا فيها او خارجا منها او مركبا منهما والاول اما ان يكون جميع اجزائها وهو الحد التام او بعضها وهو الحد الناقص والثاني وهو الرسم الناقص والثالث ان كان المميز داخلا سمي حدا ناقصا ايضا وان كان بالعكس كما اذا تركب من الجنس والخاصة سمي رسما تاما فتأمل

تعريف كالانف الافطس بعوض فيه وتعيين بخصوص الانف فيكون التعريف صحيحا فانه لكن لا يكون كاملا لان السؤال الانف الافطس فاحتاج المجيب الى هذا التكرار ليكون الجواب مطابقا للسؤال فاذا لم يكرر لم يكن كاملا قيل لا فرق بين الحاجة والضرورة اذ المستولية فيهما ان كان هو المعرض فقط فلا حاجة الى التكرار ولا ضرورة وان كان المعرض مع العارض فالتكرار ضرورة في محل الحاجة والا اصل التعريف واجيب بان بينهما فرقا فان التكرار الضروري هو الذي لو لم يكرر لم يكن التعريف صحيحا والتكرار في محل الحاجة هو الذي لو لم يكرر لم يكن التعريف تاما واحتج ان هذا النوع من المركبات وهو المركب من الذات والوصف الذاتي لا يكون التكرار في تعريفه جزوريا باعتبار ان السائل لم يكن سائلا عن المجموع فيجب ان يكرر الذات مرة لتعريفه ومرة لتعريف الوصف الذاتي وليس بضروري في نفس كل مركب لانه لو كان السؤال عن الوصف الذاتي وحده لم يكن هناك حاجة الى التكرار لكن احتاج المجيب الى التكرار ليكون جوابه مطابقا للسؤال قال الثالثة في اقسام المعرف اقول البحث الثالث في اقسام المعرف معرف الشيء يجب ان يساويه في العموم والخصوص لان الصدق على معنى انه يجب ان يصدق المعرف على كل ما يصدق عليه المعرف وهو الاطراد والمنع وبالعكس اي يجب ان يصدق المعرف على كل ما يصدق عليه المعرف وهو الجمع والانعكاس لانه لو لم يكن مساويا في الصدق لكان مباينا له او اخص منه بوجه مطلقا او اعم منه مطلقا والكل باطل اما الاول والثاني فلان الاصل للمعرف يجب ان يكون تصوره مستلزما لتصور المعرف والامر المباين والاخص من وجه لا يكونان كذلك واما الثالث فلان الاخص مطلقا لا يشمل جميع افراد المعرف فيكون اقل وجودا وما هو اقل وجودا اخفى والاخفى لا يصلح للتعريف واما الرابع فلان الاعم مطلقا لا يميز ماهية المعرف عن غيرها لانه مشترك بينها وبين غيرها والمشترك بين الشيئين لا يميز احدهما عن الآخر ولان تصور الاعم مطلقا غير مستلزم لتصور الاخص فان تصور الحيوان مثلا غير مستلزم لتصور الانسان اذا عرفت ذلك فنقول المعرف على اربعة اقسام حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص

عن م

اوم

ناقص ووجه الحصر في الاربعة ان المعرف الذي هو غير المعرف ومساوله في الصدق لا يخلو من ان يكون داخلا في المعرف او خارجا عنه او مركبا منهما والاول وهو ان يكون المعرف داخلا في المعرف اما ان يكون جميع اجزاء المعرف وهو الحد التام كالحيوان الناطق في تعريف الانسان اولم يكن المعرف جميع اجزاء المعرف وهو الحد الناقص كالجسم النامي الناطق او الجسم الناطق او الجوهر الناطق في تعريف الانسان والثاني وهو ان يكون المعرف خارجا عن المعرف وهو الرسم الناقص كالماشي المنتصب القامة في تعريف الانسان والثالث وهو ان يكون المعرف مركبا من الداخل والخارج ان كان المميز داخلا اي يكون المميز فصلا قريبا سمي حدا ناقصا ايضا كالحيوان الناطق في تعريف الانسان وان كان بالعكس اي يكون المميز خارجا فهو الرسم التام ان كان الداخل الجنس القريب كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان وان كان الداخل غير الجنس القريب فهو الرسم الناقص ايضا كالجسم النامي الضاحك او الجوهر الضاحك في تعريف الانسان فظاهر كلام المصنف ان يكون المميز الخارج مع اي جنس كان قريبا او بعيدا يسمى رسما تاما ويجوز ان يكون الرسم التام اكثر من واحد وعلى ما قررنا لا يكون الرسم التام الا واحدا كما ان الحد التام لا يكون الا واحدا واما الحدود الناقصة والرسوم الناقصة فيجوز ان تكون متعددة قال واعترض عليه اقول اعترض الامام على التعريف من وجهين الاول ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفسه او بغيره والثاني اما ان يكون بالداخل او بالخارج او بالمركب منهما والاول اما ان يكون الداخل جميع الاجزاء او بعضها والكل واحد منها باطل اما جميع الاجزاء فلان مجموع اجزاء الشيء نفسه فتعريف الشيء بجميع اجزائه تعريف الشيء بنفسه وهو محال واما بعض الاجزاء فلان الجزء انما يعرف الكل اذا عرف شيئا من اجزائه لانه لو لم يعرف شيئا من الاجزاء لكان جميع الاجزاء غير معرف او معرفا بغير ذلك الجزء الذي فرض انه معرف للشيء واذا كان جميع اجزاء الشيء معلوما تكون الماهية معلومة فلا يكون ذلك الجزء معرفا هذا خلف فثبت ان الجزء انما يعرف الشيء اذا عرف شيئا من اجزائه فذلك الجزء المعرف اما ان يكون هو الجزء المعرف فيلزم تعريف

اولا بان مجموع اجزاء الشيء عينه ويجوز ان يعرف اذا عرف شيئا من اجزائه وذلك الجزء اما ان يكون هو ادعا بوجه خارج عنه والخارج انما يعرف اذا علم اختصاصه وذلك يتوقف على معرفته ومعرفة ما يغايره من كل عين الغير المتناهية وذلك محال وثانيا بان المطلوب ان كان مشعورا به امتنع تحصيله وان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه منه

الشيء بنفسه او ما هو خارج عنه فيلزم توقف الشيء بالخارج والتوقف بالخارج ح لا ان لكانه
انما يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه به لان الوصف الذي لا يختص بالشيء لا يصلح للتوقف
فاذا لم يعرف اختصاصه به احتمل عدم اختصاصه به فلا يفيد معرفته والاختصاص هو ثبوت
الوصف للشيء وانتفاؤه عن غيره ومعرفة الاختصاص يتوقف على معرفة الشيء ومعرفة ما عداه
من الامور الغير المتناهية او نقول معرفة الاختصاص مع الجهل بالشيء وبما عداه ممتنع فيتوقف معرفته
على معرفة الشيء وعلى معرفة ما عداه من الامور الغير المتناهية وذلك مح فانه يلزم من معرفة الشيء
الدور لانه ح يتوقف معرفة الشيء على توقف الخارج اياه وتوقف الخارج اياه يتوقف على
معرفة اختصاصه بالشيء ومعرفة اختصاصه بالشيء يتوقف على معرفة الشيء فيلزم الدور ويلزم
معرفة ما عداه من الامور الغير المتناهية احاطة الذهن بما لا يتناهى لان ما عداه غير متناه
والمركب من الداخل والخارج خارج لان المركب من الداخل والخارج لا يكون نفس الشيء ولا داخلا
فيه والا يلزم ان يكون الخارج داخلا لان الخارج جزء من المركب منه ومن الداخل وجزء الجزء جزء
لا يقال المركب من الداخل والخارج لا يكون خارجا والا يلزم ان يكون الجزء الداخل خارجا لانا نقول
دخول المركب في الشيء يوجب دخول كل جزء منه فيه واما خروجه عن الشيء فلا يوجب خروج كل جزء
منه عنه فيلزم من بطلان التوقف بالخارج بطلان التوقف بالمركب بالداخل والخارج ولانا
ان الشيء المط تصوره ان كان مشعورا به امتنع تحصيله لامتناع تحصيل الحاصل وان لم يكن
مشعورا به امتنع طلبه لامتناع توجه الطلب نحو ما لا شعور به **قال** واجيب عن الاول
اقول اجيب عن الاعتراض الاول بان التوقف بالداخل وهي ره صحيح اما التوقف بالداخل
اذا كان جميع الاجزاء فلانا لا نم ان جميع الاجزاء نفسه حتى يلزم ان يكون التوقف بجميع الاجزاء تعريفا
للشيء بنفسه فان كل جزء مقدم على الكل بالطبع والاشياء التي كل واحد منها مقدم على شيء يمتنع ان يكون
نفس ذلك الشيء حتى يلزم ان يكون التوقف بجميع الاجزاء تعريفا للشيء بنفسه واما الداخل اذا كان بعض
الاجزاء فصحيح قوله الجزء انما يعرف الشيء اذا عرف شيئا من اجزائه قلنا لا نم ذلك فان معرفة الشيء

معرفة تامة

[illegible]

الشيء ليس بواجب ان يتوقف شيئا من اجزائه لصلاحية اجزائه استغناء الاجزاء باسرها من توقف الجزء
اي باقيها لا اذا كان جميع اجزائه معلوما تكون الماهية معلومة فلا يكون الجزء معرفا له قلنا لا نم
ان جميع الاجزاء اذا كانت معلومة تكون الماهية معلومة فان الكل غير جميع الاجزاء فيجوز
ان يكون جميع الاجزاء معلومة ولا يكون الكل معلوما فيحتاج الكل الى التوقف ويجوز توقفه وكذا
التوقف بالخارج فلانا نم انه يبطل قوله الخارج انما يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه به قلنا لا نم
قوله لان الوصف الذي لا يختص بالشيء لا يصلح للتوقف قلنا مسلم قوله فاذا لم يعلم اختصاصه به
احتمل عدم اختصاصه به فلا يفيد معرفته قلنا لا نم انه اذا لم يعلم اختصاصه به احتمل عدم اختصاصه
فانه يجوز ان يكون مختصا به في نفس الامر وعلم يعلم اختصاصه به فلا يحتمل عدم اختصاصه به
في نفس الامر فيفيد معرفته فان افادة الوصف الخارجي لمعرفة الموصوف يتوقف على كون الوصف
الموف بحيث يلزم من تصوره تصور الموصوف بعينه وذلك انما يتوقف على اختصاص
الوصف الخارجي بالموصوف وشموله له في نفس الامر فانه لو لم يكن مختصا لكان مشتركا بين
الموصوف وغيره فيكون اعم منه والعام لا يلزم من تصوره تصور الخاص ولو لم يكن شاملا
لكان اخص والاخص اخفى فلا يصلح للتوقف وافادة الوصف الخارجي لمعرفة الموصوف
لا يتوقف على العلم بالاختصاص والشمول فان المفيد للتصور هو معرفة الوصف المختص
الشامل لا معرفة اختصاص الوصف الخارجي بالموصوف فيجوز ان يكون بين
الوصف المختص الشامل وبين الموصوف ملازمة بحيث ينتقل الذهن
من تصوره الى تصور الموصوف وان لم يعلم اختصاصه وشموله ولئن سلم ان
التوقف بالخارج يتوقف على معرفة اختصاص الوصف الخارجي بالموصوف لكن لا نسلم
لزوم الدور ومعرفة ما لا يتناهى قوله معرفة الاختصاص يتوقف على معرفة الموصوف
وعلى معرفة ما عداه من الامور الغير المتناهية قلنا العلم بالاختصاص يتوقف على العلم
بالموصوف بوجه ما وعلى العلم بما عداه مما لا يتناهى مجملا فلا يلزم الدور ولا احاطة فال

لعم وهذا الجواب ضعيف فان تقدم كل واحد من كل جزء بالطبع لا يقتضي تقدم
الكل من حيث هو كل ومجموع ليدل على مغايرة جميع الاجزاء لنفس الشيء فانه لو جاز ان يكون كل واحد
من الاجزاء متقدما بالطبع والكل من حيث هو كل ومجموع لا يكون متقدما ويكون جميع
الاجزاء نفس الشيء فلا يصح التعريف بجميع الاجزاء لامتناع تعريف الشيء بنفسه واما
قوله معرف الشيء لابد واجب ان يعرف شيئا من اجزائه لجواز استغنائه بها
فعال لو كانت الاجزاء باسرها حتى الصورة معلومة لكانت الماهية معلومة لانه لو لم يكن
الماهية معلومة عند العلم بجميع الاجزاء حتى الصورة لم يفد التحديد معرفة المحدود ولكنه يفيد
عندكم واذا كانت الماهية معلومة عند العلم بجميع الاجزاء تكون غنية عن تحديد الجزء اياها
فلا يكون الجزء معرفا لها واما قوله في الجواب عن التعريف بالخارج تعريف الموصوف
متوقف على كون الوصف الموصوف بحيث يلزم من تصوره تصوره بعينه وذلك
انما يتوقف على اختصاصه وشموله في نفس الامر لا على العلم بها فيقال لو استلزم الخارج
تصوره تصوره فان كان الخارج متصورا كان الملزوم متصورا فيستغنى عن التعريف
وان لم يكن الخارج متصورا امتنع التعريف به ثم قال المصنف بل الجواب ان التعريف بجميع
الاجزاء معتبر فان الاجزاء على الانفراد ما تعقلوه والغرض استحضار الاجزاء المجموعة
بحيث يحصل في الذهن صورة مطابقة للمحدود وتحقيق ذلك ان جميع الاجزاء نفس الماهية
لكن جميع الاجزاء يعتبر في الذهن على الوجهين احدهما على سبيل الاجمال بان يحصل جميع الاجزاء
بوجود واحد وبهذا الاعتبار هو المحدود وثانيهما على سبيل التفصيل بان يحصل لكل جزء
وجود على حدة وجميع الاجزاء بهذا الاعتبار حد فلا يلزم من تعريف جميع الاجزاء على سبيل الاجمال
بجميع الاجزاء على سبيل التفصيل تعريف الشيء بنفسه سيأتي ذلك لان تعريف الماهية بجميع الاجزاء
معناه ان تصورات جميع الاجزاء يفيد تصور جميع الاجزاء وتصور جميع تصورات الاجزاء
غير تصور جميع الاجزاء لان جميع تصورات الاجزاء عبارة عن جميع وجودات الاجزاء في الذهن

في الذهن لان تصور الشيء عبارة عن وجوده في الذهن فتصورات جميع الاجزاء وجودات اجزائه في
الذهن ووجودات الاجزاء في الذهن غير وجود جميع الاجزاء في الذهن اعني وجود الماهية اما
بالذات او بالاعتبار فان وجودات الاجزاء وجودات متعددة متعلقة بالاجزاء بان
كان لكل جزء وجود في الذهن مغاير لوجود الاجزاء اما بالذات او بالاعتبار ووجود جميع
الاجزاء وجود واحد متعلق بالجميع ولا شك ان الوجودات المتغايرة المتعلقة بالاجزاء
غير وجود واحد متعلق بالجميع فتصورات الاجزاء غير تصور الاجزاء فلا يلزم من التعريف بجميع
الاجزاء تعريف الشيء بنفسه فان قيل لا يخلو اما ان يكون لكل من الاجزاء وجود على حدة في الذهن
فيلزم ان يكون لكل من الجنس والفصل في الذهن وجود مغاير لوجود الاخر في الذهن
فامتنع حمل احدهما على الاخر بالمواطاة وامتنع ايضا حملهما على المجموع الحاصل منهما بالمواطاة وشرط
المعرف ان يكون مساويا للمعرف في الصدق واذا لم يكن محمولا بالمواطاة امتنع ان يكون مساويا
له فامتنع التعريف به واما ان يكون الجميع موجودا في الذهن بوجود واحد فيلزم ان يكون جميع
الاجزاء موجودا في الذهن بوجود واحد فيلزم تعريف الشيء بنفسه اجيب بان لكل من
الجنس والفصل وجودا مغايرا للوجود الاخر في الذهن وامتنع حمل احدهما على الاخر بالمواطاة
بهذا الاعتبار وامتنع ان يكون جميع الاجزاء بهذا الاعتبار مساويا للماهية في الصدق
لكن شرط المعرف ان يكون مساويا للمعرف في الصدق باعتبار الماهية لا باعتبار الماهية
بقيد الوجود ولكل من الجنس والفصل وان كان له وجود مغاير لوجود الاخر ومع
اعتبار تقييده بهذا القيد لا يحمل احدهما على الاخر لكن باعتبار ان كلا منهما قد يوجد مع
الاخر بوجود واحد يصدق احدهما على الاخر وعلى تقدير ان يكون الجميع موجودا بوجود
واحد لا يلزم من التعريف بالاجزاء الموجودة في الذهن بوجود واحد تعريف الشيء بنفسه
وذلك لان الوجود الواحد باعتبار تعلقه بماهية الجنس في الذهن تصور لماهية الجنس
وباعتبار تعلقه بماهية الفصل تصور لماهية الفصل وباعتبار تعلقه بالمجموع الحاصل

التعريف بولد

طاة

من الجنس والفصل تصور الماهية فالتصورات متغايرة وان كان الوجود في الذهن واحدا
مجموع تصور الجنس والفصل غير تصور المجموع الحاصل من الجنس والفصل فمجموع التصورين
مفيد لتصور المجموع فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وكذا الرسم ان كان مركبا تكون موادّه
متصورة ولم يلزم من تصورات موادّه تصور المرسوم بل يتوقف على استحضارها مجموعة
بحيث يحصل في الذهن صورة مطابقة للمرسوم وكذا الحد الناقص واما المفرد فلا يفيد
لانه ان كان متصورا لكون الموقوف متصورا فاستغنى عن التعريف وان لم يكن متصورا امتنع
التعريف والجواب عن الثاني ان توجه الطلب نحو الشيء المشعور به بعض الاعتبارات
فلا استحالة فان الشيء المتصور معلوم من وجه مجهول من وجه آخر وتوجه الطلب نحو
الشيء ذي الوجهين لا نحو المعلوم لوجه المعلوم او الوجه المجهول فلا يلزم تحصيل الحاصل
ولا طلب المجهول قال الثالث في بيان ما يعرف به اقول المبحث الثالث في بيان ما يعرف
ويعرف به من الحقائق الحقيقية اما ان تكون بسيطة اي لا تكون لها جزء بان لا يلتئم من
شيئين او اكثر او مركبة اي يكون لها جزء بان يلتئم من شيئين فصاعدا وكل من البسيط و
المركب اما ان يتركب عنه غيره او لا فيحصل اربعة اقسام فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره
لا يحد لا حدا تاما ولا حدا ناقصا لان كلا من الحد التام والحد الناقص مركب الا لا جزء له و
البسيط لا جزء له ولا يحد به غيره ضرورة عدم كونه جزءا لغيره كالواجب فانه لا جزء له ولا جزء
لغيره والبسيط الذي يتركب عنه غيره لا يحد لانه لا جزء له ويحد به الغير لانه جزء الغير كالجوهر
فانه بسيط لا جزء له ويتركب عنه غيره لانه جنس للجواهر فلا يحد ويحد الغير به والمركب الذي
لا يتركب عنه غيره يحد لان له جزءا ولا يحد الغير به ضرورة عدم كونه جزءا للغير كالانسان
فانه مركب من الحيوان والناطق ولا يتركب عنه غيره ضرورة كونه نوعا سافلا فيحد
ولا يحد به غيره والمركب الذي يتركب عنه غيره يحد لان له جزءا ويحد الغير به ضرورة كونه جزءا
كالحيوان فانه مركب من الجسم النامي والحساس ويتركب عنه غيره كالانسان فيحد الحيوان

الحيوان ويحد به فالحد للمركب سواء كان حدا تاما او حدا ناقصا وكذا الرسم التام ضرورة
تركبه من الجنس والخاصة واما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب وكل ما له خاصة لازمة
بينة غير بينه اي يرسم وكل ما هو خاصة لازمة بينة لشيء غيره يرسم ذلك الشيء
بها قال الفصل الثالث في الحجة اقول لما فرغ من الفصل الثاني في الاقوال الشارحة
شرع في الفصل الثالث في الحجة وذكر فيه ثلاثة مباحث الاول في انواع الحجة والثاني في القياس
واصنافه والثالث في مواد الحجة المبحث الاول في انواع الحجة وهي جمع حجة وهي الموصل القريب
الى التصديق والحجة والدليل مترادفان وقد رسم الدليل بانه ما يلزم من العلم به العلم بوجود
المدلول واراد بالعلم الملزوم والعلم اللازم التصديق الشامل للظن والاعتقاد واليقين
واراد باللزوم ما هو اعم من اللزوم العادي والعقلي سواء كان بينا اي بغير واسطة
او غير بين اي بواسطة وقيد بوجود ولا يستقيم بدونه الدليل المفضي الى المدلول العدمي
لان المدلول العدمي له وجود في الذهن لان المدلول ما يتعلق به دلالة الدليل وهو من
المركبات الخبرية المشتملة على النسبة الواقعة بين المحكوم عليه وبه اعم من الثبوتية والانتفائية
وهو بهذا الاعتبار وجود في الذهن فالدليل ما يلزم من التصديق به التصديق بوجود المدلول اعم من ان
يكون المدلول من المركبات السلبية او الثبوتية ولما كان هذا النوع يجب اللفظ
تحاشى عن ذكر المدلول فان المباحث اللفظية لا يحترز فيها عن امثاله والدليل على ثلثة
انواع ووجه الحصر ان الدليل امر اضافي يستدعي شيئين احدهما ما يكون العلم به ملزوما و
الآخر ما يكون العلم به لازما والاول يستدل به والثاني يستدل عليه فالمستدل به اما ان يكون
كليا او جزئيا وكذا المستدل عليه واذا كان المستدل به والمستدل عليه كليين يحتاج بينهما
في الصدق ليلزم من العلم باحدهما العلم بالآخر او لا يتوقف هذا فاما ان يستدل
بالكلي على الجزئي كما يستدل بحدوث الاجسام كلها على حدوث الجسم الذي هو
جزئي بان يقال كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث او يستدل بالكلي على الكلي

او باحد المشاهدين على الآخر كما يستدل بثبوت الضحك للمتعجب بالقوة الذي هو طلب ساوي
على ثبوته للانسان الذي هو طلب ساوي للمتعجب بالقوة فان معنى الطلب انسان متعجب بالقوة وطلب
متعجب بالقوة ضاحك فطلب انسان ضاحك ويسمى هذان القسمان قياسا او بعكس اي يستدل بالجزئي
على الكلي ويسمى استقراء تاما ان كان الاستدلال بجميع جزئيات الكلي عليه مثل ان يقال كل جسم
ذو وضع لان الجسم اما بسيط او مركب وكل منهما ذو وضع ويسمى استقراء ناقصا ان لم يكن الاستدلال
بجميع جزئياته بل ببعضها مثل ان يقال كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان
والطيور والدواب كذلك والاستقراء الناقص لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال البعض
الذي لم يستقرأ بخلاف حال البعض الذي استقرأ كالتمساح فانه لا يحرك الاسفل فلا يصدق
حكم الكلي او يستدل بالجزئي على جزئي آخر لاشتراكهما في وصف كما يستدل بحرمة الخمر على حرمة النبيذ نظرا الى
ان الاسكار يعلل بمعنى النبيذ حرام كالخمر لاشتراكهما في الاسكار ويسمى تمثيلا في عرف المنطقيين
وقياسا في عرف الفقهاء والجزئي الاول وهو الخمر في مثالنا يسمى اصلا والجزئي الثاني وهو النبيذ في
مثالنا يسمى فرعا والوصف المشترك وهو الاسكار في مثالنا جامعا والتمثيل انما يفيد اذا ثبت كون
معنى العلة في الحكم اي بهو فائدة تابعة في الحكم بطرق ثلاث بالدوران وهو ترتب الآخر على الشيء الذي
له صلوحية العلة وجودا وعدما اي يوجد بوجوده ويعدم بعدمه كترتب الحرمة على الاسكار
وهو الحرمة وعدما اما وجودا في العنب عند وجود السكر المطربة واما عدما
فعند كونه عصيرا لم يحدث فيه الشدة المطربة او عند جريه خلا فالاول بالسبر والتقسيم
وهو حصر الاوصاف في الاصل والغاء البعض ليتعين الباقي للعلية كما يقال علة حرمة الخمر
اما الاسكار او كونه ماء العنب او الجرة او غيرها وغير الاسكار لا يكون علة بالطريق الذي يفيد
ابطال علية الوصف فتعين الاسكار للعلية او بغير الدوران والسبر من الطرق الدالة على علية
الوصف كالنص والاجماع والمناسبة والشبه وقد تستنبط المطالب في القياس في منهاج الاصول
قال المادة والقياس اقول البحث الثالث القياس واصنافه واعلم ان الجزئيات المندرجة تحت

تحت الطلب اما ان تكون نتائجها بالذاتيات او بالوصفيات او بهما والاول يسمى انواعا
والثاني اصنافا والثالث افرادا وكما كان جزئيات الموصوف من الحد التام والرسم
التام والناقص نتائجها بعضها بعضا بالذاتيات كتب بين الحد التام والحد الناقص
الناقص وبعضها بالوصفيات كتب بين الرسم التام والناقص سماها افرادا وكما
كان سائر جزئيات الحجة اي التقسيم الى الاستقراء والتمثيل بالذاتيات سماها انواعا
وكما كان سائر جزئيات القياس كتبين الاستثنائي والاقتراني على هيئة الشكل
الاول والثاني والثالث والرابع بالوصفيات سماها اصنافا والقول يطلق على المركب
اي الملفوظ وعلى المعقول اي المعنى القائم بالنفس والمراد به ههنا المعقول لانه هو المستلزم
للذات ويسمى القول المسموع قياسا بطريق المجاز قوله مؤلف من اقوال اراد به قضيتين
فصاعدا ليشمل القياس البسيط والمركب وخرج عنه القضية الواحدة المستلزمة لعكسها
وعكس نقيضها ولا يستشف به قولك فلان يطوف بالليل فهو سارق وقولنا كلما كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كلا منهما قضية واحدة مستلزمة لقضية اخرى وهيهنا
فليس لا نا لا نم ان قولنا فلان يطوف بالليل وحده يستلزم قولنا هو سارق بل هو مع
قولنا وكل من يطوف بالليل فهو سارق يستلزمه ولا نم ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود قضية واحدة مستلزمة لقضية اخرى فان قولنا كلما دل على الاتصال دل
على وضع المقدم فيكون بالحقيقة قضيتين احديهما الاتصال والاخرى وضع المقدم وقوله
متى سلمت لما تعرض بكونهما صادقتين لكونهما بحيث اذا فرض صدقهما لزم فيه قياس
مقدماته كاذبة وقوله لزم عنه اي عن القول المؤلف يعد كون هيئة التأليف داخلة
في القياس فلذلك لم يقل لزم عنها فان المطلوب يحصل من تلك الاقوال لا مع الهيئة المخصوصة
وقوله لذاته اي لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية اي لا يكون لا صدق مقدمتي القياس
او بواسطة مقدمة من المذكورة اي لا يكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس لكن هذا مانعا بيان

لحدود القياس والاول اي اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية كقولنا ا مساو لـ ب و ب
مساو لـ ج فانه يلزم ا مساو لـ ج لكن لا لذاته بل بهذا التاليف والاطلان بهذا النوع من التاليف
منتج دايما بل في كل ما فيه ما ذكرنا من مثل المساواة المباينة او النصفية او الضعفية لم يلزم
فانا اذا قلنا ا مباين لـ ب و ب مباين لـ ج لم يلزم ان يكون ا مباينا لـ ج لان مباين المباين لم يلزم
ان يكون مباينا وكذا لو قلنا ا نصف لـ ب و ب نصف لـ ج لم يلزم ان يكون ا نصف لـ ج لان
نصف النصف لا يكون نصفا وكذا لو قلنا ا ضعف لـ ب و ب ضعف لـ ج لم يلزم ا ضعف لـ ج
لان ضعف الضعف لم يكن ضعفا بل انما يلزم بهذا التاليف ا مساو لـ ج بواسطة قولنا كل
مساو لـ ب و كل ما ب مساو لـ ب اذا انضم الى الاولين انتج ا مساو لكل ما يساوي ب ومعناه كل
ما يساوي ب فا مساو له و ب مساو لـ ج معناه ج يساوي ب فيجعل صغرى لقولنا كل ما يساوي
ب فا مساو له ينتج ج ا مساو له معناه ا مساو لـ ج وهو المطلوب ان التاليف المذكور انما يلزمه
قولنا ا مساو لـ ج بواسطة قولنا كل مساو لـ ب كل ما يساوي ب وهي مقدمة اجنبية غير لازمة
لاحدى مقدمتي القياس لحسنه لم يصدق تلك المقدمة لم ينتج التاليف كما في قولنا ا نصف
لـ ب و ب نصف لـ ج لانه لا يصدق كل ما هو نصف ب فهو نصف لكل ما يكون ب نصفه
فتحقق بصدق تلك المقدمة سيما كما في قياس المساواة وما يجري مجراه كقولنا ا ملزوم لـ ب و ب
ملزوم لـ ج فانه يلزم ا ملزوم لـ ج او بصدق كل ما هو ملزوم لـ ب ملزوم لكل ما يكون ب ملزوما له وكذا
اي اللزوم بواسطة مقدمة في قوة المذكورة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزمه جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض
التالي وهو قولنا ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر فانه يجعل كبرى لقولنا جزء الجوهر يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر لينتج المطلوب وانما اشترطنا كون تلك المقدمة غير حد بكون حدها متغايرا لحدود
القياس لتلا يخرج البيان بالشكل المستوفي فان حدود القياس ثم لم يتغير خلاف الحدود
ههنا لان عكس النقيض بغير حدود القياس بخلاف عكس المستوفي والمراد باللزوم لذاته اعم من

من البين وغير البين لتندرج فيه القياس الكامل وغيره وقولنا القول مغاير لكل واحد
من المقدمتين والا يلزم ان يكون كل قضيتين متباينتين قياسا لاستلزامه كل واحد منهما
لا يقال اعتبار هذا القيد يقتضي ان لا يكون الاستثنائي الذي استثني فيه عين المقدم قياسا
كقولنا ان كان ا ب فـ ج د لكن ا ب فـ ج د لان القول اللازم عين احدى المقدمتين لانا نقول القول
اللازم في الاستثنائي هو التالي واحدى المقدمتين هي الملازمة بين المقدم والتالي لا التالي
وضع المقدم ولا شك ان القول اللازم مغاير لكل منهما فان القول اللازم ج د واحدى المقدمتين
ان كان ا ب فـ ج د والمقدمة الاخرى ا ب ثم القياس لا يخلو اما ان يشتمل النتيجة او نقيضها بالفعل
وهو الاستثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
النهار موجود وهو مذكور في القياس بالفعل وكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن لم يكن النهار موجودا فلم تكن الشمس طالعة فالنتيجة هي قولنا لم تكن الشمس طالعة ونقيضها مذكورة
في القياس بالفعل او لا يشتمل النتيجة ولا نقيضها بالفعل ويسمى اقترانيا كقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث فالعالم حادث فقولنا العالم حادث نتيجة ولم يشتمل القياس ولا نقيضها بالفعل قال
والاول اي القياس الاستثنائي هو ان يستدل فيه بوجود الملزوم
على وجود اللازم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان او يستدل بعدم
اللازم على عدم الملزوم كما اذا قلنا في المثال المذكور لكنه ليس بحيوان فليس بانسان او يستدل بوجود
احد المتعاندين على عدم الآخر او بعدم احد المتعاندين على وجود الآخر كقولنا اما ان يكون العدد زوجا
او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج
فعلى هذا يكون القياس الاستثنائي مشتملا على مقدمة حاكمة بالملازمة بين اللازم والملزوم ليلزم من
وجود الملزوم وجود اللازم ومن عدم اللازم عدم الملزوم وتسمى تلك المقدمة شرطية متصلة ولا يخفى
انه يشترط ان يكون موجبة كلية لزومية ليلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ومن عدم اللازم
عدم الملزوم او يكون الاستثنائي مشتملا على مقدمة حاكمة بالمعاندة بين الامرين ليلزم من وجود

احدهما عدم الآخر او من عدم احدهما وجود الآخر ويسمى تلك المقدمة شرطية منفصلة حقيقية
ان تعاندا مطلقا اى صدقا وكذبا اى لا يصدقان معا ولا يكذبان معا كما فى المثال المذكور ومانعة
الجمع ان تعاندا صدقا فقط اى لا يصدقان ويكذبان كقولنا اما ان يكون هذا الشيء انسانا او
فرسا ومانعة الخلو ان تعاندا كذبا فقط اى لا يكذبان ويصدقان كقولنا اما ان يكون هذا الشيء
لا انسانا او لا فرسا ولا يخفى ان المنفصلة بشرطيها ان صرحت كلية عنادية يلزم من وجود كل
منهما عدم الآخر او من عدم وجود الآخر وكون القياس الاستثنائى مشتملا على مقدمة
لاجل ان فى وضع اللازم فى المتصلة او وضع المعاند مطلقا اى صدقا وكذبا فى الحقيقية او صدقا فقط
فى مانعة الجمع او رفع اللازم فى المتصلة او رفع المعاند مطلقا اى صدقا وكذبا فى الحقيقية او رفع
المعاند كذبا فقط فى مانعة الخلو ويسمى المقدمة الاولى استثنائية قال والثانى على اربعة اوجه
الاول لانه فرع من القياس الاقترانى شرطية فى القياس الاقترانى وهو بحسب ما يتركب
عنه من القضايا ينقسم الى حملى وهو المؤلف من الحمليات الصرفة والى شرطى وهو المؤلف من
الشرطيات الصرفة او منها ومن الحملى والمعلم يشرع فى الاول لكونه مما يحتاج اليه فى كل قياس اقترانى
حملى من مقدمتين يشتركان فى امر يناسب طرفى المطلوب ويسمى ذلك الامر اوسط لتوسطه بين طرفى
المطلوب ويسمى احدى المقدمتين بالمحكوم عليه فى المطلوب بالاصغر لكونه بحسب الغالب اخص من المحكوم
به ويسمى المقدمة الاخرى بالمحكوم به فى المطلوب بالاكبر لكونه بحسب الغالب اعم من المحكوم عليه و
يسمى المقدمة التى فيها الاصغر بالصغرى لاشتمالها عليه والمقدمة التى فيها الاكبر بالكبرى لاشتمالها عليه
كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فقولنا كل انسان حساس هو المطلوب والانسان هو الاصغر
وقولنا كل انسان حيوان هو الصغرى وحساس هو الاكبر وقولنا كل حيوان حساس هو الكبرى والحيوان
هو الاوسط والقضية التى هى جزء القياس تسمى مقدمة وما ينحل اليه المقدمة كالموضوع و
المحمول دون الرابطة تسمى حدا للقياس فقولنا مثلا فيه ثلثة حدود الاصغر والاوسط والاكبر و
هيئة نسبة الاوسط الى الاصغر والاكبر بالوضع والحمل تسمى شكلا واقتران الصغرى بالكبرى قرينة

قرينة وضربا والقول اللازم يسمى مطلوبا ان سيق منه الى القياس ونتيجة ان سيق من القياس
اليه والاشكال اربعة لان الاوسط اما ان يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل
الاول يسمى بالاول لانه بديهى الانتاج يتوقف عليه الباقى وينتج المطالب الاربعة واشرف المطالب
او الاوسط محمولا فيهما اى فى الصغرى والكبرى فهو الشكل الذى يسمى ثانيا لانه يشارك الاول فى
الصغرى التى هى اشرف من الكبرى لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من محموله ولانه ينتج الكلى
الذى هو اشرف من الجزئى وان كان الكلى سلبيا والجزئى ايجابيا او الاوسط موضوعا فيهما وهو الشكل
الثالث جعل بالثالث لمشاركته الاول فى احدى المقدمتين وهى الكبرى او الاوسط موضوعا فى الصغرى
محمولا فى الكبرى وهو الشكل الرابع جعل رابعا لمخالفته الاول فى المقدمتين قال فالاول ان يستدل
فى الاول الضروب الممكنة الانعقاد فى كل شكل من الاشكال الاربعة بحسب الكمية اى الكلية والجزئية
والكيفية اى الايجاب والسلب ستة عشر الحاصلة من ضرب الصغريات الاربع الموجبة
الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الكلية والسالبة الجزئية فى الكبريات الاربع كذلك ويشترط
انتاج الشكل الاول بحسب الكيفية ايجاب الصغرى لانها لو كانت سالبة لكون الاوسط
مسلوبا عن الاصغر فلا يندرج تحت الاوسط فلم يتعد الحكم بالاكبر على الاوسط ايجابا او
سلبا الى الاصغر لان الحكم بالاكبر على ما صدق عليه الاوسط بالفعل على تقدير سلبه عن الاصغر
والاصغر لا يكون من جملة ما صدق عليه الاوسط بالفعل على تقدير سلبه عن الاصغر ويجب كلية
الكبرى لانها لو كانت جزئية لكان الحكم بالاكبر على بعض ما صدق عليه الاوسط بالفعل ولا
يلزم ان يكون الاصغر من جملة ذلك البعض وان كان الاوسط صادقا عليه فلا يلزم تعدية الحكم
من الاوسط الى الاصغر فيسقط باعتبار ايجاب الصغرى ثمانية اضرب وهى الحاصلة من كل واحد من
السالبتين صغرى والمحصورات الاربع كبرى وباعتبار كلية الكبرى يسقط اربعة اخرى و
هى الحاصلة من الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبتين صغرى فبقى الضروب المنتجة
اربعة الصغرى الموجبة الكلية والجزئية مع كل واحد من الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية فالشكل

الاول هو ان يستدل بصدق كه وسط على كل الاصغر وهو الصغرى الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب
او بصدق الاوسط على بعض الاصغر وهو الصغرى الموجبة الجزئية كقولنا بعض ج ب وكل منهما مع
صدق الاكبر على كل ما صدق عليه الاوسط وهو الكبرى في السالبة الكلية كقولنا ولا شيء من
ب ا على صدق الاكبر على كل الاصغر او على بعضه او سلب الاكبر عن كل الاصغر او بعضه اي يستدل
بصدق الاوسط على كل الاصغر وصدق الاكبر على كل ما صدق عليه كه وسط على صدق الاكبر على كل
الاصغر كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا او يستدل بصدق الاوسط على بعض الاصغر وصدق
الاكبر على كل ما صدق عليه الاوسط على صدق الاكبر على بعض الاصغر كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض
ج ا او يستدل بصدق الاوسط على كل الاصغر وسلب الاكبر عن كل ما صدق عليه الاوسط على سلب
الاكبر عن كل الاصغر كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا او يستدل بصدق الاوسط
على بعض الاصغر وسلب الاكبر عن كل ما صدق عليه الاوسط على سلب الاكبر عن بعض الاصغر كقولنا بعض
ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا فقوله على صدق الاكبر على كل الاصغر متعلق بقوله ان يستدل
بصدق الاوسط على كل الاصغر وصدق الاكبر على كل ما صدق عليه الاوسط د قوله او بعضه بعد قوله
على صدق الاكبر على كل الاصغر معطوف على كل الاصغر تقديره على صدق الاكبر على بعض الاصغر متعلق
بقوله او بعضه بعد قوله بصدق الاوسط على كل الاصغر وبقوله وصدق الاكبر على كل ما صدق عليه
الاوسط تقديره او يستدل بصدق الاوسط على بعض الاصغر وصدق الاكبر على كل ما صدق عليه الاوسط
على صدق الاكبر على بعض الاصغر د قوله او سلبه عن كله معطوف على قوله صدق الاكبر على كل الاصغر متعلق
بقوله بصدق الاوسط على كل الاصغر وبقوله او سلبه عنه تقديره او يستدل بصدق الاوسط على كل
الاصغر وسلب الاكبر عن كل ما صدق عليه الاوسط على سلب الاكبر عن كل الاصغر د قوله او بعضه الاخير
معطوف على كله متعلق بقوله او بعضه بعد قوله بصدق الاوسط على كل الاصغر وبقوله او سلبه عنه
تقديره او يستدل بصدق الاوسط على بعض الاصغر وسلب الاكبر عن كل ما صدق عليه الاوسط على سلب
الاكبر عن بعض الاصغر قال الثاني ان يستدل به اي اول الشكل الثاني شرطا انتاجه اختلاف مقدمتيه

مقدمتيه بالايجاب والسلب لجواز اشتراك المتفقات والمختلفات في ايجاب شيء واحد عليهما
وفي سلب شيء واحد عنهما في بيانه ان العكس في الشكل الثاني من موجبتين في بعض المواد مع توافق
الطرفين وفي بعضها مع تباينهما وكذا بالعكس من سالبتين في بعض المواد مع توافقهما وفي بعضها مع
تباينهما فلم يستلزم شيئا منهما على التعيين وهو الاختلاف الموجب للعقم كقولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بدل بالكبرى بقولنا وكل
فرس حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا لا شيء من الانسان
بفرس ولا شيء من الناطق بفرس فالحق التوافق وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدل
بالكبرى بقولنا لا شيء من الحمار بفرس كان الحق التباين وهو قولنا لا شيء من الانسان بحمار
وكذلك الكبرى لانها لو كانت جزئية لزم الاختلاف الموجب للعقم كقولنا كل انسان ناطق
وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول التوافق
وهو كل انسان حيوان وفي الثاني التباين وهو قولنا لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا
لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصهال فرس والحق في الاول التوافق
وهو قولنا كل انسان حيوان وفي الثاني التباين وهو قولنا لا شيء من الانسان بصهال فسقط
بمقتضى الشرط الثاني ثمانية اضرب وهي الحاصلة من كل واحدة من الجزئيتين كبرى مع المحصورات
الاربع صغرى وبمقتضى الشرط الاول سقط اربعة اخرى وهي الحاصلة من الموجبة الكلية كبرى
مع كل واحدة من الموجبتين صغرى ومن السالبة الكلية كبرى مع كل واحدة من السالبتين
صغرى فبقي الضروب المنتجة اربعة الموجبة الكلية صغرى مع السالبة الكلية كبرى والسالبة الكلية
صغرى مع الموجبة الكلية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع السالبة الكلية كبرى والسالبة الجزئية صغرى
مع الموجبة الكلية كبرى فالشكل الثاني ان يستدل بصدق الاوسط على كل الاصغر وسلب الاوسط
عن كل الاكبر كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب او بعكسه اي يستدل بسلب الاوسط عن
كل الاصغر وصدق الاوسط على كل الاكبر كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب على سلب الاكبر عن كل

الاصغر وهو قولنا لا شيء من ج ا فهذه على سلب الاكبر عن كل الاصغر متعلق بالعرضين الاولين
فان نتيجتهما واحدة وهي السالبة الكلية او يستدل بصدق الاوسط على بعض الاصغر
وسلب الاوسط عن كل الاكبر كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب او يستدل بسلب
الاوسط عن بعض الاصغر وصدق الاوسط على كل الاكبر كقولنا ليس بعض ج ب وكل
ا ب على سلب الاكبر عن بعض الاصغر كقولنا ليس بعض ج ا فهذه على سلب الاكبر عن بعض
الاصغر متعلق بالعرضين الاخيرين فان نتيجتهما واحدة وهي سالبة جزئية وشرط انتاج هذه الا
ضرب الاربعة احد الامرين اما اتحاد زمان السلب والايجاب او صدق الدوام على احدى
المقدمتين اما الدوام بحسب الذات او الدوام بحسب الوصف وذلك لانه لو لم يتحقق واحد
من الامرين لم ينتج القياس كقولنا لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما
وكل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما مع كذب قولنا
ليس بعض القمر بقمر بالامكان العام قال الثالث ان يستدل في اقول الثالث فشرطه
لانتاجه ايجاب الصغرى وكلية احديهما اما ايجاب الصغرى فلانها لو كانت سالبة لزم
الاختلاف الموجب للعقم كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او كل انسان
ناطق والحق في الاول التوافق وهو كل فرس حيوان وفي الثاني التباين وهو لا شيء من الفرس
بناطق ولو بدل الكبرى بقولنا لا شيء من الانسان بصهال او لا شيء من الانسان بحمار صيرت
الكبرى سالبة والحق في الاول التوافق وهو كل فرس صهال وفي الثاني التخالف وهو لا شيء من
الفرس بحمار واما كلية احدى المقدمتين فلانهما لو كانتا جزئيتين يلزم الاختلاف الموجب للعقم
كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق او بعض الحيوان فرس والحق في الاول
التوافق وهو كل انسان ناطق وفي الثاني التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس ولو بدل الكبرى
بقولنا ليس بعض الحيوان بناطق او ليس بعض الحيوان بفرس صار الكبرى سالبة والحق في
الاول التوافق وفي الثاني التباين فاذا سقط عشر اضرب ثابتة من الشرط الاول بقي

وهي الحاصلة من سالبتين صغرى مع المحصورات الاربع كبرى وضربان من الشرط الثاني وهما الضربان
الحاصلان من موجبة جزئية صغرى مع الجزئيتين كبرى بقي الضروب المنتجة ستة الصغرى الموجبة
الكلية مع المحصورات الاربع كبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع الكليتين ولا ينتج هذا الشكل الا جزئية
لان اخص ضروب هذا الشكل الموجبتان الكليتان والكليتان والكبرى سالبة وهما لا ينتجان
كلية لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من
الانسان بفرس الصادق في الاول بعض الحيوان ناطق وفي الثاني ليس بعض الحيوان
بفرس واذا لم ينتج هذان الضربان الكلي لم ينتجها الباقية لكونهما اخص من الضروب الباقية فان الاول
اخص من كل ضرب بالقياس موجبتين والثاني اخص من كل ضرب بالقياس من موجبة وسالبة
ومتى لم ينتج الاخص شيئا لم ينتج الاعم والا لانتج الاخص لان نتيجة اللازم لازمة لملزوم واللازم لازم
للاخص والعدم اللازم لازم فالشكل الثالث هو ان يستدل بصدق الطرفين اي الاصغر
والاكبر على كل الاوسط كقولنا كل ب ج وكل ب ا او بصدق احد الطرفين على كل الاوسط
والطرف الاخر على بعض الاوسط وهو على وجهين احدهما ان يستدل بصدق الاصغر على كل الاوسط
وصدق الاكبر على بعض الاوسط كما لو بدل بالكبرى المذكورة في المثال قولنا بعض ب ا وثانيهما ان
يستدل بصدق الاكبر على كل الاوسط وصدق الاصغر على بعض الاوسط كما لو بدل الصغرى
قولنا بعض ب ج على صدق الاكبر على بعض الاصغر اي يستدل بالضروب الثلثة على صدق الاكبر
على بعض الاصغر كقولنا بعض ج ا او يستدل بصدق الاصغر على كل الاوسط وسلب الاكبر
عن كل الاوسط او سلب الاكبر عن بعض الاوسط كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا او
ليس بعض ب ا او يستدل بصدق الاصغر على بعض الاوسط وسلب الاكبر عن كل الا
وسط كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا على سلب الاكبر عن بعض الاصغر اي يستدل
بالضروب الثلثة على سلب الاكبر عن بعض الاصغر كقولنا ليس بعض ج ا قال الرابع ان
يستدل بصدق الاصغر في اقول الشكل الرابع شرط انتاجه ان لا يجتمع فيه خستان الا

وانما وضعت نتائج الضروب في وضع المراتب لان الاول اشرف الضروب المسمى بالايجاب والكلية والاخص اشرف وقدم الثالث ... على الرابع ...

ان السلب والجزئية لا في مقدمة واحدة ولا في مقدمتين سواء كانتا من جنس واحد كما اذا
كانت المقدمتان سالبتين او جزئيتين او من جنسين كما اذا كانت احديهما سالبة والاخرى
جزئية اللهم الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فانه يجب ان يكون الكبرى سالبة كلية اذ ذاك
اما الاول اي عدم اجتماع الخستين فيه على تقدير عدم كون الصغرى موجبة جزئية فلانه لو
اجتمع الخستان فيه على تقدير ان لا يكون الصغرى موجبة جزئية يلزم الاختلاف الموجب للعقم كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحمار بانسان او لا شيء من الصاهل بانسان والحق
في الاول التباين وهو لا شيء من الفرس بحمار وفي الثاني التوافق وهو كل فرس صاهل ولو
بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان انسان او بعض الناطق انسان صار الكبرى موجبة جزئية
والصغرى سالبة كلية والحق في الاول التوافق وهو كل فرس حيوان وفي الثاني التباين وهو
لا شيء من الفرس بناطق وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس
حيوان والحق في الاول التوافق وهو كل انسان ناطق وفي الثاني التباين وهو لا شيء من الانسان
بفرس وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الحمار ليس بناطق
والحق في الاول التوافق وهو كل انسان حيوان وفي الثاني التباين وهو لا شيء من الانسان
بحمار وهذه القراين اخص مما اجتمع فيه خستان الا المركبة من الصغرى الموجبة الجزئية والكبرى
السالبة الكلية والمركبة من الموجبتين الجزئيتين لان القراين التي اجتمعت فيه خستان احدى
عشرة الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
السالبة الكلية والسالبة الجزئية والموجبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية والسالبة الجزئية والموجبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع المحصورات الاربع والقرينة
الاولى من القراين المذكورة وهي المركبة من سالبتين كليتين اخص من سالبتين جزئيتين و
من صغرى سالبة كلية وكبرى سالبة جزئية ومن سالبة جزئية صغرى وكبرى سالبة كلية
والقرينة الثانية من القراين المذكورة وهي المركبة من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية

جزئية اخص من الصغرى السالبة الجزئية والكبرى الموجبة الجزئية والقرينة الثالثة من القراين المذكورة
وهي المركبة من الصغرى السالبة الجزئية والكبرى الموجبة الكلية اخص من الصغرى السالبة الجزئية والكبرى
الموجبة الجزئية والقرينة الرابعة من القراين المذكورة وهي المركبة من الصغرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة
الجزئية اخص من الصغرى الموجبة الجزئية والكبرى السالبة الجزئية ومتى لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم فقد
ثبت عدم انتاج شيء منها من اشتراط الاول واما الثاني وهو كون الكبرى سالبة كلية اذا كانت
الصغرى موجبة جزئية فلانه لو لم يكن كذلك يلزم الاختلاف الموجب للعقم كقولنا بعض الحيوان انسان
وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والحق في الاول التوافق وهو كل انسان ناطق وفي الثاني
التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وهي اخص من الموجبتين الجزئيتين ومتى لم ينتج الاخص
لم ينتج الاعم فسقط من الشرط الثالث ضربان كما ان فالمنتج من الضروب ثمانية الصغرى الموجبة
الكلية مع الثلث والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الكلية والرابع ههنا قول لا ينتج الا جزئية لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان ومتى لم ينتج هذا الضرب كليا لم ينتج الثاني كليا لكونه اخص
من الثاني وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ومتى لم ينتج هذا الضرب كليا لم
ينتج الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية كليا لكونه اخص منه واما الصغرى السالبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الكلية فقد ينتج سالبة كلية فالشكل الرابع هو ان يستدل بصدق الاصغر على كل الا وسط
وصدق الاوسط على كل الاكبر كقولنا كل ج ب وكل ا ب او بصدق الاصغر على كل الاوسط وصدق
الاوسط على بعض الاكبر كقولنا كل ج ب وبعض ا ب على صدق الاكبر على بعض الاصغر كقولنا كل
بعض ج ا ان يستدل بهذين الضربين على صدق الاكبر على بعض الاصغر او يستدل بصدق الاصغر على كل
وسلب الاوسط عن كل الاكبر كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب او يستدل بصدق الاصغر على
بعض الاوسط وسلب الاوسط عن كل الاكبر كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب على سلب الاكبر عن بعض الاصغر
ان يستدل بهذين الضربين على سلب الاكبر عن بعض الاصغر او يستدل بسلب الاصغر عن كل الاوسط وصدق

الا سطرين الاخيرين على سبيل التكرير من اول البحث قال فالقواعد الكلية المنتجة اقول قد تبين مما ذكر

ان القواعد الكلية المنتجة ثلثة وعشرون من اربعة استثنائية اثنان من الاربع متولفتان من الحملية و

المنفصلة الموجبة الاولى وضع مقدمها والثاني رفع تاليها واثنان من الاربع متولفتان من

المنفصلة الموجبة الحقيقية العنادية او مانعة الجمع الموجبة العنادية بوضع احد جزئيها ومن المنفصلة

الحقيقية الموجبة العنادية او مانعة الخلو الموجبة العنادية برفع احد جزئيها ومن الشرطية وتسع

عشر اقترانية اربع في الشكل الاول واربع في الشكل الثاني وست في الشكل الثالث وخمس في الشكل الرابع

والعلم المستعمل في الاقوال الشارحة واجزائها والحجج واجزائها واحكامها واف بما ... شرايط الكتب

المنطقية فلنقتصر على ما ذكرنا ليكون الشرح موافقا لمختصر المتن قال الخاتمة وهي في مواد الحجج البحث

الثالث في مواد الحجج القضايا التي يتألف منها الحجج والحجج اما ان تكون عقلية بان تكون مأخوذة من

العقل من غير افتقار الى السماع او نقلية بان يكون للسماع مدخل فيها والاول كقولنا العالم حادث وكل حادث له

سبب فالعالم له سبب والثاني كقولنا تارك المأمور به عاص لقوله تعالى افعصيت امري وكل

عاص يستحق النار لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان تكون

الحجة مركبة من العقلي والنقلي فيكون الحجج اما عقلية محضة او نقلية محضة او مركبة منهما لانا نقول النقلي

المحض بحيث لا يكون للعقل فيه مدخل بحال فان الحجة سواء كانت عقلية او نقلية ... ثبوت

... لا مدخل للسماع فيها وما ذكرتم ... صدقها على العقلي فالنقلي المحض ... فالحصر في العقلي و

النقلي على الوجه الذي ذكرناه ثابت اللهم الا ان يراد بالعقلي المحض ما يكون مقدماته ثابتة بالعقل

والنقلي المحض ما يكون مقدماته ثابتة بالنقل فحينئذ لا يكون الحجة منحصرة في العقلي المحض والنقلي المحض

بل ههنا قسم ثالث وهو المركب من العقلي والنقلي بان يكون احدى مقدمتيه ثابتة بالعقل والاخرى

بالنقل كقولنا الوضوء عمل وكل عمل بالنية لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات فان المقدمة الاولى عقلية

والثانية نقلية والمصنف اعتبر الوجه الاول فجعل القسمين العقلي والنقلي والامام اعتبر الوجه الآخر

فجعل ثلثة اقسام عقلي محض ونقلي محض والمركب منهما والاولى ان الحجة العقلية اما ان يكون مقدماتها

مقدماتها قطعية ضرورية او مكتسبة وتسمى برهانا ... واما ان يكون مقدماتها غير قطعية

الظنية او مشهورة وتسمى خطابية وامارة واما ان يكون مقدماتها شبيهة باحدهما اي بالقطعية او

بالظنية او المشهورة وتسمى مغالطة فالبرهان قياس مؤلف من مقدمات قطعية منتج لنتيجة

قطعية والامارة قياس مؤلف من مقدمات ظنية صرفة او مشهورة صرفة او مختلطة منهما الاول

احدهما او من قطعية مع الظنية والمغالطة قياس مؤلف من قضايا شبيهة بالقطعية او بالظنية

او بالمشهورة قال والمبادي اليقينية اقول لما ذكر ان الحجة العقلية اما البرهان او الامارة

والمغالطة اراد ان يبين مباديها وهي القضايا التي يتألف منها الحجة فقدم مبادي البرهان وهي القضايا

اليقينية هي المبادي الاول للبرهان وهي قضايا يجزم بها العقل بمجرد تصور طرفيها سواء كان تصور طرفيها

بالكسب او بالبديهة او تصور احدهما بالكسب وتصور الآخر بالبديهة كقولنا الكل اعظم من الجزء والكل

... موجود ويحتاج الى ... وتسمى اوليات وبديهيات او قضايا يجزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها بل

بواسطة تصور الذهن عند تصور طرفيها مثل الاربعة زوج فان العقل يجزم بان الاربعة زوج

لا بمجرد تصور طرفيها بل لتوسط يحصل عند تصور الزوج والاربعة وهو الانقسام بمتساويين

فان العقل عند تصور الزوج والاربعة بحصول الانقسام بمتساويين فحصل عند تصور ...

وهو ان الاربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فالاربعة زوج وتسمى

قضايا قياساتها معها لانه عند تصور الطرفين يكون الوسط متصورا فيحصل القياس من تصور الطرفين

والوسط او قضايا يجزم بها العقل ... لا بمجرد تصور طرفيها بل بواسطة الحس

كقولنا الشمس مضيئة والنار حارة او الحس الباطن مثل علمنا بان لنا خوفا وغضبا وجوعا وعطشا

وتسمى القضايا مشاهدات وحسيات فان الحاكم هو العقل ... بواسطة الحس ...

لان الحكم بسبب او قضايا يجزم العقل ... الحس وهو حس السمع مثل ان يخبر عن محسوس

... يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب وتسمى تلك القضايا متواترات كعلمنا

بالاشياء الماضية والبلدان النائية وانما اعتبر كون المخبر عنه محسوسا لان خبر ...

ضد الحج الحكم ... جزم واعتقاده بكون حكم الموضوع لا انا ستجيل وقوعه بالاصل الجزم بالخفية وقوعه وان كان
بخبر جمع كثير غير محصور ... ولعقد عدم العقل باستناد ... تواطئهم على الكذب او لوجزم العقل باستناد
تواطئهم على الكذب او بغيبة خبرهم بجزم ... وانقضا بالجزم العقلي بعادة ... حصول السمع ... ان ثبات بعد تقرير
شئ على غيره مرارا كثيرة وجب بحكم العقل بانه ليس ... الاتفاق ... بسبب انقضاء ...
لعل ان الترتيب المذكور اتفاقيا لما كان ... ابدا ... بالحكم بان شرب السقمونيا مسهل بسبب ماهيته
الصفراء ... وقد يكون الشك ... مرة او مرتين لانتفاء القرائن ...
حكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف ... تشكلات النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس ...
والفرق بين الفكر والحدس ان الاوسط اذا ... هو الفكر وان حصل الاوسط للنفس من غير ...
وطلب ... فهو الحدس ... والفرق بين الحدس والتجربة ان التجربة
... بسبب ... تكرار ...
مرة بعد اخرى ... الحكم ...
المبادئ اعتراضات ... كلام ... المعارضنا عنها قال واما الظنيات الخ اقول لا فرق
من مبادئ البرهان ... مبادئ الخطابة ... الظنيات ... بحكم العقل ...
مرجحا ... بالدليل ... واما
المشهورات ... العدل حسن والظلم
قبيح ... مثل ... كشف العورة عند الناس
قبيح ... الفرق بين المشهورات وبين الوهميات بان الانسان لو جرد نفسه ... و
قدر انه خلق دفعة من غير ان يشاهد احدا او ... ثم عرض عليه هذه القضايا فانه لا يحكم بها
بل يتوقف فيها واما الوهميات فانها اذا عرضت عليه في هذه الحالة لم يتوقف عليها بل يحكم بها قال
واما مقدمات المغالطة الخ اقول واما مقدمات المغالطة فهي الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم الوهم بها في امور
غير محسوسة قياسا على المحسوسة اذ الوهم تابع للحس فحكمه في غير المحسوس كاذب كما قيل ان كل موجود فانه جسم

جسم او حال في جسم ... العقل ... الحدث ... القضايا بالاولية ... سابقة عن
الوهم ... المقدمات المنتجة لنقيض حكمه فاذا اوصلها الى النتيجة نكص الوهم على عقبيه ... وقد يستعمل
في المغالطة ... بالذكر لترغيب النفس في شيء او تنفيرها عنه وتؤثر في النفس ...
تاثيرا عجيبا ... وقد يكون صادقة ... النباتات الشعرية
مثل قولهم للترغيب في الخمر انها ياقوتة سيالة فتنبسط النفس وترغب فيها وكقولهم للتنفير عن العسل
انه مرة مقيئة فتنفر عنها الطبع قال والثالث ... اقول ... المنطقية ... والمجيء النقلي
... نقول لا يعرف صدق ... الانبياء عليهم السلام لان الدليل العقلي
على صدقهم ... المعجزة ...
... والدليل النقلي ... السمع ...
... السمعي ... التواتر ... اليقين ...
... الوضعية ... الخ
بالتصديق ... عدم الاشتراك ...
وعلى عدم ... عدم الاضمار وعدم التخصيص ...
... النسخ ...
... على عدم المعارض العقلي ...
... العقل ... النقل ...
والاول يوجب تكذيب الاصل الذي هو العقل لتصديق الفرع ...
الفرع ... الاستلزام تكذيب الاصل لتصديق الفرع تكذيب الفرع ايضا ...
الاصل ... النقل على العقل ...
في ... عدم اليقين مع وجود المعارض العقلي قال الفصل الرابع في احكام

النظرية اقول لما فرغ من الفصل الثالث شرع في الفصل الرابع في احكام النظر وذكر فيه ثلث
مباحث الاول ان النظر الصحيح يفيد العلم الثاني انه كاف في معرفة الله تعالى الثالث في وجوبه الاول
ان النظر الصحيح يفيد العلم مطلقا والسمنية بعض السمنية ونفي البعض فرقة من عبدة الاصنام منعوا
ذلك مطلقا وجمع من المهندسين انكروه في الالهيات واحتجوا ان المقصود العلم فيها الاقرب
بالاخلق والاولى واما المرتبة فيها فلا سبيل اليه واختيروا ان العدد يادة المهندسين انا ان النظر
الصحيح المستجمع لشرائطه يفيد العلم مطلقا سواء كان في التصورات او في التصديقات الالهية او غير
الالهية اما في التصورات فلان معرفة الاقوال الشارحة واما في التصديقات مطلقا فلانا نعلم بالضرورة
ان من علم لزوم شئ لشئ كلزوم طلوع الشمس لوجود النهار وعلم مع ذلك العلم وجود الملزوم وهو وجود
النهار مثلا او عدم اللازم وهو عدم طلوع الشمس علم من الاول اي العلم بوجود الملزوم اي بوجود
النهار وجود اللازم اي طلوع الشمس ومن الثاني اي العلم بعدم اللازم اي بعدم طلوع الشمس عدم الملزوم
اي عدم وجود النهار وايضا فان من علم ان العالم ممكن وان كل ممكن فله سبب علم ان العالم له سبب
فثبت ان الفكر الصحيح في الالهيات يفيد العلم لان ما نحن فيه من الالهيات وقد لزم منه بطلان المذهبين
قال احتجت السمنية بوجوه الاول اقول احتجت السمنية بوجوه الاول ان حصول العلم الحاصل
عقيب النظر ان كان ضروريا لما ذهب فيه [illegible] لان الضروري اشتبه خطاؤه لكم كثيرا ما ينكشف
الامر بخلافه فبان بطلانه خطاؤه وان كان نظريا عاد الكلام في ذلك النظر الثاني وتسلسل فان قيل لم لا يجوز
ان يكون العلم الحاصل عقيب النظر نظريا وعاد الكلام في ذلك النظر الثاني لزم التسلسل قلنا يجوز ان يكون لازم
النظر الثاني ضروريا واجيب بان المراد ان العلم الحاصل عقيب النظر نظريا يلزم ان يكون لازم النظر
الثاني نظريا كذلك والا لزم التحكم والتخصيص بلا مخصص وحينئذ يلزم التسلسل لنا قائلان نقول فيه بهذا
الذي ذكره العلامة مستنبع اما اولا فلان العلم الحاصل عقيب النظر هو ما حصل بالنظر وما حصل
بالنظر نظري فالترديد فيه قبيح واما ثانيا فلان العلم الحاصل عقيب النظر اذا كان نظريا يكون لازما للنظر
الثاني فلا يحتاج الى نظر آخر حتى يعود الكلام في لازم النظر الثاني اعلم ان الامام ذكر هذا الوجه في المحصل

المحصل على وجه لا يرد عليه شئ مما ذكره فانه قال العلم بان الاعتقاد الحاصل عقيب النظر علم لا يجوز ان يكون
ضروريا لانا كثيرا ما ينكشف الامر بخلافه ولا نظريا والا لزم التسلسل وهو وهم ولعل العلامة اراد بهذا الكلام هذا
لا يتفرع الوجه الثاني ان المطلوب ان كان معلوما فلا طلب لامتناع طلب المعلوم وان كان مجهولا فلا طلب
وان لم يكن معلوما فاذا حصل كيف يعرف انه هو المطلوب الوجه الثالث ان الذهن لا يقوى على استحضار
مقدمتين معا لانا نجد من انفسنا انا متى وجهنا النظر الى مقدمة تعذر علينا توجه الذهن الى المقدمة
الاخرى فالحاضر في الذهن ابدا ليس الا العلم بمقدمة واحدة والمقدمة الواحدة لا ينتج بالاتفاق
والجواب عن الاول بان العلم بان الحاصل عقيب النظر الصحيح ضروري والعلم باستلزام
المقدمتين على الهيئة الحاصلة للمطلوب ايضا ضروري قوله لو كان ضروريا لما ظهر خلافه
خطاؤه قلنا الملازمة ممنوعة ونفي اللازم ايضا فان ظهور الخطأ بعد النظر الصحيح ممنوع ولنا ان نقول
ايضا بهذا الشق وهو ان العلم الحاصل عقيب النظر الصحيح ضروري في الجواب ليس بمستقيم اما
اولا فلان العلم الحاصل عقيب النظر الصحيح مستفاد من النظر والمستفاد من النظر نظري لا يقال
اراد بكونه ضروريا ان كل من حصل له العلم بالمقدمتين على الهيئة المخصوصة حصل له العلم بالنتيجة
ضرورة لا انه حصل بغير نظر لانا نقول له يكون هو بهذا المعنى [illegible] ان الضروري في السؤال
ما هو مقابل النظري لا الضروري بهذا المعنى ولهذا جعل النظري في مقابلته عند الترديد وايضا
لا يكون الجواب [illegible] لظهور الخطأ بعد ممنوعة مستقيما فان اذا [illegible] ظهور الخطأ بعد لزوم الضروري
الذي هو مقابل النظري لا الضروري بهذا المعنى واما ثانيا فلانه يلزم منه دخول النظر في العلم باستلزام
المقدمتين معا على الهيئة المخصوصة ضروري في الجواب هنا تعذر الجواب عن الوجه الاول
على ما يدل عليه عبارة الكتاب ظاهرا واما على الوجه الذي قرره العلامة فبان يقال العلم بان الاعتقاد
الحاصل عقيب النظر علم ضروري فانه اذا حصل العلم بالمقدمتين بالضرورة او بالنظر والعلم بالهيئة
والاستلزام ان الاعتقاد الحاصل عقيب النظر الصحيح علم ان هذا الاعتقاد علم من غير افتقار الى نظر آخر
لنا التصديق بان الاعتقاد الحاصل عقيب النظر علم ضروري وان كان الحكم عليه في هذا التصديق وهو

47

الاعتقاد الحاصل عقيب النظر حصل بالنظر فلا يلزم ان يكون ضروريا لا ظهر بعد خطائه قلنا ظهور الخطاء بعد
النظر الصحيح ممنوع واختيار الامام في المحصل ان العلم بان الاعتقاد الحاصل عقيب النظر علم نظري والسؤال
غير لازم لان لزوم النتيجة عن المقدمتين اذا كان ضروريا وكانت المقدمتان ضروريتين او منتهيتين
اليها ابتداء او بواسطة فكذلك يعني علمنا ضروريا بان اللازم من الضروري بالضرورة [illegible]
ان الحاصل علم من غير توقف على شيء آخر فلا يلزم السؤال وانما اختار الامام من التردد بالشق الثاني وهو
انه نظري لان هذا التصديق موقوف على الاعتقاد الحاصل عقيب النظر لانه هو المحكوم عليه في هذه القضية
وهو النظري وما يتوقف على النظري نظري على راي الامام واختيار الامام في بعض كتبه انه ضروري على معنى
ان كل من حصل له هذان العلمان اضطر الى الجزم بكون الحاصل علما واجيب عن الوجه الخامس بان
المط معلومات والنسبة بينهما مبهمة اي كون النسبة الايجابية او السلبية متصورة غير متعين في
العقل انها ايهما واقعة على التعيين قوله اذا كان معلوما فلا طلب قلنا اذا كان المط معلوما على هذا
الوجه لا يمتنع طلبه لانه يجب التصور بوجه الذهن فيطلب حصول احدهما اي الحكم الايجابي او
السلبي على التعيين قوله واذا حصل كيف يعرف انه المط قلنا اذا حصل الحكم الايجابي او السلبي على التعيين
الذي هو المط يجد من غيره ويعلم بواسطة تصور الطرفين ان الحاصل هو المط على ان قولكم اذا حصل
كيف يعلم انه مطلوب لا يصلح لان المط هو العلم الذي لازم النظر وهو حاصل وان لم يحصل العلم بانه هو
المط لان العلم اللازم للنظر غير العلم بانه هو المط ولم يلزم من انتفاء الثاني انتفاء الاول وانما خص
الجواب بالتصديق وان كان الدليل شاملا للتصور ايضا لان الجواب عن التصور قد تقدم
واجيب عن الثالث بان الذهن يستحضر المقدمتين معا كما يستحضر طرفي الشرطية ويحكم بالملازمة
في المتصلة او المعاندة في المنفصلة بينهما وذلك يدل على امكان اجتماع العلمين دفعة واحدة في
الذهن لان الحكم بالملازمة والمعاندة موقوف على تصورهما معا لامتناع الحكم بالملازمة والمعاندة
بين الشيئين بدون تصورهما معا ولقائل ان يقول التصديق الذي هو لازم النظر انما يستفاد
من القول المؤلف من القضيتين اللتين كل منهما مشتمل على الحكم وعلى تصوره ولا يكفي تصور الطرفين

[illegible]

الطرفين وتصور الحكم في حصول القضية بل لابد فيها من الحكم ونعلم بالضرورة ان الحكمين لا يمكن
ان يحصلا دفعة واحدة وان امكن تصورهما معا والجواب ان يقال ان الفكر من الاسباب المعدة
لحصول العلم بالمط وكذلك المقدمات والاسباب المعدة لا يلزم اجتماعها بل يجوز ان يحصل واحد
بعد واحد   واحتج المهندسون الخ   احتج المهندسون المنكرون لافادة
الفكر العلم في الالهيات بوجهين الاول انه لو كان الفكر مفيدا للعلم في الالهيات لحصل عقيب
الفكر العلم بنسبة امر الى ذات الله تعالى واللازم باطل والملزوم كذلك اما الملازمة فظاهرة واما
بطلان اللازم فلان العلم بنسبة امر الى ذات الله تعالى هو التصديق والتصديق موقوف على
تصور المحكوم عليه وبه لامتناع العلم بانتساب امر الى غيره بدون تصور كل منهما فلو حصل العلم
بنسبة امر الى ذات الله تعالى لكانت ذات الله تعالى متصورة لكن ذات الله تعالى غير متصورة
فانه غير معقولة ولا حاصل في العقل كما ستذكر في الكتاب الثاني في الالهيات فلا يكون ذاته
المحكوم عليه والثاني ان اظهر الاشياء للانسان واقربها اليه هويته التي يشير اليها كل واحد بقوله انا ولم يحصل
الفكر مفيدا للعلم بها لانه لو كان مفيدا للعلم بها لما اختلف العقلاء فيها واللازم باطل اما الملازمة فظاهرة
واما بطلان اللازم فلانكم شرعتم في مباحث النفس اختلافا كثيرا فان النفس ما هي وكيف هي فان
بعضهم قالوا ان النفس هي هذا الهيكل المحسوس والى هذا ذهب اكثر المعتزلة وجماعة من الاشاعرة
وبعضهم قالوا ان النفس اجسام لطيفة نورانية سارية في هذا الهيكل المحسوس سريان
ماء الورد في الورد والنار في الفحم وذلك الساري هو الحي المطيع والمثاب والمعاقب وهو حافظ
لهذا الهيكل المحسوس عن تطرق الفناء اليه واذا فارقه تداعى الى الانفكاك والى هذا مال الامام وهو مذهب
طائفة عظيمة من القراء ومنهم من قال النفس جزء لا يتجزى في القلب وهو لا يتجزى والى هذا ذهب النظام
وابن الراوندي ومنهم من قال النفس مزاج ما دام البدن على ذلك المزاج الذي يخصه
بحسب نوعه كان مصونا عن الفساد فاذا خرج عن ذلك القدر من الاعتدال بطل المزاج وتداعى البدن
الى الانفكاك وهذا مذهب الاطباء ومنهم من قال انها عبارة عن النفس الباطنة(?)

مطلب

[illegible]

وهو جوهر مفارق لا متحيز ولا حال في المتحيز مدبر لهذا الهيكل المحسوس حافظا له قائم بحاله ثابت
معاقب له بعد احسان المتقدمين من الحكماء واختاره الامام الغزالي واكثر ارباب المكاشفات
من الصوفية واذا كان حال النفس مع ظهور الاشياء ... فما ظنك بابعد الاشياء عن
الاوهام والعقول وهو ذات المبدأ المقدس عن احاطة العقول وادراك الوهم اياه واجيب عن
الاول بان التصديق متوقف على تصور الطرفين باعتبارهما لا على تصور الطرفين بحقيقتهما وذات
الله تعالى كذلك متصور باعتبارها فيجوز ان يحصل التصديق باثبات امر اليه فيصح ان يكون النظر
في الالهيات مفيدا للعلم واجيب عن الثاني بان اختلاف العقلاء في مباحث النفس لا يقتضي عدم افادة
النظر العلم لجواز ان يكون اختلافهم بسبب عدم اتيانهم بالنظر الصحيح بسبب اخلالهم ببعض
الشرائط المعتبرة في النظر الصحيح وما ذكرتم لا يدل على امتناع العلم من النظر في الالهيات بل يدل على عسر العلم
من النظر في الالهيات ولا شك في عسره اذ الوهم يلابس العقل فيها [illegible] فان ما اخذ العقل في المسائل
الالهيات من الكتب الطبيعيات التي يدركه بالوهم فيلابس الوهم العقل فيما اخذ التي هي
الطبيعيات والباطل بالمسائل الحقة في مباحث فان قضاء الوهم فيما [illegible] بالحق فانه
يحكم على [illegible] بحكم المحسوس قياسا عليه ولاجل ان الوهم يلابس العقل فيما اخذ والباطل بالحق
[illegible] في مباحث مخالفة في بحث الالهيات الآراء وتعارضت الاهواء والسلف منعوا من البحث في
الالهيات الا الافراد من الاذكياء الذين هم عقيدة صافية الذين لا يخوضون بالشبهة [illegible]
لنا ان النظر الصحيح يفيد العلم [illegible] الاول ان النظر الصحيح يعد الذهن لقبول النتيجة
من مبدأ اعطاء النتيجة [illegible] عقيب النظر الصحيح بطريق العادة عند الشيخ ابي الحسن الاشعري ان
النظر الصحيح يستعقب العلم لاطراد العادة بذلك كحصول الشبع عقيب الاكل من غير وجوب ووجوبا عند
الحكماء ان النظر الصحيح يعد الذهن والنتيجة تفيض عليه عقيبه على سبيل الوجوب وهو اختيار الامام
الرازي والصحيح عند الامام وقالت المعتزلة النظر الصحيح يولد النتيجة في الذهن ومعنى التوليد ان يوجب
وجود شيء وجود شيء آخر كالفعل الصادر من الفاعل بلا واسطة هو المباشر وبواسطة هو التوليد كحركة

كحركة اليد والمفتاح فان حركة المفتاح بتوسط حركة اليد فيكون توليدا والنتيجة يولدت من الناظر بتوسط
النظر واحتج الاشاعرة بان العلم الحادث بالنتيجة اثر ممكن والله تعالى قادر على كل الممكنات فاعل لها
ابتداء بالاختيار فلا يكون صدور العلم بالنتيجة عنه واجبا بل واقعا عادة ولقائل ان يقول صدور المعلول
بالاختيار لا ينافي الوجوب مطلقا بل ينافي الوجوب بغير الاختيار وكيف لا ان يكون الاثر الصادر
من الفاعل بالاختيار واجبا بالاختيار والمعتزلة لما اسندوا افعال العباد الى العباد اختيارا واسندوا
العلم الى الناظر بتوسط النظر حكموا بالتوليد والدليل على بطلان التوليد ان العلم [illegible] فيكون
مقدورا لله تعالى فيمتنع وقوعه بغير قدرته والدليل على ان حصول العلم بالنتيجة عقيب
النظر الصحيح واجب ان من حصل العلم بالمقدمتين المشتملتين على شرائط الانتاج لزم العلم بالنتيجة
سواء فرضت عادة اولا فان من علم ان العالم متغير وكل متغير حادث يمتنع مع حصول هذين العلمين في الذهن مع
ان لا يعلم ان العالم حادث والعلم بهذا الامتناع ضروري [illegible] زعم الشيخ ابو علي بن سينا ان حضور
المقدمتين في الذهن اعني الصغرى والكبرى لا يكفي للعلم باثبات الاكبر للاصغر بل لا بد بعد استحضار
المقدمتين من امر آخر وهو التفطن لكيفية اندراج المقدمة الصغرى تحت الكلية اي العلم باندراج الاصغر
تحت الاكبر فانه لولا [illegible] هذا العلم اعني العلم بالاندراج لم يحصل العلم بالنتيجة كما اذا علم ان هذه البغلة [illegible]
وعلم ايضا ان البغل عاقر [illegible] المقدمة الكلية [illegible] منتفخة البطن [illegible] لعدم التفطن
لاندراج [illegible] وهذا ضعيف لان اندراج
احدى المقدمتين تحت الاخرى اما ان يكون معلوما مغايرا [illegible] المقدمتين وح يكون مقدمة
لا بد منها في الانتاج ويكون الكلام في كيفية [illegible] كالكلام في [illegible] الاوليين ويلزم
ذلك الى [illegible] ان يكون مغايرا معلوما مغايرا للمقدمتين وح يستحيل لان
يكون شرطا في الانتاج لان الشرط مغاير للمشروط وههنا لا مغايرة فلا شرط واما حديث البغلة
فذلك انا [illegible] الذهن احدى المقدمتين فقط اما الصغرى واما الكبرى اما عند اجتماعهما
في الذهن فلا نم انه يجوز الشك في النتيجة [illegible] اندراج [illegible] المقدمتين

بحث الافق معلوم مغاير لتلك المقدمتين فهو لو كان كذلك لكان مقدمة لنفي قلنا ان تحت كونه
مقدمة لنفي هو ان الانتاج يتوقف عليه قسم لكم لا يلزم من ذلك احتياجه الى التمام ثبت وبين الافق
بلا بديهي دليل وان تحت يتوقف انما مقدمة لنفي انا مقدمة سيما الى العلم المقدمتين سبب الصغرى
الى الكبرى او بالعكس فيحتاج الى التمام بينهما وانه ربما اعتبرها في الانتاج ثم وانما حدث السلطى قال
ان نعقل لعلم انما يجري بين النعلاه واخلا بحث قولنا على عاقل لا يعلم ان بين السطعا اقرا على ان ما
ذكره الشيخ معلوم الصحة بالضرورة فان العلم باندراج الصغرى في الكبرى امر لابد منه في حصول العلم
بالنتيجة واما ان العلم بالمقدمتين هل يكفي في حصوله بدون هذا العلم فيه كلام والشيخ لم يذكر
حديث النعلى الا انه دليل على مطلوبه فانا اورد على سبيل المثال فالاعتراض عليه بانه يجوز
اعتراضا على المثال فقول العلم الاسناد لابد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة
العارضين لهما لا حاجة الى الملاحظة الاربعة قبل الانتاج وقضائه اشارة الى ان الصواب ما ذكره
الشيخ الفرع الثالث المشهور ان النظر الفاسد الذي يكون احد جزئيه المادة او الصورة او كلاهما
فاسدا لا يفيد الجهل بشتمل على الشرائط المعتبرة في الانتاج بحسب المادة او الصورة او بحسبهما لا يلزم
الجهل الذي هو ضد العلم وهو الجزم بنتيجة كاذبة وعند قوم ان النظر الفاسد يستلزم الجهل الذي هو
ضد العلم قال الامام وهو الحق عندي فان كل من اعتقد ان العالم قديم وان القديم يستغني عن المؤثر
فيحصل له من هذين الجهلين استحالة اعتقاد ان العالم يستغني عن المؤثر وهو جهل واحتج من
قال بالاول بان النظر الفاسد لو استلزم الجهل لكان نظر المحق في شبهة المبطل يفيد الجهل لكنه لا
يفيد اجاب الامام بانه معارض بان النظر في الدليل لو افاد العلم لكان نظر المبطل في
دليل المحق يفيد العلم فان جعلت هناك شرط الافادة اعتقادا وضعه كما قلنا المقدمات كذلك جوابنا عما قالوه
بان نظر المحق اذا نظر في شبهة المبطل لم يحصل الجهل لكنه [illegible] شرط افادة الجهل
لان من شرط افادة الجهل اعتقاد صحة تلك المقدمات قال اقول وهذا لان كان الفساد
مقصورا على المادة استلزم النظر الفاسد الجهل فان لم يكن الفساد مقصورا على المادة لم يستلزم النظر

النظر الفاسد الجهل لان الفساد اذا كان مقصورا على المادة يكون القياس مستلزما للنتيجة لما عرفت ان القياس
الذي يكون مقدماته كاذبة يلزم النتيجة وذلك كالمثال الذي ذكره الامام وان كان الفساد مقصورا على
الصورة او شاملا للصورة والمادة لم يستلزم النتيجة لا انتاجا مادة صالحة للاستلزام اذ المستلزم
هو القياس على الوجه الخاص قال الباب وانه كاف في معرفة الله تعالى اقول البحث الثاني ان النظر الصحيح
كاف في معرفة الله تعالى ولا حاجة الى المعلم وبه قال عامة ما ذكرنا هو ان الانسان العاقل اذا علم ان العالم
محدث وان المحدث [illegible] فلا بد من سبب علم ان العالم له سبب وان هناك صانعا عالما خلافا للاسماعيلية
فانهم يوجبون نصب الامام ويحيلون خلو زمان من الازمنة عن وجود المعلم امام معصوم
يهدي الخلق الى معرفة الله تعالى ويعلمهم طريق النجاة ويرشدهم الى الخيرات ويحذرهم عن السيئات
وبه لم يحصل العلم بمعرفة الله تعالى الا من قول المعلم المعصوم ولهذا سموا بالتعليمية ثم افترقوا فرقتين
فرقة قالوا العقل لا يهتدي الى معرفة الله تعالى اصلا بل هو معزول بالكلية عن المطالب الالهية وفرقة قالوا
العقل ليس بمعزول لكن الوقوف على الامور الالهية بالكلية لكن غير مستقل بالمعرفة بل لابد من امام يرشد
الى وجه الادلة ويوقفه على دفع الشبهة ورفع الشكوك ونسبة عقل الامام الى العقل الناقص نسبة
الشمس الى الابصار فكما ان الابصار لا تقوى على ادراك المبصرات في الظلمة فاذا طلعت الشمس قويت
الابصار بنور الشمس فيكمل ادراك المبصرات كذلك عقول الناس قاصرة عن ادراك المعارف
الالهية واذا حصل الامام تقوى عقولهم بعقل الامام فيقدروا على ادراك المعارف واحتجت
الاسماعيلية على ان النظر الصحيح غير كاف في معرفة الله تعالى بل لابد من معلم بوجهين الاول ان الخلاف
والمراد الى اذ ما يرى بين العقلاء في المطالب الالهية ولو كان العقل كافيا في ذلك لما كان
الخلاف والمرام مستمرا بين العقلاء في ذلك والاتفاق بالضرورة فاللازم كذا ولا يجري حكم العقل
وهو الامام المعصوم الثاني ان الانسان وحده لا يستقل بتحصيل اضعف العلوم كعلم النحو والحساب
والنحو والنجوم بلا معلم ارشاده وارشاده فاذا كان حاله كذلك في اضعف العلوم فما ظنك باصعبها وهي
معرفة الله تعالى وصفاته واحكامه واجيب عن الاول بان العقلاء ما اتوا بالنظر الصحيح فانهم لو اتوا

بالنظر الصحيح لما وقع فيهم من اختلاف الخلاف والآراء واحتج بعض الحكماء بانه لا نزاع في ان العلوم الحدسية والكشفية
انما لم يكن تحصيلها بالمبادي التي بها تألف من الحجج وسلم الحجج ومن مثل الشكوك والشبه كان اوفق لتحصيل
وانما النزاع في الامتناع وما ذكرتم لا يدل على الامتناع قال الثالثة في وجوبه اقول اعلم ان الناس
اختلفوا في وجوب معرفة الله تعالى فذهب الحشوية الذين قالوا الدين يتلقى من الكتاب والسنة
الى ان معرفة الله تعالى غير واجبة بل الواجب الاعتقاد والتصديق المطابق للواقع وذهب جمهور
المسلمين الى ان معرفة الله تعالى واجبة ثم افترق هؤلاء فرقتين فرقة قالوا طريق معرفة الله تعالى
انما هو الرياضة وتصفية الباطن وهذا مذهب الصوفية ارباب الطريقة وفرقة قالوا طريق
معرفة الله تعالى انما هو النظر وهو قول الاشاعرة والمعتزلة فالاشاعرة والمعتزلة اتفقوا على ان معرفة
الله تعالى واجبة والنظر طريقها وهو واجب ثم اختلفوا فذهب الاشاعرة الى ان وجوب النظر بالشرع
وذهب المعتزلة الى انه بالعقل ولنرجع الى المتن فنقول النظر في معرفة الله تعالى واجب باتفاق اصحابنا و
المعتزلة اما عند اصحابنا فبالشرع لقوله تعالى قل انظروا ماذا في السموات والارض ولقوله تعالى اولم ينظروا
في ملكوت السموات والارض واما عند المعتزلة فبالعقل لان معرفة الله تعالى واجبة بالعقل لان شكر الانعام
واجب عقلا لان نعم الله على العبد كثيرة قال الله تعالى واسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة وشكر المنعم واجب عقلا لانه
دفع للخوف عن النفس واجب عقلا وبالشكر يندفع الخوف عن النفس فالشكر واجب عقلا و
شكر المنعم يتوقف على معرفة الله تعالى فمعرفة الله تعالى واجبة عقلا وهي لا تحصل الا بالنظر وما لا يتم الواجب
المطلق الا به وكان مقدورا فهو واجب عقلا واحترز بالمطلق عن المقيد مثل الزكاة
فانها واجبة مقيدة بحصول النصاب فلا تجب عند عدم النصاب واحترز بقوله وكان مقدورا
عن الواجب الذي لا يتم الا بما لا يكون كذلك ليس مقدورا للمكلف فان ما لا يتم الواجب الا به اذا كان
غير مقدور للمكلف لا يجب بوجوب الواجب وجوبه والا يلزم تكليف ما لا يطاق واعترض على هذا الدليل
بانه مبني على حكم العقل بان معرفة الله تعالى واجبة عقلا وقد سبق الكلام في ان حكم العقل باطل في الاحكام الشرعية
وعلى امتناع الوجوب بغير النظر فانه لم لا يجوز ان يجب النظر عقلا وامتناع العرفان

العرفان بغير النظر ثم ومنعا الدليل على امتناعه وهو لم لا يجوز ان يحصل معرفة الله بالامام المعصوم كما هو
رأي الاسماعيلية او بالالهام كما هو رأي الحكماء الهند او بتصفية الباطن كما هو رأي اهل التصوف
وايضا هذا الدليل مبني على استحالة التكليف بالمحال واستحالة التكليف بالمحال ممنوع واحتج ايضا على دليل
المعتزلة ايضا بانه لو وجب النظر بالعقل لوجب قبل البعثة لانه لا يتوقف وجوب النظر حينئذ
على البعثة بل على العقل والعقل قبل البعثة متحقق والوجوب قبل البعثة يلزم التعذيب
بترك الواجب لكن قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا نفى الوجوب قبل البعثة
لنفي لازم الوجوب الذي هو التعذيب ونفي الوجوب قبل البعثة يلزم نفي الوجوب
العقلي ونفي الوجوب العقلي يستلزم الوجوب الشرعي فقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث
رسولا على انه ليس الوجوب الا الشرعي قيل لو وجب النظر بالشرع لزم افحام الانبياء
واللازم ظاهر البطلان بيان الملازمة ان المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوب النظر عليه ولا يعلم
وجوب النظر عليه الا بالنظر لان وجوب النظر ثابت بالشرع فلا يعلم وجوب النظر الا بثبوت الشرع
وثبوت الشرع يتوقف على دلالة المعجزة على صدق النبي ودلالة المعجزة على صدقه موقوفة على النظر
فالعلم بوجوب النظر موقوف على النظر والنظر موقوف على العلم بوجوبه فيدور فيلزم الافحام قلنا
لو وجب النظر عقلا لزم افحام الانبياء ايضا والملازمة بيانها ان وجوب النظر غير
ضروري اذ هو متوقف على مقدمات تتوقف على انظار دقيقة فان العلم بوجوب النظر متوقف
عند المعتزلة على العلم بوجوب معرفة الله تعالى وعلى العلم بان النظر طريق اليها ولا طريق اليها سواه
وان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وكل من هذه المقدمات نظري يحتاج الى انظار دقيقة والموقوف
على النظري نظري فوجوب النظر نظري فللمكلف ان يقول لا انظر ما لم اعلم وجوب النظر
ولا اعلم وجوب النظر الا بالنظر فيتوقف النظر على العلم بوجوبه والعلم بوجوبه يتوقف على النظر
فيلزم الدور ويلزم الافحام قال الكتاب الاول في الممكنات وفيه ثلثة ابواب اقول
لما فرغ من المقدمة شرع في الكتب وجعل الكتاب الاول في الممكنات لان الممكنات جبلة

للكاتب والعلم بالمبادي مقدم على العلم بالمبادي وذكر فيه ثلثة ابواب لانه لا يخلو اما ان يكون جوهرا
او عرضا او ما يعم شاملا لهما وهو الامور الكلية وهي الامور العامة الى الثلثة لجميع الموجودات
الباب الاول في الامور الكلية الباب الثاني في الاعراض الباب الثالث في الجواهر وجعل الباب
الاول في الامور الكلية لانها مبادي لمباحث الاعراض والجواهر وذكر في الباب الاول ستة
فصول الفصل الاول في تقسيم المعلومات الفصل الثاني في الوجود والعدم الفصل الثالث
في الماهية الفصل الرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدوث الفصل الخامس
في الوحدة والكثرة الفصل السادس في العلة والمعلول الفصل الاول في تقسيم المعلومات
على رأي الاصحاب والمعتزلة والحكماء والاصحاب الذين لا يثبتون الحال قسموا المعلوم الى الموجود
في الخارج والى المعدوم فيه لان المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج وهو الموجود او لا يكون متحققا
في الخارج وهو المعدوم ومن اصحابنا من ثلث القسمة وقال المتحقق في الخارج ان تحقق
باعتبار نفسه قطع النظر عن غيره اي لا يكون تحققه تابعا لتحقق غيره فهو الموجود وان تحقق تبعا
لغيره اي يكون تحققه تابعا لتحقق غيره فهو الحال كالاجناس والفصول وله حد وزيف في ان يكون الاجناس
والفصول على غير ما هو المصطلح عند المنطقيين لان ذكر الاجناس والفصول للامثلة
لانحصار الحال فيهما وحدوا الحال بانه صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود فقوله
صفة احتراز به عن الذات فان الذات ليس بحال وقوله غير موجودة في نفسها احتراز به
عن الصفات الموجودة في نفسها وقوله ولا معدومة احتراز به عن الصفات العدمية
وقوله قائمة بموجود احتراز به عن الصفات التي هي غير موجودة في نفسها و غير قائمة
بالموجود قيل ان هذا الحد انما يستقيم على رأي اصحابنا اما المعتزلة فلا يستقيم على
اصلهم فان من الاحوال ما يثبت للمعدوم كالجوهرية فان الجوهرية عندهم حاصلة للذات حالتي الوجود
والعدم فهي اذا صفة لغير موجود فيكون هذا الحد فاسدا على رأيهم فيكون باطلا عندهم ويمكن ان
يجاب عنه بانهم قالوا قائمة بموجود فقط فيجوز ان يكون قائما بموجود ومعدوم ...

وبمعدوم كذلك وقال اكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق في نفسه اي بحسب ذاته او بغيره في الخارج فهو الشيء والثابت
وان لم يتحقق في نفسه لم يتحقق اصلا فهو المنفي ... والثابت ان كان له كون في
الاعيان فهو الموجود وان لم يكن له كون في الاعيان فهو المعدوم وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا فا
الثابت اعم من الموجود لانقسامه الى الموجود والمعدوم والمعدوم اعم من المنفي لصدق المعدوم على المنفي
والثابت ... لانهم قسموا المعلوم الى المنفي والثابت والثابت الى الموجود والمعدوم وزاد
مثبتو الحال من المعتزلة وقالوا الكائن ان استقل بالظرفية ... كان ثابتا تابعا للثابتة اخر
لو بضم الذات وان لم يستقل الكائن بالظرفية بان يكون كان ثابتا تابعا للثابتة اخر فهو الحال
والحاصل ان اصحابنا الذين لا يثبتون الحال قسموا المعلوم الى قسمين موجود ومعدوم وجعلوا
قسمي الموجود الاقسام واصناف وهو المعدوم والمثبتون للحال من اصحابنا قسموا المعلوم الى
اقسام ثلثة موجود ومعدوم وحال وجعلوا قسمي الموجود قسمين معدوما وحالا و
اكثر المعتزلة الذين لم يثبتوا الحال قسموا المعلوم الى ثلثة اقسام منفي وثابت له كون في
الاعيان وثابت لا كون له في الاعيان فجعلوا قسمي الموجود ثابتا له كون في الاعيان ومنفيا
والمثبتون للحال من المعتزلة قسموا المعلوم الى اربعة اقسام موجود وحال وثابت
لا كون له في الاعيان ومنفي فالموجود هو الثابت الذي له كون في الاعيان فيها المستقل
بالظرفية فباسماء الاستقلال بالظرفية يخرج الحال وباسماء الكون في الاعيان يخرج الثابت
الذي لا كون له في الاعيان وباسماء الثبوت يخرج المنفي قال وقال الحكماء الحق ما يصح
ان يعلم اقول لما ذكر تقسيم المعلوم على رأي الاشاعرة والمعتزلة اراد ان يذكر التقسيم على رأي
الحكماء فقال قال الحكماء الحق ما يصح ان يعلم ان كان له تحقق ما فهو الموجود وان لم يكن له تحقق ما فهو المعدوم
فقد جعلوا مورد القسمة ما يصح ان يعلم ليشمل المعلوم بالفعل وغيره فانه ما يمكن ان يعلم اعم
من المعلوم وغيره فانا لا نعلم من الاشياء ما يمكن ان يعلم ولا يكون معلوما فلو جعل مورد القسمة
المعلوم يخرج عن القسمة ما يصح ان يعلم ولا يكون معلوما ثم قسموا الموجود الى الخارجي والذهني

لانه ان كان ذلك حاصلا خارج الذهن فهو الموجود الخارجي وان كان حاصلا في الذهن فهو الموجود الذهني ويسمى العدم
الخارجي الا الواجب والممكن وذلك لان الموجود الخارجي ان لم يقبل العدم لذاته فهو الواجب لذاته
فان الواجب لذاته غير قابل للعدم لا بسبب ذاته ولا قبل العدم فهو الممكن لذاته فان الممكن لذاته
قابل للعدم لا بسبب ثم قسموا الممكن الى ما يكون في موضوع اي المحل المقوم ما حل فيه وهو العرض
والى ما لا يكون كذلك ما لا يكون في موضوع وهو الجوهر واحترز بقيد المقوم ما حل فيها عن الصور
الصورة مشعرة للهيولى والمتكلمين قسموا الموجود الخارجي الى ما لا اول لوجوده اي لم يسبقه العدم
وهو القديم والى ما لوجوده اول اي سبقه العدم وهو الحادث وقسموا الحادث الى المتحيز
اي شاغل الحيز الذي هو الفراغ المتوهم المشغول بالشيء الذي لولاه لكان خلاء كداخل
الكوز وهو الجوهر والى الحال في المتحيز وهو العرض وانما بناها على الانحصار في المتحيز والحال في
المتحيز وهو الحادث الذي ليس بمتحيز ولا حال في المتحيز ثم المتكلمين احالوا الحادث الذي ليس
بمتحيز ولا حال في المتحيز لانه لو كان الحادث الذي ليس بمتحيز ولا حال في المتحيز متحققا لشاركه
الباري تعالى في انه ليس بمتحيز ولا حال في المتحيز وخالفه في غيره لان ما به المشاركة غير ما به المخالفة
فيلزم تركب الواجب من ما به المشاركة وما به المخالفة وهو ممتنع ومنع بان الاشتراك في العوارض
لا سيما الاشتراك في السلب لا يستلزم التركيب في الذات فان البسائط متشاركة في العوارض
كالوجود والحدوث والوحدة ولا تركب في ذاتها والبسيطين متشاركان في سلب
غيرهما عنهما ولا تركب في ذاتهما قال المقصد الثاني في الوجود والعدم اقول المقصد
الثاني في الوجود والعدم وذكر فيه مباحث الاول في تصور الوجود الثاني في كونه مشتركا
الثالث في كونه زائدا الرابع في ان المعدوم ليس بثابت الى غير ذلك المبحث الاول في تصور
الوجود تصور الوجود بديهي لوجوه ثلثة الاول ان الوجود جزء لوجودي المتصور بديهة وجزء
المتصور بديهة متصور بديهة فالوجود متصور بديهة فتصور الوجود بديهي وفيه نظر اما
اولا فلانه انما يلزم من تصور وجودي بديهة تصور الوجود بديهة اذا كان الوجود جزءا مشتركا

بين الموجودات وهو ممنوع اما على راي من يقول وجود كل شيء مختص به فلا اشتراك الا في اللفظ
اما على راي من يقول الوجود معنى مشترك بين الموجودات فلانه مقول بالتشكيك على الموجودات والمقول
بالتشكيك على الافراد خارج عن حقيقة الافراد فالوجود خارج عن وجودي ولا يلزم من تصور الشيء
تصور ما هو خارج حقيقته واما ثانيا فلانه على تقدير ان يكون الوجود جزء الوجودي فلا
يلزم من تصور وجودي بديهة تصور الوجود بديهة اذا كان تصور وجودي الذي هو بديهي تصور
وجودي بحقيقته وهو ممنوع واما اذا كان تصور وجودي بوجه ما بديهة فلا يلزم من تصور وجودي
بوجه ما بديهة تصور الوجود بديهة الوجه الثاني ان التصديق البديهي بان النفي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان اي التصديق البديهي بان الشيء اما ان يكون موجودا واما ان لا يكون موجودا موقوف
بتصور الوجود والعدم وتصور الوجود المستلزم لتصور النقيضين الذي هو موقوف
على تصور الوجود ضرورة توقف التصديق على تصور الطرفين وما يتوقف عليه البديهي اولى بان
يكون بديهيا لتصورات بين التصور بديهيا بهذا التصديق ان كان بديهيا مطلقا
لكونه بديهيا يجب اجزائه لم يحتج كون الوجود بديهي التصور الى دليل لانه اذا كان يجب اجزائه بديهيا
ومن جملة اجزائه الوجود يكون الوجود بديهي التصور فلم يحتج الى دليل على بداهته وان لم يكن بديهيا
مطلقا بل بعضه اذ لم يكن بديهيا مطلقا يكون بعض اجزائه غير بديهي فاحتمل ان يكون الوجود من
ذلك البعض فلا يلزم بداهته واجيب بان بداهته مطلقا متوقفة على بداهة العلم بالجزء الكلي
حصول التصديق بداهة العلم بالجزء فان ان يكون العلم بالجزء بديهيا فلم يعلم بداهته فيحتاج الى اثبات
البداهة للعلم بالجزء الى دليل ويمكن ان يقال في ابطال هذا الوجه ان هذا التصديق ان علم انه بديهي
مطلقا لم يحتج الى دليل لانه اذا علم انه بديهي مطلقا علم ان العلم باجزائه بديهي فعلم ان العلم بالوجود
بديهي فلم يحتج الى اثبات بداهة العلم بالوجود الى دليل وان لم يعلم انه بديهي مطلقا لم يفد لانه
يحتمل ان يكون بعض اجزائه غير بديهي والوجود منه فلا يتم ان يقال العلم بداهته مطلقا
لا يتوقف على العلم بداهة العلم بالجزء لان العلم بداهته مطلقا بدون العلم ببداهة العلم بالجزء ممتنع

المصنف هذا الوجه بانه لقائل ان يقول التصديق موقوف على تصور طرفي الحكم الحاصل باعتبار ما على
حسب قبحه تصور الوجه باعتبار انه يختص بما به تصور حقيقة الوجه ولا بد به من تصور الكل
فما زال يكون تصوره باعتبار ما بديهيا وتصور حقيقته او سائر الوجوه غير بديهي وايضا لقائل
ان يقول لا نم ان الشيخ بوجه التصديق البديهي ثانيا بكونه بديهيا فان التصديق البديهي هو الذي
يوجب حكم العقل فيه الاول بتصور طرفيه ثالثا ان يكون كلاهما نظريا او احدهما بالكسب ثم انه
سابق على التصديق البديهي الوجه الثالث ان الوجه بديهي التصور لانا نتصور الوجود
فنتصور اما بالبديهة او بالكسب اذ لا واسطة بينهما فان كان الثاني ممتنع تعين الاول وانما قلنا
ان الثاني ممتنع لانه لو كان كسبيا لكان تكسبا اما بالحد او بالرسم واللازم باطل لان الوجه بسيط
لانه لو كان مركبا لكان اجزاؤه اما موجودة او معدومة وكلاهما محال اما الاول فلامتناع تركيب
الشيء من الموصوف به والا يلزم ان يكون جزؤه نفسه واما الثاني فلامتناع تركيب الشيء الموجود
بنقيضه والا يلزم ان يكون ... فلا يكون للوجه جزء فلا يكون مركبا فيكون بسيطا
فلا يحد ولا يرسم لان الرسم انما يكون بما هو اعرف منه ولا شيء اعرف من الوجه وما ذكر من ...
من الوجه فالرسم لا يعرف حقيقة الشيء وعلى الوجه الذي قرره الشيخ لا يعترض بانه لا يلزم من
امتناع تعريف الشيء ... ولقائل ان يقول لا نم ان جزء الوجه اذا كان موجودا يلزم ان يكون
الوجه جزء نفسه انما يلزم ان يكون جزء من الوجه اذا كان اعتبار الوجه مع الموجه ...
فان الموجه هو شيء له الوجه واعتبار الموجه معه بالوصف فلا يلزم ان يكون الوجه جزء نفسه لا يجاز
ان يلزم ان يكون ... جزء للوجه موصوفا ... لا يلزم الامتناع فيكون جزء الشيء
موصوفا واعتبر الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا فسر الناطق بانسان يكون نفسه ...
لان كلا من المتساويين يصدق على الآخر والانسان لا يحمل على الناطق لا يكون ... جنسه الناطق
ولا يكون ... حقيقة الناطق ... خارج لازم عارض والموضوع
موصوف به واعلم ان الحق ان تصور الوجه بديهي اذ كل احد يعرف الوجه فان قلنا نعلم ...

بالوجه ولا يبع الوجه شيء وقولنا تصور الوجه بديهي قضية بديهية فان الحكم فيها لا يتوقف
الا على تصور الطرفين والبديهي اللازم بين لتصور الوجه فلا يحتاج في اثباته لتصور الوجه الى وسط
بل يكفي فيه تصور الطرفين كما قد يشكل على بعض اهله ذهنا ان الجزم بالنسبة الواقعة بين طرفي القضية
البديهي بالعدم تصور طرفيه على الوجه الذي يفيض عليه الجزم فان الوهم يزاحم العقل في ادراك المعقولات
فلا ينبغي تصور طرفي التصديق البديهي كما ... فيحتاج الى التنبيه كما ذكر لبيانه انما هو تنبيه لتنبيه
النفس فينتصور طرفي التصديق على الوجه الذي يفيض عليه الجزم لا برهان وان كان على صورة البرهان
فالتنبيه المعارضة لا يجدي فيه كثير نفع قال الشيخ وكونه مشتركا اقول ... من المقدمة الثالثة
في تصور الوجه شرع في البحث الثاني وكون الوجه مشتركا بمفهوم الوجه ...
جميع الموجودات عند جمهور المحققين من الحكماء والمتكلمين وخالفهم الشيخ ابو الحسن الاشعري
فانه قال وجه كل شيء عين ماهيته وكلهم اي ... لفظ الوجه واصناره الحكم ما ذهب
اليه الجمهور واحتج عليه بوجهين احدهما تقريره انه لو لم يكن الوجه مشتركا بين جميع الموجودات
لما حصل الجزم بوجه الشيء مع التردد في كون الشيء واجبا وجوهرا او عرضا واللازم باطل فالملزوم
مثله اما الملازمة فلانه لو لم يكن الوجه مشتركا لكان مختصا بحوادثه فانا بالخصوصيات
بان يكون تمام ماهيتها او فصلا لها او عرضا او على التقديرين يلزم من التردد في الخصوصيات
التردد فيه ضرورة استلزام التردد في الخصوصيات التردد في ... ثبانها المختص ...
فان انتفاء الشيء يستلزم انتفاء ما يختص به ... فيلزم من التردد
في كون الشيء واجبا وجوهرا او عرضا التردد في وجوده واما بيان بطلان اللازم فلانا
نجزم بوجود الشيء ونتردد في كونه واجبا وجوهرا او عرضا فانا اذا شاهدنا ... بوجود ممكن
جزمنا بوجوده ... مع التردد في كونه ... واجبا وجوهرا وعرضا الوجه الثاني
تقريره انا نقسم الموجود الى الواجب والممكن والممكن الى الجوهر والعرض ومورد
القسمة يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ضرورة فالموجود مشترك بين الواجب

والمجرد والوصف ويلزم منه اشتراك الوجود بينها فإن قيل لا يجب أن يكون
مورد القسمة مشتركا بين جميع الأقسام بل بين البعض كقولنا العالم إما واجب
أو ممكن والأول باطل لأن العالم ليس مشتركا بين جميع الممكنات لكون البعض غير عالم وكذا يصح تقسيم
الحيوان إلى الأبيض وغيره مع عدم اشتراك ... كقولنا الحيوان إما أبيض
أو غيره والأبيض إما حيوان أو غير حيوان أجيب بأن مورد القسمة يجب أن يكون مشتركا بين جميع الأقسام
بحسب الاشتراك بين جميع الأقسام والوجود مورد القسمة بين جميع الأقسام فيجب اشتراكه بين
الجميع واعترض على هذين الوجهين بأن الاشتراك الذي ذكرتم من حيث اللفظ لا من حيث المعنى
وهذا الاعتراض ليس بشيء فإنا إذا قطعنا النظر عن لفظ الوجود ونظرنا إلى مفهومه يلزم الاشتراك
المعنوي قال وتمسك أيضا بأن مفهوم السلب واحد فلو لم يتحد مقابله لبطل الحصر العقلي ومنع
بأن لكل إيجاب سلبا يقابله أقول هذا دليل ثالث على أن مفهوم الوجود وصف مشترك بين
جميع الموجودات تقريره أن مفهوم السلب واحد ويصح على جميع الماهيات المعدومة
فلو لم يتحد مقابله أعني مفهوم الوجود لبطل الحصر العقلي بين مفهوم الوجود وسلبه وهو قولنا
الشيء إما أن يكون معدوما أو موجودا والثاني باطل بالضرورة فإن الحصر العقلي من أجلى البديهيات
بيان الملازمة أنه إذا لم يتحد مفهوم الوجود الذي هو مقابل مفهوم السلب الواحد جاز أن لا يكون
الشيء معدوما ولا موجودا بهذا الوجود بل بوجود آخر ومنع بأنا لا نسلم أن مفهوم السلب واحد فإن
لكل إيجاب سلبا يقابله وأجيب بأن لكل إيجاب وإن كان له سلب يقابله لكن السلوب
مشتركة في مطلق السلبية ... فمطلق السلب ... الاشتراك ومن هنا ... أن
الحصر إنما يتحقق بالنسبة إلى الوجود الخاص والعدم الخاص ... وذلك لأنا إذا أخذنا زيدا ما
أن يكون ... الوجود الخاص ... العقل بالانحصار بل يطلب
... فإنا إذا قلنا زيد إما أن يكون موجودا أو معدوما فإن العقل يجزم بالحصر من غير
... إذا قلنا إن ... الذي يقبل العقل ... بالنسبة إلى الوجود المطلق وعدمه

مطلقا والحكماء في الواجب ... فلأنا نتصور ... ونشك في وجودها الخارجي والذهني حتى يقوم عليها البرهان ولأن ... الحكمة تقبل الوجود والعدم ووجودا
ليست كذلك وأيضا فالماهيات ... والوجود مشترك فلا يكون نفسها ولا جزءا منها ... مشتركا في مفهوم الوجود وكون ...

وعدمه فبطل اتحاد مفهوم لفظ الوجود فيها واعلم أن هذه الوجوه تنبيهات لا براهين إذ كون الوجود
معنى مشتركا بديهي والبديهي قد ينبه عليه لا يبرهن عليه بالبرهان قال الثالث في كونه زائدا خلافا للشيخ
أقول لما فرغ من كون مفهوم الوجود وصفا مشتركا بين جميع الموجودات أراد أن يذكر
البحث الثالث في كون الوجود زائدا على الماهيات فإن كونه زائدا متفرع على اشتراكه فذهب
جمهور المتكلمين إلى أن الوجود زائد على الماهيات في الواجب والممكنات خلافا للشيخ أبي
الحسن الأشعري مطلقا أي في الواجب والممكن فإنه قال وجود كل شيء عين ماهيته وخلافا للحكماء
في الواجب فإنهم قالوا وجود الواجب عين ماهيته ووجود الممكنات زائد على ماهياتها أما أنه
زائد في الممكنات فلوجوه الأول هو أنا نتصور الماهيات المختلفة ونشك في وجودها
الخارجي والذهني حتى يقوم على وجودها الخارجي والذهني البرهان فلو لم يكن الوجود زائدا على ماهياتها
لم نشك في وجودها الخارجي والذهني عند تصورها وحيث كان كذلك علم أن الوجود زائد على ماهياتها
لكان إما نفسها أو داخلا فيها وعلى التقديرين لا نشك في وجودها عند تصورها لامتناع الشك
في ماهية الشيء أو ذاتياته عند تصوره لأنا إذا تصورنا الشيء يجب أن نثبت ذاتياته أي لا يمكن تصور الشيء
إلا بعد تصور ذاتياته موصوفا به فلا يتصور الشك في وجودها الخارجي والذهني عند تصورها
أو يستحيل الشك في اتصاف الشيء بمقومه عند تصوره فإن قيل كيف يمكن الشك في الوجود الذهني
عند تصور الشيء وتصور الشيء عبارة عن وجوده في الذهن أجيب بأن تصور الشيء وإن
كان عبارة عن وجوده في الذهن لكن تصور الشيء غير تصور الشيء مع كونه زائدا على حكم الشيء
بحكم أنه يشك في وجوده الذهني عند تصور الشيء ولهذا يحكم أن يكون الوجود الذهني للشيء مع الاعتراف
بتصوره فإن قيل ما كونه لا يكون للماهيات التي تصورناها لا نشك في وجودها عند تصورها
أجيب بأنا لا نقدر بل المستفاد من الحجة ذلك وعلى تقدير التسليم يلزم كونه زائدا عليها الوجه الثاني
أن الماهية الممكنة قابلة للوجود والعدم وجودا ... يسلب عنها الوجود والعدم لأن الشيء
غير قابل لنفسه ولنقيضه فلا يكون الوجود نفس الماهية ولا داخلا فيها الوجه الثالث تنبيه

ان الماهيات متخالفة والوجود مشترك من حيث المعنى فلا يكون الوجود نفس الماهيات والا لزم اما تخالف
الماهيات او تخالف الوجودات ولا يكون جزءاً من الماهيات لانه لو كان الوجود جزءاً
للماهيات يلزم ان يكون الماهيات ملتئمة من امور غير متناهية بالفعل واللازم باطل اما الملازمة
فلان الوجود لما كان جزءاً من الماهيات لكان اعم من الماهيات المشتركة اذ لا ذاتي اعم منه فيكون
جنساً فيكون الانواع المندرجة تحته متميزة بعضها عن بعض بفصول موجودة والا لزم
تقوم الموجود بالمعدوم وهو محال واذا كان الفصول موجودة والوجود جنس للوجود
لزم ان يكون الفصول مركبة من الفصول والاجناس وكذا فصول الفصول الى غير
النهاية فيلزم تركب الماهية من امور غير متناهية بالفعل واما بطلان اللازم فلان تعقل الماهية
اذا كان [illegible] غير متناهية لزم امتناع تعقل الشيء من الماهيات لان تعقلها يتوقف على
تعقل اجزائها الغير المتناهية الذي هو مستلزم لامتناع تعقل الامور الغير المتناهية
في الوجود معاً قلنا ان اراد [illegible] وهو ان يكون الوجود [illegible] في بعض الماهيات فلم وان
اراد كلياً وهو ان يكون الوجود زائداً في جميع الماهيات فيكون نقيضه جزئياً وهو ان الوجود
ليس بزائد في جميع الماهيات وح يجوز ان يكون زائداً في البعض وعيناً في البعض وجزءاً في
البعض فلا يلزم شيء مما ذكرتم لا تخالف الماهيات ولا تركبها من امور غير متناهية [illegible]
بان اختلاف الوجود في [illegible] والدور غير متصور [illegible] ان اقتضى الوجوب [illegible] ان
يكون كذلك في الجميع ان اقتضى ان يكون [illegible] فكذلك فان قيل لا [illegible] وجوب [illegible]
وانا نلتزم ذلك لان ذلك من المفهومات المشتركة [illegible] لانه مشكك [illegible] فانه لو كان مشككا
يكون [illegible] وهو الخط [illegible] اذا كان الوجود جنساً للماهيات
يكون عرضاً عاماً للفصول فلا احتياج في امتياز الفصول عن الماهيات الى فصول وانما يجب
ان يكون عرضاً عاماً للفصول فيما اذا كان الجنس غير الوجود واما اذا كان الجنس هو الوجود فلا
قال احتج الشيخ بانه لو زاد لكان قائماً بالمعدوم قلنا لا بل الماهية من حيث هي هي اقول احتج الشيخ ابو الحسن [illegible]

نفس المشهور على ان الوجود غير زائد على الماهية بانه لو زاد الوجود على الماهية لقام الوجود بالمعدوم واللازم
[illegible] اما الملازمة فلان الوجود اذا كان زائداً على الماهية يكون الماهية غير موجودة في نفسها فيكون الوجود
قائماً بالمعدوم واما بطلان اللازم فلامتناع قيام الشيء بالمتصف بنقيضه اجاب المص بان اللازم
ان الوجود اذا كان زائداً على الماهية يكون قائماً بالمعدوم بل يكون قائماً بالماهية من حيث هي هي
لا بالماهية الموصوفة بالوجود او العدم اقول الماهية من حيث هي هي اما ان تكون موجودة او معدومة
او لا واسطة بينهما فان كان الاول لزم ان يقوم الوجود بالموجود فيلزم قيام الوجود بالموجود وان كان
الثاني يلزم ان يقوم الوجود بالمتصف بنقيضه [illegible] لانا نقول الماهية من حيث هي هي ليست
بموجودة ولا معدومة على معنى ان الماهية من حيث هي هي ليست نفس احدهما ولا احدهما داخلا
فيها [illegible] على معنى ان الماهية من حيث هي هي منفكة عن احدهما فانه يمتنع انفكاكها عن احدهما والا لزم
الواسطة واذا كان الماهية من حيث هي هي ليست بموجودة ولا معدومة بالمعنى المذكور لا يلزم [illegible]
ولا امتناع في قيام الوجود بها واعلم ان زيادة الوجود على الماهية في التعقل على معنى ان العقل
اذا تصور الماهية لم يجد فيها نفس الوجود ولا اشتمالها على الوجود بل وجد الوجود غير نفسها وغير
داخل فيها فاتصاف الماهية بالوجود امر عقلي ليس كاتصاف الجسم بالبياض فان الماهية ليس لها
وجود منفرد ولعارضها المسمى بالوجود وجود آخر ثم يحل الوجود في الماهية كالبياض في الجسم بل الماهية
اذا كانت فكونها وجودها والماهية انما يكون محلا للوجود عند وجودها في العقل فلا يكون الوجود
زائداً الا في العقل قال واما في الواجب فلوجوه الاول انه لو تجرد لتجرد لغيره والا لتساوت
لوازمه فيكون ممكناً قبل تجرده لعدم الموجب [illegible] قبل الوجود مشكل
قلنا [illegible] فلا يمنع المساواة في تمام الحقيقة والا يلزم تركب الوجود او ماهية الطبيعة هي
الوجود [illegible] تعددها [illegible] فالواقع [illegible] بالتشكيك لا بد وان يكون [illegible] عوارضها
فالموجودات ان تماثلت او تجانست باعتبار [illegible] المذكورات وان تباينت
كان [illegible] هذا العارض وهو عين المدعى [illegible]

الممكنات لو كان الوجود وصفاً مشتركاً لو وجبه والا لكان السلب جزءاً منه فيكون الوجود مشروطاً بالسلب فلا
يكون الوجود سبباً الا ان الاثر يتخلف عنه لفقد شرطه الحكم بحصول الثالث ان وجوده ممكن
معلوم وذاته غير معلومة فوجوده غير ذاته اجيب لما فرغ من بيان كون الوجود زائداً في الممكنات
شرع في الاحتجاج على ان الوجود زائد في الواجب وذكر فيه ثلثة وجوه الاول ان الوجود لو لم يكن
الوجود في الواجب زائداً بل عينه لكان الواجب هو الوجود المقيد بعدم التجرد لكن الوجود مشترك بين الواجب
والممكنات ووجود الواجب لا يكون زائداً عليه فيلزم ان يكون الواجب عبارة عن الوجود المجرد
اي الوجود الذي لا يكون عارضاً لو تجرد الوجود لتجرد لعلة غير الوجود واللازم باطل فالملزوم مثله
اما الملازمة فلانه لو لم يكن تجرد الوجود لعلة غير الوجود لكان تجرده لذات الوجود فيكون التجرد لازماً
لذات الوجود والوجود في الممكنات عارض فلا يكون منفكاً عن التجرد فيلزم التسلسل في لوازم الوجود
من حيث هو هو فثبت انه لو تجرد الوجود لتجرد لعلة غيره واما بطلان اللازم فلانه لو تجرد
الوجود لعلة غيره لكان ممكناً وهو محال ولو قرر بهذا الوجه بهذا الوجه وهو ان الوجود المشترك
بين الواجب والممكنات اما ان يقتضي التجرد او يقتضي اللاتجرد او لا يقتضي التجرد ولا اللاتجرد والاول
يقتضي التجرد في الممكنات والثاني يقتضي اللاتجرد في الواجب ايضاً والثالث يستلزم ان يكون
التجرد واللاتجرد لعلة غير الوجود فيلزم ان يكون الواجب ممكناً لكان اما بين العلة
اللاتجرد الذي هو العروض واما التجرد الذي هو الله فوجود ما يفتقر الى العلة بل يكفي لتجرد الوجود لعدم
الموجب للعروض فان التجرد هو عدم العروض فيكفي فيه عدم الموجب للعروض اجاب المصنف بما
يكون وجهين احدهما انه يحتاج الواجب لعدم الموجب للعروض وعدم الموجب للعروض
غير الواجب فيحتاج الواجب الى الغير فيكون ممكناً وثانيهما انه لو كان تجرد الوجود لعدم الموجب
للعروض لاحتاج الواجب الى عدمه لان الموجب لعروض الوجود للماهيات انما هو الواجب فتأمل
الوجود ليس طبيعة نوعية حتى يلزم تساوي افرادها في التجرد واللاتجرد بل الوجود مشكك يقال على
افراده بالتشكيك والمقول على افراده بالتشكيك لا يلزم تساوي افراده التي هي مختلفة بالحقيقة في التجرد

واللاتجرد لاختلافها بالماهية ولعتبر النور المقول بالتشكيك على الانوار مع ان نور الشمس يقتضي ابصار الاعشى
ونور غير الشمس لا يقتضي ذلك اجاب المصنف بانا لا نسلم ان الوجود مقول بالتشكيك فان الوجود مقول
على وجود الواجب وعلى وجود الممكن بالتساوي ولئن سلم ان الوجود مشكك فالتشكيك لا ينافي تساوي
وجود الواجب ووجود الممكن في تمام الحقيقة لان التشكيك اذا كان مانعاً عن مساواة وجود
الواجب ووجود الممكن في تمام الحقيقة يلزم تركب الوجود او المباينة الكلية بين الوجودين اي وجود
الواجب ووجود الممكن واللازم باطل والملزوم مثله اما الملازمة فلانه اذا كان التشكيك مانعاً
من المساواة في تمام الحقيقة لكون وجود الواجب ووجود الممكن متخالفين في الحقيقة فلا يخلو
اما ان يكون بين الوجودين جزء مشترك او لا والاول يلزم التركيب في الوجود الذي هو الواجب والثاني
يلزم المباينة الكلية بين الوجودين واما بطلان اللازم فلانه قد بان فساد تركب الوجود الذي
هو الواجب وفساد المباينة الكلية بين الوجودين لما تبين ان الوجود معنى مشترك بين الواجب
والممكن واذا كان التشكيك لا يمنع التساوي في تمام الحقيقة لم يخرج وجود الواجب ووجود الممكن
متساويين في تمام الحقيقة فيلزم تساويهما في اللوازم فيعنيه ثانياً في لوازمهما وايضاً الوجود المقول
بالتشكيك لا بد وان يكون من العوارض لا من الماهيات وذاتياتها على القول بان
فلا يكون مقولاً بالتشكيك فالموجودات ان تماثلت او تجانست باعتبار امر غير الوجود
لان الوجود اذا كان من العوارض وحقيقة الواجب ووجود الممكنات لم يكن الموجودات التي هي
متجانسة باعتبار الوجود بل التجانس باعتبار امر غير الوجود لزم الحال المذكور من تماثل
اللوازم على تقدير التماثل وتركب الواجب على تقدير التجانس وان تباينت الموجودات لزم وجود
الواجب ووجود الممكن لانظر من الوجود متباينة بالذات مخالفة في الحقيقة لكل ما سواه
في مفهوم هذا العارض الذي هو الوجود المشترك فيكون وجود الواجب حقيقة مخالفة للكل مشاركة
لها في الوجود الذي هو عارض زائد على حقيقته وهو عين المدعى ولقائل ان يقول الوجود المطلق
الذي هو وصف مشترك بين وجود الواجب ووجود الممكنات يستلزم الوجودات التي هي افراده

بالتشكيك له بالمعنى الذي بالتشكيك هو [illegible] على [illegible] اختلاف اما بالتقدم والتأخر مثل
وقوع النقل على المقدار وعلى الباقي [illegible] اما بالاولوية وعدمها كوقوعه الواحد على الاجسام
اصلا وعلى الاشياء بوجهها غير الذي هو به واحد واما بالشدة والضعف كوقوعه الابيض على الثلج
العاج ووقوع الوجود على الوجودات التي هي حاصل الماهيات مختلف كما عرفت فانه يقع على
وجود العلة ووجود معلولها بالتقدم والتأخر وعلى وجود الجوهر ووجود العرض بالاولوية وعدمها و
على وجود القار ووجود غير القار بالشدة والضعف فيكون الوجود مقولا بالتشكيك على الوجودات
واما قوله وان سلم ان التشكيك لا يمنع مساواة العوارض في تمام الحقيقة فغير مستقيم لانه يلزم الترجيح
او المباينة الكلية بين الوجودين قلنا المباينة حق الكلية بين الوجودين في الحقيقة بناء على الاشتراك
في العارض يجوز ان يكون الوجود الذي هو عين حقيقة الواجب مباينا بالكلية للافراد التي هي
وجودات الممكنات مع اشتراك الجميع في الوجود المطلق الذي هو عارض مشكك للاولى والعارض المشكك
[illegible] الموضوعات [illegible] بالذات [illegible] هذا العارض
هو [illegible] مناف [illegible] قبل او لا [illegible] ما قبل او لا [illegible]
التشكيك المساواة في تمام الحقيقة فقد اوجب تحقق المساواة مع التشكيك وتباين الموضوعات
بالكلية على تقدير التشكيك منافية واما ثانيا فلان الدليل ان وجود الخاص [illegible]
الخاص بالممكنات وهذا لم يلزم من التشكيك [illegible] مباينة الموضوعات بالكلية بل التشكيك يقتضي كون
الوجود المطلق [illegible] الوجودات اي حصة والمباينة في الموضوعات يقتضي مباينة الوجود الخاص
للواجب للوجود الخاص بالممكنات [illegible] كون الوجود [illegible] عارضا في الواجب [illegible]
الا هذا [illegible] الواجب هو الوجود [illegible] مبدا الممكنات [illegible] الوجود [illegible]
هو هو [illegible] فلان مبدا الممكنات هو الواجب والواجب هو الوجود
الوجود [illegible] الممكنات [illegible]
فلانه لو كان مبدا الممكنات الوجود [illegible] الواجب [illegible] في المبدا [illegible] الوجود [illegible]

سا وللواجب في الوجود بحث [illegible] قبل الامر ان مبدا الممكنات لو كان الوجود المجرد يلزم
ان يكون السلب عارضا للمبدا واما يلزم ذلك لو كان التجرد جزءا من المبدا وهو ممنوع فانه يكون
شرطا غير المبدا [illegible] ويجوز ان يكون السلب شرطا لتأثير المؤثر اجاب الحكم بانه يكون الوجود
سببا للاثار [illegible] لفقد شرطها الذي هو [illegible] وقال ان يقول مبدا الممكنات
هو الوجود الخاص الذي هو عين الواجب وهو مباين لوجود الممكنات ومشارك في الوجود المطلق الذي
هو عارض للوجود الخاص للواجب ولوجود الممكنات فلا يلزم ان يكون [illegible] للواجب
وكونه سببا الوجه الثالث ان وجود الواجب معلوم لان وجوده هو الوجود المشترك المعلوم
بالبداهة وذاته غير معلوم فوجوده غير ذاته فاما ان يكون الوجود داخلا في ذاته فيلزم التركيب
او خارجا عن ذاته فيكون زائدا وللقائل ان يقول الوجود الذي هو المعلوم بالبداهة هو الوجود
المطلق العارض للوجود الخاص الذي هو الذات ولا يلزم من بداهة الوجود المطلق الذي هو
عارض بداهة الوجود الخاص الذي هو ذات فلا يلزم ان يكون الوجود الخاص زائدا قال احتج الحكماء
بان وجوده لو زاد لاحتاج الى الموضوع فاحتاج الى سبب مغاير فيتقدم ذاته بالوجود واتحاد
ذاته على وجوده ويلزم التسلسل او يباين فيكون ممكنا واجبا بان العلة المغايرة لا [illegible]
تقدمها بالوجود فان [illegible] الممكنات قابلة لوجودها [illegible] ان تتقدم
بالوجود اقول احتج الحكماء على ان وجوده عين ذاته بان وجوده لو زاد لاحتاج الى الموضوع لان
العارض يحتاج الى موصوف الموضوع فيكون وجوده ممكنا لان المحتاج الى الغير ممكن فيحتاج وجوده
الى السبب اما مغاير وهو الذات او غيرها [illegible] ذاته بالوجود على وجوده [illegible]
اللازم [illegible] التقدم [illegible] الواجب الوجود [illegible]
فيكون ممكنا واجبا [illegible] الوجود الى السبب [illegible]
ذاته بالوجود على وجوده قلنا لا نم فان العلة القابلة [illegible] تقدمها بالوجود على معلولها فان ماهيات
الممكنات علة قابلة لوجوداتها مع انها غير متقدمة بالوجود على وجوداتها والا يلزم التسلسل وايضا [illegible]

الى جهة علة لعوارضها مع انها غير متقدمة عليها بالوجود **قال وفرع اتصاف الشي** بالوجه لبس الجز

فانه بعد فان قيام الصفة به فرعها على كونه موجودا فلو علل كونه موجودا بها لزم الدور **اقول لما كان**

السبب المفارق لا يجوز ان يكون الذات او الصفة ولم يكن السبب المفارق لا حد الصفتين

والعام الحاوي الى حين عرضي اضافي بالنسبة اليه وهو فرع الحل جعل من المسئلة فرعا لكونه

الواجب ثابتا فنقول ماهية الشي قد يكون سببا لصفة من صفاته كالاربعة للزوجية وقد

يكون صفة لها سببا لصفة لها مثل الفصل للخاصة لكون الناطقية سببا للتعجبية ومثل

الخاصة لكون المتعجب سببا للضاحكية واما اتصاف الشي بالوجود لسبب ماهيته فانه ان كان

عان قيام الصفة بالشي فرع على كونه موجودا فلو علل كون الشي موجودا بالقيام المعنى لزم الدور فيتعين

ان يكون الوجه اولى بما ان ما هية الواجب يكون سببا لفارق هو الذات لا المفارق الزائد

هو الوصف لا المباين **ولعله قال لا تعود الماهية** فرع جبت حتى يسمع ان يكون علة للوجود والمنازعة

مكابرة منفصل علة لان بديهة العقل حاكمة بوجوب تقدم ما هو علة للوجود بالوجود والتنصيص بالماهية القابلة

للوجود من حيث من ظاهر البطلان لان قابل الوجود مستفيد للوجود فيتعين ان يكون موجودا الاستفادة

معقول في صورة علالة القابل للوجود فانه سبب للوجود والعلل المفيد للوجود سبب انه يكون موجودا

والاستفادة باب اثبات الصانع واما القابل للوجود فليس ما يلزم في الاعيان حالة بل ان يكون

للقابل وجود منزه في الاعيان ولعله حتى الذي هو الوجود ايضا وجود متحقق اجتماع المثلين الحلال

كالجسم بالنسبة الى البياض موجود بل الماهية هو وجود ما واعتبار الماهية منزوعة عن الوجود فانها

هي في العقل لا يكون الماهية متلبسة بالوجود في العقل فان كون الماهية في العقل وجودها في العقل ان الماهية

في العين وجودها في العين برهان العقل ان يعتبر الماهية وحدها من غير ملاحظة وجود وعدم

وعدم اعتبار الشي ليس اعتبار العدم فان الاتصاف الماهية بالوجود امر عقلي فالماهية انما تكون

قابلة للوجود في العقل فلا يمكن ان يكون قابلا للوجود عند وجودها في العقل وما يقول ان الماهية الخارجية

النفس قابلة للماهية للوجود فلهذا لا يجب تقدمها بالوجود على الوجود **قال الرابع في ان المعدوم ليس**

ليس بثابت لان المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص منه وكل منفي ليس بثابت فالمعدوم

ليس بثابت وان كان اعم منه لكن الحكم... فنقول لا يخلو اما ان يتوقف بين العام وبين الخاص

ثابتا وهو منقول على المنفي فالمنفي ثابت هف **اقول البحث الرابع في ان المعدوم** ليس بشي الكلام

في ان المنفي الممتنع لذاته ليس بشي في الخارج واما الخلاف في ان المعدوم الممكن الذي هو شي في الخارج

على معنى انه متقرر في الخارج منفك عن صفة الوجود الاعم فالان الوجود عين الماهية لا يمكن القول بان

المعدوم الممكن شي في الخارج والا لزم اجتماع النقيضين وهو الوجود والعدم واما الذين قالوا

الوجود زائد على الماهية فقد اختلفوا فمنهم من ذهب الى كون المعدوم الممكن شيا ثابتا في الخارج وهو مذهب

المتكلمين من اصحابنا واهل البدع والمعتزلة ومنهم من زعم ان المعدوم الممكن

متقرر ثابت في الخارج منفك عن الوجود وهو مذهب اكابر المعتزلة واحتج المصنف على ان المعدوم

الممكن ليس بثابت في الخارج بان المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص منه مطلقا صدق كل معدوم منفي

والعكس وكل منفي ليس بثابت في الخارج فلا شي من المعدوم بثابت وهو المطلوب وان كان المعدوم اعم مطلقا

من المنفي فنقول هو معدوم منفي بالمعنى الذي كان منفيا محضا المحكوم ففرق بين العام وبين الخاص فان الحكم

كان ثابتا وهو منقول على المنفي فيصدق فيكون كل منفي معدوما لصدق العام على افراده اي على كل

معدوم ثابت فكل منفي ثابت هذا خلف وفيه نظر فان المعدوم اذا كان اعم من المنفي يكون بعض افراده

ثابتا فلا يصدق كل معدوم ثابت فلا ينتج القياس المذكور لكون كبراه جزئية والحق ان الكل

بل المعدوم ثابتا ام لا المعدوم الممكن ثابتا لان المعدوم الممكن اخص مطلقا من المعدوم لصدق المعدوم

على جميع افراد المعدوم الممكن وعلى جميع افراد المنفي من دون صدق العام المطلق على جميع افراد الخاص واذا لم يكن المعدوم

المطلق ثابتا لم يكن الاخص المطلق ثابتا **ولقائل ان يقول المعدوم** اذا كان اعم من المنفي مطلقا

ان يكون ثابتا مطلقا بل بعض افراده ثابت وهو المعدوم الممكن وبعضها ليس بثابت وهو المنفي

قال وهو الحكم ثابتا يكون نفيا محضا فلم يثبت فرق بين العام الذي هو المعدوم وبين

الخاص الذي هو المنفي **اقول الاعم** اذا كان ثابتا يكون نفيا محضا لكون الاعم من المنفي المحض

وبعضهم الوقف بين وبين المنفي بجواز صدق العدم على المعدوم الممكن وعدم جواز صدق المنفي على
المعدوم الممكن والحق ان المعدوم الممكن ليس بثابت في الخارج ومتمايز في هذا [illegible] على
فان العقل يحكم بالبديهة ان المعدوم له ثبوت في الخارج فالاحتجاج على ان المعدوم ليس بشيء في الخارج
على وجه البرهان [illegible] بل انا نذكر الزام الخصم بطريق الجدل وهو ان القائلين بان المعدوم شيء
قد اثبتوا القدرة وهي الصفة المؤثرة وبين اثبات القدرة والقول بان المعدوم الممكن ثابت في الخارج
منافاة وذلك لانه على تقدير ان يكون المعدوم الممكن ثابتا انتفت القدرة لانها ان اثرت فاما تأثيرها في الذات
او في الوجود او في اتصاف الذات بالوجود والاقسام الثلثة باطلة اما الاول فلان الذات ثابتة مستغنية
عن المؤثر عندهم واما الثاني فلان الوجود عندهم حال والحال غير مقدور واما الثالث فلان اتصاف
الذات بالوجود اعتبار [illegible] للقدرة في الخارج لانه لو ثبت في الخارج لكان متصفا بالثبوت
فاتصافه بالثبوت ايضا يكون ثابتا فيلزم التسلسل [illegible] فاذا لم يكن الاتصاف في الخارج لم يكن
للقدرة فيه تأثير وعلى تقدير [illegible] ان السلب في الامور الثابتة لا يكون الاتصاف من الامور الموجودة
في الخارج [illegible] الامور الموجودة [illegible] موجودا في الخارج لم يكن للقدرة فيه
تأثير فثبت انه على تقدير ان يكون المعدوم الممكن ثابتا في الخارج انتفى القدرة فيكون المنافاة
ثابتة بين اثبات القدرة واثبات ان المعدوم الممكن ثابت في الخارج فيكون [illegible] دائرا بين نفي
القدرة وبين ان المعدوم الممكن ثابت قال احتج المعتزلة بان المعدوم متميز لكونه معلوما
ومقدورا ومرادا بعضه دون بعض وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت وبان الامتناع
نفي لانه صفة الممتنع المنفي فالامكان ثابت فالمعدوم الموصوف به ثابت واجيب عن الاول
منقوض بالممتنعات والخياليات والمركبات [illegible] الوجه [illegible] بان الامكان والامتناع من الامور
العقلية على ما سبق اقول احتجت المعتزلة على ان المعدوم ثابت بوجهين احدهما ان المعدوم
متميز وكل متميز ثابت اما ان المعدوم متميز فلثلثة اوجه الاول ان المعدوم معلوم فان طلوع
الشمس غدا معلوم الآن وهو معدوم وكل معلوم متميز فان [illegible] الحركة [illegible]

مقدور علينا والحركة الى السماء غير مقدورة علينا ونجد بين [illegible] الشمس [illegible] كان المعدوم
فان الحركة يمنة ويسرة مقدورة وهي معدومة وكل مقدور متميز فانه يعلم ان [illegible] الحركة يمنة ويسرة
مقدورة لنا وخلق السموات والارض غير مقدور لنا وهذا الامتياز حاصل قبل وجود هذه
الاشياء [illegible] فلولا تميز بين المعدوم ما يتعلق به على البعض [illegible] يستحيل ان [illegible] انه يعرف منا فعل كذا ولا
يعرف منا فعل كذا الثالث ان المعدوم مراد فان الواحد منا قد يريد [illegible] والعدد [illegible]
[illegible] والكره [illegible] ولولا امتياز المراد عن المكروه قبل الوجود
لاستحال ان يكون احدهما مرادا والآخر مكروها فثبت ان المعدوم الممكن متميز واما ان كل متميز ثابت فلان
التميز صفة ثابتة للمتميز و[illegible] ثبوت الصفة للموصوف فرع ثبوت الموصوف الوجه الثاني ان
الامتناع نفي لانه وصف الممتنع المنفي فلو كان الامتناع ثابتا لكان الممتنع الموصوف به ثابتا لما
ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف لكن الممتنع ليس بثابت فلا يكون الامتناع ثابتا واذا لم
يكن الامتناع ثابتا لم يكن الامكان ثابتا لان احد النقيضين اذا لم يكن ثابتا يكون الآخر ثابتا
واذا كان الامكان ثابتا يكون المعدوم الممكن المتصف بالامكان ثابتا فثبت ان المعدوم الممكن ثابت
واجيب عن الاول بالنقض الاجمالي [illegible] الاحتجاج المذكور صحيحا لزم ان يكون
الممتنعات والخياليات [illegible] والمركبات التي [illegible] الاجزاء
[illegible] على وجه مخصوص ثابتة في الخارج وليس [illegible] يلزم ان يكون [illegible] ثابتا في الخارج
وليس كذلك عندهم وانا [illegible] لان بعض الامور متميزة وكل متميز ثابت
في الخارج [illegible] في الخارج والجواب عن الوجه الاول بالتنبيه على سبيل التفصيل
هو ان [illegible] ان اريد بالمعدوم [illegible] في الذهن [illegible] والكبرى ممنوعة فانه لا يلزم من
كون الشيء متميزا في الذهن ثبوته في الخارج والا لزم ان يكون الخيالات والممتنعات والمركبات
ثابتة في الخارج وليس كذلك بالاتفاق وان اريد التميز في الخارج فالكبرى مسلم والصغرى ممنوعة
فان كون المعدوم معلوما ومقدورا ومرادا لا يستلزم تميزه في الخارج واجيب عن الوجه الثاني

الامكان والامتناع من الاعتبارات العقلية لا من الامور الخارجية فلا يلزم من كون احدهما
كون الكلام ما ينافي الخارجية كما سيأتي قال الخامس في الحال امتنع الجمهور على نفيه وقال بها القاضي
ابو بكر منا وابو هاشم من المعتزلة وامام الحرمين اولا واحتجوا على ذلك بان الوجود وصف
مشترك وهو ليس بموجود والا تساوى غيره في الوجود فيزيد وجوده ويلزم التسلسل وليس بمعدوم
لانه يصدق بنقيضه وبان السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه في السوادية
فان وجدا كان احدهما قائما بالآخر والا يستقل كل منهما عن الآخر فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة
اذ لا يكون كذلك لزم قيام العرض بالعرض وهو محال كما سنذكر وان عدما او احدهما لزم تركب
الموجود عن المعدوم وهو ظاهر الامتناع والجواب عن الاول ان الوجود موجود وذاته
متميز عن سائر الموجودات بقيد سلبي فلا تسلسل وعن الثاني بان اللونية والسوادية
موجودتان قائمتان بالجسم لا ان قيام احدهما موقوف على قيام الآخر او احدهما قائمة
بالجسم والاخرى بها والامتناع في التركيب لا في الخارج وفيه نظر **اقول** المبحث الخامس
الحال لما فرغ من بيان ان المعدوم ليس بثابت في الخارج شرع في نفي الحال الذي هو
حال وهو معروف معناه وقال بثبوت الحال القاضي ابو بكر منا وابو هاشم واتباعه من المعتزلة
وامام الحرمين اولا فانهم اثبتوا واسطة بين الموجود والمعدوم وسموها بالحال لكنه بديهية
العقل حاكم بان كل ما يشير العقل اليه اما ان يكون له تحقق بوجه ما اولا يكون والاول هو الموجود
والثاني هو المعدوم فلا واسطة بين القسمين اللهم الا ان يفسر الموجود والمعدوم بتفسير
ذكره مثبت الواسطة ويصير البحث لفظيا واحتج المثبتون للحال بوجهين الاول ان
الوجود وصف مشترك بين الموجودات ولا شك ان الماهيات متخالفة وما به الاشتراك
اعني الوجود غير ما به الامتياز من خصوصيات الماهية المخالفة لما بينا ان الوجود ليس بنفس الماهية فلو كان
موجودا لكان مساويا للغير في الوجود لان الوجود وصف مشترك بين الموجودات ولا شك
ان الوجود مخالف للماهيات بخصوصيته وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالوجود المشترك بين الموجود

الوجود وبين الماهيات الموجودة بخصوصه ماهيته الوجود التي بها الامتياز فيكون
للوجود وجود زائد على ماهيته ويلزم التسلسل ولا معدوما لان العدم مناف
للوجود والشيء لا يتصف بما ينافيه فيكون الوجود لا موجودا ولا معدوما وهو وصف
لكل الموجود فيكون الوجود وصفا قائما بالموجود ليس بموجود ولا معدوم فيكون حالا الثاني
ان السواد يشارك البياض في اللونية وليس الاشتراك في الكل لوجود التميز ويخالفه بفصل
الجنس به وهو الذي يعبر عنه بالسوادية فان وجد اللونية التي هي الجنس والسوادية
التي هي الفصل المختص به فلا يخلو اما ان يكون احدهما قائما بالآخر او لا فان لم يقم احدهما بالآخر ولا
يستقل كل واحد منهما عن الآخر واذا استقل كل واحد منهما عن الآخر امتنع ان يلتئم منهما حقيقة
واحدة واذا كان احدهما قائما بالآخر لزم قيام العرض بالعرض وان عدم الجنس والفصل
او عدم احدهما لزم تركب الموجود عن المعدوم وهو ظاهر الامتناع والجواب عن
الاول ان الوجود موجود قوله لو كان الوجود موجودا لساوى غيره من الماهيات
في الوجود وخالفها في خصوصيته فيكون للوجود وجود آخر ويزيد وجوده على ماهيته
قلنا تميز الوجود عن سائر الموجودات بقيد سلبي وهو ان وجود الوجود ليس بعارض
لماهيته بل وجود الوجود عينه ولا يلزم التسلسل ولئن سلمنا ان يكون الوجود غير ماهيته والامتناع
سوى الشيء النفسي لان ثبوت الشيء للشيء بعد ثبوته يتغاير المنتسبين واما
الثاني فلا امتناع ان يكون الوجود غير ... الجواب ان الوجود لا يرد عليه هذه القسمة على
هذا اما ان يكون الوجود موجودا او معدوما لامتناع انقسام الشيء الى الموصوف وما
ينافيه اذ لا يصح ان يقال السواد اما حلو او حامض او الفرس اما مضروب او ليس
بمضروب ولئن سلم ان الوجود يحتمل هذه القسمة فنختار ان الوجود موجود في الذهن
فلا يكون قائما بالموجود في الخارج فلا يكون حالا والجواب عن الثاني بان اللونية والسوادية
موجودتان قائمتان بالجسم لكن قيام احدهما بالجسم موقوف على قيام الآخر

انه لو لم يخ احدهما بالاخر يستغنى كل منهما عن الاخر فانه اذا لم يخ احدهما بالاخر وكان قيام
احدهما بالجسم موقوفا على قيام الاخر به يكون احدهما محتاجا الى الاخر فلا يستغنى كل منهما عن الاخر
لواحد بعينه قائما بالجسم والاخر قائما بالذي قام بالجسم يعني انه يلزم قيام العرض بالعرض قلنا
مسلم انه يلزم قيام العرض بالعرض او نقول التركيب بين اللونية والسوادية في العقل
فقط وهما متحدان في العقل وفي الخارج فلا قيام بالمتصف في الخارج فان الفصل والجنس
والنوع جميعا موجود في الخارج بوجود واحد فان جعل الجنس والفصل بعينه جعل النوع
فلا يكون ان حالا في محل فانه لو كان التركيب في العقل يلزم ان يكون في الخارج ايضا لان
المركب من الجنس والفصل مركب في الخارج والا يلزم ان يكون صورتنا العقلية غير مطابقة
لما هو بسيط في الخارج ولما قال انا نقول ان المركب من الجنس والفصل انما يلزم ان يكون مركبا في الخارج
اذا كان الجنس والفصل ماخوذين من اجزاء خارجية كالحيوان الناطق واما اذا لم يكن
الجنس والفصل ماخوذين من اجزاء خارجية فلا يلزم ان يكون المركب من الجنس والفصل
مركبا في الخارج كجنس العقل وفصله فان ماهية العقل مركبة في الذهن بسيطة في الخارج ولا
امتناع في ان يكون صورتنا العقلية مطابقتين لامر بسيط لا بحال مطابقة لاحدهما
سابق مطابقته للاخر لانا نقول العالم كل واحد منهما مطابق له انما ان كان المجموع مطابقا
ونقلا قال الفصل الثالث في الماهية وفيه مباحث الاول ان الماهية حقيقة بها الشيء هو هو
مغايرة لما عداها فانها من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وان لم تخل عن احدهما فهي
المطلق والماهية بشرط شيء وان اخذت مع المشخصات واللواحق يسمى مخلوطا
الماهية بشرط شيء وهو موجود في الخارج وكذا المطلق لكونه جزءا منه وان اخذت بشرط العراء
عنها يسمى مجردا او الماهية بشرط لا شيء وهو انما يكون في العقل وان كان لكونه نفس اللواحق
الا ان المراد تجريده عن اللواحق الخارجية فالمجرد والمخلوط بينهما تباين اخص من تحت
اعم وهو المطلق وبه ظهر ضعف ما زعم انه ظهر هو ان الطرف نوع شخصا مجردا خارجا لانه

المخلوطات

لانه جزء المشخص من المخلوطات اي رجحية اقول لما فرغ عن الفصل الثاني في الوجود والعدم
شرع في الفصل الثالث في الماهية وذكر فيه ثلثة مباحث الاول في نفس الماهية الثاني في
اقسامها الثالث في التعين والمبحث الاول في نفس الماهية وبيان مغايرتها لما عداها من
اللواحق وعبر عنها بالماهية لانها مشتقة عما هو وهي ما به يجاب عن السؤال عما هو وانما سميت
الماهية ماهية لانها يجاب بها عن ما هو مثلا اذا سئل عن زيد ما هو فانه يجاب عن هذا السؤال
بالحيوان الناطق فالحيوان الناطق هو الماهية لزيد والماهية تطلق غالبا على الامر المتعقل
مثل المتعقل من الانسان والذات والحقيقة تطلقان غالبا على الماهية مع اعتبار الوجود
والماهية والذات والحقيقة من المعقولات الثانية فانها عوارض تلحق المعقولات الاولى
من حيث هي في العقل ولم يوجد في الاعيان ما يطابقها مثله المعقول من الانسان او
الحيوان بعوضه انه ماهية وليس في الاعيان شيء هو ماهية بل في الاعيان انسان
او فرس او غير ذلك وكذلك الحال في الذات والحقيقة اذا عرفت هذا فنقول ان لكل شيء
عرض جوهرا كان او كليا نوعا او جنسا او فصلا حقيقة وكل الشيء بتلك الحقيقة ذلك الشيء
وهي مغايرة لما عداها من العوارض اللاحقة لها لازمة كانت تلك العوارض او مفارقة مثلا
الانسانية من حيث هي انسانية مغايرة لجميع ما يعرض لها من الاعتبارات لازمة كانت
او مفارقة مثل الوجود والعدم والوحدة والكثرة والكلية والجزئية والعموم والخصوص وغير
ذلك من الاعتبارات فان الانسانية لا واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية ولا عام
ولا خاص اي لا يدخل شيء منها في مفهومه وان لم تخل عنها ولهذا احد هذه الاعتبارات
في مفهوم ما صدق الانسان عليها بنافيه مثلا لو دخل الوحدة في مفهوم ما صدق الانسان
على الانسان الكثير فالماهية شيء ومع واحد من هذه الاعتبارات شيء اخر ولهذا يصدق احد
من الاعتبارات عليها الا بضم زائد واما كونها ماهية فبذاتها فان الانسان انسان
بذاته لا بشيء اخر ينضم اليه والانسان واحد له بالذات بضم صفة الوحدة اليه فالانسان

من حيث هي هي من غير التفات الى المقارنة بشيء او لا بل ملتفت الى مفهومه من حيث هو هو تسمى
المطلقة والماهية بلا شرط شيء وان اخذ الانسان مع المشخصات واللواحق تسمى
مخلوطا والماهية بشرط شيء وهو موجود في الخارج وكذا الانسان المطلق موجود في الخارج
لانه جزء من المخلوط الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود في الخارج وان اخذ
الانسان بشرط التجرد عن المشخصات واللواحق يسمى المجرد والماهية بشرط لا شيء
وذلك غير موجود في الخارج لان الموجود في الخارج لا يخلو عن العوارض وقد فرض تجرده عنها
بل انما يوجد في العقل وانه لا تكون في العقل من اللواحق الا ان المراد تجريده عن اللواحق
الخارجية فالمجرد والمخلوط متباينان تباين اخصين تحت اعم وهو المطلق
وما ذكر من ان المجرد لا يكون في الخارج بل انما هو في العقل وانه مباين للمخلوط ظهر ضعف
ما ينسب الى افلاطون من ان الطبيعة النوعية شخصا مجردا خارجيا باقيا ازلا وابدا
الجزء المشترك بين المخلوطات الخارجية فيكون موجودا في الخارج لانه جزء المخلوط الموجود
في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود في الخارج ويكون مجردا عن المشخصات لانه قدر
مشترك بين المخلوطات وجزء المشترك بين المخلوطات يمتنع ان يكون مخلوطا لان المخلوط
متكيف بالمشخصات المانعة من الاشتراك وانه لا يتعدد بتعدد المخلوطات وانما ظهر ضعفه
بما ذكرنا ان المجرد عن المشخصات واللواحق الخارجية لا يوجد في الخارج والمجرد مباين للمخلوط
فلا يكون جزءا له قال البحث الثاني في اقسامها الماهية اما ان تكون بسيطة او مركبة خارجية ان كان التلفيق
من اجزاء متميزة في الخارج كالانسان المركب من البدن والروح والمثلث المركب من الخطوط
او عقلية ان لم يتميز اجزاؤها في الخارج كالمفارقات ان جعلنا الجوهر جنسا والسواد المركب
من اللونية والسوادية فان اجزاءها اما ان تكون متداخلة كالجنس والفصل او متباينة
متشابهة كوحدات العشرة او متخالفة عقلية كالهيولى والصورة او محسوسة كاعضاء
البدن وايضا اما ان تكون موجودة باسرها حقيقية كما سبق او اضافية كاجزاء الاقرب

الاقرب او معدومة منها كسر بالملك واما ان يكون بعضها وجوديا وبعضها عدميا كاجزاء
الاول اقول البحث الثاني في اقسام الماهية الماهية اما ان تكون بسيطة وهي ما لا جزء له
واما ان تكون مركبة وهي ما له جزء والمركبة اما خارجية اي ملتئمة من اجزاء متميزة في الخارج بان
تكون لكل واحد من الاجزاء وجود مستقل غير وجود الاخر كالانسان المركب من الروح و
البدن اذا اردنا بالروح الصورة الحالة في مادة البدن الحافظة لها كالمادة والصورة للجسم
وكالمثلث المركب من السطح والخطوط الثلاثة المحيطة به والقول بان الجوهر المركب الخارجي
والعرض للعرض المركب في الخارج واما عقلية اي لا يتميز اجزاؤها في الخارج الا يكون لكل منها وجود
مستقل بل وجود الكل وجود الاجزاء في الخارج وجعل المركب بحسب الخارج وجعل الاجزاء واحدا ويكون
الاجزاء متميزة في العقل كالمفارقات ان جعلنا الجوهر جنسا لها فانها بحسب الخارج امور بسيطة ولكنها
جنس وفصل في الخارج لانه جعلها وجعل النوع واحدا كالسواد المركب من اللونية وفصل المخصص
به الذي يعبر عنه بالسوادية فان جنس السواد اعني اللونية لا يتميز عن فصله في الخارج لانه لو تميز عنه
عن وجوده فصل في الخارج فان كان كل منهما محسوسا يلزم ان يكون احساسنا بالسواد احساسا
بمحسوسين وهو باطل بالضرورة وان كان احدهما محسوسا والمحسوس هو السواد فيلزم ان لا
يكون اعني داخلا في طبيعة الاخر وهو محال وان لم يكن واحد منهما محسوسا فعند اجتماعهما
ان لم يحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا وان حدثت هيئة محسوسة فتلك الهيئة
معلولة لاجتماع الجنس والفصل فتكون خارجة عنهما عارضة لهما وتلك الهيئة هي السواد
المحسوس فلا يكون التركيب في السواد المحسوس بل فيما عداه وفيه نظر لانه لم لا يجوز انه ان حدث
هيئة محسوسة لم لا يكون عارضة لهما وانما يلزم ان لو لم تكن الهيئة المحسوسة مجموع الجنس
والفصل وهو باطل اذ لا يكون كل منها محسوسا بانفراده ويكون مجموعهما هيئة
محسوسة حادثة فلا تكون عارضة لهما بل متقومة بكل منهما فيكون التركيب في نفسها
وغايتها والحق ان الجنس والفصل لا يتمايزان في الوجود اي يعني ان لكل منهما وجودا في الخارج

يلزم ان لا يكون احدهما محمولا على الآخر بالمواطاة ولا يكونا محمولين على النوع بالمواطاة اذ يمتنع ان
يكون الشيء بعينه هو ما يكون مغايرا له في الوجود وهذا محذور فان احد الموجودين المتغايرين
لا يكون هو الآخر فان قيل تغاير الوجود في الخارج لا يقتضي امتناع الحمل بالمواطاة لان التغاير
في الوجود الذهني ايضا يستلزم الامتناع الحمل بالمواطاة فان احد الموجودين المتغايرين في
الذهن لا يجوز ان يكون هو بعينه الموجود الآخر فلا يجوز الجنس منفصلا عن الفصل في الوجود الذهني ايضا
اجيب بان التمايز في الوجود الذهني يستلزم امتناع حمل الجنس المقيد بالوجود الذهني على الفصل
والنوع ولا يستلزم امتناع حمل الجنس مع قطع النظر عن الوجود الذهني والخارجي فان قيل بعينه
هذا ايضا في الوجود الخارجي فان الجنس المحمول في الخارج هو الجنس مع قطع النظر عن وجوده الخارجي
اجيب بان اعتبار الجنس مع قطع النظر عن خصوصية الخارجي انما هو في الشيء فلا اجزاء
ان يكون متداخلة او متباينة وذلك لان اجزاء الماهية اما ان يكون بعضها اعم من بعض
او لا يكون والاول يسمى متداخلة كالاجناس والفصول والثاني متباينة متشابهة كوحدات
العشرة او مختلفة معقولة كالهيولى والصورة للجسم او محسوسة كاعضاء البدن والبلقة
المركبة من السواد والبياض وايضا الاجزاء اما ان يكون وجودية باسرها او بعضها وجودية
وبعضها عدمية فان كانت وجودية باسرها فلا يخلو اما ان يكون كلها حقيقية او اضافية
او ممتزجة بان يكون بعضها حقيقية وبعضها اضافية فان كانت كلها حقيقية كالهيولى
والصورة ووحدات العشرة وان كانت اضافية كالاجزاء الاقرب والابعد فانهما
مركبان من اضافة عارضة لمضافة الاولى وان كانت ممتزجة منهما كالسرير الملك فانه مركب
من الجسم المخصوص ومن اضافة الملك وان كانت بعضها وجودية وبعضها عدمية كالاجزاء
الاول فانه مركب من وجودي وهو كونه مبدأ الغير وعدمي وهو ان لا مبدأ له قال وفيه الاول
تميز البسائط غير مجعولة اذ المحوج الى السبب هو الامكان وهو اضافة فلا يعرض لها قلنا
لعنايتها بمعنى فيعرض لها بالنسبة الى الوجود اقول رتب على مبحث اقسام الماهية فروعا ثلثة

ثلثة الاول البسيط الحق المركب من الاجزاء المتميزة الثالث المركب من الاجزاء المتداخلة الاول
قيل البسائط غير مجعولة بجعل جاعل لانها لو كانت مجعولة لكانت محتاجة الى سبب فيكون
ممكنة اذ المحوج الى السبب هو الامكان ثم لا يكون البسيط ممكنة لان الامكان اضافة فلا يعرض
البسيط لان الاضافة تقتضي الاثنينية ولا اثنينية في البسيط اجاب المص بانا لا نسلم ان البسيط
لا يكون ممكنة قوله لان الامكان اضافة قلنا مسلم قوله فلا يعرض للبسيط قلنا ممنوع قوله لان الاضافة
تقتضي الاثنينية قلنا مسلم قوله ولا اثنينية في البسيط قلنا ان اراد ان البسيط لا اثنينية
فيه بحسب معناه فمسلم لكن لا يعرض الامكان لان الاثنينية بحسب المفهوم لان الامكان انما
اعتبار عقلي يعرض للبسيط بالنسبة الى الوجود فهاهنا يقتضي الاثنينية باعتبار الماهية والوجود
فالبسيط لها اثنينية بهذا الاعتبار ولا يلزم من الاثنينية بهذا الاعتبار التركيب في ذات البسيط
وان اراد ان البسيط لا اثنينية فيه اصلا فممنوع فان البسيط لها اثنينية باعتبار الوجود والماهية
قال الثاني المركب ان قام بنفسه استقل احد اجزائه وقام الباقي به وان قام بغيره قام به جميع الاجزاء
او بعضه والآخر بالقائم به اقول الجزء الثاني المركب ان قام بنفسه اي لا يفتقر في تقومه الى محل
يتقوم به استقل احد اجزائه اي يكون قائما بنفسه لا يفتقر الى محل او قام الباقي من الاجزاء به وذلك
لان المستقل وذلك كالجسم المركب من الهيولى والصورة فان الجسم قائم بنفسه لانه لا يفتقر الى
محل يقوم به واستقل احد اجزائه وهو الهيولى فانها لا تكون في محل وقام الصورة بالهيولى لان
الصورة حالة في الهيولى وان قام المركب بغيره قام به اي بذلك الغير جميع اجزائه عند من لا يجوز قيام
العرض بالعرض الآخر او بعض اجزاء المركب بالغير الذي قام المركب به والجزء الآخر بالقائم به
عند من يجوز قيام العرض بالعرض وذلك كالحركة السريعة فانها مركبة من الحركة والسرعة وقام
الجسم فالحركة قائمة بالجسم والسرعة قائمة بالحركة القائمة بالجسم قال الثالث قيل يجب ان يكون
الفصل علة لحصة الجنس والا فاما ان يكون الجنس علة له فيلزم دور او لا يكون فيستغني
كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب منهما قلنا ان اردتم بالعلة ما يتوقف عليه الشيء في الجملة فلا

لم من علية الجنس استلزامه للفصل وان اردتم به ما يوجبه فلا يلزم من عدم عليه احدهما الاستغناء
مطلقا لجواز ان يكون الفصل امرا حالا في الجنس اقول الوجه الثالث قد يجب ان يكون الفصل
علة لوجود الجنس لانه لو لم يكن الفصل علة لوجود الجنس لكان اما ان يكون الجنس علة للفصل او لا يكون
فان كان الجنس علة للفصل فيلزم ان الفصل الجنس فهو ممتنع حزونه تخلف الجنس بدون الفصل
وان لم يكن الجنس علة للفصل يلزم ان يستغني كل من الجنس والفصل عن الآخر فيمتنع ان
يتركب منهما حقيقة واحدة قال المص ان اردتم بالعلة ما يتوقف عليه الشيء في الجملة اعم من ان
تكون تامة او ناقصة فلا يلزم من علية الجنس للفصل استلزام الجنس للفصل اذ لا يلزم من وجود العلة
الناقصة وجود المعلول وان اردتم بالعلة ما يوجب المعلول اي العلة التامة فلا يلزم من عدم
علية احدهما للآخر الاستغناء مطلقا عن الآخر لجواز ان لا يكون احدهما علة تامة للآخر ويكون علة
ناقصة بان يكون الفصل امرا حالا في الجنس والجنس علة ناقصة له والحق ان الفصل علة لوجود الجنس
على ان الطبيعة الجنسية العقلية امر مبهم لا يتحصل بنفسه فلا بد ان يكون اشياء كثيرة في الواقع
من حيث هو هو كما والآن ينضاف اليه الذهن معنى زائدا يتحصل ويتعين به ويكون هو احد من
الاشياء فهذا الزائد هو الفصل وعليه بهذا المعنى لا يمكن تحرير كون الفصل علة للطبيعة
الجنسية في الخارج خطأ لان الفصل في الخارج بعينه الجنس فلا يكون علة للجنس في الخارج نقول بالوجه
عليه بجميع ان يكون هو بعينه الفصل قال الثالث في التعين الماهية من حيث هي لا تابى الشركة
والتشخص يابا ها فاذن فيه زايد وهو التشخص بدل على وجهه امران الاول انه جزء من الشخص
الموجود فيكون موجودا الثاني لو كان التعين عدميا لكان عدما لتعين آخر فيكون احدهما ثبوتيا
وهو مماثل للآخر فيكون ثبوتيا ولقائل ان يمنع الثاني اذ لو تماثلت لم يتحصل الشخص من
انضمامه الى الماهية اذ ضم الكلي الى الكلي لا يفيد جزئية اقول البحث الثالث في التعين الماهية من
حيث هي لا تابى الشركة اي تصورها لا يمنع الشركة فيها والتشخص يابا اي الشركة اي نفس تصوره يمنع
الشركة فيه فاذا لا بد في الشخص من زايد وهو التشخص اي التعين فالتشخص وهو جاب نفس تصور

تصور الشخص من الماهية ووقوع الشركة فيه بانضمام الماهية قال المص وبدل على وجود التشخص
في الخارج امران الاول ان التشخص جزء من الشخص الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج
موجود في الخارج وفيه بطلان لانه ان اريد بالتشخص جزء من التشخص فلا نسلم ان الشخص جزء له
بل التشخص عارض له ولا يلزم من وجود المعروض في الخارج وجود العارض فيه وان اريد
بالشخص المجموع المركب من الماهية والتشخص فلا نسلم ان الشخص بهذا المعنى موجود في الخارج
فان الشخص بهذا المعنى من الامور الاعتبارية الثاني لو كان التعين اي التشخص عدميا لكان
عدما لتعين آخر او عدما للاتعين او عدما للغير وذلك لان التعين لو كان عدميا لكان عدما مطلقا
بل مضافا والعدم المضاف يتخصص بالملكة وليست بل والعلم من وجهه هو التعين
ولم يتخصص بغيره من وجهه هي التعين والثاني هو ان يكون التعين عدما للاتعين فيلزم
ان يكون التعين وجوديا لان اللاتعين عدمي وعدم العدمي وجودي والاول هو ان يكون التعين
عدما لتعين آخر يقتضي ان يكون احد التعينين موجودا والتعين الآخر مماثل له اذ التعين حقيقة
واحدة مشتركة بين التعينات يختلف بالخارجيات دون الفصول فيكون الآخر ثبوتيا
قال المص ولقائل ان يمنع الثاني اذ لو تماثلت التعينات لم يتعين الشخص من
انضمام التعين الى الماهية لانه يكون التعين كليا والماهية كلية وضم الكلي الى الكلي لا يفيد
جزئية كضم الخواص الى ماهية النوع مثلا الانسان الطويل المليح الفاضل المتولد في البلدة
الفلانية المتكلم يوم كذا بل اشتراك التعينات في التعين اشتراك الجزئيات في العارض فلا
يلزم تماثل التعينات وايضا لا نسلم ان التعين اذا كان عدميا يكون عدما لشيء بل يكون معدوما
والمعدوم لا يكون عدما لشيء وايضا لا نسلم ان اللاتشخص عدمي فان الشيء المعترف بالعدم
لا يلزم ان يكون عدميا واعتبر اللامعدوم وعلى تقدير ان يكون اللاتعين عدميا لا يلزم ان يكون
التشخص وجوديا لان اللاامتناع عدمي والامتناع ايضا كذلك قال واحتج المتكلمون على
الاول بانه لو زاد لشارك افراده فيه وتمايزت بتعين آخر ولزم التسلسل واجيب بان منقوله

علی افراده فقد لا وضبا لأن الماهية وانها متخالفة بالذات فلا حاجة بها الى تعينات اخر الآن اختصاص
هذا التعين بهذه الحصة يستدعي تميزها فيلزم الدور ونوقض باختصاص الفصول بحصص الا
جناس اجيب بانه يتميز بغيرها معه لا قبله الثالث انضياف التشخص الى الماهية يستلزم
وجودها لامتناع انضياف الشيء الى المعدوم فوجودها اما ان يستلزم تعينا آخر ويلزم التسلسل اولا
وهو المطلوب واجيب بان الوجود معه اقول انكر المتكلمون كون التعين وجوديا بانا نعقل على
ماهية المتعين لوجوه ثلثة الاول لو زاد التعين على ماهية المتعين لشاركت افراد المتعين
في التعين لانه اذا كان وجوديا بانا نعقل على ماهية المتعين تكون للتعين ماهية كلية هي تمام مشتركة
التعينات وتمايز التعينات التي هي افراد التعين بتعين آخر لان تمايز الافراد المشاركة
في تمام الحقيقة بعضها عن البعض بالتعين فيكون للتعين تعين آخر والكلام في تعين التعين
كالكلام في التعين ويلزم التسلسل واجيب بان تعين هذا المتعين ماهية مخالفة لماهية تعين
متعين آخر نوعها منحصر في شخصها التعين والتعين المقول على التعينات مقول عليها قولا
عرضيا كالماهية المقولة على الماهيات التي هي الجوهر وانواعه والعرض واجناسه كالكم والكيف
والاضافة فان الماهية مقولة على الماهيات قولا عرضيا واذا كانت التعينات متخالفة بالذات
تكون متمايزا بعضها عن البعض بالذات فلا حاجة الى تعينات اخر في تمايز بعضها عن البعض فلا
يكون للتعين تعين آخر فلا يلزم التسلسل الثاني لو زاد التعين على ماهية المتعين لكان اختصاص
هذا التعين اي تعين الشخص بهذه الحصة من ماهية الشخص يستدعي تميز حصة بهذا
الشخص من ماهية عن غيرها من حصص التعينات فالآن لان اختصاص هذا التعين بهذه
الحصة دون غيرها من الحصص تخصيصا بلا مخصص لكن تميز الحصة موقوف على اختصاص
هذا التعين بها فيلزم توقف اختصاص هذا التعين بهذه الحصة على تميزها وتميزها موقوف
على الاختصاص فيلزم الدور ونوقض هذا الدليل باختصاص الفصول بحصص الاجناس
فانه بعينه جار فيه فلو صح هذا الدليل لزم الدور في اختصاص الفصول بحصص الاجناس

الاجناس لانه يستدعي اختصاص هذا الفصل بهذه الحصة من الجنس تميز تلك الحصة عن
سائر الحصص وتميز تلك الحصة عن سائر الحصص موقوف على اختصاص هذا الفصل بهذه
الحصة فيلزم الدور فيمتنع اختصاص هذا الفصل بهذه الحصة لكن اختص هذا الفصل بهذه
الحصة فلا يكون هذا الدليل صحيحا وهذا نقض اجمالي لهذا الدليل واجيب عن هذا الدليل
على سبيل التفصيل بان اختصاص هذا التعين بهذه الحصة يتميز هذه الحصة مع الاختصاص
لا قبل الاختصاص فلا يلزم الدور الوجه الثالث لو كان التعين وجوديا بانا نعقل على ماهية المتعين
فانضياف التشخص الى الماهية يستدعي وجود الماهية لامتناع انضياف الموجود الذي هو
التعين الى الماهية التي هي المعدومة فوجود الماهية اما ان يستلزم تعينا آخر فينتقل الكلام اليه
ويلزم التسلسل او لا يستلزم وجود الماهية تعينا آخر فيلزم وجود الماهية بدون تعين زائد عليها
وهو المطلوب واجيب بان وجود الماهية مع انضياف التعين اليها فلا يلزم التسلسل ولا وجود
الماهية بدون التعين وانما يلزم احد الامرين التسلسل او وجود الماهية بدون التعين لو كان
انضياف التعين الى الماهية بعد وجود الماهية واما اذا كان معه فلا قال فرع قال الحكماء الماهية
ان اقتضت التشخص لذاتها انحصر نوعها في شخصها لامتناع تخلف المعلول عن لوازم الطبيعة
الواحدة والا فيعلل تشخصها بتشخص موادها او ما يحل فيها فيتعدد بتعددها
مثل علة تشخص المعلول وعارضها ان تعلقت به تعلقا تاما لم يتعدد والا تسلسلت الموارد وهي
احالة وكلا ان الاراد الفاضل المحشي اقول فرع على كون التعين وجوديا زائدا على الماهية ما فرعه
من بيان ماهية التشخص وانه وجودي او زائد بما يتعلق به التشخص قال الحكماء الماهية
ان اقتضت التشخص لذاتها انحصر نوعها في شخصها لانه لو اقتضت الماهية التشخص لذاتها
فشيئا ان يحصل شخص آخر والا يمكن تخلف المعلول عن علته ولان الماهية اذا اقتضت
لذاتها التشخص يكون التشخص من لوازم الماهية فلو لم ينحصر نوعها في التشخص لكان لها
تشخص آخر وتشخصه من لوازم الماهية والتشخصان مختلفان فيلزم المخالفة بين لوازم

الطبيعة الواحدة وهو ممتنع بالضرورة فعلى الاول وان لم يقتض الماهية لذاتها التشخص فيعلل
تشخص الماهية بتشخص موادها واعراض تكتنف بها وذلك لانه اذا لم يقتض الماهية
التشخص لذاتها فلا بد من مادة يستند التشخص اليها وذلك لانه اذا لم يقتض الماهية التشخص
لذاتها فلا بد لتشخصها من علة وتلك العلة لا يجوز ان تكون مباينة لان المباين نسبته الى الكل على السواء
وعدم المباين اما لحالة التشخص او لمحله والاول باطل لان الحال يفتقر في تعينه الى محله فلا يكون الحال
علة لتشخصه فتعين الثاني فيعلل تشخصها بتشخص موادها واعراض تكتنف بها مثل الاين
المعين والكيف المعين والوضع المعين ويجوز تعدد اشخاص الماهية بتعدد المواد فان قيل لم لا
يجوز ان يستند التشخص حالا في التشخص والاحتياج اليه اجيب بان الحالة في محل التشخص
محتاجة الى المحل فيستند التشخص الى المحل لاستناده سببه اليه ولهذا قالوا فيعلل
تشخصها بموادها واعراض تكتنف بها لانه على التشخص الحال والمحل جميعا فيعلل تشخص
المعلل بموادها ان قيل كيف يعلل تعدد المواد وعوارضها فيلزم تعدد اشخاص الماهية المعللة
تشخصها بموادها واعراضها المكتنفة بها قلنا ان تعلق تشخص المادة وعوارضها بما يتعين
تشخص المادة وعوارضها بعلة اخرى يتعلق الكلام اليها وكلم السلسلة اجيب بان الشيء الذي يتغير
التكثر لانه يحتاج في تكثره الى شيء يتكثر الكثير فيتكثر لذاته وهو المادة واما الشيء الذي يتغير
الكثرة لانه اعتبار احدة فهو لا يحتاج في ان يتكثر الى قابل بل انما يحتاج الى فاعل فيتغاير
افاد التشخص تشخصها الماهية الى الارادة الفاعل المختار فانه اراد تشخصها فيتشخصها
بتشخص مناسب لها قال الفصل الرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه مباحث
الاول انها امور عقلية لا وجود لها في الخارج اما الوجوب والامكان فلانهما لو وجدا لكان نسبة
الوجود الى الوجوب بالوجوب والى الامكان بالامكان والا لكان الواجب ممكنا او وجودا مكنا
فيلزم التسلسل ولانه اذا اقتضى الوجوب ولا اقتضى المحرم على الايجاد السابق على وجود الممكن
متقدما بالذات على وجود الواجب والممكن فلو وجدا لزم تقدم الصفة على الموصوف فيلزم تقدم

ما فرضنا الاشياء العدمية وحكموا بان وجودها من قبلنا نشخص بالحكم بعدما وجوده ولكن لا يكونا
موجبا لا يصح الاعتبارات العقلية اما القدم والحدوث فلانهما لو وجدا القدم القدم
وحدث الحدوث ولزم التسلسل اقول لما فرغ من الفصل الثالث في الماهية شرع في الفصل الرابع
في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وذكر تحته مباحث الاول في انها امور عقلية
لكن في احكام الوجوب لانه الثالث في احكام الامكان الرابع في القدم الخامس في الحدوث البحث
الاول في ان الوجوب والامكان والقدم والحدوث امور عقلية لا وجود لها في الخارج اما الوجوب
والامكان فلوجهين الاول ان الوجوب والامكان لو وجدا لكانا نسبة الوجود الى الوجوب
بالوجوب ونسبة الوجود الى الامكان بالامكان مع ما لا يخفى ان لم يكن نسبة الوجود الى الوجوب
بالوجوب ونسبة الوجود الى الامكان بالامكان لكان نسبة الوجود الى الوجوب بالامكان ونسبة
الوجود الى الامكان بالوجوب ضرورة حصر نسبة الوجود الى الموصوف في الوجوب والامكان فاذا
انتفى احدهما تحقق الآخر واذا كان نسبة الوجود الى الوجوب بالامكان ونسبة الوجود الى الامكان
بالوجوب امكن الواجب ووجب الممكن اما انه امكن الواجب فلان الوجوب اذا كان ممكنا
يكون الواجب ممكنا لان الواجب انما هو واجب بهذا الوجوب الممكن فاذا كان ما بالشيء واجب
ممكنا يكون الواجب ممكنا فان قيل الوجوب صفة للواجب ولا يلزم من امكان الصفة امكان الموصوف
فان الصفة يكونها محتاجة الى الموصوف ممكنة والموصوف جاز ان لا يحتاج الى غيره فلا يكون ممكنا
فلا يلزم من امكان الصفة التي هي الوجوب امكان موصوفها الذي هو الواجب اجيب بان الصفة
اذا كانت ممكنا كان الموصوف بها من حيث هو موصوف بتلك الصفة ممكنا لانه من حيث هو موصوف
بتلك الصفة يتوقف الى تحقق الصفة الممكنة فيكون من تلك الحيثية ممكنا والواجب من حيث
هو واجب يتوقف الى الصفة الوجوب لانه انما هو واجب باعتبار صفة الوجوب فلو كان
الوجوب ممكنا كان الواجب من حيث هو واجب ممكنا فان قيل سلمنا ان الوجوب من حيث
انه واجب ممكن لكن هذا غير محال لانه يجوز ان يكون الواجب من حيث الحيثية ممكنا ويكون

ذاته واجبا لان امكان الشيء من حيث انه متصف بلحوق صفة لا يستلزم امكان ذات الشيء بل يجوز
ان يكون ذاته من حيث هو واجبا ومن حيث انه متصف بصفة ممكنا وكلام المحاكمات في ذلك فنقول لما كان من
الجهة ممكنا كان من الجهة جائز الزوال فيجوز ان يزول وصف الوجوب عن ذات
الواجب فلا يكون الذات واجبة ويلزم المحال اجيب بانا لا نم انه اذا كان من الجهة ممكنا
كان ممكنا من نفسه فانه لم يكون زواله او انا يلزم ذلك لو لم يكن علة الوجوب هي الذات التي يمتنع زوالها او
نقول فان علة الوجوب هي الذات التي يمتنع زوالها فيمتنع زوال الوجوب وان كان ممكنا
لذاته بسبب امتناع زوال العلة التي هي الذات والحق ان يقال لو كانت علة الوجوب هي الذات
لزم تقدمها على الوجوب بالوجوب والوجود فيلزم ان يكون للواجب وجوب سابق او تقدم
الوجوب على نفسه وكلاهما محال وان كانت علة الوجوب غير الذات يلزم جواز انفكاك الوجوب
عن الذات فيلزم الامكان واما نسبة الوجود الى الامكان بالوجوب بمعنى ان يكون الحكم
واجبا فلان الامكان صفة للحكم . وان كانت الصفة واجبة يكون الموصوف واجبا
فثبت ان نسبة الوجود الى الوجوب بالوجوب ونسبة الامكان بالامكان فينتقل الكلام الى
وجوب الوجوب وامكان الامكان ويلزم التسلسل والاولى الجواب ان يقال لو كان الوجوب
موجودا في الخارج لكان ممكنا لانه صفة والصفة مفتقرة الى الغير الذي هو موصوفها والمفتقر الى
الغير ممكن . واذا كان الوجوب ممكنا فلا بد له من سبب اما غير الذات فيجوز انفكاك الوجوب
عن الذات فيلزم امكان الذات واما الذات فيلزم تقدم الذات بالوجوب والوجود على الوجوب
فيلزم ان يكون للواجب وجوب سابق ويلزم التسلسل او تقدم الوجوب على نفسه وهما محالان الثاني
ان الوجوب اقتضاء الوجود بحسب الذات اي استحقاقية الذات الوجود لذاته والامكان
لا اقتضاء الوجود بحسب الذات اي عدم استحقاقية الذات الوجود لذاته المحوج الى الجاعل
السابق على وجود الممكن فيكونان سابقين على وجود الواجب وعلى وجود الممكن اي اقتضاء
الوجود بالذات الذي هو الوجوب متقدم على وجود الواجب لان استحقاق الوجود والذات متقدم

متقدم على الوجود ولا اقتضاء الوجود الذي هو الامكان متقدم على وجود الممكن . لان الامكان
الذي هو لا اقتضاء الذات الوجود محوج الى الجاعل السابق على وجود الممكن . فيكونان سابقا
على الجاعل والمتقدم على المتقدم متقدم فلو وجد الوجوب والامكان لزم تقدم الصفة على
الموصوف وهو محال الثالث ان الوجوب والامكان يناقضان الامتناع الذي هو عدمي جزوما حمل
على المعدوم فيكون الوجوب والامكان المناقضان للامتناع العدمي وجوديين اجاب
المصنف بان نقيض ما يكون عدما لا يجب ان يكون موجودا خارجيا لجواز ان يكونا من الاعتبارات العقلية وقد
عرفت ان الوجوب والامكان والامتناع اعتبارات عقلية واما ان القدم والحدوث اعتباران
عقليان فلان القدم والحدوث لو وجدا لكان القدم قديما والحدوث حادثا لانه لو لم يكن القدم
قديما والحدوث حادثا على تقدير وجودهما لزم حدوث القدم وقدم الحدوث فيلزم حدوث
القديم وقدم الحادث وهما محالان واذا كان القدم قديما والحدوث حادثا ينتقل الكلام
الى قدم القدم وحدوث الحدوث ويلزم التسلسل قال الثالثة في احكام الوجوب لذاته الاول
انه ينافي الوجوب لغيره والا لارتفع بارتفاعه فلا يكون واجبا لذاته الثاني انه ينافي التركيب
لاحتياجه الى الاجزاء المغايرة للمركب الثالث انه لو قدر كونه ثبوتيا لكان نفس الذات والا
لاحتاج اليه والحكم . وما سواه نسبة بينه وبين الوجود فيمتنع منه ينافي العرض الخامس
الرابع انه لا يكون مشتركا بين اثنين وسنذكره فالواجب اذا اتصف بصفات فالوجوب
للذات للذات وحده والصفات واجبة به اقول المبحث الثالث في احكام الوجوب لذاته
وهي اربعة الاول ان الوجوب بالذات ينافي الوجوب لغيره اي الواجب لذاته لا يكون
واجبا لغيره لان الواجب لذاته لو كان واجبا لغيره لارتفع بارتفاع غيره فلا يكون الواجب
لذاته لا يرتفع بارتفاع الغير فلا يكون الواجب بالغير واجبا لذاته الحكم الثاني ان الوجوب
الذاتي ينافي التركيب اي الواجب لذاته لا يجوز ان يكون مركبا لان المركب يلزمه الاحتياج الى
الغير لاحتياجه الى الاجزاء المغايرة للمركب والواجب يلزمه الغنا عن الغير وبين اللازمين منافاة

١٩

ان العلم والحاجة متنافيان والمنافاة بين اللازمين مستلزم للمنافاة بين الملزومين فالوجوب
لذاته مناف للتركيب فان قيل سلمنا ان الواجب لذاته مناف للتركيب في الخارج ولا يدل
على انه مناف للتركيب في العقل فلم لا يجوز ان يكون الواجب لذاته مركبا في العقل لا يقال لا يجوز
ان يكون في العقل مركبا لان التركيب العقلي اذا كان مطابقا للخارج يلزم التركيب في الخارج و
الا يلزم الجهل لانا نقول لا نسلم ان التركيب العقلي اذا لم يكن مطابقا للخارج يلزم الجهل وانما يلزم
الجهل لو حكم العقل بالتركيب الخارجي ولم يكن في الخارج وهو ممنوع فان التركيب العقلي لا يستلزم
حكم العقل بالتركيب الخارجي والا لكان جهلا لا يتصور التركيب في العقل فجاز ان يكون التركيب
في العقل ولا يكون في الخارج فلا يحكم العقل بالتركيب الخارجي لا يقال لو تحقق التركيب في العقل
دون الخارج يلزم ان يكون صورتان عقليتان مطابقتين لشيء بسيط وهو محال اذ مطابقة
احدى الصورتين للبسيط يمنع مطابقة الاخرى اياه والا لما حصل الامتياز وهذا على تقدير مطابقة
كل من الصورتين اياه وليس كذلك فان مجموع الصورتين مطابق للبسيط لا كل منهما وهو غير
مستحيل اجيب بان واجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في ماهيته وكل الشيء
لا نظير لماهيته كلما هو مستغن لامكان الوجود فلو شارك الواجب غيره في ماهيته لكان الشيء
يلزم امكانه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واذا لم يكن مشاركا لغيره من الماهيات لم يحتج
في العقل الى ان ينفصل عن غيره بفصل ذاتي فلم يكن مركبا في العقل لا يقال لم لا يجوز ان يكون مركبا
من امرين متساويين في العقل ويكون المجموع مطابقا للامر الواحد البسيط في الخارج كما لا يجوز
ان العقل للحساس في تعقل ذاتيه الى الجوهر الامرين يلزم انه اذا كان كذلك لم يتم النبوة ذاته
ولا يجوز ان يكون يحتاج في تعقله الى تعقل صورتين من الجزئين فيستحيل ان يكون في العقل
مطلقا الحكم الثالث انه لو قدر ان يكون الوجوب لذاته ثبوتيا لما كان زائدا على الذات لانه لو كان زائدا على الذات
يكون وصفا لها فيكون محتاجا الى الذات الذي هو جزؤه فيكون ممكنا فله سبب وسببه ان كان
غير الذات جاز انفكاك الذات عن الوجوب فيلزم امكان الذات وان كان سببه الذات

٢٠

الذات يلزم تقدم الذات بالوجوب والوجود على الوجوب ويلزم التسلسل او تقدم الشيء على نفسه وكلاهما
محال لانه وما قيل ان الوجوب نسبة بين الذات وبين الوجود والنسبة بين الشيئين متأخرة عنهما
فيتأخر عنهما فيتوقف على الذات بانه في الوقت الذكر وهو يمكن الوجوب لانه ثبوتيا لا يكون الوجوب
لذاته نسبة فان كونه ثبوتيا الى موصوفه في الخارج لان النسبة من الاعتبارات العقلية الحكم
الرابع ان الوجوب لذاته لا يكون مشتركا بين اثنين والا لكان كل منهما واجب الوجود لذاته
وسيأتي بطلانه في الالهيات فالواجب اذا اتصف بصفة جواب دخل مقدر تقريره ان لو جاز
اذا كان الوجوب لذاته لا يكون مشتركا بين اثنين يلزم ان لا يتصف الواجب لذاته بصفة لانه
على التقدير ان لو اتصف بصفة لكان للذات على الصفة ممكنة فلما الذات هو
غير الواجب اذا اتصف بصفات فالوجوب الذاتي للذات دون الصفات والصفات
واجبة له لذاتها بل بالذات وهو يمتنع زوالها لامتناع زوال موجبها وهو الذات الواجبة بالذات
قال الثالث احكام الامكان الاول انه يحوج الى السبب لا يحتاج كما ان الواجب فانه امتنع وجوده
الا بمرجح والعلم به بديهي والتوقف بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين وكون الاخف
قبل الحاجة ليست ثبوتية والاولى ان ممكنة لانها صفة الحكم فيكون لها حاجة الى
ولكانت متقدمة على موصوفها المتقدم بالذات على الاثر المتقدم على وجودها
وكذا المؤثرية لانها لو وجدت لامكنت لانها صفة الممكن ونسبة بينه وبين الاثر فيتوقف
موثرا اخر ويتسلسل وايضا الاثر حال الوجود تحصيل الحاصل وحال العدم جمع النقيضين
وايضا لو احتاج الممكن حال الوجود الى المرجح لاحتاج العدم ايضا لكنه نفي محض فلا يكون اثرا و
اجيب عن الشبهة الاولى بانه لا يلزم من عدمية الحاجة والمؤثرية انه لا يكون الذات محتاجا و
موثرا وعن الثاني بان العدم ليس امرا ثبوتيا انه يكون الشيء معدوما وما
الثالث ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر ايضا والعلم بان شيئا ما مؤثر في شيء اخر
لا يستلزم ولا سيما الشكوك وعن الرابع بان العدم انما يوصف بالاتصاف فلا

وهو ها هنا كذلك وكون المؤثر [illegible] على ما يشعر من التفسير بعدم العلة الموجبة والخصم [illegible] هذا الاشكال
قبل علة الحاجة من الحدوث او الامكان معه ولم يذكره لانه صفة الوجود الثابت فرض الثاني ثبوتها [illegible]
فلا يكون علة لها ولا جزء منها ولا شرطا لها ثبوتا علينا   المبحث الثالث في احكام الامكان لما فرغ
من احكام الوجوب شرع في احكام الامكان وذكر اربعة منها الحكم الاول ان الامكان يحوج الى
السبب لان الممكن لما كان كل من طرفي الوجود والعدم بالنسبة اليه [illegible] على السوية امتنع وجوده الا
لمرجح يحتاج الممكن في ترجيح وجوده الى مرجح يرجح وجوده على عدمه والعلم به بديهي [illegible] الى برهان
فان كل عاقل اذا تصور الممكن والحاجة يحكم بالضرورة انه يحتاج الى مرجح فيه والتوقف [illegible] ومن قولنا
الواحد نصف الاثنين [illegible] الى جواب [illegible] مقدر [illegible] انما عرفت من [illegible]
على [illegible] التفاوت بينها ومن قولنا الواحد نصف الاثنين لكن فان الاول فيها خفاء بالنسبة الى
الثاني والتفاوت بينهما بالخفاء والظهور يدل على ان الاول غير بديهي [illegible] الجواب على الوجه الذي
ذكره العلماء ان البديهيات قد يقع التفاوت بينها بالخفاء والجلاء لاختلاف [illegible] فان الاول بعض
البديهيات والاستيناس [illegible] يستدعي زيادة جلاء وعدمه [illegible] خفاء [illegible] الاول ان البديهيات
قد يكون في التصديق بها خفاء بسبب خفاء التصورات البديهية التي يتوقف على تصورات [illegible]
ولكن [illegible] على ان الممكن في ترجيح وجوده على عدمه يحتاج الى المؤثر [illegible] من اربعة اوجه الاول ان
الحاجة ليست ثبوتية [illegible] ثبوتية الحكم [illegible] الممكن محتاجا الى [illegible] المرجح اما ان
الحاجة ليست ثبوتية فلوجهين الاول انه لو كانت الحاجة ثبوتية لكانت [illegible]
لا [illegible] الحكم [illegible] وصف الحكم [illegible] الحاجة [illegible] الا [illegible] الحاجة [illegible]
الى المؤثر [illegible] الحاجة [illegible] ان الحاجة لو كانت ثبوتية لكانت متقدمة على
موصوفها الذي نسبت الحاجة اليه [illegible] متقدمة على الممكن الموصوف بالحاجة لتقدم الحاجة على تاثير المؤثر
في الممكن المتقدم على وجود الاثر الذي هو الممكن وهو محال اما ان الحاجة اذا كانت ثبوتية [illegible] الممكن محتاجا
الى المؤثر لانه لولا ان الممكن محتاج [illegible] متصف بالحاجة اي يكون الحاجة ثابتة للممكن وثبوت الحاجة للممكن

للممكن يستلزم ثبوت الحاجة في نفسها لان ثبوت الحاجة للممكن اخص من ثبوت الحاجة في نفسها وصدق الاخص
يستلزم صدق العام ولان الحاجة [illegible] ثبوتية لكانت محتاجة الى المؤثر فلا يكون الممكن محتاجا الى المؤثر
لان الصفة [illegible] محتاجة الى [illegible] الموصوف [illegible] محتاجة اليه ولان الحاجة [illegible] ثبوتية لكانت
[illegible] الحاجة [illegible] فلا يكون الممكن محتاجا الى المؤثر الوجه الثاني انه لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر
لكان المؤثر موصوفا بالمؤثرية واللازم باطل لان المؤثرية ليست ثبوتية لانها لو وجدت لامكنت لان المؤثرية
صفة المؤثر والصفة ممكنة لاحتياجها الى موصوفها الذي هو غيرها ولان المؤثرية نسبة بين المؤثر والاثر
والنسبة متوقفة على المنتسبين ولو كانت المؤثرية ممكنة [illegible] يستدعي مؤثرا [illegible] التسلسل [illegible]
يلزم التسلسل الثالث ان [illegible] الممكن محتاجا الى المؤثر [illegible] اما حال وجوده [illegible] فيكون تحصيلا
للحاصل [illegible] او حال عدمه فيلزم الجمع بين النقيضين الرابع [illegible] احتاج الممكن [illegible] في وجوده [illegible]
[illegible] لاحتاج [illegible] الممكن [illegible] لكن العدم نفي محض فلا يكون اثر المؤثر اجيب عن الثلثة
الاول [illegible] على ان الحاجة والمؤثرية ليستا ثبوتيتين [illegible] متناقض لان [illegible] على ان الحاجة ليست
ثبوتية [illegible] على ان [illegible] ليست ثبوتية باطل [illegible] لا يلزم من عدمية الحاجة والمؤثرية ان لا تكون الذات
محتاجا وموثرا [illegible] ان لا يكون ذات الممكن محتاجا وذات المؤثر موثرا فانه لا يلزم من كون الوصف
عدميا ان لا يكون الشيء موصوفا به كما ان [illegible] العدم [illegible] ثبوتا الا انا [illegible] ان لا يكون الشيء
معدوما [illegible] ان [illegible] الحاجة والمؤثرية امر اعتباري [illegible] فلا يكون [illegible] باعتبار ذاته
[illegible] او موجبه [illegible]
[illegible] بالحاجة حال الحكم [illegible] على عدمه [illegible]
حاجة الممكن فان تعقل كون الممكن [illegible] ثبوت امر العقل هو الحاجة
وبالمؤثرية حال المؤثر [illegible] ثبوت امر للعقل في المؤثر
[illegible] الحاجة والمؤثرية اذا نظر العقل [illegible] الممكن [illegible] بهذا الاعتبار حاجة
للممكن [illegible] بهذا الاعتبار للحاجة حاجة الى المؤثرية

لون وافا نظر العقل اليها بان ينظر بها في حال التغير بل نظر اليها باعتبار ذاتها لكونها معقولين
لكنهما فلكون الحاجة حاجة لونه والمؤثرية صورة لونه ولا يلزم التسلسل لانقطاعه
الاعتبار العقل بهذا الوجه واجيب عن الرابع وهو الاعتراض الثالث بان المراد بالتاثير ان وجود
المؤثر يستتبع وجود الاثر لا ان المؤثر يحصل وجود الاثر فلا يصح الترديد المذكور فانه مبني
على ان المؤثر يحصل وجود الاثر ولقائل ان يقول ان اراد بالاستتباع ايجاد الاثر فالترديد
المذكور صحيح فلا يسقط الاعتراض وان اراد ان وجود الاثر يلزم وجود المؤثر فلا يلزم ان يكون
للمؤثر تاثير في الاثر فان اراد به غيره فليبين حتى يتصور ويتكلم عليه ثانيا فالصواب
ان يقال في الجواب ان الايجاد وجود الاثر زمان وجوده ونختار ان تاثير المؤثر حال وجود الاثر
فلم يلزم تحصيل الحاصل وانما يلزم تحصيل الحاصل ان لو كان تاثيره فيه بعد وجوده واما في حال وجوده
فلا فانه لا يلزم تاخر المؤثرية الاثر زمان الاثر ووجود الاثر فان العلة مع معلولها بكونه
بمعنى الصفة ان تاثيره فيه زمان وجود المعلول فان اراد بحال وجود الاثر مقارنة وجوده
الاثر لوجود المؤثر بالذات اي بعينها بالذات فان المعلول متاخر بالذات عن العلة فكيف يكون
معه بالذات وكذا بناء في عدم المعلول عن عدم العلة بالذات فيكون المؤثر انما يؤثر في الاثر لا من حيث
هو موجود ولا من حيث هو معدوم وبعض المتكلمين يقولون المؤثر يؤثر حال حدوث الاثر فانه ليس
بحال الوجود ولا بحال العدم فان قيل فهل هذا اثبات الواسطة بين الوجود والعدم وهي باطلة اجيب بانا
لم نقل ان للماهية زمانا غير زمان الوجود والعدم حتى يلزم الواسطة بل نقول الماهية من حيث هي
غير الماهية الموجودة وغير الماهية المعدومة فانها ليست لا في عن احدهما والمؤثر انما يؤثر في
الماهية من حيث هي هي لا في الماهية من حيث هي موجودة او معدومة والماهية من حيث هي
غير الماهية من حيث هي موجودة او معدومة فانها ليست لا تخلو عن احدهما فان قيل اذا كانت الماهية
لا تخلو عن احدهما فتاثير المؤثر لا يخلو عن احد الحالين فيلزم المحذور واجيب بان التاثير وان كان
لا يخلو عن احد الحالين لكن التاثير في الماهية العارضة لاحد الحالين لا في الماهية الموجودة والمعدومة

واجيب ايضا عن الاعتراضات الثلث بنقض اجمالي وهو ان العلم بان شيئا ما يؤثر في شيء وان
شيئا ما يحتاج الى شيء بديهي لا يقبل التشكيك والمعترضان يقولان ان العلم بان شيئا ما يؤثر
في شيء وان شيئا ما يحتاج الى شيء بديهي فانه لما كان بديهيا كان مطابقا للواقع واللازم بطلانه
نقيضه ثابت في الواقع لما دل عليه الدليل المنطقي لا يقال لا نم ان الدليل المذكور قطعي حتى يلزم ثبوت
النقيض في الواقع بل ربما ذكر مغالطة لانا نقول انه يحتاج الى بيان غلطه حتى يثبت انه مغالطة
غير مفيدة لثبوت النقيض واجيب عن الخامس وهو الاعتراض الرابع بان عدم الحكم
ان لم يتصف بالرجحان فلا اشكال لانا قلنا انه يتحقق رجحان احد طرفي الحكم بسند مرجحا فاذا لم
يتحقق رجحانه لم يستند الى مرجح وان اتصف عدم الحكم بالرجحان فلا نم انه يمتنع ان يكون اثرا فان
عدم الحكم اذا اتصف بالرجحان جاز ان يكون اثرا ويكون المؤثر فيه على ما سبق في التفسير وهو
ان المعنى بالتاثير استتباع المؤثر للاثر عدم علة الوجود ان كان المؤثر مؤثرا في الوجود يستتبع
وجود المؤثر وجود الاثر وان كان مؤثرا في العدم يستتبع عدم المؤثر عدم الاثر لكون المؤثر
في عدم الحكم عدم علة الوجود الحكم على معنى ان عدم علة وجود الحكم يستتبع عدم الحكم ومحل فرق
على ما سبق في فصل الوجوب من ان الوجود لكونه عدميا يحتاج الى عدم
علة الوجود غير مستتبع اما اولا فلانه لم يذكر في ذلك الموضع تفسير التاثير واما ثانيا فلانه
لم يذكر الشك بل ذكر وجهه ان الوجود لكونه عدميا يحتاج في العدم الى العدم ولا يقال تاثير
عدم علة وجوده في عدم الحكم اما حال عدم الحكم فيلزم تحصيل الحاصل او حال وجوده فيلزم
الجمع بين النقيضين فيحتاج الى تفسير التاثير بالاستتباع حتى يندفع الشك فان قيل ما معنى
هذا التفسير هو ان المراد من التفسير للتاثير ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر لا ان
عدم المؤثر يستتبع عدم الاثر اجيب بان المراد ان التاثير في جانب الوجود هو ان وجود المؤثر
يستتبع وجود الاثر ويفهم منه ان التاثير في جانب العدم هو ان عدم المؤثر يستتبع عدم الحكم
وفي بعض النسخ ان عدم الحكم ان لم يتصف بالامكان فلا اشكال وهو غريب انه اذا لم يتصف العدم

بالامكان ثم يحكم الى المرجح لان الذات ما احتاج الوجود الى المرجح لامكانه لا لانها محتاجة الى المرجح الامكان
فالعدم اولا ثم يتصف بالامكان ثم يحصل بعد الاحتياج الى المرجح فلم يحتج الى المرجح فان اتصف العدم
بالامكان جاز ان يكون المؤثر ويكون المؤثر في عدم الحكم. عدم سبق الوجود يحصل بالاستثناء وقد يرجح
ما يرد على الاستثناء فانه ان اراد بالاستثناء عدم المؤثر عدم الحكم اعدام الاثر فالوجه ان المذكور صحيح
وتوجيه الاعتراض وان اراد به ان عدم الاثر يلازم عدم المؤثر فلا يلزم ان يكون للمؤثر تأثير في الاثر
وان اراد به غيره فليبين حتى يتصور او لا يتم نطلع عليه ثانيا والصواب ان يقال ان عدم الحكم المتساوي
الطرفين ليس شيئا محققا ومنشأ وبطرف وجه الحكم. ومع ذلك يكون الاثر في العقل ويكون عدم المؤثر
مما لا يعدم الاثر في العقل لكن ان يعلل عدم الاثر بعدم المؤثر في العقل والصعوبة في هذا الاثر
وهو لزوم كون العدم محتاجا الى المؤثر على تقدير كون الامكان مناط الحاجة قال بعض المتكلمين علة
حاجة الحكم. الحدوث وقال بعضهم علة حاجة الحكم مجموع الامكان والحدوث وذهب طائفة الى ان
لا علة الحاجة هي الامكان بشرط الحدوث وليس كذلك لان الحدوث صفة للوجود لان الوجود الحدوث
عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم فيكون كيفية للوجود فيكون صفة للوجود المتأخر عن التأثير
المتأخر عن الايجاد المتأخر عن الحاجة الى المؤثر المتأخر عن علة الحاجة فيكون الحدوث متأخرا عن علة
الحاجة بمراتب فلا يكون الحدوث علة الحاجة ولا جزءا لعلة الحاجة ولا شرطا لعلة الحاجة قيل الحدوث
ليس صفة للوجود فانه عبارة عن الخروج من العدم الى الوجود فلا يكون متأخرا عن الوجود بل
يكون متقدما على الوجود اجيب عنه بانه لا يخفى ان يكون الحدوث عبارة عن الخروج من العدم الى
الوجود فلا يثبت الواسطة بين العدم والوجود لان الخروج من العدم الى الوجود بعد العدم وقبل
الوجود واسطة ولو سلم ان الحدوث عبارة عن الخروج من العدم الى الوجود حتى يكون متقدما على الوجود
لكن لا يخفى ان يكون الحدوث علة للحاجة ولا جزءا لها ولا شرطا لها لان الحدوث بهذا المعنى متأخر
عن تأثير المؤثر المتأخر عن الحاجة فلا يكون علة لها ولا جزءا لها ولا شرطا لها لان المتأخر عن الشيء لا
يكون شيئا منها وعورض بان الامكان صفة الحكم. بالقياس الى وجوده فيكون متأخرا عن الوجود

الوجود فلا يكون علة للحاجة الى المؤثر المتقدمة على الامكان بمراتب اجيب بان الامكان صفة للماهية
الحكم من حيث هي هي مع قطع النظر عن اعتبار وجودها وعدمها فلا يكون متأخرا عن وجود الماهية فلما ورد بان
عروض الامكان للماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن اعتبار وجودها وعدمها لا يعقل الا باعتبار وجودها فان
الامكان صفة الحكم. والصفة متأخرة في الوجود عن الموصوف فيكون الامكان متأخرا عن وجود الحكم فلا
يكون علة للحاجة المتقدمة عليه بمراتب اجيب بان الامكان من الاعتبارات العقلية فلا يكون متأخرا
عن الماهية في الوجود الخارجي   الثاني انه لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته لامتناع ان الحكم. طريان الطرف
الآخر فاما ان يطرأ بسبب فيمتنع الاولوية الى العدم او لا لسبب فيلزم ترجيح المرجوح بلا مرجح
وهو محال فان لم يكن في الاولوية واجبا   الحكم الثاني للامكان ان الحكم. لا يمكن ان يكون احد طرفيه الوجود
والعدم اولى به لذاته لانه لو يمكن الاولوية احد طرفيه لذاته فاذا الحكم. مع طريان الطرف الآخر فاما ان يطرأ
لسبب او لا لسبب فان طرأ الطرف الآخر لسبب فيمتنع اولوية الطرف الاول وفرضناه اولى بالحكم لذاته
العدم سبب طريان الطرف الآخر لا تحصل بعد وجود سبب طريان الطرف الآخر بحسب الطرف الآخر
اولى به والا لم يكن السبب سببا او لان الطرف الآخر اولى بل مساو او الاولوية الطرف الاول فيبقى
اولوية الطرف الاول مع عدم سبب طريان الطرف الآخر فلا يكون الاولوية بذاته ضرورة توقفها على عدم
سبب طريان الطرف الآخر وان طرأ الطرف الآخر لا لسبب يلزم ترجيح المرجوح بلا سبب وهذا
استحالة واقبح عند العقل بالنسبة الى ترجيح احد المتساويين بلا مرجح وان لم يمكن طريان الطرف
الآخر فكان الاول واجبا فيلزم الانقلاب من الامكان الى الوجوب   الثالث الحكم. ما لم
يتعين صدوره عن المؤثر لم يوجد وذلك التعيين يسمى بالوجوب السابق واذا وجد فكان وجوده
لا سلب العدم وهو الوجوب اللاحق فالوجوب بان عرضا للحكم. لا من ذاته   الحكم الثالث
للامكان ان الحكم. ما لم يتعين صدوره عن المؤثر لم يجب صدوره عن مؤثر لم يوجد وذلك التعين
يسمى الوجوب السابق وذلك لانه لو لم يجب صدوره عن مؤثره لبقي على امكانه اذ لا وجه لامتناعه
ولو كان باقيا على امكانه لم يتعين الطرف الآخر الا بالاحتياج الى المرجح وله ... فلا يجوز

للاشياء الى الموجب وهو الوجوب السابق على وجود الحكم. لانه وجب اولا فوجد فاذا وجد الحكم بحكم
سبب الموجب وجب ثم لانه اذا وجد فحال وجوده لا يقبل العدم وحال لا يقبل العدم فهو واجب وهو
الوجوب اللاحق لانه يلحقه بعد الوجود فالوجوب اي اللاحق والسابق عرضا الحكم. لا من ذاته
بل الاول باعتبار وجود سببه والثاني باعتبار وجوده   الرابع الحكم لست صحت الاحتياج
حالة البقاء لبقاء الامكان الموجب له فان الامكان للحكم ضروري والا لجاز ان ينقلب الحكم واجبا
او ممتنعا ولحاجته في امكانه الى السبب فيلزم تاثير المؤثر فيه حال وجوده او متجدد فالحاجة
لوجود الابح فلذا المعنى بالتاثير دوام الاثر بدوام مؤثره   الحكم الرابع للامكان الحكم يستوجب
الاحتياج الى المؤثر حالة بقائه لانه علة حاجة الحكم. الى المؤثر هو الامكان والامكان حالة البقاء
الحكم باق فيكون حالة بقاء الحكم الاحتياج الى المؤثر باقيا واما قلنا الامكان حالة بقاء الحكم باق
لعدم الامكان للحكم ضروري لانه لو لم يكن الامكان للحكم ضروريا لجاز انفكاك الامكان عن الحكم وح يصير
الحكم واجبا او ممتنعا فيلزم انقلاب [illegible] لكن الامكان ضروري بالاحتياج الى الحكم في امكانه الى السبب
فلا يكون الممكن في ذاته ممكن بل اما واجبا او ممتنعا مثل [illegible] بكون الممكن حالة البقاء محتاجا الى
المؤثر لا يحتاج في حالة البقاء الى المؤثر فلا يجب اما ان يكون للمؤثر تاثير في الممكن حالة البقاء او لا
فيكون ما لم يكن للمؤثر تاثير في الممكن حالة البقاء لا يكون هناك اثر لامتناع حصول الاثر بدون
التاثير واذا لم يحصل هناك اثر كان مستغنيا عن المؤثر فلا يكون محتاجا الى المؤثر هف وان
كان للمؤثر تاثير في الممكن حالة البقاء والتاثير يستدعي حصول الاثر فالاثر الحاصل منه اما ان
يكون هو الموجود الذي كان حاصلا قبل ذلك وهو محال لامتناع تحصيل الحاصل واما ان يكون الاثر
امرا متجددا فالحاجة لذلك الامر المتجدد له الباقي وقد فرض ان الحاجة للباقي هف اجاب
المص بان المراد بتاثيره حال البقاء دوام الاثر مع دوام مؤثره فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا [illegible]
الثاني وهذا الجواب مبني على تفسير التاثير بالاحتياج ولعل ان يناقش في الجواب بان المؤثر حال البقاء
يعد اثر المؤثر هو الموجود الذي كان حاصلا قبل ذلك بل امرا متجددا هو بقاء الوجود الذي كان حاصلا

حاصلا قبل ذلك وهو محال باقيا فلا بل اراد انه يكون تاثيره في الباقي من حيث انه في الوجود فان الباقي
هو الوجود الاول المتصف بصفة البقاء اي الاستمرار فلا يلزم منه تاثيره في امر جديد غير الوجود
الاول ولا تاثير في الوجود الاول المتصف بصفة البقاء لانه بعدم تاثيره في المطلق لا يستلزم
عدم تاثيره في المقيد   الرابع في القدم وهو بنا في [illegible]   المبحث الرابع في القدم و
القدم ينافي تاثير الفاعل المختار لان تاثير الفاعل المختار مسبوق بالقصد والاختيار والقصد
لا ايجاد الشيء مستحيل لعدم الاثر لان القصد الا ايجاد الموجود لا انه لا يكون تحصيلا للحاصل او
يجد الشيء المعدوم الذي يوجب القصد الى التحصيل وجعله يكون حادثا لانه وجد بعد العدم
فتاثير المختار يستلزم حدوث الاثر وعدم الحدوث ينافي حدوثه فيلزم [illegible] ينافي تاثير الفاعل المختار لان
منافي اللازم منافي للملزوم [illegible] اشارة الى الجواب [illegible] الحكماء
اعتقادهم ان الباري قديم اسند [illegible] الى الصانع فلا يكون القديم منافيا لتاثير الفاعل [illegible]
ان الحكماء انما اسندوا العالم [illegible] اعتقادهم [illegible] الى الصانع لاعتقادهم ان صانع العالم موجب
لا مختار حتى لو اعتقدوا ان الصانع كونه فاعلا مختارا لما جوزوا كونه موجبا للعالم القديم فظهر
من هذا انهم اتفقوا على جواز اسناد القديم الى الموجب القديم وامتناع اسناده الى المختار
لكن [illegible] يطلقون اسم الحادث على [illegible] بالمعنى الذي [illegible] المتكلمين الاختيار [illegible]
المتكلمين اتفقوا على نفي القدم عما سوى ذات الله تعالى وصفاته فقط والمعتزلة وان انكروا قدم
صفات الله [illegible] الايجاب [illegible] اتفاق المتكلمين على نفي القدم
عما سوى ذات الله وصفاته والمعتزلة من المتكلمين وهم منكرو قدم الصفات فلا يكون
اتفاقهم على نفي القدم عما سوى ذات الله وصفاته [illegible] ان المعتزلة وان انكروا قدم الصفات
لكنهم قالوا [illegible] لان المعتزلة اثبتوا احوالا خمسة له تعالى وهي الموجودية والحيية والعالمية
والقادرية [illegible] حالة [illegible] ثم علل الاحوال [illegible]
للذات [illegible] ذات الباري [illegible] سائر الذوات في الذاتية [illegible] بصفة الالوهية والقائل

ان نقول اهل السنة لا يقولون باثبات القدماء، لان القدماء عبارة عن اشياء متغايرة موجودة
معا قدما وهم لا يقولون بالتغاير الا في الذوات اما في الصفات فلا يقولون بالتغاير ولا في الصفات
مع الذات فلهذا ذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري والمعتزلة يفرقون بين الثبوت والوجود ولا يقولون
بوجود القدماء، والاحوال ايضا عند ابي هاشم وحده فانه علل الموجبية والحيية والعالمية
والقادرية بحالة خامسة هي الالهية وللمتكلمين ادلة على نفي القدماء منها بيان ان العالم
محدث وذلك يدل على حدوث ما سوى الواجب تعالى. الخامس الحدوث وهو كون الشيء
البحث الخامس في الحدوث وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم ويسمى حدوثا زمانيا وقد يطلق الحدوث
بالحاجة الى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا والحكماء قالوا كل موجود فهو حادث حدوثا ذاتيا لان كل ما هو موجود
بنفسه لا يستحق فيه وجوده بالذات ما لا يجب وذلك لان الممكن الموجود موجود بالغير والموجود
بالغير لو اعتبر لذاته من حيث هي منفردة عن الغير لا يستحق الوجود لانه لا يستحق الا وجه فان الا
وجود ابتداء بالغير واما وجوده فهو بسبب الغير فلا استحقاقية وجوده من ذاته ووجوده من الغير
ممكن لا استحقاقية الوجود الذي هو حاصل من ذاته قبل وجوده الذي هو حاصل من غيره قبلية بالذات
لان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته لان حال الشيء بحسب ذاته لازم ذاته و
ارتفاع اللازم يستلزم ارتفاع الملزوم وارتفاع الذات يستلزم ارتفاع الحال الذي يكون بحسب
الغير واما ارتفاع الحال الذي يكون بحسب الغير لا يقتضي ارتفاع الحال الذي يكون بحسب الذات فوجود
وجود الممكن الموجود بالغير مسبوق بلا استحقاقية الوجود سبقا ذاتيا ولا استحقاقية
غير الوجود فيكون وجود الممكن موجود بالغير مسبوقا بالعدم سبقا ذاتيا وهذا هو الحدوث
الذاتي فكل ممكن موجود فهو حادث حدوثا ذاتيا قال الحكماء الحدوث بالمعنى الاول وهو كون الوجود
مسبوقا بالعدم المسمى بالحدوث الزماني يستدعي تقدم مادة فكل ما كان الحادث موجودا قبل وجوده
وذلك لان كل حادث فهو قبل وجوده ممكن الوجود لانه لو لم يكن قبل وجوده ممكن الوجود لزم ان يكون
قبل وجوده واجب الوجود او ممتنع الوجود ضرورة انحصار الشيء في الثلاثة فاذا انتفى احدها يلزم احد

ان يتحقق احد الامرين فيلزم التسلسل فان امكان وجوده حاصلا قبل وجوده وليس ذلك الامكان هو
قدرة القادر عليه لان السبب في كون المحال غير مقدور عليه كونه غير ممكن في نفسه والسبب في
كون غير المحال مقدورا عليه كونه ممكنا في نفسه فلو كان الامكان قدرة القادر عليه لكان اذا قيل
في المحال انه غير مقدور عليه لانه غير ممكن في نفسه فقد قيل انه غير مقدور عليه لانه غير مقدور عليه
وانه غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه وهذا محال فقد ثبت ان الامكان غير كون القادر
عليه قادرا عليه وليس الامكان شيئا معقولا بنفسه لكون وجوده لا في موضوع بل
هو امر اضافي يكون للشيء بالقياس الى وجوده كما يقال الجسم يمكن ان يوجد او بالقياس الى صيرورته
شيئا آخر كما يقال الجسم يمكن ان يصير ابيض فيكون الامكان اذا معقولا بالقياس الى شيء آخر فهو اضافي
والامور الاضافية اعراض والاعراض لا توجد الا في موضوعاتها فاذن الحادث يتقدمه امكان وجوده
وموضوع وجوده فكان الامكان في الموضوع بالنسبة الى وجود الحادث فيه فهو قوة وجوده والموضوع
موضوع بالقياس الى الامكان الذي هو عرض فيه وموضوع بالقياس الى الحادث ان كان الحادث عرضا او مادة
بالنسبة الى الحادث ان كان صورة فكل حادث مسبوق بمادة لان الموضوع هو الجسم لا
بمثل الجسم الا مادة وصورة وهو ان الامكان الحدوث يستدعي تقدم زمان فلان الحادث عدمه قبل وجوده
والقبلية بالتقدم منحصرة في خمسة الاول القبلية بالعلية وهي قبلية المؤثر الموجب على معلوله كقبلية
حركة الاصبع على حركة الخاتم الثاني القبلية بالطبع وهي كون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء آخر ولا يكون
مؤثرا موجبا له كقبلية الواحد على الاثنين وهذان يشتركان في معنى واحد وهو القبلية بالذات
والمعنى المشترك هو ان يكون الشيء محتاجا اليه الآخر في تحققه ولا يكون الآخر محتاجا اليه فالمحتاج
اليه هو قبل الذات ثم لا يخلو اما ان يكون المحتاج اليه موجودا وكذا هو الذي يتأدى به بعض وجه المحتاج او لا
فالمحتاج اليه بالاعتبار الاول قبل بالعلية وبالاعتبار الثاني قبل بالطبع الثالث القبلية بالزمان وهو
ان يكون المتقدم قبل المتأخر قبلية لا يجامع المتأخر فيها مع القبل كقبلية الاب على الابن الرابع القبلية
بالرتبة وهو ان يكون الترتيب معتبرا فيها والرتبة اما حسية كقبلية الامام على المأموم او عقلية

كثبلية الجسم على النوع اذا ابتدئ من جانب الحاس القبلية بالشرف كقبلية العالم العامل على المتعلم فان
القبلية عند الحكماء من خمسة وحصر استقرائي وقبلية عدم الحادث على وجوده ليست بالعلية ولا بالطبع
لان عدم الشيء ليس علة لوجوده ولا بالشرف لان عدم الشيء ليس اشرف بالنسبة الى وجوده ولا بالرتبة
لانها اما وضعية وليس لعدم الحادث وضع ومكان واما طبيعية وليس في طبع عدم الحادث ان يكون قبل
وجوده فهي اذا بالزمان فثبت ان الحادث بالمعنى الاول يستدعي تقدم مدة واجيب عن الاول بان
الامكان عدمي فلا يستدعي قبول وجود الحادث محلا موجودا في الخارج وعن الثاني ان الامكان امر عقلي متعلق
بشيء خارجي من حيث تعلقه بالشيء الخارجي ليس موجودا في الخارج اذ ليس في الخارج شيء هو امكان زيد
وجوده في الخارج والتعلق بذلك الشيء جاز على وجوده وذلك الشيء في الخارج وهو موضوعه واجب
بان ذلك انما ثبت تعلقه بالشيء الخارجي بعد وجوده موضوعه في الخارج واما ان ذلك لو كان ذهنيا
متعلقا واما اذا كان متعلقه في الذهن فلا نسلم ان امكان الحادث لا يمكن ان يكون حالا فيه لان الحادث
قبل وجوده يمتنع ان يكون محلا لشيء ولا يمكن ان يكون حالا في غيره لان نعت الشيء لا يكون في غيره واورد
عليه بانا نجد ان الحادث قبل وجوده جائز الوجود فان الحادث وجوده متعلقا بالموضوع
لان امكان وجوده ايضا متعلقا بالموضوع فيكون صفة للموضوع من حيث هو متعلق به وصفة
للحادث من حيث ان امكان الوجود بالقياس اليه فالامكان وجود الحادث لم يكن الا متعلقا بغيره
ان نسلم امكانه بذلك الغير ولقائل ان يقول انا جاز ان يكون محل امكان الحادث الموضوع باعتبار
فليجز ايضا ان يكون محل امكان الحادث الفاعل باعتبار انه فاعل او بل هذا اولى لان نسبة الفاعل
لا وجود المعلول اقوى من نسبة القابل الى وجوده لان الامكان في القابل لما كان الفعل
بيانه في محل الامكان عبارة عن قدرة القادر لانا نقول محل الامكان فانا لا نسلم ان يكون
عبارة عن قدرة القادر فانه يكون الفاعل بحيث يمكن ان يصدر عنه الحادث غير كونه قادرا عليه
لا يكون قادرا عليه معللا بكونه بحيث يمكن ان يصدر عنه الحادث واجيب عن الثاني وهو ان
الحدوث بالمعنى الثاني يستدعي تقدم مدة بان القبلية غير منحصرة فيما ذكرتم فان القبلية قد تكون بغير

بغير ذلك وذلك كقبلية بعض اجزاء الزمان للبعض فانها ليست بالزمان اذ يمتنع ان يكون للزمان زمان آخر
ولا بالعلية اذ ليس بعض اجزاء الزمان علة لبعض ولا بالطبع كذلك ولا بالشرف ولا بالرتبة لانها اما
وليس للزمان وضع واما طبيعية وليس في طبع بعض اجزاء الزمان ان يكون قبل بعض فلما قالوا وهي ان قبلية
بعض اجزاء الزمان على بعض هي من القبلية الزمانية لان القبلية الزمانية لا تقتضي ان يكون
معروض القبل والبعدية زمان غيرها بل القبلية الزمانية تقتضي ان يكون القبل قبل البعد فقبلية لا تجامع
القبل فيها مع البعد واجزاء الزمان بعضها بالنسبة الى البعض كذلك فيكون قبلية بعضها على
البعض بالزمان لكن ليس بزمان زائد على القبل بل بزمان هو نفس القبل وايضا يجوز ان يكون قبلية
بعض اجزاء الزمان على البعض بالرتبة فان الامس مقدم على اليوم بالرتبة اذا ابتدئ من طرف
الماضي والصواب ان يقال في الجواب ان اردتم بكون عدم الحادث قبل وجوده بالزمان كونه قبل
بزمان موهوم مفروض فمسلم وان اردتم بكونه قبل بزمان محقق موجود في ما ذكرتم لبيان
لا يفيده ذلك الفصل الخامس في الوحدة والكثرة لما فرغ من الفصل
الرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدوث شرع في الفصل الخامس في الوحدة والكثرة
وذكر فيه مباحث الاول في حقيقة الوحدة والكثرة الثاني في اقسام الوحدات الثالث
اقسام الكثرة البحث الاول في حقيقة الوحدة والكثرة الوحدة لا يمكن تعريفها بحسب الحقيقة
لان تصورها بديهي اذ كل احد يعرف ان شيئا واحدا انسان او فرس وغيره وكذا غير
افتقار الى كسب والتعريف الذي ذكر الصوب اللفظ له بحسب الحقيقة والا يدور لانا
اذا قلنا الوحدة هو كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في الماهية فقد قلنا ان
الوحدة هو كون الشيء بحيث لا يكون كثيرا فقد اخذنا الكثرة في تعريف الوحدة والكثرة لا يمكن
تعريفها الا بالوحدة لان الوحدة مبدأ الكثرة ومنها وجدت وما بينها ولهذا ان تعريف يعرف
الكثرة بما يشتمل على الوحدة مثل الكثرة هو المجتمع من الوحدات والكثرة ما يعد بالواحد وغير
ذلك والوحدة اعرف عند العقل من الكثرة لانها مبدأ الكثرة والعقل يعرف المبدأ اولا ثم المتوقف

بحثه

الذي ذكره اولا شامل للوحدة الحقيقية وهو كون الشيء لا ينقسم اصلا كالواجب والنقطة والوحدة الاضافية
وهو كون الشيء ينقسم لكن لا ينقسم الى امور مشاركة في تمام الماهية كالانسان الذي ينقسم
الى اليد والرجل والرأس فانها من الامور الغير مشاركة في تمام الماهية واما انه لا ينقسم الى الامور
المشاركة في الماهية كالجماعة المتفقة الافراد مشاركة في الماهية فلكونه كذلك ليس بوحدة بل هو
الكثرة المقابلة للوحدة فالكثرة هو كون الشيء بحيث ينقسم الى امور مشاركة في الماهية كالجماعة المذكورة
ثم الوحدة مغايرة للوجود وللماهية لانها لو كانت عين الوجود او عين الماهية لكان مفهوم الواحد من حيث
هو واحد مفهوم الموجود من حيث هو موجود او مفهوم الانسان من حيث هو انسان وليس كذلك فان الكثير من
حيث هو كثير موجود وانسان وليس بواحد من حيث هو كثير وكذا لا يعرض له الواحد ايضا اذ يقال الكثرة
انها كثرة واحدة ولكن لا من حيث هو كثرة وكذا الكثرة مغايرة للوجود وللماهية فان الكثرة لو كانت عين الوجود
او عين الماهية لكان مفهوم الكثير من حيث هو كثير مفهوم الموجود من حيث هو موجود او مفهوم الانسان
من حيث هو انسان والوحدة ثابتة في الخارج لان الوحدة جزء من الواحد الموجود وجزء الموجود موجود
وايضا الوحدة لو كانت عدمية لم تكن عدما مطلقا بل عدما مضافا ولا يجوز ان يكون عدما للغير الكثرة لانه
عدم غير الكثرة يجوز ان يجتمع الوحدة والكثرة فيلزم اجتماع المتقابلين وهو محال واذا لم يكن عدما للغير
الكثرة تعين ان يكون عدما للكثرة والكثرة مجموع الوحدات العدمية فتكون عدمية فيكون النقيضان
اي الوحدة والكثرة عدميين وهو محال لانه يجب ان يكون احد النقيضين وجوديا واذا لم يكونا عدميين
فثبت ان الوحدة وجودية والكثرة مجموع الوحدات الوجودية فتكون الكثرة ايضا وجودية وفي الجواب
عن ذلك ان اراد بالواحد الموجود المجموع المركب من الواحد والموجود فلا نسلم ان الواحد الموجود
موجود بل لا يلزم ان يكون الوحدة التي هي جزء ايضا موجودة وان اراد بالواحد الواحد الموجود
معروض الواحد فمسلم انه موجود ولكن لا نسلم ان الوحدة جزء له بل الوحدة عارضة له والجواب
لا نسلم انه لا يكون النقيضان عدميين على ان الوحدة ليس نقيضا للكثرة فانه لا تنافي بين الوحدة
والكثرة بالذات وعورض الدليل الدال على ان الوحدة وجودية بان الوحدات لو كانت وجودية لكانت

لكانت مشاركة في كونها وحدات ومتميزة بخصوصيات فيكون للوحدات وحدات ويتسلسل
الكلام الى وحدات الوحدات ويلزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة معا وهو محال ولهذا قال
الوحدة والكثرة ليستا من الموجودات العينية بل هما من الاعتبارات العقلية اما الوحدة فلانها
لو كانت موجودة عينا لكانت شيئا واحدا من الاشياء فلها وحدة ولوحدتها وحدة ويلزم التسلسل
في الامور المترتبة الموجودة معا بل كما هي من الاعتبارات العقلية ينقطع التسلسل عند عدم
اعتبار الامور مشاركة في الماهية واما الكثرة فلانها مجموع حاصل من الوحدات التي هي اعتبارية

فصل الوحدة تقابل الكثرة لامتناع اجتماعهما في موضوع واحد من جهة
واحدة لكن الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها بل بالعرض اما ان الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها فلانه
ليس بين نفس الوحدة والكثرة تقابل باحد اصناف التقابل كما نبينه تقابل السلب والايجاب
وتقابل العدم والملكة وتقابل التضاد وتقابل التضايف اما تقابل الايجاب والسلب فلان
الوحدة مفهوم وجودي مقوم للكثرة ولا شيء مما هو مقابل السلب والايجاب يقوم لما يقابله
اما تقابل العدم والملكة فلان الوحدة موجودة في الكثرة ومقومة لها والملكة لا يكون موجودة في
العدم حتى يكون العدم عبارة عن ملكة بعينها فلا يكون الوحدة ملكة للكثرة وكذلك لا يكون الملكة للكثرة
اذ الملكة لا تكون اعدامها فلا يكون بينهما تقابل العدم والملكة فالمصنف نفى تقابل السلب والايجاب والعدم
والملكة عن الوحدة والكثرة بوجه واحد وهو ان كلا من تقابل السلب والايجاب والعدم والملكة يقتضي
ان يكون احد المتقابلين عدم الاخر وليس احدهما اي الوحدة او الكثرة عدم الاخر واما تقابل التضاد و
التضايف فلان الوحدة ليست ضد الكثرة ولا مضايفة لها لان الكثرة متقومة بالوحدة ولا شيء من
الضد والمضايف يتقوم بالاخر وايضا ان الوحدة ليست بضد للكثرة انه من شرط الضدين ان
يكون موضوعهما واحدا وموضوع الوحدة غير موضوع الكثرة ويدل على ان الوحدة ليست بمضايفة للكثرة ان الكثرة
لا تعقل ماهيتها بالقياس الى الوحدة وان كان لا تعقل ماهيتها الا بالوحدة فانه فرق بين ان يعقل الشيء
بالقياس الى غيره وبين ان يعقل به والمعتبر في المتضايفين هو الاول والوحدة ايضا لا تعقل بالقياس

الا الكثرة فهو شرط التقابل ان يكون محل كل من المتقابلين بالنسبة الى الآخر واما الحاصل
الكثرة بالوحدة فلان الوحدة مكيال الكثرة والكثرة مكيلة بها والمكيال يقابل المكيل تقابل التضايف وكذا
كذا المكيل بالقياس الى المكيال فان قيل المكيل بالقياس الى المكيال والمكيالية والمكيلية
عارضان لهما من حيث الوحدة والكثرة عارضتان لهما فالتقابل بين الوحدة والكثرة باعتبار عروض
المكيالية والمكيلية. قال المبحث الثاني اقسام الوحدات اقول المبحث الثاني في اقسام الوحدات الواحد
ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو الواحد بالشخص كهذا الانسان والا فالواحد بغير الشخص
ينطبق على كثيرين فهو واحد من وجه وكثير من وجه ولا امتناع ان يكون الشيء الواحد من جهة واحدا ومن جهة
وكثيرا فجهة الوحدة ان كانت نفس ماهية تلك الكثرة فهو الواحد بالنوع كافراد الانسان فان فيها جهة
وحدة هي الانسان وجهة كثرة هي التشخصات وجهة الوحدة نفس ماهية تلك الكثرة وهو مقول على
كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو وان كانت جهة الوحدة جزءا من ماهية تلك الكثرة فهو الواحد
بالجنس لان جهة الوحدة مقولة في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة وان لم يكن جهة الوحدة
مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو فهو الواحد بالفصل وكذا لو لم تعتبر الحيوان الناطق
بالجنس كالحيوان والانسان فان الانسان متحد بالفصل وهو الناطق وان كانت جهة الوحدة
خارجة عن ماهية الكثرة فهو الواحد بالعرض والواحد بالعرض اما واحد بالمحمول كالقطن والنطق
والثلج في البياض واما واحد بالموضوع كاتحاد الكاتب والضاحك في الانسان والواحد بالشخص
ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له مفهوم سوى كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في الماهية
فهو الوحدة وان كان له مفهوم سواه فاما ان يكون ذا وضع فهو النقطة او لا يكون ذا وضع فهو المفارق
كالنفس والعقل وان كان الواحد بالشخص قابل القسمة فهو بحسب الآحاد فهو الواحد بالاتصال
كالجسم البسيط كالماء والهواء وبالخط والسطح والجسم التعليمي وان لم يتشابه الآحاد فهو الواحد
بالاجتماع كالشخص الانساني المتألف من الاعضاء ويقال الواحد بالاتصال لمقدارين متلاقيين
عند حد مشترك كخطي الزاوية ويقال الواحد بالاتصال لمقدارين يتلازم طرفاهما بحيث يلزم من

من حركة احدهما حركة الآخر وايضا الواحد بالشخص ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد التام وان
لم يحصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد الغير التام والتام اما طبيعي كزيد او وضعي كدرهم او صناعي
كبيت والوحدة في الوصف الذاتي والعرضي تتغاير اسماؤها بتغاير المضاف اليه فان كان الاتحاد في
النوع كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية يسمى مماثلة وفي الجنس كاتحاد الانسان والفرس في الحيوانية
يسمى مجانسة وان كان الاتحاد في الكم كاتحاد ثوبين في الطول يسمى مساواة وان كان في الكيف كاتحاد
الجسمين في اللون كاتحاد الانسان في السواد والفرس في السواد يسمى مشابهة وان كان في
المضاف كاتحاد زيد وعمرو في بنوة بكر يسمى مناسبة وان كان في الشكل كاتحاد النار والهواء في الكرية
يسمى مشاكلة وان كان في الوضع بان لا يختلف البعد بينهما كاتحاد سطحي محدب الفلك وسطحه المقعر
يسمى موازاة وان كان في الاطراف كاتحاد سطحين في الاطراف فانه عند انطباق احدهما على الآخر
تنطبق اطرافهما يسمى مطابقة. قال المبحث الثالث في اقسام الكثير اقول لما فرغ من
المبحث الثاني في اقسام الوحدات شرع في المبحث الثالث في اقسام الكثير كل شيئين هما
متغايران وقال مشايخنا اهل السنة والجماعة الشيئان ان استقل كل واحد منهما بالذات
والحقيقة بحيث يمكن انفكاك كل منهما عن الآخر بان لا يعجز احدهما قائما بالآخر
وله مغيرا له فهما غيران كالاب والابن فانه استقل كل واحد منهما بالذات بحيث يمكن انفكاك
كل واحد منهما عن الآخر فان الاب والابن وان لم يمكن انفكاك احدهما عن الآخر بحسب مفهوم وصف
الابوة والبنوة لكن امكن انفكاك كل منهما عن الآخر بحسب الذات والا اي وان لم يستقل كل
منهما بالذات بحيث لم يمكن انفكاك كل منهما عن الآخر فان كان احدهما قائما بالآخر فهما الصفة
والموصوف فالقائم هو الصفة وما قام به هو الموصوف كالسواد في الجسم وان كان احدهما
مقوما للآخر فهما الجزء والكل كالانسان والحيوان فانه لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر
فاحدهما وهو الحيوان مقوم للآخر وهو الانسان فالانسان هو الكل والحيوان هو الجزء
ولهذا الاصطلاح قال مشايخنا الصفة مع الذات لا هو ولا غيره اما انها ليست هو فظ

فاما انها ليست غير الذات فلان الصفة قائمة بالذات وعلى كل صفة [illegible] ولو حيوان كل [illegible]
متغايران فالغيران ان اشتركا في تمام الماهية فهما المثلان كزيد وعمرو فانهما اشتركا في تمام
الماهية التي هي كونه انسان والا فان لم يشترك الغيران في تمام الماهية فهما المختلفان ثم المختلفان
متلاقيان ان اشتركا في موضوع كالسواد والحركة فانهما يعرضان الجسم والجسم موضوع لهما
وهما يحملان على الجسم بالاشتقاق اذ يقال الجسم متحرك الجسم اسود ثم المتلاقيان متساويان ان صدق
كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر كالانسان والناطق ومتداخلان ان صدق احدهما على بعض ما صدق
عليه الآخر ومن جوزه ان يصدق الآخر ايضا على بعضه فان صدق كل في على جميع افراده فالصادق على
جميع افراده اعم مطلقا والذي لم يصدق الا على بعضه كله في اخص مطلقا كالحيوان والانسان فان كل
احد احاد هو الانسان يصدق على بعض الآخر وهو الحيوان والحيوان يصدق على جميع افراد الانسان
فالحيوان اعم مطلقا والانسان اخص مطلقا والا ان لم يصدق احدهما على جميع افراد الآخر بل كل منهما
يصدق على بعض ما صدق عليه الآخر فهما من وجه فكل منهما اعم من وجه واخص من وجه كالحيوان والابيض
والمختلفان متباينان ان لم يشتركا في الموضوع ثم المتباينان متقابلان ان امتنع اجتماعهما في محل
واحد من جهة واحدة في زمان واحد وقد اعتبر وحدة الموضوع والزمان ليندرج فيه تقابل التضاد
فانه لا يمتنع اجتماع الضدين في موضوعين وكذا في موضوع واحد لكن في زمانين واعتبر وحدة الجهة
ليندرج فيه تقابل المتضايفين فانه يمكن عروضهما لشخص واحد في زمان واحد لكن من جهتين لا من
جهة واحدة كالابوة والبنوة فانه يمكن عروضهما لشخص واحد لكن من جهتين والتقابل اربعة
انواع تقابل الضدين وتقابل المتضايفين وتقابل العدم والملكة وتقابل السلب والايجاب ووجه الضبط
ان المتقابلين اما وجوديان او احدهما وجودي والآخر عدمي فان كان المتقابلان وجوديين والحكم
تعقل احدهما بالذهول عن الآخر فهما ضدان كالسواد والبياض والتقابل بينهما تقابل
الضدين وان لم يكن تعقل احدهما حال الذهول عن الآخر فهما متضايفان والتقابل بينهما تقابل التضايف
كالابوة والبنوة وان كان احد المتقابلين وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر كون الموضوع مستعدا

مستعدا للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه كالعمى والبصر بالنسبة الى الشخص الانسان او بحسب
نوعه كعدم اللحية عن المرأة او بحسب جنسه كعدم البصر بالنسبة الى العقرب فعدم وملكة حقيقيان وان
اعتبر كون الموضوع مستعدا للاتصاف بالامر الوجودي في وقت يمكن اتصافه به فهما عدم وملكة مشهوران
كعدم اللحية عن انسان في سن تمتنع نبات اللحية فيه وان لم يعتبر كون الموضوع مستعدا للاتصاف بالامر الوجودي
بحسب شخصه او بحسب نوعه او بحسب جنسه ولا في وقت يمكن اتصافه به فسلب وايجاب كقولنا زيد
بصير زيد ليس ببصير وتقابل السلب والايجاب راجع الى القول او العقد لكون المتقابلين فيهما اما في
القول او الكلام او في العقد والشعور كما في الكشف لواحد من المتقابلين في تقابل الايجاب والسلب
في الخارج فان السواد كان شيئا هو ايجاب وسلب بل هما من النسبة والعقلية الواردة عليها في العقل
من النسبة الثبوتية او القول الدال عليها فان قيل الايجاب والسلب لا يكونان بين قضيتين
لكونهما في مفردين كالفرس واللافرس فلا يكون تقابل الايجاب والسلب راجعا الى القول او العقد
اجيب بانه على تقدير صدق الفرس واللافرس على موضوع واحد لزم تصور التقابل بينهما فيكون
راجعا الى القول او العقد فان قيل الامر لم انحصار التقابل في انواع اربعة [illegible]
اجيب بان [illegible] له تقابل [illegible] فان العدم المطلق له تقابل العدم المطلق [illegible] كون الشيء
متقابلا لنفسه ولعل العدم المضاف يكون بحسب [illegible] والعدم المضاف له تقابل العدم المضاف
لصدقهما على [illegible] هو عين المتقابلين [illegible] فان قيل التقابل بين الضدين
وانه كتقابل الحق والباطل فانه لا يجوز اجتماعهما في موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة
اجيب بان الباطل الذي هو سلب الحق لا يجوز اذا انتفى [illegible] انتفاء الحق [illegible] عدم البصر [illegible]
قابلية الموضع فانه [illegible] ولا يكون سلب عدم البصر هو تعين البصر فيكون التقابل بينهما
تقابل العدم والملكة ولعل اعتبار بحرف السلب وان كان ذلك لكون اللاحق عبارة عن سلب
قابلية الحق فكيف التقابل تقابل الايجاب والسلب فلم ينحصر التقابل بين الضدين قيل انه الحكماء
اشترطوا في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف فلم ينحصر تقابل الوجوديين الذين يكون

نعقل احدهما مع الذهول عن كل قرينة تقابل الضدين فان تصور السواد والصفرة بنوع خارجا عنه
مع صدق التعريف عليه اجيب بان المراد اشتراط التضاد والتحقيق انه لا يتميز بين الاخص بين المتضايفين
فلكل نعقل احدهما مع الذهول عن كل فرق تضايف وبينهما غاية التخالف الا في التضاد والمشهور انه
ان يكون التقابل الوجود بانه لا يمكن تعقل احدهما مع الذهول عن كل فرق اعم من ان يكون بينهما تعاقب
ويكون بينهما غاية الخلاف او لا وكذا يحصل انما هو بالنسبة الى التضاد المشهور به وقيل
انه يشترط في تقابل العدم والملكة بان يكون العدم عدم الملكة فيخرج عنه تقابل
العدم والملكة غير تقابل الايجاب والسلب كتقابل اللزوم وعدم اللزوم وان لم يشترط كون
هذا التقابل من السلب والايجاب اذ لم يشترط موضوع فالمراد [illegible] بطلان ارتفاعهما في
امتناع ارتفاع السلب والايجاب على انهم صرحوا بان العدمية هنا بين المتقابلين كلاهما يكون
عدم الملكة واجيب بان وحدة الموضوع معتبرة في التقابل ووجه اللزوم وعدم اللزوم
بتصور توارده ما على موضوع واحد لان موضوع عدم اللزوم ما بين موضوع اللزوم فيكون ثابتا
من قبيل المتباينين غير المتقابلين   قيل السواد من حيث انه ضد البياض
قيل السواد من حيث هو ضد للبياض مضاف اليه فانه ما وجه بانه لا يمكن تعقل احدهما
مع الذهول عن كل فرق لان الضدية من كل منهما اضافية فلا يكون تقابل الضدين قسما
غير تقابل التضايف قلنا المضاف حيثية السواد لا السواد فان السواد نظرا الى
ذاته ضد البياض ومن حيث انه ضد للبياض مضاف اليه فيكون معروض التضاد ذات السواد
والبياض ومعروض التضايف حيثيتهما او مفهوم الضد [illegible]
او معروض التضايف مجموع الذات الموصوفة بانه ضد فقيل التقابل [illegible] تحت التضايف لانه
المقابل امر وجودي لا يمكن تعقله مع الذهول عن المقابل كله في الذي هو امر وجودي فكيف
يكون المضاف مندرجا تحت المقابل له لا يلزم ان يكون [illegible] اعم من كل في مطلقا قلنا
المضاف مندرج تحت ما صدق عليه المقابل لا تحت الذات الذي صدق عليه المقابل وما صدق عليه

عليه المقابل اعم من المضاف لصدقه على الضد وغيره وتحت المضاف المقابل او الذات المقيد بحيثية
انه مقابل ولا يمتنع ان يكون الشيء باعتبار ذاته اعم من غيره وباعتبار ما يعرض من عوارضه
اخص منه   وذلك لان المثلين لا يجتمعان الخ   ذكر فيه خمس فروع على البحث
الثالث الاول المثلان لا يجتمعان في محل واحد لان المثلين متحدان في الماهية وفي لوازم
الماهية فلو اجتمعا في محل واحد فكذا يجب العارض [illegible] انه لو اجتمعا في محل واحد
لهما عارض لاحدهما عرض له [illegible] فيكون المثلان من حيث هو [illegible] متقابلين الفرع الثاني التقابل بالذات
بين السلب والايجاب لانه [illegible] واحد منهما الذات [illegible] فيحمل واحد من الضدين و
المتضايفين فانه انما يقابل كل [illegible] لانه يستلزمه عدم [illegible] مثله [illegible] فيصدق عليه انه ليس
بخير فيه عند ان عقد انه ليس بخير وعقد انه [illegible] ليس بخير لا ينافيه عقد [illegible]
على ذات واحدة ولا عقد انه ليس شيء يصدقان على امر واحد فالمنافي لعقد انه ليس
بخير هو عقد انه خير والمنافاة متحققة من الجانبين فعقد انه خير لا ينافيه الا عقد
ليس بخير ولا ينافيه عقد انه شر وان الخير الثاني لعقد انه خير عقد انه ليس بخير لا
التقابل بين السلب [illegible] بالذات [illegible] في الضدين وايضا الخير عقد ان عقد انه خير
وعقد انه ليس بخير كان التقابل بين السلب [illegible] ولو ان الخير والشر عرض له [illegible]
عن [illegible] الخير وعقد انه ليس بخير [illegible] لعقد انه خير وعقد انه شر رافع لعقد انه ليس
شر [illegible] الذات [illegible] بالذات [illegible]
بالذات والرافع له بالعرض رافع للذات [illegible] بالعرض فعقد انه ليس بخير [illegible]
لعقد انه خير من عقد انه شر لان المنافاة بين الشيء وبين ما يرفعه [illegible] لا بتوسط شيء
اقوى من المنافاة بين الشيء وبين ما يدفع [illegible] بالواسطة [illegible] وايضا الشر [illegible] لم
انه ليس بخير [illegible] ان عقد انه شر رافع لعقد انه خير فان [illegible] بدل الشر
شيئا [illegible] ما ليس بخير [illegible] اعتقاد كخير الشر [illegible] على انه ليس بخير [illegible] اعتقاد

١١١

انه خبر له بعينه فكلى من بل له سمال على انه لبس بخبره وذلك يدل على ان الثانى بالكلية لا يكون الا بسبب

السلب وكله بجانب وهذا له خبر هو الذى ذكر فى الكتاب النوع الثالث السلب وكله يجانب

له بعد ثالث وله يكذبان معا واما سابر المتقابلين فيجوز كذبهما اما المتضايفان فيكذبان

خلو المحل عنهما واما الضدان فيكذبان لعدم المحل وله نشغاف المحل بالوسط المعتبر عنده

محصل له انما المتوسط بين الحار والبارد والمعبر عنه بسلب الطرفين كعوك لا عادل ولا

جابر والضدان يكذبان معا لخلو المحل عنهما وبغا الوسط له المتلكين وهو بالا بعد له واما العدم

والملكة فيكذبان لعدم المحل الاعدم استعداد المحل للملكة النوع الرابع المتضايفان فلا يجتمعان طرفا

وعكسا امة وجد احدهما وجد الآخر ومع عدم احدهما لا وان التلازم هو له استلزام من جانب الوجود

وله الخاص هو له استلزام من جانب العدم والتضاد على ما قد يقال بان المحل البدل يعني انه يكون احدهما

لا بعينه لازما للمحل بدل بان المحل المستلزم للصحة المرض فانه يدل الى المستلزم احدهما لا بعينه

فيتعاقبان على المحل ومنه بلزم احد الضدين المحل فلا يتعاقبان على المحل الحركة من الوسط

والى الوسط فانهما ضدان فلا يلزم احدهما المحل الدهوب تخلل السكون بينهما على المشهور وقد يلزم

احد الضدين بعينه المحل كبياض الثلج فانه لازم للثلج الفرع الخامس الاستفهامية والحاصل ان النقاد

لحقيقه لكون المتعينين نوعين اخيرين مندرجين تحت جنس الواحد السافل كالسواد والبياض

فانهما نوعان اخيران مندرجان تحت جنس الواحد السافل الذى هو اللون فان اللون جنس

سافل فان تحته الكيفية المبصرة وفوقه المبصرة الكيفية المحسوسة وفوق الكيفية المحسوسة

الكيف واما السواد والبياض المتباينان لابيضاد ولا يجتمعان واحد نطاد احد فيها وله يرد

النقض بالحركة من الوسط والسكون فانهما امران متباينان يتضادان ولا يجتمعان واحد وهو الحركة الى

الوسط فان السكون للسكون ضد الحركة بل بينهما تقابل العدم والملكة — الفصل السادس

في العلة — لما فرغ من الفصل الخامس شرع في الفصل السادس

في العلة والمعلول وذكر اربعة مباحث وله وفي اقسام العلة الثانية تعدد العلل والمعلولات

١١١

والمعلولات الثالث الفرق بين جزء المؤثر وشرط التأثير فان الشيء الواحد هل يكون قابلا وفاعلا

معا المبحث الاول في اقسام العلة العلة الشيء ما يحتاج اليه الشيء فان كان يحتاج اليه

الشيء هو العلة التامة وان كان بعض ما يحتاج اليه الشيء هو العلة الناقصة فيدخل في العلة

التامة الشرائط ورفع المانع ولبس لمانع ومن شرط زوال المانع في العلة التامة ان العدم

بفعل شيئا بل المراد ان العقل اذا لاحظ وجوب وجود المعلول لم يجد حاصلا دون عدم

المانع والعلة التامة المشتملة على جميع العلل الناقصة لا تكون موجودة وان كان كل واحد منها علة

للشيء اذ تركيب الشيء من الامور الوجودية والعدمية في كل من الوجودية والعدمية بل العلة التامة موجودة

وامر ركبته العقل فلا يلتفت اليه انما بنفسه من ان المبدأ اذا كان موجودا لم يحتاج الى شيء بكونه

علة تامة موجودة اولا ثم العلل الناقصة اربع صورية ومادية وفاعلية وغائية

وذلك لان العلة الناقصة اما ان تكون داخلة في المعلول او خارجة عنه اذ يمتنع ان تكون نفس المعلول

والاول اما ان يكون الشيء به بالفعل وهو الصورة كصورة السرير بالنسبة اليه او يكون الشيء

به بالقوة وهو المادة كالخشب بالنسبة الى السرير ويسمى العنصر باعتبار انه جزء وهو اصل المركب

والقابل ايضا باعتبار انه محل للصورة والثاني اي العلة الناقصة الخارجة عن الشيء اما ان تكون مؤثرة

في وجوده اي يكون وجود الشيء منها وهو الفاعل كالنجار بالنسبة الى السرير او يكون مؤثرة في مؤثرية

الفاعل ان الفاعل له جعل صار فاعلا وهو الداعي والغاية واما الشرائط وارتفاع الموانع فراجعة

الى تتمة العلة المادية او الفاعلية فلهذا لم يجعلها قسمين بالاستقلال المبحث الثاني في تعدد العلل

والمعلولات اي الواحد اعلم ان المبحث الثاني في تعدد العلل والمعلولات المعلول الواحد الشخصي

يمتنع ان يجتمع عليه علتان او علل تامة كل واحدة منهما مستقلة وللتباين وكونه علتين مستقلتين فتقول

لو اجتمع على معلول واحد بالشخص علتان مستقلتان لكان واجب الوقوع بكل منهما لانه لو

لم يجب الوقوع بكل منها فلا يخلو اما ان يجب الوقوع باحدهما او لا وكله والمفروض ان تكون احدهما غير

مستقلة والثاني لحق انه لا يكون واحد منهما مستقلة والتقدير ان كل واحد منهما مستقلة

بحيث يوجب الحكم بكل منهما باستلزام الاستغناء بكل واحد منهما عن كل واحد منهما فيكون
مستغنيا عن كل واحد منهما محتاجا اليهما معا وهو محال واما النقض الثاني فلان المعلول بالنوع يجوز
تعليله بعلتين مستقلتين على انه اذا احد المتماثلين واختص باحدهما ولتيه باحدهما وتارة بالآخر
غير وذلك كالتضاد بين السواد والبياض فانه نوع واحد يندرج تحته فردان متماثلان
احدهما تضاد السواد للبياض والآخر تضاد البياض للسواد وتضاد السواد للبياض معلل
بالسواد بالقياس الى البياض [illegible] السواد محل التضاد للبياض وعروض التضاد
له بالقياس الى البياض وتضاد البياض للسواد معلل بالبياض بالقياس الى السواد على ما ان البياض
محل التضاد للسواد وعروض التضاد له بالقياس الى السواد فنقول الطبيعة النوعية له اما ان يكون
محتاجة الى واحد من العلتين المستقلتين بعينها فلا تعرض لها الحاجة بالقياس الى الغير [illegible]
[illegible] لغيرها واما ان يكون غنية عنها فلا تعرض لها الحاجة بالقياس [illegible] بقاء الطبيعة
من حيث هي فلا يكون لذاتها محتاجة اليها او غنية عنها لانا نقول الطبيعة من حيث هي لها ان
يعرض لها من العلة المستقلة اولا ولا تعرض الحاجة اليها ولكن لعينها الغناء عنها و
اجيب عن اصل الشبهة بان الطبيعة من حيث هي غنية عنها فلا يعرض لها الحاجة بالقياس
الى [illegible] وقت الحاجة لم يعرض لها بالقياس اليها بل الحاجة انما عرضت لفرد الذي هو احد
المتماثلين والطبيعة غنية عن كل واحد منها بعينها ومحتاجة الى العلة لكل واحد من المتماثلين
لما احتاج الى علة معينة وانقضت تلك العلة لزمت الطبيعة لاشتمال ذلك المتماثل عليها وقد ترتب
قد يتعدد آثاره بل يجوز ان يكون المركب علة مستقلة لمعلولات متعددة كما لو كان آثار العناصر و[illegible]
عن كل من العناصر الاربعة وكذا البسيط قد يتعدد آثاره ان تعددت الآلات او القوابل
كالعقل له والذي هو مبدأ العقل والنفس والفلك فاما البسيط الواحد الحقيقي الذي لا تعدد فيه
بوجه من الوجوه من جهة الآلات وقابل فيمتنع ان تتعدد آثاره وقالوا بانه لا يصدر عن الواحد الحقيقي
اثنان لان مصدرية هذا غير مصدرية ذاك فهذان المفهومان ان دخلا او احدهما في ذاته لتعدد

لزم التركيب وان كانا خارجين او احدهما ننقل الكلام اليهما يلزم ان يكونا معلولين ان كانا خارجين
او الذي يكون خارجا هو معلول فبعضه المتقدم فيلزم [illegible] واجب بان المصدرية وكذا [illegible]
الصفات الى الاله وجه له لان [illegible] لانا المصدرية امر اضافي وكذا [illegible] معاني اعتبارية وكذا عبارة
مستغنية عن العلة فلا يلزم [illegible] الحكم المصدرية [illegible] احدهما [illegible] لكن لان في حقيقته ينتقض
النقض [illegible] عندكم [illegible] بان المصدرية يطلق بمعنيين احدهما
امر اضافي يعرض لذات العلة بالقياس الى معلولها من حيث يكونان معا بالعينية العلية والمعلولية
والطبع [illegible] ولكن كون العلة بحيث يصح عنها الحكم وهو متقدم بالذات على الحكم وبهذا المعنى
الاضافية العارضة للعلة بالقياس الى الحكم المتاخر عنها [illegible] وهو امر واحد ان كان
الحكم واحدا وكذا [illegible] قد يكون هو ذات العلة بعينها اذا كانت العلة علة لذاتها وقد يكون حالة يعرض
لها ان كانت علة لا لذاتها بل بحسب حالة [illegible] واما اذا كان الحكم [illegible] واحدا فلا محالة يكون [illegible]
فلا يلزم [illegible] الامر الحقيقي او التركيب وكلاهما محال [illegible] المصدرية ان اريد صفة
حقيقية لم يتم البرهان لما ذكر وان اريد صفة حقيقية كان الكلام [illegible] لا يكون الكل
واحدا من جميع الوجوه [illegible] هذا الدليل لزوم ان لا يصدر من الواحد [illegible] الا
و[illegible] من وجهين [illegible] لو صدر [illegible] صفة [illegible] حقيقية [illegible] اما داخلة
او خارجة [illegible] لو صدر عنه [illegible] لزم ان يصدر عنه الثاني لانه لو صدر [illegible]
لما [illegible] ان يكون جاز [illegible] فيكون خارجا معلولا له فقد صدر عنه الثاني [illegible]
ان المصدرية بالمعنى الذي ذكرناه صفة حقيقية [illegible] ان المصدرية صفة حقيقية كان [illegible]
[illegible] فلا يكون الكل واحدا من جميع الوجوه [illegible] لو كان الحكم واحدا يجوز ذلك [illegible]
[illegible] المحذور فيه وان كان [illegible] واحد يلزم ان يكون احدهما غير [illegible] ويلزم منه
ان يكون [illegible] فلا يكون الكل واحدا من جميع الوجوه ويلزم [illegible] الا يكون ما
فرضناه واحدا من جميع الوجوه غير واحد [illegible] في الوجه [illegible] ولو صدر عنه [illegible]

به اذ ما يقابله لكونه نسبة فلا يكون معقولا بالمعنى الثاني لكونه نسبة بل يكون عين المعقول ان كان
معقولا الواحد وهذا هو المحذور وبهذا يتم الجواب عن الحجة الثانية واما المعارضة بالجسمية
المجردة وقبول الاعراض الوجودية فساقطة فان الجسمية وان كانت بسيطة فان لها
جهات متعددة من المائية والوحدة والامكان والوجوب ولا امتناع في صدور الكثير من
البسيط عند تعدد الجهات قال الثالث في الوحدة اقول البحث الثالث في الوحدة [illegible]
المؤثر الى العلل وشرط المؤثر في المؤثر ما يتوقف عليه ذات المؤثر في مؤثريته وشرط المؤثر
ما يتوقف عليه تاثير المؤثر فيه وهو ما يتوقف عليه [illegible] ذات المؤثر كاليبوسة للنار فانها
يتوقف عليها تاثير النار في الغير ولا يتوقف عليه ذات النار على اليبوسة قال الرابع
قبول الشيء بالواحد اقول البحث الرابع في ان الشيء الواحد هل يكون قابلا لشيء وفاعلا له
قالت الحكماء الشيء الواحد البسيط [illegible] من جهة واحدة [illegible] وشرائط
لا يكون قابلا وفاعلا [illegible] احدهما ان القبول والفعل متنافيان [illegible] ونسبة القبول
ونسبة الفعل [illegible] نسبة القبول واقعة بين المنتسبين اللذين فيه نسبة الفعل بينهما
الا ان [illegible] عرض للقابلية بحسبه هو الذات [illegible] الفاعلية وكذا الشيء الذي
عرض له المقبولية [illegible] هو الشيء الذي عرض له المفعولية [illegible] على تنافي الفعل
والقبول [illegible] والنسبة [illegible] استلزام الفعل المفعول وعدم
استلزام القبول المقبول فان القابل من حيث هو قابل غير مستلزم للمقبول والفاعل
من حيث هو فاعل مستلزم للمفعول فان القابل من حيث هو قابل يمكن المقبول
بالاطلاق [illegible] والفاعل من حيث هو فاعل يجب عنه المفعول [illegible] الاستلزام وعدمه اذا
اعتبرا بالنسبة الى شيء واحد [illegible] المنافاة بينهما [illegible] اللازمين يستلزم تنافي ملزوميهما
واذا كان القبول والفعل متنافيين لا يكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا والا يلزم اجتماع
بين المتنافيين في محل واحد من جهة واحدة الوجه الثاني ان القبول غير الفعل فلا يكون [illegible]

[illegible] العوارض [illegible] بالعرض الرابع في بقاء الاعراض اي [illegible]
امتناع قيام العرض بالعرض [illegible] البحث الاول في تعدد اجناس الاعراض اعلم ان العرض هو الموجود
في موضوع والمراد بالموضوع هو المحل المستغني عن الحال [illegible] بالوجه
الموضوع هو الكون في شيء الاكثر [illegible] ولا يصح مفارقته عنه فان لفظة في [illegible] بالاشتراك
على معان مختلفة كالكون في الزمان وفي المكان وفي الخصب وفي الراحة وفي الحركة وكالكون الكل في
الجزء وكون الخاصية في العام فان لفظة في في جميعها ليست بمعنى واحد فان بعض من الامور بالاضافة
وبعضها بالاشتمال وبعضها بالظرفية [illegible] جواز الانتقال في تعريف الكون في الموضوع هو قرينة [illegible]
منها المنصوص بلفظ في المستعمل فيه [illegible] مثل كون اللونية في السواد [illegible]
في الانسان وقد سبق [illegible] ليست باجزاء على التحقيق بل هي [illegible] والمشهور انحصار
الاعراض المندرجة تحت جنسية المقولات التسع وهي الكم وهو عرض يقبل القسمة لذاته [illegible] سواء كان
متصلا [illegible] او منفصلا [illegible] والكيف وهو عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا [illegible]

ونسبة الفعل بان يكون نسبة القبول واقعة بين المنتسبين اللذين وقع نسبة الفعل بينهما
الذات يعرض لها الفاعلية بحيثية هو الذات التي يحصل لها الفاعلية وكذا الشيء الذي
عرض له المقبولية بحيثية هو الشيء الذي يعرض له المقبولية والذي يدل على تنافي الفعل
والقبول عند الحكماء والنسبة الثانية التي لا يرجع الى استلزام الفعل المفعول وعدم
استلزام القبول المقبول فان القابل من حيث هو قابل غير مستلزم للمقبول والفاعل
من حيث هو فاعل مستلزم للمفعول فان القابل من حيث هو قابل يكون المقبول
بالامكان العام والفاعل من حيث هو فاعل يجب عنه المفعول فالاستلزام وعدمه اذا
اعتبرا بالنسبة الى شيء واحد يتحقق المنافاة بينهما وتنافي اللازمين يستلزم تنافي ملزوميهما
واذا كان القبول والفعل متنافيين لا يكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا والا يلزم اجتماع
المتنافيين في محل واحد من جهة واحدة والجواب ان القبول غير الفعل فلا يكون كلاهما

بما هو عين الذات فاذا دخلا او احدهما في الذات لزم التركيب وان خرجا او احدهما يلزم التسلسل في
صدور الفعل عن مصدر القبول فينتقل الكلام اليه ويلزم التسلسل اجاب المصنف بان عدم استلزام
الشيء الاثر باعتبار القابلية والاستلزام باعتبار اخر فان اعتبار الفاعلية غير اعتبار القابلية فباعتبار
القابلية غير مستلزم وباعتبار الفاعلية مستلزم والممتنع هو استلزام الشيء للاثر وعدم استلزامه له باعتبار
واحد واما استلزام الشيء الاثر باعتبار القابلية وعدم استلزامه باعتبار اخر فلا ونسبة القابل الى
المقبول بالامكان العام ونسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب فلا يكون تنافي اذ لا تنافي بين الوجوب
والامكان العام والقول بان البسيط لا يتعدد آثاره قد سبق **قال** الباب الثاني في الاعراض
اقول لما فرغ من الباب الاول في الامور الكلية من الكتاب الاول في الحكمة شرع في الباب الثاني في
الاعراض وذكر فيه اربعة فصول الاول في المباحث الكلية الثاني في مباحث الكم الثالث في الكيف الرابع
في الاعراض النسبية الفصل الاول في المباحث الكلية وفيه مباحث الاول في تعدد اجناسها
الثاني في امتناع الانتقال عليها الثالث في قيام العرض بالعرض الرابع في بقاء الاعراض الخامس في
امتناع قيام العرض الواحد بمحلين البحث الاول في تعدد اجناس الاعراض اعلم ان العرض هو الموجود
في موضوع والمراد بالموضوع هو المحل المستغني عن الحال اي مستغن عما يحل فيه لا يحتاج اليه بالوجه
الموجود هو الكون في شيء لا كجزء منه ولا يصح مفارقته عنه فان لفظة في كما يطلق بالاشتراك
على معان مختلفة ككون الشيء في الزمان وفي المكان وفي الخصب وفي الراحة وفي الحركة وككون الكل في
الجزء وكون الخاص في العام فان لفظ في في جميعها ليس بمعنى واحد فان بعض هذه الامور بالاضافة
وبعضها بالاشتمال وبعضها بالظرفية فعدم جواز الانتقال في تعريف الكون في الموضوع هو قرينة يعلم
منها المقصود بلفظ في وبقيد ولا كجزء منه يحترز به عن مثل كون اللونية في السواد والحيوانية
في الانسان وقد سبق ان اشارة بعض ليست باجزاء على التحقيق بل هي كالاجزاء والمشهور انحصار
الاعراض المندرجة تحت جنسية المقولات التسع وهي الكم وهو عرض يقبل القسمة لذاته سواء كان
منفصلا كالاعداد او متصلا كالمقادير والكيف وهو عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره

على مقولة بعض منها فالاول كالكم والكيف لا تعقل بدون النسبة مثل الالوان وكالاين وهو حصول الشيء في المكان و
مفهومها انه نسبة الشيء الى المكان الذي هو فيه لانه نفس النسبة الى المكان والاين الحقيقي هو كون الشيء
في مكانه الحقيقي والاين الاضافي الذي هو مكانه يكون نسبة المكان من لوازمه لا نفس تلك النسبة والاين
الغير الحقيقي هو كون الشيء في مكانه الغير الحقيقي ككون الشيء في السوق والمتى وهو حصول الشيء في الزمان ككونه
في السوق في وقت كذا واعلم ان كثيرا من الاشياء يقع في طرف الزمان اعني الآن فلا يقع في الزمان و
حينئذ هو حصول الشيء في الزمان او الآن والوضع هو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبتين نسبة تقع بين اجزائه
ومنها جهات ... ان تكون بعض اجزائه بالقياس الى بعض ونسبة لاجزائه بالقياس
الى امور خارجة عن الجسم الذي هو موضوع تلك الهيئة اما امكنة حاوية او محوية كالقيام والقعود
والاستلقاء والانبطاح والاضافة وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة اخرى وهذا رسم لها وتفسيرها
ان الاضافة هيئة يكون ماهيتها معقولة بالقياس الى تعقل هيئة اخرى يكون تلك الهيئة ايضا معقولة
بالقياس الى تعقل الهيئة الاولى سواء كانت الهيئتان متخالفتين كالابوة والبنوة او متوافقتين
كالاخوة من الجانبين وليس كل نسبة اضافة فان النسب التي هي غير الاضافة وان كانت ماهيتها
معقولة بالقياس الى تعقل شيء آخر لكن ذلك الشيء الآخر لا يكون معقولا بالقياس الى تعقل
النسبة فالنسبة التي لا يؤخذ فيها الطرفان من حيث هي نسبة غير اضافة والنسبة التي يؤخذ الطرفان
فيها هي الاضافة والملك وهي الهيئة الحاصلة للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص و
التعمم والتختم والتنعل وسواء كان ذاتيا كالاهاب للهرة او عرضيا كما للانسان ان يفعل
وهو ان يكون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع مادام قاطعا وان ينفعل وهو كون الشيء متأثرا
من غيره كالمنقطع مادام منقطعا واعلم ان الوحدة والنقطة خارجتان عنها فيرد بهما النقض بهذا
على من يجعل الاعراض تسعة واما من يجعل الاعراض المندرجة تحت جنس منحصرة في التسعة
فلا يرد النقض بهما عليه لكن القطع بان اجناس الاعراض منحصرة في التسعة يتوقف على بيان
ان قول كل من هذه المقولات على ما تحته ليس على سبيل الاشتراك ولا على سبيل التشكيك بل بالتواطؤ

التواطؤ ولا اطلاع على صحة مقدمات العام الذي يقال على ما تحته بالسوية وان لا يكون جنس فوق التسعة
وانه لا يكون اثنان منها او اكثر مندرجة تحت جنس وانه لا يكون للواحد منها تمام جزء بما اندرج
تحته وان الوضع ليس بجنس لا يمكن تحقيقه وذلك عسير جدا ولم يوجد فيما وصل الينا من الكتب التي
وجدناها في هذا الفن ما يتم به تحقيق المقولة وكذا ان العرض ليس بجنس لا مكن ... من الاجناس
مفتقرة الى البيان فلم يمكن العرض بشيء منها والا لم يكن مفتقرا الى البيان لان الجنس ذاتي
والذاتي لا يفتقر الى البيان   الثاني في امتناع الانتقال   البحث الثاني في
امتناع الانتقال على الاعراض اجمع جمهور العقلاء على امتناع الانتقال على الاعراض واحتجوا
عليه بان المقتضي لتشخص افراده اما ان يكون ماهيتها او لوازمها والا لانحصر نوعها في
شخصها ولا عوارضها الحالة فيها لتوقف حلول عوارضها الحالة فيها على تشخصها وتعينها
فلو توقف تشخصها على العوارض الحالة فيها لزم الدور ولا امور مباينة لها والا لاستغنت
عن الموضوع لانه يحصل في وجوده وتشخصه مكتفيا بغير الموضوع والمكتفي في الوجود والتشخص
بغير المحل لا يفتقر الى المحل فيستغني عنه وهو باطل فتعين ان يكون تشخصها بمحالها وبما يحل
فيها وعلى التقديرين يفتقر في تشخصها الى الموضوع فيكون الموضوع من جملة المشخصات
فلا يصح الانتقال عنها لانه اذا انتقل الموضوع مشخصا لكونه محتاجا الى موضوع متشخص لان
الموضوع المبهم لا يكون من حيث هو مبهم موجودا في الخارج وما لا يوجد كذلك لا يفيد تشخصا لما
حال فيه فالعرض اولا يتحقق وجوده الا بموضوع بعينه فلا يصح عليه الانتقال وهذا بخلاف
الجسم فانه بالنسبة الى الحيز فان الجسم غير محتاج في وجوده وتشخصه الى الحيز ولا يحتاج الجسم في
تحيزه الى حيز معين فلا يمتنع ان ينتقل من حيز الى آخر حيث انه موجود متشخص لا من
حيث هو متحيز لانه كونه متحيزا حاصل باعتبار الحيز   الثالث في قيام العرض بالعرض
البحث الثالث في قيام العرض بالعرض منع جمهور من المتكلمين قيام العرض بالعرض
متمسكين بان معنى قيام الشيء بغيره حصوله في الحيز تبعا لحصول ذلك الغير فيه وذلك الغير المستقل

لا يكون الا بحسب الاثر لو كان عرضا لكان حصوله في الحيز تبعا لحصول الغير فيه
وذلك الغير لا يخلو اما ان يكون هو المحل الاول او غيره فان كان الاول لزم
ان يكون حصول كل منهما في الحيز تبعا لحصول الاخر فيه فيلزم الدور وهو
محال وان كان الثاني لزم الترجيح بلا مرجح اذ ليس جعل احدهما قائما بالاخر اولى
من العكس فيلزم ان يكون كل منهما قائما به وهو [illegible]
ضعيف اذ لا نسلم ان قيام الشيء بغيره عبارة عن حصوله في الحيز تبعا لحصول ذلك الغير
فيه بل القيام عبارة عن اختصاص احد الشيئين بالاخر بحيث يكون الاول ناعتا والثاني
منعوتا وان لم تكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة ويسمى الاول حالا والثاني
محلا فان صفات الله تعالى قائمة بذاته مع امتناع تحيزه وان سلم ان القيام هو حصول الشيء
في الحيز تبعا لحصول محله فيه فلا نسلم انه يكون تحيز محله تبعا لتحيزه [illegible]
يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا لا نسلم قوله اذ ليس جعل احدهما قائما بالاخر اولى من العكس قلنا لم
لا يجوز ان يكون احدهما [illegible] بالاخر [illegible]
فيه فيكون [illegible] اولى من العكس [illegible]
[illegible] البطء [illegible]
والبطء [illegible] الجسم

المبحث الرابع في بقاء الاعراض

في بقاء الاعراض منع الشيخ ابو الحسن الاشعري بقاء الاعراض وتمسك بوجهين الاول ان البقاء
عرض فلو بقي [illegible] بالعرض ولا يلزم قيام العرض بالعرض [illegible] البقاء بالعرض [illegible]
[illegible] لو بقي العرض امتنع زواله [illegible] باطل [illegible] الملازمة فان العرض [illegible]
[illegible] فيلزم ان [illegible]
ممكنا ولا يجوز ان يكون زواله [illegible] وجود [illegible] الضد الطارئ [illegible]
الضد الطارئ على المحل [illegible] الضد الاخر من المحل [illegible]

وجود الضد الطارئ على المحل يلزم الدور والزوال العرض عن المحل [illegible]
شرط ذلك العرض الزائل كان شرط وجود العرض الزائل [illegible] فيلزم الدور
بان يقال [illegible] فيلزم الدور او [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] يلزم الدور [illegible] الدور ولا

[illegible]

والاسماء [illegible]

المبحث الخامس في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين

الخامس في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين
بمحلين وذلك لانه لو جاز قيام العرض الواحد بمحلين لجاز حصول الجسم الواحد في مكانين [illegible]

وجود الضد الطارئ على المحل لزم الدور والاول العرض عن المحل المؤثر اي موجب سوي كون ال
شرطا فذلك العرض الزايل فان شرطا وجود العرض الزايل للجوهر فيعود الكلام اليه ويلزم الدور
بان يقال تقوم الجوهر بالصورة النفسية بل بعوامله نزع وجودي كطريان الضد فيلزم الدور او التوقف
سوى كونه الشرط وذلك الشرط ان كان عرضا يلزم الدور وكذا ان كان جوهرا يلزم الدور والا
يلزم ان يكون بوجوده شرط وطابعه ابراز الى ما نهاية له وهو وهم ولا يجوز العرض المحل المتناسل بمتنع الانتقال
الانتقال بطلان انه وجودي لان العدم لا يكون اثرا فيكون الفاعل التي هو جبه الاشياء هاهنا الحب بين
الاول الاول نسبح النقد متبعي الى لازم ان البقاء عرض قائم بالباقي ولا لزم انه لا يجوز قيام العرض بالعرض
والجب من الوجه كما بان زوال العرض يعقبه كون عدم العرض بنقيضه وان العرض معدا زمنا اي
بعدم بقاية زمانين او اكثر فان قيل يلزم ان يسئل الحكم ممتنعا فلنا الالتزام مشترك فان اذا قام
بعض العرض زمانين يلزم ان يكون ... عدمه بنقيضه فانه بعد وجوده فيلزم ان ينقلب الحكم
ممتنعا او نقول زوال العرض عن المحل اثر وجودي هنا بين محل العرض ويعوط بان ضد ذلك
العرض الزايل على محل الزوطان فضربنا محل اثر غير مشروط بالعرض اللازم من المحل فلا يلزم
الدور او نقول زوال العرض عن المحل اثر عدمي ومنه انتفاء شرط يوجد لا تستمر وجوده فان الوجود
فيما فان افتقار ... الوجود كالطعوم والالوان وغيرها من الاكوان كالحركة والسكون
شرط وجود العرض الغار الزايل بعرض قائم ... الوجود فيعد عدمه يعدل العرض الباقي او نقول
زوال العرض عن المحل بالفاعل المختار ولا لازم ان اثره لا يكون عدما فانه يجوز ان يكون العدم المتجدد
اثر الفاعل المختار وهو ينتهي النظام بالوجه الثاني امتناع بقاء الاجسام انه لو بقي الاجسام
لامتنع زواله اللازم باطل لان الاجسام تنتفي بعد الفنا ... بيان الملازمة ان الاجسام ...
والاثر وجوده واللازم عدمي والفاعل مختار وعدم فرع ... بعد وجود فساد ... عدم مانعه
لكن ... وامتناع قيام العرض الواحد ... المنع لا ... وامتناع قيام العرض الواحد
بمحلين وذلك لانه لو جاز قيام العرض الواحد بمحلين لجاز حصول الجسم الواحد في مكانين لانه لو جاز

لا يكون الا بجوهر الا انه لو كان عرضا للزم حصوله في الحيز تبعا لحصول الغير فيه
وذلك الغير لا يجوز اما ان يكون مثل الاول او غيره فان كان الاول لزم
[illegible]

العرض لكان انه لو بقي العرض امتنع زواله والتالي باطل والملزوم مثله بيان الملازمة ان العرض لو
بقي ... لو زال بنفسه لكان ممتنعا لذاته فيلزم ان ينقلب الحكم ممتنعا لذاته بعد الزوال لانه
بعد ممكنا ولا يجوز ان يزول بطريان وجودي كطريان ضد ذلك العرض الزايل على المحل لان وجود
الضد الطارئ على المحل مشروط بعدم الضد الاخر من المحل فلو علل زوال الضد الاخر عن المحل بطريانه

في المحل الذي يكون حالا فيه هذا المحل بعينه حال في ذلك المحل الجائز في العقل ان يكون الجسم الكائن في هذا المكان الآن جسم
حاصل في المكان ان يكون الجسم الواحد حاصلا في المكانين معا وهو معلوم بالضرورة وفيه نظر فانه في حصول
العرض الواحد على حصول الجسم في المكان المتنازع كونه في المكانين ولو صح ذلك لجاز اجتماع الضدين
في محل واحد قياسا على امتناع حصول جسمين في مكان واحد لكن اجتماع الاعراض الكثيرة في محل واحد كالسواد
والحركة والتأليف ونحو ذلك مما لا بد فيه للخصم وايضا لو جاز قيام العرض الواحد بمحلين لامتنع
الجزم بان السواد المحسوس في هذا المحل غير السواد المحسوس في ذلك المحل واللازم باطل فان الجزم حاصل
بان السواد المحسوس في هذا المحل غير السواد المحسوس في ذلك المحل بيان الملازمة انه لو جاز قيام
العرض الواحد بمحلين لجاز ان يكون السواد الواحد قائما بمحلين فاحتمل ان يكون السواد المحسوس
في هذا المحل هو السواد المحسوس في ذلك المحل وايضا لو جاز قيام العرض الواحد بمحلين لجاز اجتماع
علتين مستقلتين على معلول واحد بالشخص واللازم بين البطلان بيان الملازمة ان العرض
الواحد بالشخص علة مستقلة لكون موضوعه الذي هو المحل جزءا له فلو حصل ذلك العرض الواحد
بالشخص في محل آخر يكون علة مستقلة لكون موضوعه الذي هو المحل الثاني جزءا له والعلة المستقلة
التي لكون هذا الموضوع جزءا له غير العلة المستقلة التي لكون موضوع الثاني جزءا له فيجتمع علتان
مستقلتان على العرض الواحد بالشخص وزعم جمع من الاوائل اي من قدماء الفلاسفة ان الاضافات
كالجوار والقرب عرض قائم بمحلين وقال ابو هاشم التأليف عرض واحد قائم بجوهرين لان التأليف لو
لما امتنع [illegible] الانفكاك عن كل منهما الا للمتجاورين فانهما لم يستطاعا [illegible] وقال ابو
هاشم لا يقوم التأليف باكثر من جوهرين لانه لو قام التأليف باكثر من جوهرين لعدم التأليف
بعدم الجوهر الثالث فلا [illegible] الجوهران الباقيان بعد عدم الثالث مؤلفين واجيب بان [illegible]
بجوهرين [illegible] الاجتماع التأليف [illegible] قيام العرض الواحد بمحلين الذي هو [illegible]
[illegible] الى الاجتماع احدهما [illegible] اعلم ان كون العرض الواحد
بالشخص قائما بمحلين [illegible] ان العرض الواحد حال في محل هو بعينه حال في المحل

الثاني وهو باطل لما ذكر والكل ان العرض الواحد حال في مجموع شيئين صار باجتماعهما محلا واحدا
لوجوه تم [illegible] على امتناعه وقد جوز الفلاسفة قالوا بقيام العرض الواحد بالشخص بمحل منقسم الى
اجزاء كثيرة كالوضع القائم بالعشرة الواحدة والتثليث بمجموع الاضلاع الثلاثة المحيطة بالمثلث
والخط [illegible] منجزية الى [illegible] وانما قال ابو هاشم بقيام التأليف الواحد بجوهرين لا انهم
[illegible] المؤلف منهما دون المتجاورين بحاجة الى علة ولو قام بكل منهما لكل العلة لم ينفك [illegible]
[illegible] لان التأليف لو قام مثلا بثلاثة جواهر ثم ازيل واحد [illegible]
بالباقيين وجب انعدام التأليف لانعدام محله فلا يبقى الباقيان مؤلفين وذلك بخلاف ما عليه
[illegible] ولم يلزم قيام العرض الواحد بمحلين بالمعنى الذي هو [illegible] الفصل
الثاني في مباحث الكم [illegible] فرغ من الفصل الاول في المباحث الكلية للاعراض الاولى ذكر
المباحث المتعلقة بكل من الاعراض التسعة [illegible] الاعراض النسبية غير متقررة في ذوات موضوعها
تقدم الكم فجعل الفصل الثاني في مباحث الكم وبين [illegible] اقسام الكم الكم بالذات وبالعرض
الثالث في عدمية بعض الكميات الرابع في الزمان الخامس المكان البحث الاول في اقسام
الكم الكم اما ان يشترك [illegible] الاجزاء الحاصلة بالانقسام وهو المنفصل
وهو العدد والا [illegible] في حدود [illegible] وهو المتصل والكم المتصل ان لم يكن قار الذات فهو الزمان
وان كان قار الذات اي ثابت كل اجزاء المفروضة فهو المقدار والمقدار ان انقسم في جهة واحدة فقط
فهو الخط ويسمى طولا وان انقسم في جهتين فقط فهو السطح والبسيط ويسمى عرضا
وان انقسم في الجهات الثلث فهو الجسم التعليمي والثخن والعمق [illegible] ما بين السطوح
فان اعتبر نزولا فعمق وان اعتبر صعودا فسمك وقد يطلق العمق على البعد المقاطع للطول والعرض
وهو البعد المفروض اولا [illegible] اطول الامتدادين المتقاطعين في السطح والبعد [illegible]
الانسان [illegible] طوله الانسان والبعد الآخذ من ظهره [illegible] الى [illegible]
وهو البعد المفروض ثانيا [illegible] العرض [illegible] والبعد الآخذ من يمين [illegible] الى يساره

وهو عرض الانسان والبعد المأخوذ من رأس الحيوان الى ذنبه هو عرض الحيوان والطول والعرض
والعمق كميات مأخوذة مع اضافات فان البعد كمية فاذا فرض ابتداء او انه اطول بالنسبة
الى امتداد آخر فهو طول واذا فرض ثانيا او انه اقصر من امتداد آخر فهو عرض وان فرض انه مقاطع للطول
والعرض فهو عمق   البحث الثاني في الكم بالذات والكم بالعرض الكم بالذات
ما يكون كما في نفسه فالكم المتصل بالذات هو الزمان والمقادير اعني الخط والسطح والجسم التعليمي والكم بالعرض
ما يكون حالا في الكم كالزمان فانه لما كان متصلا بالذات كان ما ذكر متصلا بالعرض ايضا كالمسافة بالحركة
المنطبقة على المسافة التي هي كم متصل بالذات والزمان كم منفصل بالعرض اذا قسم بالساعات والكم
بالعرض ايضا ما يكون محلا للكم كالجسم الذي هو محل للمقدار الذي هو كم متصل بالذات وكالمعدود الذي هو محل
للعدد الذي هو كم منفصل بالذات والكم بالعرض ايضا ما يكون حالا في محل الكم بالذات كالبياض الحال في
الكثرة والكم بالعرض ايضا ما يكون متعلقا بما يعرض له الكم كالقوة المتصفة بالتناهي واللاتناهي بحسب تناهي
آثارها ولا تناهيها بحسب العدد او الزمان فان الآثار الصادرة من القوى اذا كانت متناهية او غير
متناهية بحسب العدد او المدة او الزمان تكون القوى التي هي مبدأ تلك الآثار ايضا متصفة بالتناهي
واللاتناهي عددا او زمانا   الثالث في عدم تحقق الكميات   البحث الثالث في عدم
تحقق الكميات اعني العدد والمقادير التي هي الخط والسطح والجسم التعليمي والزمان قال المتكلمون العدد اي
الكم المنفصل لا وجود له في الخارج لان العدد مركب من الوحدات التي هي اعتبارات عقلية لا وجود
لها في الخارج كما سبق في بحث الوحدة والكثرة والمركب من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في
الخارج واما المقادير التي هي الجسم التعليمي والسطح والخط فليست بموجودات زائدة على الجسم لانا اما
نفسر الجسم او الجسم بناء على ان الجسم مركب من اجزاء لا تتجزى فانه يكون له اجزاء المنضم بعضها
الى بعض في الجهات الثلاث اي الطول والعرض والعمق هو جسم والمنضم بعضها الى بعض في جهتين هو
السطح وهو جزء من المنضم بعضها الى بعض في الجهات الثلث والمنضم بعضها الى بعض في جهة الواحدة هو خط
وهو جزء من المنضم بعضها الى بعض في جهتين وليست المقادير امورا زائدة على الجسم حالا فيها لان المقادير

المقادير لو كانت حالة في الجسم لانقسمت بانقسام الجسم الذي هو محلها فينقسم الخط عرضا
والسطح عمقا لان محل السطح الجسم الذي هو ينقسم عمقا وانقسام المحل عمقا يستلزم انقسام الحال
كذلك والسطح محل الخط وهو منقسم عرضا فالخط الحال فيه منقسم عرضا لان المحل اذا قسم عرضا يكون
الحال منقسما كذلك وهو خلف لان الخط عندهم لا ينقسم عرضا لانه طول بلا عرض والسطح لا ينقسم عمقا
لانه طول مع عرض وليس له عمق قيل له ثم ان المقادير لو كانت حالة في الجسم لانقسمت
بانقسام الجسم انما يلزم ذلك لو كانت المقادير من الاعراض السارية وليس كذلك فان السطح
والخط ليسا من الاعراض السارية فلا يلزم من حلول السطح في الجسم انقسام السطح في الجهات الثلث
ومن حلول الخط في السطح انقسام الخط عرضا اجيب بان السطح مثلا ان لم يكن حالا في شيء من
الاجزاء المفروضة للجسم لم يكن حالا في الجسم لانه لما كان السطح حالا في شيء من الاجزاء المفروضة للجسم فاما ان
يوجد السطح بتمامه في كل واحد من الاجزاء المفروضة للجسم فيلزم ان يقوم العرض الواحد بالمحال الكثيرة و
قد سبق بطلانه او يوجد السطح بتمامه في كل واحد من الاجزاء المفروضة بل يوجد في كل واحد من الاجزاء
المفروضة شيء من السطح فيلزم انقسام السطح عمقا لانه يوجد شيء من السطح في كل من الاجزاء المنقسمة في جهة
العمق واعلم ان هذا الجواب مبني على ان الجسم مركب من اجزاء لا تتجزى وهو هذا لعل المراد ان يحصل السطح
حالا في كل جزء المنضم بعضها الى بعض في جهتين الطول والعرض ولم يكن حالا في الاجزاء
المنضم في الجهة الثالثة فلا يلزم انقسام السطح في الجهة الثالثة عند انقسام المحل في الجهة الثالثة لجواز
عدم انقسام الحال في الجهة الثالثة ضرورة عدم انقسام كل جزء المنضمة في جهتين في الجهة الثالثة احتج
الحكماء على ان المقادير زائدة على الجسم اما الجسم التعليمي اي المقدار الذي له طول وعرض و
عمق فلانه يتبدل على الجسم الواحد الشخصي مع بقاء حقيقته الجسمية المشخصة فان الشمعة المشخصة
يمكن ان يجعل بايدينا ايضا على اشكال من التكعيب وله ستوانة فيبقى الجسمية مع تبدل المقادير اعني
الجسم التعليمي فدل على ان الجسم التعليمي عرض قائم بالجسم لا جوهر واما السطح والخط فلانهما يعرضان
للجسم بواسطة التناهي والتناهي من عوارض الجسم الذي يلزم الجسم بعد تحققه فلا يكون السطح

والخط من مقومات الجسم والذي يدل على ان الخط ليس من مقومات الجسم وجوده بدون الخط فان
الكرة الحقيقية موجودة ولا خط فيها بالفعل فلا يكون الخط واجب الثبوت للجسم اذا الذي هو واجب
الثبوت للجسم لا يكون من مقوماته بل يكون عرضا قابلا به قال المصنف نقلا عن الحكماء ان السطح والخط من صفات
الجسم التعليمي المتصل ثم اعترض بان … من … لوازم الجسم والتناهي … بان … مقدار
متغير لانفصال لوازمه والجسم الطبيعي باق بحسب النوعية والجسم التعليمي المتغير بالتخلخل و
التكاثف متغير باق بحاله فلا يكون الجسم التعليمي جوهرا بل عرضا قائما بالجسم الطبيعي فيكون الخط و
السطح اللذان هما من صفاته اولى بان يكونا عرضين ثم قال المصنف واجيب … بان
المتغير والمتبدل هو الشكل او اوضاع لوازم الجسم فان الشمعة المكعبة مثلا اذا جعلت مستديرة
يجتمع فيها الاجزاء التي كانت متفرقة والمستديرة اذا جعلت مكعبة يتفرق الاجزاء التي كانت
مجتمعة لا المقدار وهذا ليس بمستقيم فان تغير الشكل مستلزم لتغير المقدار لان الشكل هيئة باحاطة
حد واحد او حدود … المحاط وهيئة المحاط انما تتغير بتغير المحاط وتغير المحاط …
تغير الحدود … بدون … المقادير … اوضاع لوازم الجسم فبطل …
لا يكون … بالعرض حين يتغير اوضاعها بالتبدل فان الشمعة لا يكون فيها لوازم بالفعل حين صارت
مكعبة بالاستدارة بل الشمعة لها امتداد واحد باق مالم يطرأ عليها تفرق … المقادير …
… واجيب عن ذلك بمنع المقدمة … ان الخطوط والسطوح من صفات
الجسم التعليمي بل هما من مقومات الجسم ولئن سلم ان السطوح والخطوط من صفات الجسم التعليمي لكن
لم … ان الجسم التعليمي يتخلخل ويتكاثف فان التخلخل والتكاثف الحقيقيين فرع اثبات الهيولى
وسيأتي بيان بطلانه ولئن سلم ان الجسم التعليمي هو الذي يتخلخل ويتكاثف ولكن لا نسلم ان الجسم التعليمي
اذا كان متخلخلا ومتكاثفا لا يكون جوهرا وللقائل ان يقول ان السطح من صفات الجسم التعليمي
لانه يعرض الجسم التعليمي بواسطة التناهي العارض للجسم التعليمي بالذات وللجسم الطبيعي بالعرض فيكون من
صفاته ويجوز ان يعرض للخط بواسطة تناهي السطح فيكون ايضا من صفاته واما الهيولى فيتفرع الحجة على

على وجوده ثانيا واما الجسم التعليمي … والتكاثف … يكون جوهرا … عند التخلخل
وكذا عند التكاثف … الجسم الطبيعي على حسبه فيكون الجسم التعليمي الذي … الجسم الطبيعي عرضا
زائدا على الجسم الطبيعي ولعل ان التخلخل والتكاثف على … الجسم الطبيعي وانما …
التعليمي … بالعرض يمكن طريان التخلخل والتكاثف على الجسم الطبيعي … ان الجسم التعليمي …
الطبيعي كما ذكرنا

المبحث الرابع في الزمان

… ومن الناس من
انكر وجود الزمان محتجا بان الزمان لو كان موجودا لكان اما قار الذات او غير قار الذات فان كان
قار الذات اجتمع الحاضر والماضي معا فيكون يوم الطوفان مع اليوم فالحادث اليوم يكون حادثا يوم الطوفان
والكل … وان لم يكن الزمان قار الذات … لم يتقدم بعض اجزائه على بعض … الزمان
لانه … الآن
فيلزم منه وقوع الزمان في زمان … واجيب بانه … على … فانه
لو كان الزمان … الذات لم … عند حصول … فلا يلزم ان يكون للزمان زمان …
العدم والثاني … الزمان لذاته فيكون … بل …

والمثبتون للزمان … المثبتون للزمان اختلفوا في اثبات
الزمان بوجوه منها انا اذا فرضنا حركة في مسافة معينة بقدر من السرعة وفرضنا حركة
اخرى مثلها … على مقدار من السرعة في تلك المسافة فان ابتدأت الحركتان معا وتركتا
معا قطعتا المسافة المعينة معا وان تأخرت الثانية …
والوقوف قطعت الثانية من المسافة اقل مما قطعته … وكذا … الحركة الثانية
… ابتداء … معا … الحركة الثانية …
فقد قطعت الحركة الثانية من المسافة اقل مما قطعته …
… مسافة معينة بسرعة معينة … مسافة اقل من المسافة
… الحركة … الثانية … اقل منه …

بتلك السرعة المعينة ويكون هذا الإمكان جزئياً لإمكان كلي واذا كان كذلك كان هذا الإمكان
قابلاً للزيادة والنقصان ولا شيء من العدم بقابل للزيادة والنقصان فهذا الإمكان ليس بعدم
فيكون هذا الإمكان امراً وجودياً مقدارياً وهذا الإمكان الوجودي المقداري يطابق المسافة فان حركة البطيئة
المواقعة للحركة كالاولى السريعة في الاخذ والترك ابتداء والوقوف يستحيل ان يتناهى هذا الإمكان
وقوعها في الإمكان كالابتداء والوقوف ويقع في المسافة [illegible] كون مسافة البطيئة
اقل وما به الوقوع غير ما به التفاوت فالزمان امر وجودي مغاير للمسافة والثاني من الوجهين
الدالين على وجود الزمان كون الأب قبل الابن معلوم بالضرورة فتلك القبلية ليست وجود
الأب ولا عدم الابن لتحقق وجود الأب وعدم الابن مع البعدية عن تلك القبلية فتعين ان تكون
تلك القبلية زائدة على وجود الأب وعدم الابن وليست القبلية امراً عدمياً لانها نقيض اللاقبلية
التي هي عدم محض فان اللاقبلية صادقة على العدم فتلك القبلية امر ثبوتي لان احد النقيضين
اذا كان عدمياً يكون الآخر وجودياً واجيب عن الاول بان بعض الامكانات امور
عقلية لا وجود لها في الخارج والامور العقلية قابلة للمساواة والزيادة والنقصان وان لم
يكن موجودة في الخارج وعن الثاني ايضاً بان القبلية من الامور العقلية التي لا وجود لها في
الخارج فلا يلزم وجود الزمان في الخارج والذي يدل على وجود الزمان ان الحادث بعد ما لم يكن قبل
لم يكن فيه وليس كالقبلية الواحدة على التي [illegible] تلك القبلية ما هو قبل وما هو بعد معاً بل القبلية
هي نفس العدم قبل الابتداء فذلك مع البعد بل [illegible] عن تجدد البعد وليست تلك القبلية هي نفس
العدم فان نفس العدم كما جاز ان يكون قبلاً جاز ان يكون بعد والقبلية يمتنع ان يكون بعد و
ليست تلك القبلية ايضاً ذات الفاعل فان ذات الفاعل قد يكون قبل وقد يكون بعد وقد يكون مع فتلك
القبلية امر له تجدد وتقضٍ فهو غير قار الذات متصل في ذاته فانه من المحال ان يوجد حركة
بقطع مسافة يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاعها فيكون ابتداؤها قبل هذا الحادث ويكون بين
ابتداء الحركة وحدوث هذا الحادث قبليات وبعديات متجددة متقضية مطابقة لأجزاء المسافة

المسافة وهو الحركة فظهر ان بين القبليات متصلة اتصال المسافة وهو الحركة فثبت ان الحادث
مسبوق بوجود غير قار الذات متصل اتصال المقادير وهو الزمان فوجود القبلية
والبعدية اللتين لا يجتمعان دال على وجود الزمان فان الزمان هو الذي يلحقه بذاته القبلية
والبعدية اللتان لا يوجدان معاً وذلك لان الشيء قد يكون قبل شيء آخر قبلية لا يجامع
البعد لكن لا لذاته بل لوقوعه في زمان هو قبل زمان ذلك الشيء فالقبلية والبعدية للشيئين
بسبب الزمان واما للزمان فليس بسبب شيء [illegible] بل لذاته المتجددة المتصرمة فلا يرد
هذين المعنيين بهما للشيء آخر فاذا ثبوتهما دال على وجود الزمان والقبلية والبعدية ايضاً فيما
لا يوجدان الا باعتبار العقل لان الجزئين من الزمان اللذين موصوفهما القبلية والبعدية لا يوجدان
معاً ولا عيان فكيف يوجد الاضافة العارضة لهما لكن ثبوتهما في العقل للشيء دال على [illegible]
موصوفهما بالذات اعني الزمان مع ذلك الشيء فلا يلزم حصول القبلية للعدم على وجه
زمان معه قيل القبلية غير موجودة في الخارج وكذا البعدية فانهما اضافيتان عقليتان
فلا يقتضيان وجود موصوفهما في الخارج بل في العقل اجيب بان ثبوتهما في العقل
لشيء دال على وجود موصوفهما بالذات اي الزمان مع ذلك الشيء قيل لو اتصف
عدم الحادث بالقبلية لزم اتصاف العدم بالصفة الثبوتية وهو ممتنع اجيب بان عدم
الحادث ليس مما يقال له عدم صرف بل هو امر معقول والقبلية ايضاً عقلية ولا [illegible]
في عروض القبلية له عبارة لعدم الحادث الذي هو امر معقول ثابت في العقل قيل
ان اجزاء الزمان بعضها قبل بعض القبلية المذكورة في عدم الحادث فلو اقتضى بين القبلية زماناً
يغاير ما هو حصل بين القبلية [illegible] لزم ان يكون للزمان زمان آخر اجيب بان عروض
القبلية لاجزاء الزمان لذاتها لا بسبب زمان آخر لان الزمان متقضٍ لذاته ولا يحتاج
في عروض القبلية لبعض اجزائه الى عروضها لشيء آخر بخلاف غير الزمان فان الكون
عروض السبق لبعض اجزاء الزمان فانه على العدد يرشد [illegible] اجزاء في اللاابتداء [illegible] بعضها

بالقبلية وبعضها بالبعدية وعلى تقدير عدم تساويهما في الماهية لكان انفصال كل جزء
من كل قسم ماهية فيكون اجزاء الزمان منفصلا بعضها عن البعض فلا يكون الزمان متصلا واحدا
بل هو مؤلف من آنات . اجيب بان ماهية الزمان هي اتصال التقضي والتجدد وذلك كما ظهر
لا يتجزى الا في الوهم فليس للزمان اجزاء بالفعل وليس فيه تقدم وتأخر قبل التجزي فاذا فرض له اجزاء
فالتقدم والتأخر عرضان لها لذاتها لا بسبب تصور عروضهما لغيرها اولا ثم تصير الاجزاء بسبب
التقدم والتأخر العارضين لها لا يجب تصور عروضهما لغيرها متقدما ومتأخرا بل تصور
التقضي والتجدد الذي هو صفة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر لتلك الاجزاء المفروضة لعدم
الاستقرار لها لذاته وهذا معنى عروض التقدم والتأخر الذاتيين لها واما في الحقيقة فغير عدم
الاستقرار عارض لها بعدم الاستقرار كالحركة وغيرها فانما يصير متقدما ومتأخرا لتصور عروضهما
لعدم الاستقرار وهذا هو الفرق بين ما بالحقيقة التقدم والتأخر لذاته وبين ما بالحقيقة
بسبب غيره فانا اذا فرضنا اليوم وامس مثلا لا يتقدم اليوم ... على امس لان نفس مفهومه
يشتمل على معنى هذا التأخر لما ادرك العدم والوجود اضفنا الى القران معنى التقدم والتأخر باعتبارهما
من غير سبب متقدما ومتأخرا واقول ... تعريف الزمان ... وفي الزمان في زمان لحوقه
... المعية ان يكون المنتسبان في زمان واحد واجيب بان معية ما هو في الزمان للزمان غير معية شيئين متفقين
في زمان والحاصل ان الاول نسبة واحدة لشيء مع الزمان الى الزمان ... وكان الشيء بان يكون الزمان
ظرفا لذلك الشيء وذلك الشيء مظروفا له ونسبة شيئين لشيئين يشتركان في منسوب اليه
بالعدد هو زمان ما ظرف لهما وهما مظروفان له ولهذا لا يحتاج في كون الزمان متغايرا الموصوف بالمعية
وكذا في الثانية اليه ولقائل ان يقول ان اريد بكون الحادث مسبوقا بزمان كونه مسبوقا بزمان
موهوم متوهم فسلم وان اريد به كونه مسبوقا بزمان محقق موجود في الخارج فهو ما ذكر في بيانه بعيد
ذلك
ثم اختلفوا فقيل انه جوهر ثم المثبتون للزمان اختلفوا في
ماهية الزمان فقيل انه جوهر مجرد ليس بجسم ولا جسماني لا يقبل العدم لان الزمان لو كان قابلا للعدم

للعدم لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يتحقق الا مع الزمان لان بعديته بعدية لا يجامع القبل
والبعدية بهذا المعنى لا يتصور الا مع الزمان فيلزم وجود الزمان حال عدمه وانه محال ورد هذا بان
المحال انما يلزم من فرض عدمه بعد وجوده لا من فرض عدمه مطلقا وعدمه بعد وجوده اخص من عدمه
مطلقا واتفاقا ان لا يلزم ... من الاخص لا يلزم ... الاعم ... عدمه مطلقا وجاز ان يكون
قابلا للعدم لذاته وقيل الزمان هو الفلك الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام والزمان ايضا محيط
بجميعها وضعف هذا القياس ظاهر فانه قياس في الشكل الثاني من موجبتين وهو لا ينتج وقيل
الزمان هو حركة الفلك الاعظم فانه غير قار الذات وحركة الفلك ايضا غير قار الذات ومنع بان الحركة اما سريعة
او بطيئة والزمان ليس كذلك لانه لا يوصف الزمان بانه سريع او بطيء وايضا القياس المذكور قياس
في الشكل الثاني من موجبتين وقيل الزمان مقدار حركة الفلك الاعظم وهو قول ارسطو ومتابعيه
واحتجوا بان الدليل دل على ان الزمان يقبل المساواة والمفاوتة وكل ما هو قابل لهما فهو كم
فهو كم والزمان كم ولا يكون الزمان كما منفصلا لانه لو كان الزمان كما منفصلا لم ينقسم الى ما ينقسم
لان الكم المنفصل هو العدد والعدد ينتهي الى الوحدات التي لا تنقسم لكن الزمان ينقسم الى ما ينقسم لانه منطبق
على الحركة المنطبقة على المسافة التي تقبل القسمة الغير المتناهية فالزمان ايضا قابل القسمة الغير المتناهية
فينقسم الى ما يقبل القسمة فيكون الزمان كما متصلا ويكون غير قار الذات لانا نعلم بالضرورة انه لا يجتمع في الوجود
والعالمان الموجود اليوم موجودان يوم الطوفان ولو كان اجزاؤه توجد على سبيل التقضي والتجدد
فلا بد له من ... اصحابنا ان لها لما ذكر فهو عرض ... العرض لا بد له من مادة ... لها مادة
على سبيل التقضي والتجدد يكون فيه حدوث شيء وتقضي شيء وكل حادث لا بد له من مادة ولا يكون مادته المسافة
بان المختلفين في الزمان قد يتفقان في المسافة وبالعكس المتفقين في الزمان قد يختلفان بالمسافة
فلو كان الزمان مقدار المسافة لكان مطابقا لها ولا يكون مادة الزمان المتحرك لان المختلفين في الزمان
يتفقان في المقدار وبالعكس لا يكون مادة الزمان شيئا من هيئات المتحرك القارة لان المتفقين في الزمان
قد يختلفان في مقدار الهيئة القارة وبالعكس ولان مقدار الهيئة القارة يجب ان يكون قارا فيكون الزمان

مقدارا ببنية المتحرك [illegible] فالزمان مقدار الحركة [illegible] الى يكون الزمان مقدارا مستديرة لان
المستقيمة تنقطع لان الحركة المستقيمة اما الى الجهة او من الجهة الاولى تنقطع عند الجهة والثانية عند المحيط و
الزمان لا ينقطع لانه لو انقطع لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامع البعد القبل وما هذا شانه يكون
زمانيا فيلزم عدم الزمان زمان فيكون لعدمه بعد وجوده [illegible] لا ينقطع فيكون الزمان مقدار حركة مستديرة
وهكذا لا يكون اسرع الحركات لان الزمان يتقدر به سائر الحركات بحسب الحركة التي هي اسرع الحركات [illegible] التي
هي اسرع الحركات هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فالزمان مقدار حركة الفلك الاعظم واعلم ان [illegible]
بين الحجة على القول [illegible] وان [illegible] الكمية [illegible] لو ثبت
قبول الزمان المساواة لذاته واما اذا كان قبول الزمان المساواة لا لذاته فلا يوجب الكمية [illegible] على ان الحجة
[illegible] لا يلزم ان يكون الزمان كما متصلا لا منفصلا وعلى ان يكون الزمان كما متصلا غير قار الذات
يستلزم ان يكون [illegible] الحركة الى المادة وعلى ان الزمان لا ينقطع [illegible]
[illegible] الفصل الثاني في المكان
البحث الخامس في ان المكان موجود لان بديهة
العقل شاهدة بان المتحرك بالحركة المستقيمة ينتقل من مكان الى مكان [illegible] من العدم الى العدم
ولو كان لا يكون موجودا وهو مقصد المتحرك بالحركة الاينية ومشار اليه بالاشارة الحسية ولعل ما هو مقصد
المتحرك بالحركة الاينية ومشار اليه بالاشارة الحسية يكون موجودا والمكان ليس بجزء المتمكن ولا حالا فيه
لان الجسم يسكن في المكان وينتقل بالحركة عن المكان واليه [illegible] لا يكون جزء الجسم ولا حالا فيه
لان جزء الجسم المتمكن والحال فيه ينتقل بانتقاله والمكان لا ينتقل بانتقال المتمكن فيكون المكان خارجا
عن المتمكن وهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي عند ارسطو او البعد المجرد
عن المادة الموجود الذي ينفذ الجسم فيه عند شيعة افلاطون والبعد المجرد المفروض عند المتكلمين [illegible]
[illegible] ان المكان هو السطح [illegible] البعد المجرد الموجود او المفروض والمادة [illegible] ان المكان هو الخلاء
[illegible] الاول [illegible] كما هو مذهب المتكلمين او موجود كما هو مذهب افلاطون [illegible]
[illegible] الخلاء [illegible] قابلا للزيادة والنقصان [illegible] اما المقدمة فلان [illegible] الزيادة

الزيادة والنقصان واما بطلان اللازم فلانه بعد ما بين الاجسام الغير المتلاقية متفاوت
بالزيادة والنقصان [illegible] لا يكون الخلا موجودا بطل الوجه الاول لانه اذا حصل جسم في بعد
مجرد موجود لزم تداخل البعدين واتحادهما لانه لم يخرج البعد المجرد عن بعد جسم المتمكن فان كان
[illegible] ويجوز تداخل البعدين واتحادهما [illegible]
تداخل العالم في [illegible] الثالث ان تجرد البعد لا يكون لذاته ولا للوازمه
لانه لو كان تجرد البعد لذاته او للوازمه لكان كل بعد مجردا واللازم باطل لان ابعاد الاجسام مقارنة
للمادة ولا يجوز تجرد البعد لعارض له لانه لو كان تجرد البعد لعارض له لكان مفتقرا الى المادة
مستغنيا عنه لعارض واللازم محال فانه يمتنع ان يزول ما بالذات لعارض بيانه اللازمة ان تجرد
البعد عن المادة اذا كان لعارض فذات البعد لم يقتض التجرد فيكون مفتقرا الى المحل الثالث
البعد ان كان ما يتحرك ولا حيز له [illegible] من حيز الى حيز [illegible] البعد الذي هو المكان
ما يتحرك فله حيز وحيزه هو البعد والبعد ما يتحرك فله حيز [illegible] الى حيز
فيلزم ان يكون هناك ابعاد متداخلة الى غير النهاية وهو محال وان [illegible] ابعاد متداخلة الى غير النهاية
لزم ان لا يكون المكان بعدا [illegible] الغير المتناهية [illegible] من حيث انها باسرها قابلة للحركة
يكون لها مكان لانها اذا تحركت باسرها فقد انتقلت من مكان الى مكان والمكان الذي انتقل منه الابعاد
باسرها لا يكون بعدا لانه ذلك المكان خارج عن كل الابعاد باسرها والخارج عن كل الابعاد باسرها لا
يكون بعدا وان لم يكن البعد ما يتحرك فالمانع عن الحركة ان كان ذات البعد او ما يلزم ذات البعد لم
يتحرك الاجسام [illegible] البعد المانع للحركة لذاته او ما يلزمه وان كان المانع من حركة البعد ما يعرض
لذات البعد فطبيعة [illegible] قابلة للحركة [illegible] اللازم المذكور وهو ان يكون هناك
ابعاد متداخلة الى غير النهاية [illegible] لزم ان لا يكون المكان بعدا [illegible]
لانه اذا كان [illegible] قابل للحركة والحركة [illegible] فالمكان الذي هو البعد [illegible]
[illegible] الوجه الدالة على ان الخلاء [illegible] ان يكون زمان حركة [illegible]

مساو بالزمان لما ذكر من تقدير المعاوقة اللازم بطل ما اللازم مثله بيان الملازمة مسبوق بذكر مقدمة هي
ان المسافة اذا تحركا المتحرك فيها لا بد ان تكون الحركة سريعة او بطيئة فان كانت الحركة فيها ابطأ
والسبب التمكن على مساواة الزمن للمعاوقة والبعيد فاذا الرقيق مشتد الانفعال عنه لما فيه المعاوقة
والغليظ بخلافه والرقة والغلظ يختلفان في الزيادة والنقصان فكلما زاد الغلظ زادت المعاوقة وكلما
زادت المعاوقة زاد البطء فيكون الحركة تختلف سرعة وبطؤا بحسب اختلاف المعاوقة اذا عرفت ذلك
فنقول لو كان خلاء فاذا تحرك الجسم فيه بقوة فلا بد ان تنقطع بالحركة في زمان اولا في زمان والثاني
باطل لان البعض من المسافة قبل قطعه الكل فتعين الاول فلو فرضنا ان يتحرك ذلك الجسم بتلك القوة في
فرسخ خلاء في زمان ولو بعد الحركة في فرسخ خلاء لو كان ساعة وفي فرسخ ملاء عشر ساعات وفي ملاء
قوامه عشر قوام الاول ساعة فزمان الحركة في المعاوق الثالث كزمان الحركة في عدم المعاوق الثالث من
الوجوه الدالة على نفي الخلاء انه لو كان خلاء وسواء كان بعدا موهوما او بعدا ثابتا لم يكن حصول الجسم في
بعض جوانبه اولى من حصوله في البعض الآخر فانه لا اختلاف فيه اصلا لانه منافي الاختلاف في العدم
الصرف والبعد المتشابه فيكون جميع جوانبه بالنسبة الى الجسم على السواء فلا يكون حصول الجسم في بعض
جوانبه اولى من حصوله في البعض الآخر فلا يسكن الجسم في بعض جوانبه ولا يميل الى الآخر لتساوي حصوله
فيها اولى من حصوله في غيره ولا ميله اليه اولى من ميله الى غيره واجيب من هذا ومن الوجه الاول
على نفي الخلاء بانا نختار ان الخلاء عدم قولكم لو كان عدما لما قبل الزيادة والنقصان قلنا الزيادة و
النقصان باعتبار الوهم والعدم يقبل الزيادة والنقصان باعتبار الوهم واجيب عن
الوجه الاول من الوجوه الدالة على ان الخلاء ليس بموجود بانا لا نسلم انه لو حصل الجسم في بعد مجرد لزم
تداخل البعدين وانما يلزم ذلك لو لم يتميز البعد المجرد من بعد الجسم المتمكن فلم لا يجوز مع المغايرة
انه لا تداخل بالبعدين بل عدم الاختصاص بالبعدين من حيث تمانع التداخل والاتحاد ومن لم يلتزم
تجويز تداخل البعدين لم يجوز تداخل العالم وتجويز خرق ذلك اللبنة بمنعه واجيب عن الثاني من الوجوه
الدالة على ان الخلاء ليس بموجود بانا نجوزه البعد لعارض فقد لعله كان تجرده لعارض الحلال التنفر الآخر مستغن عنه

عنه لعارض فلا نسلم انه لو كان تجرد البعد عن المادة لعارض يلزم ان يكون البعد لذاته مفتقرا الى المحل
ذات البعد من حيث هو بعد يقتضي الغنى عن المادة ولا الحاجة اليه فلا يكون تجرد البعد لعارض مستلزما
لافتقاره الى المحل حتى يلزم المحال واجيب عن الثالث من الوجوه الدالة على ان الخلاء ليس بموجود في
بان البعد المجرد عن المادة لا يقبل الحركة وعدم قبول البعد المجرد الحركة لا يوجب امتناع حركة البعد
المادي فلم لا يلزم ان لا يتحرك الاجسام لان ابعاد الاجسام مادية والابعاد المادية لا يمتنع قبولها الحركة
واجيب عن السادس من الوجوه الدالة على نفي الخلاء بان الحركة لذاتها مستغنية عن الزمان لانه لو استغنت الحركة
لذاتها عن الزمان لكانت في الخلاء لا في زمان وكيف يمكن الحركة الا في زمان والحركة من حيث هي هي كانت مقتضية
الاعلى مسافة منقسمة ومتجزية بانقسام المسافة بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لا يتصور
الا مع الزمان فتفتقر الحركة في مسافة فرسخ مثلا الى قدر من الزمان لذاتها وقدر الآخر من الزمان بسبب
ما في المسافة من العائق والزمان المستحق بسبب ما في المسافة من العائق هو الذي ينقص
بسبب قلة ما في المسافة من الجسم نقص القوام ويطول بسبب غلظ ما فيها ولذا كان كذلك فالزمان الذي
يستحقه الحركة لذاتها هو ساعة بحسب الفرض المذكور ويكون زمان الملاء الرقيق ساعة وعشر تسع
ساعات اما الساعة فبسبب اصل الحركة واما عشر تسع ساعات فبسبب ما في المسافة من العائق
فان فرضنا مسافة قوام الملاء الاول فعشر زمان حركة الملاء الاول على عشر تسع ساعات ساعة منها بسبب اصل
الحركة وتسع ساعات بسبب ما في المسافة من العائق وقوام الرقيق عشر قوام الغليظ فيكون
الزمان الذي بسبب العائق في الرقيق عشر تسع ساعات هو سبب العائق الغليظ ولا يصح
ان يختلف الى الشيء لم يجعل الزمان الاول في مقابلة العائق اما اذا جعل بعضه في مقابلة الحركة وبعضه في
مقابلة العائق كانت الحركة الخلائية واقعة في الزمان الذي يستحقه الحركة لذاتها والحركة الملائية كيف كانت
واقعة في ذلك الزمان مع مقدار آخر من الزمان تستحقه بسبب ما في المسافة من العائق والايرد واجيب عن
الثالث من الوجوه الدالة على نفي الخلاء بان الخلاء بعد متشابه وانه ليس العالم فلا يتصور حصول العالم
في جانب من جوانبه حتى يلزم ما ذكرتم من المحال بل مجموع العالم حاصل في مجموعه واما حصول البعض من الاجسام

125

وبعض الجوانب فلا بينهما من الملايمة والمنافرة واقتضاء القرب والبعد من تلك الاجسام
الاصلية فيحل لاجل سبب القرب من تلك الاجسام والبعيد عنها وبحصل الملائم منهما والمنافر
بسببها فان الارض بسبب طبيعتها المقتضية للحفظ المطلق تلائم المحيط وتنافر المركز فتقتضي
القرب من المحيط والبعد عن المركز وعورض دليل القائلين بان المكان هو السطح بان القول بالسطح
باطل لانه لو كان المكان عبارة عن السطح الباطن الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي لتسلسلت
الاجسام الا غير النهاية واللازم باطل لتناهي الابعاد بيان الملازمة ان كل جسم له حيز وحيزه هو السطح
الباطن الحاوي فالجسم الحاوي له حيز وحيزه هو السطح الباطن الحاوي المماس للسطح الظاهر له وهلم جرا او
ملزم التسلسل والقائل الا نقول لانم ان كل جسم له مكان فان القائل بان المكان هو السطح يقول لان الاجسام
تنتهي الى جسم ليس له حيز ولا وضع وايضا لو كان المكان عبارة عن السطح الباطن الحاوي المماس للسطح
الظاهر من المحوي للمكان لجاز الا يكون عند بحر بان الا لا يحله ساكنا واللازم باطل بالضرورة بيان الملازمة انه
لو كان مفارقة سطح الى سطح اخر على تقدير ان يكون المكان هو السطح والحجر عند بحر بان الا يحله حصل
له مفارقة سطح الى سطح اخر فيكون متحركا فلا يكون ساكنا لا تغاير سكون الحجر بخلاف سبب السكنات
والحجر عند بحر بان الماء عليه نسبته مع السكنات باقية فيكون ساكنا لانا نعرف منافاة نسبة الحجر الى
الساكن متصل بسكونه لانه انما ينسب الى الساكنات لانه ساكن فلا يعقل تغير السكون ابتداء نسبته
مع الساكن ولما علم ان معنى الحركة هو انتقال المتحرك من سطح الى سطح اخر لا مفارقة سطح عن المتحرك و
انفصال سطح اخر به فليس هذا الحكم السكون بالنسبة الى الحجر والحركة بالنسبة الى البعض لجاز و ايضا لو كان المكان
عبارة عن السطح لزم ازدياد المكان و تنقيصه والمتمكن بحاله كما اذا كعبت شمعة فان السطح المحيط
بالشمعة عند تكعيبها اكبر من السطح المحيط بها عند كونها كرة فالمتمكن باق بحاله مع ان المكان ازداد عند تكعيبها
و بالعكس كما اذا جعلت شمعة كرة فان السطح المحيط بالشمعة عند كريتها اصغر من السطح المحيط بها
عند تكعيبها و لقائل ان يقول لانم ان الشمعة عند ازدياد السطح المحيط بها باقية بحالها فانها عند تكعيبها
على هيئة وشكل لم يكن عند كريتها كذلك والدليل على ان الخلاء محال انه اذا انطبق صفحة ملساء على صفحة

126

صفحة ملساء مثلها ثم رفع الصفحة الفوقانية دفعة خلا الوسط اول زمان الارتفاع لان انتقال الجسم من الجوانب الى الوسط
اما ان يحتاج الى المرور بالطرف و هو خلاف المفروض او لا يحتاج و على التقديرين ما يكون في الطرف يكون في الوسط
ايضا وهو خلاف المفروض او لا يكون فيكون الوسط حين ما يكون ذلك الجسم المنتقل في الطرف خاليا و هو المط
و لقائل ان يقول ان القول بالدفعة لا يحصل الا بحركة و الحركة لا تحصل الا في الزمان و في ذلك الزمان انتقل الجسم الى
الوسط و ايضا الخلاء لكن لم يكن خلاء بعد ما يلزم من حركة ..... جملة العالم فان الجسم المتحرك اذا انتقل الى مكان
كان ملوءا او كان فارغا والثاني هو المط و الاول ايضا لان ينتقل الى المكان الجسم الذي ينتقل الى المكان الاول
او الى الاول ايضا لان حركة الجسم عن مكانه موقوفة على حركة المنتقل اليه فلو انتقل كل واحد منهما الى مكان
صاحبه لزم توقف حركة كل منهما على حركة الاخر فيكون دورا والثاني باطل لان الكلام في انتقال ذلك الجسم
كالكلام في انتقال الجسم الاول فيلزم مداخلة الاجسام باسرها فيلزم من حركة البقة حركة جملة العالم
وذلك معلوم البطلان لانا نقول فيتخلخل ما وراءه و يتكاثف قدامه لان المقدار زائد على الجسمية
فلا يستبعد ان يزول عن الجسم مقدار و يحصل عقيبه فيه مقدار اكثر ابتداء و انتقص لان المقدار
زوال المقدار و حصول اخر فرع على وجود الهيولى و حصول المقدار و ذلك محال و لقائل ان يقول قد
اقيم البرهان عليها

الفصل الثالث في الكيف

لما فرغ من الفصل الثاني في مباحث الكم شرع في الفصل الثالث في مباحث الكيف .... على
الاختصار من المقولات اي مقولات الكيف في اقسام اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية
والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية وقد يعبر عنها بالاستعدادات و وجه
الحصر ان الكيفيات اما ان تكون محسوسة باحدى الحواس الخمس اللمس والسمع والبصر والذوق
والشم وهي الانفعاليات والانفعالات او لا تكون محسوسة باحدى الحواس الخمس اما ان تكون مختصة
بذوات الانفس وهي الكيفيات النفسانية او لا تكون مختصة بذوات الانفس وهي اما ان تكون
مختصة بالكميات وهي الكيفيات المختصة بالكميات او لا تكون مختصة بالكميات وهي الاستعدادات
اما القسم الاول اي الكيفيات المحسوسة فقد بدا بها لانها اظهر اقسامها وذكر فيه مباحث الاول

من الحرارة الكامل الذي هو اقبل من كل رطوبة وهو قبل بتبادر الى التصعيد قبل الابطأ فتفرق الجسم
المختلفة الطبائع الذي يحدث المركب من التباعد فينضم عند نزوع كل جزء الى جزء الملائمات كله
ينفتح طبعه العاقد الا ان كان التئام بين كل جزء اشد بدا فالحرارة بعيد سيلانا ودورانا من غير
تفرق ان كان اللطيف والكثيف قريبين من التعادل بين اللطيف والكثيف من التلازم والتجاذب
كما في الذهب فان كان التئام اذا كان شديدا لم تقو الحرارة على التفريق فاذا امال اللطيف الى التصعيد جذبه
الكثيف الى الانحدار فيحدث سيلان ودوران او تبعد الحرارة قليلا ان كان الكثيف غالبا
العاقد لا جديدا وان كان الكثيف غالبا في الغاية لم تعد الحرارة قليلا كالحجر وتعبد الحرارة تصعيدا بالكلية
ان فرقته واللطيف اكثر من الكثيف كالنفط وكذلك ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية
في الحقيقة لان حرارة النار تبطل الحيوة وحرارة الغريزية شرط لوجه الحيوة وكذلك الحرارة
الفائضة عن الكواكب كحرارة الشمس مغايرة لحرارة النارية في الحقيقة وقيل الحرارة الغريزية
هي حرارة الجزء الناري المنكسر سورته عند تفاعل العناصر بعضها في بعض [illegible]
ودليل [illegible] العناصر الثلث الماء والهواء والارض [illegible]
[illegible] والا لزم ان [illegible] السخونة [illegible]
فلا يسخن بما جاورها من العناصر واما البرودة [illegible] البرودة قيل هي عدم الحرارة
[illegible] بان البرودة [illegible] الحرارة وان الجسم والعلمان [illegible]
بالبرودة بل البرودة كيفية وجودية بينها وبين الحرارة تضاد [illegible] ووجودها بان [illegible]
واحد بينهما غاية الخلاف طبعا واما الرطوبة [illegible] واما الرطوبة فقال [illegible]
جارية على [illegible] المنفصلة بسهولة ان لتضاد بالغير وسهولة لا تضادها [illegible] فالماء رطب والهواء
[illegible] الرطوبة كذلك لان العسل رطب من الماء اذ العسل [illegible] من الماء لا
[illegible] وان كان [illegible] منفصل [illegible] الرطوبة [illegible] بسهولة [illegible]
[illegible] الرطوبة كيفية توجب سهولة قبول التشكل [illegible]

غاية [illegible] في تحقيق الملموسات الثالث في تحقيق المبصرات الرابع في تحقيق المسموعات الخامس في تحقيق
الطعوم السادس في تحقيق المشمومات البحث الاول في اقسام الكيفيات المحسوسة الكيفية المحسوسة ان كانت
راسخة كصفرة الذهب وحلاوة العسل سميت انفعاليات وان كانت غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل
سميت انفعالات وانما سميت [illegible] بالانفعاليات لوجهين احدهما انها تحدث منها انفعال في الحواس
[illegible] انها تحدث تابعة للمزاج [illegible] السخونة [illegible] العسل وحمرة الدم فان [illegible] تابعة للمزاج
[illegible] الانفعال [illegible] بحرارة النار [illegible] فان حصول الحرارة في النار [illegible]
[illegible] لا يحتمل الانفعال [illegible] الحرارة [illegible] البرودة [illegible] انفعال [illegible]
[illegible] وانما سميت الثانية بالانفعالات ولم يسم بالانفعاليات وان جاز تسميتها بالانفعاليات بالوجهين [illegible]
[illegible] باسم [illegible] التجدد
[illegible] الكيفيات المحسوسة تنقسم باقسام الحواس الخمس
الظاهرة الى الملموسات وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهي من الكيفيات الاربع كيفيات [illegible]
البسائط العنصرية [illegible] بخلاف سائر الكيفيات الملموسة [illegible]
[illegible] الكيفيات الملموسة [illegible] والصلابة واللين [illegible]
[illegible] البحث عن الكيفيات الملموسة [illegible] فان جميع الحيوانات [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] المبصرات وهي الالوان والاضواء [illegible]
[illegible] الطعوم [illegible] والمشمومات وهي الروائح البحث الثاني في تحقيق
الملموسات الكيفيات المحسوسة [illegible] عن التعريف بالحد والرسم [illegible]
[illegible]
الحرارة والبرودة من اظهر المحسوسات [illegible]
[illegible]
الاجسام المختلفة في [illegible] فلا الطف فانما الالطف اقبل للتصعيد

الترب وسهولة تركه والرطب ضد السيلان عبارة عن حالات توجد في اجسام متفاصلة في الخفيفة متماسكة
ذلك بمعنى يرجع بعض تلك الاجسام بعضا على وجه كما في التراب كان شئيا والبيوسة مقابلة الرطوبة على
التفسيرين فمثل الهواء رطب وجاف وعلى الثاني الكيفية التي بها يصير الجسم صعب التشكل والتفرق
وصعب الترك فاليبوسة تقابل الرطوبة والجفاف يقابل البلة وهاتان الكيفيتان انفعاليتان لجعلهما المادة
مستعدة لان ينفعل عن الغير سهل الانفعال وأما الخفة والثقل ومن الكيفيات
الملموسة الخفة والثقل وهما قوتان يتحرك من يحلهما بواسطتهما فالخفة تتحرك بالنسبة الى الخفة وما فيه
بالطبع بالنسبة الى الثقل وكما فيه الصاعد من المركز والهابط الى المركز وقد يكونان في الزق المنفوخ المسكن
في الماء والثاني كان في الحجر المرمى الى الفوق ويسمى المتكلمون الخفة والثقل اعتمادا والحكماء يسمونهما ميلا طبيعيا
والميل الطبيعي لا يوجد في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي اذ لو وجد الميل الطبيعي في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي
فاما عن الحيز الطبيعي او الى الحيز الطبيعي وكلاهما محال لامتناع المدافعة عن الحيز الطبيعي والالكان المطبوع
مهروبا عنه بالطبع وامتناع المدافعة الى الحيز الطبيعي لامتناع طلب الحاصل فالميل قد يكون نفسانيا بان يكون
منبعثا عن نفس جسم ذي ارادة كاعتماد الانسان على غيره وقد يكون طبيعيا بان يكون منبعثا من نفس جسم
غير ذي ارادة كما في الزق المنفوخ المسكن في الماء وقد يكون قسريا بان يكون منبعثا عما هو خارج عن الجسم
كميل الحجر المرمى الى فوق وقد يجتمع ميلان الى جهة واحدة طبيعي وقسري كما في الحجر المرمى الى الاسفل فانه فيه ميلا طبيعيا
وميلا قسريا الى الاسفل وكذلك كانت حركته اسرع مما اذا تحرك بطبعه وحده الى الاسفل وكالانسان المنحدر من الجبل
فان الميل الطبيعي والنفساني الى جهة السفل قد اجتمعا فيه وقد يجتمع الميلان الى جهتين ان قسر الميل بالقسر
الى خلاف ما يوجبه الطبع لان المدافعة الى الشئ الواحد وعنه دفعة واحدة محال وذلك لان الميلين يجوز
اجتماع ميلين الى جهتين مختلفتين بان يوجب المدافعة بخلاف حال الحجر بين المرتين الى فوق ... في
والبطء انما اختلفا في الصغر والكبر لان الميل الطبيعي في الحجر الكبير اعظم مما في الحجر الصغير وهو الجسم غير قبيل الميل
القسري فتكون المعاوقة عن الحركة القسرية في الحجر الكبير اشد فتكون حركته ابطأ ... الميل
العلة المؤثرة للمدافعة فلا تتشكل المدافعة فلو اجتمع ميلان الى جهتين يلزم اجتماع المدافعتين الى...

الشئ الى الشئ دفعة واحدة ... وانما يكون حركة الجسم الكبير ابطأ لان المعاوقة فيه اكثر وذلك لان الطبيعة من المعاوقة للحركة
القسرية في الجسم الكبير مثل ما في الجسم الصغير من المعاوقة او زيادة الصلابة عبارة عن الصلابة
مانعة الغامز واللين عدم مانعة الغامز فيكونان متقابلين تقابل العدم والملكة وقيل الصلابة كيفية تقتضي عدم قبول
الغمز الى الباطن ويكون الجسم بها قوام غير سيال فلا ينتقل عن وضعه ولا يمتد ولا يتفرق بسهولة وانما يكون عدم قبول
الغمز وعدم التفرق بسبب اليبوسة واللين كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون الجسم بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة وانما يكون قبول الغمز بسبب الرطوبة وكانه سبب اليبوسة
فتكون الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية ... قبل الصلب هو الذي لا يتفرق ... امور ثلاثة
الاول عدم الانغماز والثاني بقاء الشكل والثالث المقاومة وليس الصلابة هي المقاومة لان الهواء المنفوخ في
الزق مقاوم وليس بصلب فالصلابة هي الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال وقيل اللين ما يتوسط
الاصبع فهناك ايضا امور ثلاثة احدها الحركة والثاني الشكل والثالث الاستعداد وقبول الانغماز وليس اللين الا الاخير
فتكون الصلابة واللين كيفيتين يكون الجسم بهما مستعدا للانفعال وعدمه عن الشكل الخاص والملاسة استواء
وضع اجزاء الجسم والخشونة لا استواء وضع اجزاء الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غائرا فيهما الملاسة
والخشونة من مقولة الوضع الا ان فسرنا هما بكيفيتين تابعتين للاستواء وضع اجزاء الجسم وللااستواء فيكونان من مقولة
الكيف الثالث في تحقيق المبصرات المبحث الثالث في تحقيق منها اوائل المبصرات وهي التي
تكون مبصرة اولا وبالذات وهي اللون والضوء اما الالوان فهي اظهر المحسوسات ماهية اي حقيقة وهليتها اي وجودها
فان كل مام اللون بانواعه متصور تصورا اوليا فلا يمكن تعريفه بحد ولا رسم والذي يعرف من ان السواد هيئة قابضة
للبصر والبياض هيئة مفرقة للبصر لكن لان العقلاء يبداهة عقولهم يدرك كون التفرقة بين السواد والبياض انما
كون السواد قابضا للبصر والبياض مفرقا له فلا يتصور ... ينظر وقوع بعد معرفة السواد والبياض
اصلها فيكون تعريف السواد والبياض بهما تعريفا للشئ بما هو اخفى وقيل انه لا حقيقة لشئ من الالوان الا
والبياض يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة جدا كما في الثلج والبلور المسحوق وموضع ... الزجاج
فانه لا سبب لبياض الثلج الا انه اجزاء صغارا جدا يخالطها الهواء ونفذ فيها الضوء وكذا البلور المسحوق ...

واما الصنوبر فلان كل ضوء منحدر من العلو ومنعكس على قابله المقابل له غيره ولهم منحدر ومنعكس نحوك وا
بنية الصنوبر بانه لو كان كل ضوء متحركا لكانت منحدرة ومنعكسة قلنا لم لا يجوز ان الضوء منحدر ومنعكس الى الضوء
في قابله المقابل لتحقق ما كان صدره من شئ على الارض شئ فيكان مقابلا يستوي الى الوجه انه منحدر ومنعكس نحو عن
الدليل المذكور بان كل ضوء لو كانت اجساما متحركة لستنفعلها طباعها لكانت متحركة الى جهة واحدة لاستنادها الى حركة
بالطباع الى جهتين او اكثر فلا يحصل الاستنارة الا من تلك الجهة وليس كذلك لان الاستنارة حاصلة من جهتين واكثر
وايضا لو كانت كل ضوء اجساما فاذا كانت محسوسة مبصرة ستر ما خلفها فكان الاكثر ضوءا اكثر سترا
لما خلفه والواقع بخلافه فلان الضوء لا يكون ساترا لما خلفه وكلما ازداد كان ما خلفه اظهر وان لم يكن محسوسا لم يكن الضوء
محسوسا وهو باطل لا يحس به وفيه نظر فانه لا يلزم من كون الضوء المحسوس كونه ساترا لما خلفه فان كثيرا من الا
المحسوسة لا يكون ساترا لما خلفه مثل الزجاج الغير الملون والاولى ان يقال لو كان الضوء جسما بل النار فلم
او ازدياد حجم الجسم القابل للضوء عند حصول الضوء فيه واللازم باطل وقيل الضوء هو اللون ومنع بان الضوء قد
يحس به دون اللون كما في البلور اذا كان في ظلام فانه يحس بضوءه دون لونه ولان الضوء لو كان نفس البياض
مثلا لكان البياض لا يشارك السواد في الضوء كما لا يشاركه في البياضية واللازم باطل لان السواد والبياض
قد يشتركان في الضوء مع اختلافهما في الماهية ثم ان الاضواء منها ما هو ضوء اول وهو الحاصل في الجسم من مقابلة المضي
لذاته كضوء وجه الارض بعد طلوع الشمس وقبل غروبها اذ قد يكون شعاعا ان ضعيف ومنها الاضواء ما هو ثان وهو الحاصل
في الجسم من مقابلة المضي بالغير كالضوء الحاصل على وجه الارض وقت الاسفار وعقيب غروب الشمس فانه صار مضيئا
بالهواء الذي صار مضيئا بالشمس وكالضوء الحاصل على وجه الارض من مقابلة القمر وسمي الضوء الثاني نورا وسمي
الضوء الثاني ايضا ظلا لانه حصل في الجسم من مقابلة الهواء الكثيف بالضوء الذي صار مضيئا بالشمس فهو دائما يحس
به اشارة الى الجواب وحل مقدر تقريره الظل ان الظل لو كان ضوءا لاحس به كما يحس بضوء الجدار المقابل للشمس
وتقرير الجواب انا نحس بالظل ولا نحس بضوء الجدار المقابل للشمس لضعف الظل فان الظل كان ضعيفا
لكن ضعيفا والضوء الضعيف لا يحس به لاجل الضعف لهذا اشار الى جواب ما الضوء الذي يرى في الليل
يسمى لمعانا واللمعان ان كان ذاتيا يسمى شعاعا كما للشمس ان لم يكن اللمعان ذاتيا يسمى بريقا كالمرآة ولوا

لكن فانا نعلم ان اجزاء الصلبة بعد الاجتماع لم ينفصل بعضها عن بعض وموضع شق الزجاج يرى ابيض
والسواد يتخيل من كثافة الجسم وعدم غور الضوء في عمق الجسم ولم كان السواد والبياض كيفيتان حقيقيتان
قائمتان بالجسم في الخارج وان ما جعل سببا للتخيل مما قد يكون سببا لحدوثهما في الخارج سواد منعقد وبياض البيض
المسلوق فانه يحس ولا يتخيل فيه ما ذكر فانه بعد السلق صار كثيفا والجسم قبل السلق هو الذي كان شفافا فان اختلاط
الهواء بعد السلق منتف لكونه اثقل والثقل دليل على عدم مخالطة الهواء وكلبن العذراء وهو دواء يشبه باللبن يحصل
خل طبخ فيه المرداسنج حتى يتحلل فيه ويصفى الا انه يبقى خل في غاية الصفاء فاذا يلقى العذراء يحصل بعد ذلك بياض وجفاف
بعد الابيضاض دليل على قلة الهوائية فيه وعلى ان ذلك ابيضاض بعد ذلك بياض اكثر مما قيل والمشهور ان اصل كل الالوان السواد
والبياض والحمرة والصفرة والخضرة وزعم الشيخ ابو علي ان وجود كل الالوان مشروط بالضوء وان اللون عند عدم الضوء
غير موجود بالفعل بل عند عدم الضوء يكون الجسم مستعدا لقبول اللون الخاص بعد حصول الضوء واحتج عليه بانا لا نحس
بالالوان في الظلمة وعدم الاحساس بالالوان في الظلمة اما لعدم الالوان او لمانع وهو الظلمة لا جائز ان يكون الثاني لان الظلمة
عدم الضوء والعدم لا يعوق فتعين الاول واعترض على هذا الاحتجاج بانه لم لا يجوز ان يكون الضوء شرطا ابصار الالوان فلا
يرى الالوان عند عدم الضوء بسبب فقد الشرط لا بسبب عدم الظلمة ولم كان ان اختلفت الالوان بحسب شدة الضوء
وضعفه مشروط بان اللون الذي يظهر عند شدة الضوء حقيقة مخالفة لحقيقة اللون الذي كان عند ضعف الضوء وهذا يدل ان عند
شدة الضوء اشتد اللون كما ورد المعاينة بحصول اللون الثاني وحدث اللون الثالث والاربعة للقدر المشترك بين اللونين المختلفين
بحقيقة لا تشتبه على حقيقة الحس بعدا سيما النضج [illegible] من هذا ان الضوء شرط وجود اللون
فرع [illegible] اللون قد يوجد شديدا اذا كان صرفا كالسواد الزنجي الخالص بشيء من اجزاء البياض وغيرها من الالوان
وقد يوجد ضعيفا اذا اختلط به اجزاء صغار بحيث اذا اختلطا لا يتميز في الحس بعضها عن بعض كما اذا اختلط الاجزاء
البيض بالاجزاء السود واختلطا اختلاطا لا يتميز في الحس فيرى هذا الاسود اقل سوادا من الاسود الذي لم يخالطه
لكن لما كانت مراتب هذا الاختلاط كثيرة كانت مراتب قوة السواد وضعفه كثيرة [illegible] واما الضوء
اختلفوا في ان الضوء جسم ام لا فذهب المحققون الى ان الضوء ليس بجسم بل هو كيفية مبصرة وقيل
ان الاضواء اجسام شفافة تنفصل عن [illegible] لانها متحركة وكل متحرك جسم فالاضواء اجسام اما الكبرى فبينة

وصفة مقابلة الشعاع والظلمة عبارة عن عدم النور اى عدم الضوء عما من شأنه الضوء فان الشيء الذي انتفى
عنه الضوء صار مظلما فتكون الظلمة عدم ملكة الضوء وقيل الظلمة كيفية تمنع الابصار ومنع بانه لو كان الظلمة كيفية
مانعة للابصار لوجب ان لا يرى الجالس في الظلمة نارا توقد بعيدة عنه وجعل الظلمة المانعة من كل ابصار واللازم باطل
والحاصل ان هواء الظلمة المحيط بالرائي لا يمنعه عن الابصار لان الظلمة المحيطة بالرائي   الرابع في تحقيق المسموعات

المبحث الرابع في تحقيق المسموعات وهي الاصوات والحروف وهاهنا بحثان الاول في تعريف [illegible] ما يتميز به الحروف
كيفيات تعرض للاصوات فيتميز بها بعض الاصوات عن بعض اي ما يشاركه في الحدة والثقل تميزا في المسموع احترازا
بالقيد الاخير عن الصوت الطويل والقصير وعن الصوت الملائم وغير الملائم فان كلا منهما قد عرض له هيئة يتميز بها عن صوت
اخر هو مثله في الحدة والثقل لكن ليس تميزا في المسموع لان الطول والقصر والملائمة وعدمها ليست بمسموعة اما الطول
والقصر فلانهما من الكميات وهي غير مسموعة واما الملائمة وعدمها فلانهما [illegible] والاولى ان يبين الصوت [illegible]
من الكيفية ثم قال الكيفية منها والحروف ينقسم الى مصوتة وهي تسمى بالعربية حروف المد واللين وهي الالف والواو
والياء اذا تولدت من اشباع ما قبلها من الحركات التي تناسبها الفتح للالف والضم للواو والكسر للياء [illegible]
يمكن الابتداء بها ولهذا لا تكون الا ساكنة ولا يمكن الابتداء بالساكن والى صامتة وهي ما عداها [illegible]
مثل الباء والتاء وغيرهما ويمكن الابتداء بها والمشهور ان السبب الاكثري للصوت تموج الهواء بقرع او قلع
وليس التموج عبارة عن حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بان يكون الهواء الواحد بعينه حاملا للصوت وينقله
الى الصماخ بل التموج عبارة عن امر يحدث في الهواء بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وهذا التموج سببه
القرع وهو امساس عنيف والقلع وهو تفريق عنيف فان القرع والقلع كل واحد منهما يوجب [illegible] الهواء الى ان ينفذ
من المسافة التي يسلكها القارع او القالع الى جنبيها بعنف شديد ويلزم منه انقباض الهواء المتباعد عنه [illegible]
[illegible] والقرع والقلع [illegible] سبب التموج الذي هو سبب قريب للصوت مشروطا بالمقاومة [illegible]
[illegible] يحدث الصوت مع عدم [illegible] من [illegible] لعدم المقاومة والمشهور ان الاحساس
بالصوت يتوقف على وصول الهواء المتموج الحامل للصوت الى الصماخ لان صوت [illegible] من جانب [illegible]
[illegible] ولان الاحساس بالصوت قد يتخلف عن مشاهدة السبب كما في ضرب القاصر [illegible] من البعيد [illegible]

بضرب القاصر على الخشب شاهدنا الضرب قبل سماع الصوت ولانا من اخذ انبوبة طويلة ووضع احد طرفيها على
[illegible] فم انسان وتكلم فيه بصوت عال سمعه [illegible] ولم يسمع غيره والمشهور ان الصوت [illegible]
[illegible] تموج الهواء الخارج عن الصماخ وقيل ان الصوت [illegible] في الهواء المتموج [illegible]
بل انما يحدث الصوت في السامعة عن ملامسة الهواء المتموج عند وصوله الى الصماخ ورد بهذا بانه لو كان
كذلك لما علمنا جهته [illegible] لانا ندرك الملموس [illegible] وصوله الينا لم ندرك باللمس من اي جهة وصل الينا
والصدى صوت يحصل [illegible] هواء متموج عن جبل او جسم املس فان الهواء اذا تموج وقاومه مقاوم كجبل
او جدار املس بحيث يرده ذلك [illegible] الهواء المتموج الى خلف [illegible] ذلك الهواء [illegible] وحدث من ذلك صوت
هو الصدى   الخامس تحقيق الطعوم   المبحث الخامس في تحقيق الطعوم وهي تسعة باعتبار الفاعل
والقابل فان الطعم لجسم حامل له وهو اما لطيف او كثيف او معتدل بين اللطافة والكثافة والفاعل فيه
اما الحرارة او البرودة او الكيفية المعتدلة بين الحرارة والبرودة فتفعل الحرارة في الكثيف المرارة وفي اللطيف
الحرافة وفي المعتدل بين اللطافة والكثافة الملوحة وتفعل الكيفية المعتدلة بين الحرارة والبرودة في الكثيف الحلاوة
وفي اللطيف الدسومة وفي المعتدل التفاهة والتفه يطلق على معنيين مختلفين احدهما ما لا طعم له حقيقة وكان
ما له طعم في نفسه لكن لا يحس بطعمه لشدة كثافته لا يتحلل منه شيء يخالط اللسان فلا يحس بطعمه كا
النحاس فانه لا يتحلل منه ما يخالط اللسان فيحس بطعمه اذا احتيل في تحليل اجزائه [illegible]
بطعم والتفاهة بهذا المعنى التي عدت من الطعوم [illegible] واعلم ان [illegible] الطعوم هي هذه التسعة
وقد يجتمع في الجسم الواحد طعمان او اكثر فيحس بطعم غير هذه التسعة اما اجتماع الطعمين فكاجتماع المرارة
والقبض في الحضض ويسمى البشاعة والحضض [illegible]
اجتماع المرارة والملوحة في السبخة ويسمى الزعوقة واما اجتماع الاكثر فكاجتماع المرارة والحرافة والقبض
في الباذنجان   السادس في المشمومات   المبحث السادس في المشمومات وهي الروائح
الموافقة للمزاج تسمى طيبة والروائح المخالفة له تسمى منتنة [illegible] الروائح من الطعوم المقارنة لها كما
فيقال رائحة حلوة ورائحة حامضة باعتبار ما يقارنها من الطعوم [illegible] الرائحة ووصول

بستعم

الهواء الكثيف بالرايحة الى الخيشوم وقد يسبب له مخلل الرايحة وصول الهواء المختلط بجزء لطيف عن ذي الرايحة الى الخيشوم وهو بعيد فان المسك اليسير يستحيل ان يتحلل منه اجزاء بحصل منه رايحة منتشرة
انتشارا في مواضع كثيرة لكل واحد منها الرايحة الذي احس بها اولا واما القسم الثالث لما فرغ
من القسم الاول من الكيفيات المحسوسة شرع في القسم الثالث عن الكيفيات النفسانية وهي الحيوة والصحة
والمرض والادراك وما يتوقف عليه من فعاله لقدرة والارادة ولما كانت من الكيفيات النفسانية راسخة
سميت ملكة وما ليس كذلك اي ما ليس براسخة سميت حالا والاختلاف بين الحال والملكة بالعوارض المفارقة
كالرسوخ وعدمه لان الكيفية النفسانية اول حدوثها حال ثم هي بعينها تصير ملكة والامور المختلفة بالفصول
يمتنع ان ينقلب بعضها الى البعض وبيان الكيفيات النفسانية في ثلث مباحث الاول في الحيوة والثاني في الادراك
والثالث في القدرة والارادة والرابع في اللذة والالم والخامس في الصحة والمرض البحث الاول في الحيوة والحيوة
قوة تتبع الاعتدال النوعي وتفيض عنها ساير القوى الحيوانية والمراد بالاعتدال النوعي ان يكون لنوعه مزاج
هو اصلح الامزجة بالنسبة اليه وقد رسم الحيوة بانها قوة بها يتمكن الحس والحركة مشروطة باعتدال المزاج واستدل الحكيم
على مغايرة الحيوة لقوة الحس ولقوة الحركة بان العضو المفلوج حي لانه لو لم يكن حيا لتعفن وفسد وليس بحاس فيكون
الحيوة غير قوة الحس والعضو الذابل حي وليس فيه قوة التغذية اي التي هي ضرورية لكون ذا بلا والنبات مغتذ وليس بحي فقد وجد الحيوة بدون
قوة التغذية ووجد قوة التغذية بدون الحيوة فهو غير قوة التغذية ومنع قول الشيخ بان الحيوة مغايرة لقوة الحس
وقوة التغذية لان العضو المفلوج حي وليس بحاس والعضو الذابل حي وليس بمغتذ قلنا عدم الاحساس وعدم
التغذي لا يستلزم عدم قوة الحس وعدم قوة التغذية لجواز ان يكون قوة الحس وقوة التغذية موجودة فيهما الا
هي ممنوعا لا عن الاثار القوة ما لا يؤثر بالفعل ويكون العضو المفلوج والعضو الذابل فيهما قوة الحس وقوة التغذية
ضرورة عدم تاثيرهما بالفعل لانا نقول لا نسلم ان القوة ما لا يؤثر بالفعل بل القوة مبدا الفعل اي ان يكون مؤثرا بالفعل
او لا ولو سلم ان القوة عبارة عما يؤثر بالفعل لزم ان لا يطلق لفظ القوة على كل الشي الذي من شانه ان يؤثر بالفعل
ولكن لم يؤثر بالفعل وانه يلزم عدمه بكل الشي ومنع ايضا بان عادة النبات تخالف عادة الحيوان بالحقيقة والانفكاك
ولا يلزم من مغايرة عادة النبات للحيوة مغايرة عادة الحيوان للحيوة وقد اشار الحكماء والمعتزلة الحيوة الى

بالنسبة الى الصلحاء وقال القوم بان المتكلمين وقالوا البنية ليست شرط الحيوة والبنية عند الحكماء عبارة عن
الجسم المركب من العناصر الاربعة على وجه يحصل من تركيبها مزاج هو شرط الحيوة وعند المتكلمين البنية عبارة عن
مجموع جواهر فردة لا يكفي الحيوان منها فان الحكماء الحيوة مشروطة باعتدال المزاج وبالروح وهي اجسام لطيفة
بخارية تكون من الاخلاط سارية في عروق تنبت من القلب وهي التي تسمى بالشرايين واعتدال المزاج والروح لا
يتحققان بدون البنية ومنه يكون الحيوة مشروطة بالبنية واستدلوا اي المتكلمون على اشتراط الحيوة بالبنية بان الحيوة
ان قامت بمجموع اجزاء البنية واتحدت الحيوة لكان العرض الواحد حالا في محال كثيرة وهو محال وان تعددت الحيوة
بان يكون لكل جزء من البنية حيوة على حدة لكان قيام كل واحد منها مشروطا بقيام الاخر فيلزم الدور والا لامكن البنية افرادها
شرطا في الحيوة واذا كان مشروطا يلزم الدور وهو محال وفيه نظر فان الحيوة الواحدة قائمة بمجموع الاجزاء
حيث هو مجموع ولا يلزم قيام العرض الواحد بمحال كثيرة والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والالالكان
عدم الحيوة عما وجد فيه الحيوة فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل الموت كيفية تضاد الحيوة
لقوله تعالى خلق الموت والحيوة والعدم لا يخلق ومنع بان الخلق بمعنى التقدير وهو يجب كونه وجوديا لان العدم
مقدر ايضا البحث الثاني في الادراك الادراك غني عن التعريف
لانه من الوجدانيات ومراتبها حاصلة عند النفس وحصول الشي هو حقيقة التصور فالتصور حصول
الشبح والمثال فلهذا كانت الصفات النفسانية والوجدانيات اقوى في التصور من الامور الخارجة عن النفس
فان تصور الصفات النفسانية بحصول حقيقتها وتصور الامور الخارجة عن النفس بحصول مثالها وصدق البداهة
على التصور صدق اللفظ البين الذي يحصل جزم العقل بمجرد تعقل الملزوم عند تصور اللازم فان صدق البداهة
على التصور ليس صدق الذاتي ولا صدق العرض المفارق ولا صدق اللازم بتوسط فان الذي اذا كان تصوره بالبداهة
يلزم تصوره وتصور معنى البديهي جزم العقل بانه بديهي من غير احتياج الى الوسط فلا يتوقف على برهان لحكم الا تنبيه
فان الوهم منازع للعقل احيانا عن مقتضاه فيحصل اضطراب في نسبة العقل بسببه فيحتاج الى
تنبيه ليتخلص عن شوائب الوهم الى صرف العقل فالمذكور على سبيل التنبيه فانه لا يتوقف على صورة البرهان الا انه
ولا تعارض فيه فتصرف المتنبه عن ابراد التنبيه على الوجه الذي يتوقف على انه يتا به صار يحب

النظرية او بالكسب وقد يتعذر فهم المتن عن فهم المراد من تنبيه فيشتغل الفرح بتنبيه الله الان بتفسير مطلقا ففيه
ان بتحرير قول مشيته بالحقول له قال الشيخ في الاشارات ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك يشاهدها
ما به يدرك هذا تعريف للادراك بحسب اللفظ وذلك لان اشتمال شيء عن ابراد المدرك ولم يلزم منه اخذ الشيء في
تعريف الشيء منه بهذا التعريف بالاخص لان بعض مدلول الادراك يكون ما يختص به غير مشاكل سائر الصفات
النفسانية وهو نقل الحقيقة على وجه الشاهين ولم يكن تعيين مدلول الادراك بذكر المدرك فلا يلزم التعريف بالاخفى
وهذا التعريف لتعيين المعنى المسمى بالادراك الذي يشترك فيه التعقل والتوهم والتخيل والاحساس والشيء المدرك
اما نفس المدرك او غيره وغيره اما غير خارج عنه والخارج عنه اما مادي او غير مادي فهو اقسام اربعة ولا ولان
منها ادراكها بحضور نفس حقيقته عند المدرك والاول بدون حلول والثاني بالحلول والاخيران لا يكون ادراكها
بحصول نفس حقيقته الخارجية بل بحصول مثال الحقيقة سواء كان الادراك مستفادا من الخارجية او الخارجية
مستفادة من الادراك والثالث ادراكه بحصول صورة منتزعة عن المادة مجردة عنها والرابع لم ينتزع الانتزاع
عن المادة مقرونة بكونه غير مادي صورة هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك يتناول الجميع بخلاف مثل كذا عند
كذا اذا احضر منتصبا عنه بنفسه او بمثاله فالانتصاب بنفسه يتناول الاولين ومثاله يتناول الاخيرين
وقوله عند اعم من ان يكون بالحلول فيه او في آلته او بدون الحلول فان الحضور عند المدرك يشتملها والادراك [illegible]
اضافة [illegible] الذي [illegible] والاخر [illegible] المدرك فهذا [illegible] لذكرهما في التعريف وبسبب عروض الاضا
فتبين [illegible] المدرك والمدرك متضايفين والادراك [illegible] الادراك بغير الة بان يكون المدرك بذاته يدرك والى ادراكه
بالة والشيخ التقسيمين ذكر قوله يشاهدها ما به يدرك فان كان يدرك بغير آلة فما يدرك هو ذات المدرك
فيشاهدها الذات وان كان يدرك بالة فما يدرك هو الالة فيشاهدها هو الالة والمراد بالشاهين هو الحضور
فقط فيندفع ما قيل الشاهين نوع من الادراك فيكون اخص منه فيكون التعريف بالاخص وكذا ما قيل
انه يلزم منه ان يكون الالة هي المدركة ايضا فان قيل الحضور عند ما به يدرك بغير كاف في الادراك فان [illegible]
عند الحس [illegible] الملتفت اليه النفس لا يكون مدركا اجيب بان الادراك ليس حضور الشيء عند الالة فقط بل
حضوره عند المدرك الحضور عند الالة ان كان ما به يدرك الالة فيكون حاضرا من [illegible] عند المدرك والا فحرر
بالقوم

الاخر عند الالة فالنفس هي المدرك ولكن بواسطة الحضور عند الالة اذا كان ما به يدرك الالة والحضور عند المدرك
نعم [illegible] قوله هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك والحضور عند الالة على [illegible] قوله يشاهدها ما به يدرك ثم الادراك
اما ان يكون ظاهرة كاحساس المشاعر الخمس اللمس والبصر والسمع والشم والذوق واما ان يكون باطنة كالتعقل
والتوهم والتخيل والادراكات الباطنة تنقسم الى تصورات وتصديقات وذلك لانه اما ان لا يلحقه الادراك
حكم او يلحقه حكم والاول هو التصور والثاني هو التصديق وقد اشير في صدر الكتاب الى تفسير التعقل التصور
والتصديق لا يستلزم عدم انقسام غير التعقل من الادراكات اليهما ثم التصديق اما ان يكون جازما او لا ما [illegible] احتمال
النقيض او لا يكون جازما والاول اي الجازم اما ان يكون لموجب اي الدليل او لا يكون لموجب الثاني اي الذي لا يكون لموجب
هو التقليد [illegible] والذي يكون لموجب اما ان يحتمل متعلقه النقيض [illegible] في الخارج او عند الذاكر
بتشكيك مشكك وهو [illegible] او لا يحتمل متعلقه النقيض لا في الخارج ولا عند الذاكر بتشكيك المشكك وهو العلم و
المراد بالمتعلق النسبة الثبوتية بين طرفي التصديق اي المحكوم عليه وبه التي يرد عليها الايجاب او السلب والثاني
اي التصديق الذي لا يكون جازما اما ان يكون متساوي الطرفين فهو الشك وان لم يتساو الطرفين فالراجح هو الظن
والمرجوح هو الوهم والتصور ان تصور الشيء الخارج عن النفس هو حصول صورة المعلوم عند العالم الذي يدل
على وجه [illegible] الصورة في العقل انا نتصور المعدوم ونميزه عن غيره [illegible] المعدوم
وحصول الاعيان [illegible] ان يكون في الذهن واعترض عليه بانه لو كان التصور وجه حصول صورة المعلوم في العالم [illegible] يكون
حارا وباردا او مستقيما ومستديرا [illegible] عند تصور الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة [illegible]
بالصورة ما منه التحصيل والمراد [illegible] ان يكون التصور [illegible] صورة المعلوم عند العالم [illegible] يكون التصور هو
وجه مثال المعلوم في العالم والمثال [illegible] لكثير من الاحكام [illegible] المثال [illegible] لم يلزم ان يكون الذهن حارا و
باردا او مستقيما ومستديرا [illegible] لو كان تصور الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة هو حصول
نفس ماهيتها وليس كذلك بل الحاصل مثالها [illegible] والصورة ما يشارك الخارجي في تمام الماهية فبطلان
الصورة عرض لانها معدومة [illegible] والتصور [illegible] والثاني [illegible] مقصود
نفس الاعتراض [illegible] ان التصور هو وجه صورة المعلوم في العالم [illegible] الاعتراض ان التصور لو كان ذو وجه

صورة المعلوم في العالم لزم اجتماع المثلين والاول باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان العاقل الشيء فيتصور نفسه كتصورنا
انفسنا فلو كان التصور بوجود صورة المعلوم في العالم للزم تصور الشيء نفسه وجود صورة الشيء في نفسه
فيحصل من مثله فيلزم اجتماع المثلين لا يقال الشيء اذا تصور نفسه يكون العاقل والمعقول واحدا فان العاقل
هو الذي يحضر عنده ماهية مجردة وهو الامر الذي يحضر عند ما يغايره او ذاته فاذا تصور الشيء نفسه لم يلزم اجتماع
المثلين لانا نقول يحضر الشيء عند نفسه بالضرورة فلا يلزم اجتماع المثلين او نقول بان التصور ليس بوجود
صورة المعلوم في العالم وقيل العلم اضافي وهو معلوم خاص بين العالم والمعلوم فيتعدد العلم بتعدد المعلوم
كتعدد الاضافة بتعدد المضاف اليه لوجوب تغاير النسبة عند تغاير المنسوب اليه ويشكل بهذا النوع
العلم بتعقل الشيء نفسه فان التعلق بين الشيء ونفسه غير معقول اذ لا بد للتعلق من شيئين وهنا لا
يوجد الا شيء واحد وقد يجاب عنه بان الاثنينية حاصلة بالاعتبار وان لم توجد بالذات وقيل العلم صفة
توجب العالمية والعالمية حالة متعلقة بالمعلوم فعلى هذا لا يتعدد العلم بتعدد المعلومات اذ لا يلزم من تعلق الصفة بامور
متكثرة تكثر الصفة اذ يجوز ان يكون الشيء الواحد متعلقا بامور متعددة واعلم ان على المذهب الاول ثلثة اشياء فالعالم والمعلوم
والعلم واحد وهو الوجود الذهني وعلى الثاني ايضا ثلثة وما ليس خارجا عن ذاته وهو حصول نفس المعلوم في العلم
بذات العالم والمعلوم واحد والعلم وجود العالم والمعلوم والوجود زائد فالعلم غير العالم والمعلوم والعلم
بالذي ليس خارجا عن العالم من احوال غير العالم والمعلوم ايضا غير العالم فيتحقق ذلك ولا امر واحد في
الكل اثنان وفي الثالث ثلثة والعلم بالشيء الذي هو خارج عن العالم عبارة عن حصول صورة مساوية
للمعلوم فيتحقق اربعة امور عالم ومعلوم وعلم وصورة فالعلم حصول صورة المعلوم في العالم فهو العلم
بالاشياء الخارجة عن العالم صورة وحصول تلك الصورة واضافة الصورة الى الشيء المعلوم واضافة
الحصول الى الصورة وفي العلم بالاشياء الغير الخارجة عن العالم حصول نفس ذلك الشيء الحاضر واضافة
الحصول الى نفس ذلك الشيء ولا شك ان الاضافة في جميع الصور عرض لانها لا تكون موجودة في موضوع واما نفس
حقيقة الشيء في العلم بالاشياء الغير الخارجة عن العالم فيكون جوهرا اذا كان المعلوم ذات العالم اذ تكون
تلك الحقيقة موجودة لا في موضوع ضرورة كون ذات العالم كذلك وعرضا اذا كان المعلوم حال العالم لانه ح

لا بد ان يكون تلك الحقيقة قائمة بذات العالم فتكون عرضا واما الصورة في العلم بالاشياء الخارجة عن العالم فان كانت
صورة العرض بان يكون المعلوم عرضا فهي عرض بلا شك ضرورة صدق حد العرض عليه فانها تكون موجودة في
موضوع وان كانت صورة الجوهر بان يكون المعلوم جوهرا فهو عرض ايضا لكن فيه شبهة اما انه عرض فلصدق
حد العرض عليه واما الشبهة فلان المعقول الذي هو جوهر جوهر حقيقة ذاتية فماهيته من حيث هي جوهر
وماهيته من حيث هي محفوظة في الصورة العقلية منه لان انتساب الماهية الى الوجود الذهني والخارجي لا
يوجب الاختلاف في نفس الماهية فاذا كانت ماهية المعقول محفوظة في الصورة العقلية والماهية من
حيث هي هي لما كانت جوهرا يكون الصورة العقلية ايضا جوهرا وقد تكون عرضا اذ يمتنع ان يكون الشيء الواحد بعينه
جوهرا او عرضا والجواب انا لا نعلم ان الماهية من حيث هي محفوظة في الصورة العقلية فهب لو انتساب الماهية
الى الوجود الذهني والى الوجود الخارجي لا يوجب الاختلاف في نفس الماهية قلنا مسلم ذلك ولكن لا نعلم ان المنتسب
الى الوجود الذهني هو ماهية المعلوم بل شبحها ومثالها والشبح والمثال لكل شيء مغاير له وان لم يخالفه
لا نسلم ان الحاصل من الشيء في العقل هو عين الشبح واذا كانت الصورة العقلية مغايرة لماهية المعقول
لا يلزم من جوهرية المعقول جوهرية الصورة العقلية فلا يكون الشيء الواحد بعينه جوهرا او عرضا
واما الحصول سواء كان حصول صورة الشيء المعلوم او حصول نفس الشيء المعلوم فهو من حيث انه حصول
شيء ليس بجوهر ولا عرض اذ لا يصدق عليه بهذا الاعتبار انه ماهية تكون موجودة لا في موضوع او في
موضوع لانه بهذا الاعتبار وجود لا ماهية ذات وجود وباعتبار ان الوجود ايضا في نفسه مفهوم عرض
له وجود في العقل يكون عرضا لانه يصدق عليه حد العرض اذ يصدق عليه انه موجود في موضوع هكذا ينبغي
ان يتصور العلم حتى يندفع الشبهات الواردة عليه فرع ان ح فرع ان على القول بان العلم
هو حصول صورة المعلوم في العالم فهو لان الصورة العقلية لا تجرد عن العوارض الغريبة واللواحق
المادية التي تلحق ماهية الشيء عندما يحصل حاصلة في العقل تفارق الخارجية المقترنة باللواحق المادية
فان الصورة الخارجية محسوسة في الخارج وممانعة لان المادة اذا حلت فيها صورة امتنع ان يحل
فيها صورة اخرى مثلها او ضدها وان الصورة الخارجية ممتنعة الحلول في مادة فيها اصغر منها فان الحلول

الخارجية عند فعله بحدوث صورة حصل اقوى منها كما في الكحل والبناء بخلاف صورة العقلية فانها غير مجردة
وعن جميع صفاته فانه يجوز ان يحصل في الشيء العاقل صور متعددة معا من غير ممتنعة الحلول فيه فان الصور العقلية
والكم يجوز حلولها في العاقل والصورة العقلية عند فعله كحلولها بما هو اقوى منها في العاقل النوع الثاني
ان الصور العقلية كلية له على معنى انها كلية في انفسها من حيث هي في العقل فانها بهذا الاعتبار صور جزئية
في نفس جزئية فهي بهذا الاعتبار تكون جزئية بل الصور العقلية كلية لان المعلوم بها كلي مثلا صورة الانسان
في العقل كلية لان المعلوم بها وهو كونه من حيث هو هو كلي لانه صالح لان يكون مشتركا بين كثيرين والصورة
العقلية كلية لان نسبتها الى الكل واحد افراده كنسبة النوع على السواء على معنى انه لو سبق الى النفس كل واحد
من تلك الافراد لنبع عنه تلك الصورة فانطبق واحد باثر النفس منه تلك الصورة بعينها وما عداه تابع
النفس بصورة لو لم يسبق الى النفس غير الذي فرض اولا فالاول اي حالة لكانت تلك الصورة بعينها حاصلة
العقلية بهذا الاعتبار هي كلية والعلم الاجمالي يتعلق بامور متعددة باعتبار ما يشملها هو مبدأ التفاصيل
تلك الامور كما اذا علمت مسئلة ثم غفلت عنها ثم سئلت عنها فانه يحضر عندك حالة بسيطة هي مبدأ التفاصيل
والتفصيل يتعلق باجزاء العلم وهو يتعلق باجزاء الآنية اكثر على وجه يكون ملاحظة منها مخصوصة
عن غير متميز بعضها عن بعض في العقل فاذا كان متصورا له وجه سابق التصحيح على ان يكون وجه لجمع واحدا
تكون العلم بالجزء الاجمال وايضا العلم فعلي بان يسبق حدوث المعلوم الى العالم فيعبر تلك الصورة العقلية
سبب الوجود المعلوم في الاعيان كما اذا تصورت شكلا وفعلته وانفعالي بان تستفاد الصورة العقلية
من الموجود في الاعيان كما اذا شاهدت شيئا فتعقلته كما اذا شاهدت السماء فتستفيد صورة السماء

مسئلة للنفس اربع مراتب ختم مباحث الاول ... مراتب النفس الى فيه بحث

بكم جوهرا عاقلا بالفعل وهي اربع مراتب المرتبة الاولى استعداد التعقل وهي فيها استعداد لحصول شيئا من المعقولات
الاولى يسمى العقل الهيولاني تشبيها بالهيولى الاولى الخالية في ذاتها من جميع الصور المستعدة لقبولها وهي حاصلة
لجميع افراد الانسان في مبدأ الفطرة والثانية قوة لقوة حصولها عند حصول البديهيات باستعمال الحواس جزئيات
فتهيأ لاكتساب النظريات اما بالفكر او بالحدس وسمي العقل بالملكة وهي مناط التكليف والثالثة ان

النوع الثاني لان تحصيل النظريات المخزونة عنده كلما شاء من غير افتقار الى اكتساب وسمي العقل
بالفعل والرابعة كما هو ان يشاهدها ويلتفت اليها بعد تحصيل الذهن وسمي العقل المستفاد

الثالث في القدرة والارادة — البحث الثالث في القدرة والارادة

القدرة صفة تؤثر وفق
الارادة والارادة صفة تعقب اعتقاد النفع كما ان الكراهة نفرة تعقب اعتقاد الضرر اعلم ان الافعال الاختيارية لها
مبادي اربعة الاول التصور الجزئي للشيء الملائم او المنافي تصورا مطابقا او غير مطابق وانما يشترط ان يكون التصور جزئيا
لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السواء فلا يقع به جزئي خاص والا لزم ترجيح احد امرين
على الاخر بلا مرجح والا يقع جزئيا لا متناهي وحصول الامور الغير المتناهية الثاني شوق ينبعث عن ذلك التصور
اما الى جذب الملائم ذلك الشيء لذيذا او نافعا نفعا اما ظنا وسمي شهوة واما الى دفع وغلبة ان كان
ذلك الشيء مؤلما او ضارا حسا او ظنا وسمي غضبا الثالث الارادة او الكراهة وهي الميل الحاصل عقيب اعتقاد
النفع والميل الحاصل عقيب اعتقاد الضرر والدليل على مغايرة الارادة والكراهة للشهوة والغضب كون
الانسان مريدا لشرب دواء كريه كاره للمشتهى وعند وجود الارادة والكراهة يترجح احد
طرفي الفعل والترك اللذين نسبتهما الى القادر عليهما بالسواء الرابع القدرة وهي القوة المنبثة في
العضلات ويدل على مغايرتها لسائر المبادي كون الانسان المشتاق المريد غير قادر على تحريك الاعضاء او
كون القادر على الفعل غير مشتاق ولا مريد فالقدرة مبدأ الافعال المختلفة والنوع الحيواني
قدرة وفاقا لانها صفة تؤثر وفق الارادة ومبدأ الافعال المختلفة والنوع الفلكية مبدأ بجعلها
شاعرة ... قدرة على ... لانها تؤثر وفق الارادة وليست بقدرة على ... لانها لا تكون مبدأ الافعال
المختلفة والقوى النباتية قدرة على ... لانها مبدأ الافعال المختلفة وليست بقدرة على الاول لانها لا
تؤثر على وفق الارادة والقوى العنصرية ليست بقدرة لا على الاول ولا على الثاني لانها لا تؤثر على وفق الارادة والفعل الثاني
لانها ليست مبدأ الافعال المختلفة والقدرة غير المزاج لان المزاج كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة فيكون من جنس الكيفيات الاربع فيكون تأثيره من جنس تأثير الكيفيات الاربع
والقدرة ليست كذلك فان تأثيرها الفعل والقوة مبدأ الفعل مطلقا سواء كان الفعل مختلفا او غير

يختلف بشعوره وارادته او لا يكون فيتناول القوة الفلكية والعنصرية والنباتية والحيوانية وقد يرسم
القوة بانها مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر وقابل القبيل الاخر ان الشيء الواحد باعتبار مبدأ التغير بصفة
في نفسه كالطبيب المعالج اذا عالج نفسه لكن من حيث انه معالج فيكون مانعة في تحقيقه وقوة لا في نفسه
وقد يقال القوة لامكان الشيء مجازا فان القوة التي هي نسبة للفعل امكان الشيء مع عدم حصوله بالفعل والامكان
جزء من معناها فيقال القوة لامكان الشيء مجازا تسمية للجزء باسم الكل والخلق ملكة تصدر بها عن النفس افعال
بسهولة من غير سبق فكر وروية والفرق بين القدرة والخلق ان نسبة القدرة الى الضدين على السواء فانها
صالحة للضدين فانها اذا انضم اليها ارادة احد الضدين يحصل بها واذا انضم اليها ارادة الضد الآخر يحصل بها بخلاف
الخلق فانه لا يكون نسبته الى الضدين على السواء فان الخلق لا يكون صالحا لان يقع به الضدان بل يكون صالحا
لاحد الضدين فقط ومن منع كون القدرة نسبتها الى الضدين على السواء اراد بالقدرة القوة المستجمعة لشرائط التاثير
فانه اذا كانت القدرة هي القوة المستجمعة لشرائط التاثير المكونة للامور التي يترتب عليها الاثر فلا شك
ان القدرة ليست بصالحة لان يقع بها الضدان لانها لو كانت صالحة للضدين لوقع بها الضدان لوجوب الاثر
عند علته التامة ولاجل انه اراد بالقدرة القوة المستجمعة لشرائط التاثير ان تكون القدرة مع الفعل
وجوب الاثر عند وجود العلة التامة والمحبة ترادف الارادة ومحبة الله تعالى للعباد ارادة اكرامهم ومحبة العباد
له تعالى ارادة طاعته وقد يطلق المحبة على تصور كمال من لذة او منفعة او مشاكلة وذلك كمحبة العاشق لمعشوقه
والمنعم عليه لمنعمه والوالد لولده والصديق لصديقه واما محبة الله تعالى عند العارف فهي تصور الكمال المطلق
فيه والرضا من العباد ترك الاعتراض والرضا من الله تعالى ارادة الثواب والعزم جزم الارادة بعد التردد
الحاصل من الدواعي المختلفة المنبعثة من الآراء العقلية ومن الشهوات والنفرات المتخالفة فانه يحصل
ترجيح لطرف فيحصل التحير وانه يحصل الجزم   الرابع اللذة والالم

البحث الرابع في اللذة والالم

من اللذة والالم بين المقصود انهما من الوجدانيات وقد عرفت ان الوجدانيات لا تحتاج حصولها الى نظر وفكر وقول
الحكماء اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافي فيه نظر فانا نجد من انفسنا عند الاكل والشرب والوقاع حالة
مخصوصة ونجد ايضا ادراك تلك الاشياء الثلاثة ولا نعلم ان تلك الحالة المخصوصة هل هي نفس هذا الادراك او

او لازمة له او ملزومة او لا لازمة ولا ملزومة ولا يكفي في بيان انها نفس هذا الادراك ان تعالى الحاكم بانه فيكون بينهما
لان هذه المطابقة وقابل ان يقول ان كنت جعلت اسم اللذة اسما لهذا الادراك فلا مشاحة فيه
ان الحالة المخصوصة التي نجدها من النفس هي نفس هذا الادراك ولا شك ان هذا الخط لا يتحقق بهذا الوجه ويعود
مغايرة للحالة المخصوصة فاللذة اما ان تكون كلتاهما الحالة المخصوصة والادراك او احدهما فلا يحصل الجزم بان
اللذة هي الادراك وقد رسم الشيخ في الاشارات اللذة بحسب اللفظ بانها ادراك ونيل لوصول ما هو كمال
وخير عند المدرك من حيث هو كذلك والالم بانه ادراك ونيل لوصول ما هو آفة وشر عند المدرك من حيث هو آفة و
شر والادراك هو [illegible] والنيل الوجدان وهو بمنزلة الادراك لان ادراك الشيء قد يكون بحصول شبهه ومثاله والنيل
لا يكون الا بحصول نفسه واللذة لا تحصل بحصول مثال اللذيذ بل بحصول نفسه وانما لم يقتصر على النيل
لان اللذة لا تحصل بدون الادراك والنيل لا يدل على الادراك الا بالالتزام وانما ذكر بعده الادراك لئلا يتوهم انهما
بالمطابقة وقدم الاعم الدال عليه بالحقيقة واردفه بالمخصص الدال عليه بالمجاز وانما قال لوصول ما هو عند المدرك و
لم يقل لما هو عند المدرك لان اللذة ليست هي ادراك اللذيذ فقط بل ادراك وصول اللذيذ وانما قال ما هو عند
المدرك كمال وخير لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى الشيء ولا يعتقد كماليته وخيريته فلا يلتذ به وقد لا يكون
كمالا وخيرا بالنسبة اليه وهو يعتقد كماليته وخيريته فيلتذ به فالمعتبر في الالتذاذ كماليته وخيريته عند المدرك
لا في نفس الامر والكمال والخير هنا هو الكمال والخير بالقياس الى الغير ومعناهما ما هو حاصل لما من شأنه ان يكون
ذلك الشيء حاصلا له وهو مناسب له ويليق به والفرق بين الكمال والخير بالاعتبار فان ذلك الشيء الحاصل المناسب
من حيث انه يقتضي براءة من القوة للشيء الذي حصل له كمال ومن حيث انه مؤثر خير وانما ذكرهما لئلا يظن ان اللذة بهما
والقيد الآخر لافادة التخصيص لتلك المعنى وانما قال من حيث هو كمال وخير لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا من وجه
دون وجه والالتذاذ به يختص بالوجه الذي هو كمال وخير منه اي من ذلك الوجه فهذه ماهية اللذة ومقابلها
ماهية الالم وهو [illegible] فائدة التنبيه ثم عند معرفة التنبيه هنا ان تنبه محمد بن زكريا الطبيب ان اللذة دفع
الالم والعود الى الحالة الطبيعية وسبب هذا الظن اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات لان اللذة لا يتم لنا الا بالم
والادراك [illegible] حصرها اللذة لا يحصل بالانتقال عن الضد فان المنفوث الكيفية لم يحصل

الانفعال فإن حصل الشعور قبل حصول اللذة فلم يحصل اللذة الا عند تبدل الحالة الطبيعية فلذا ان اللذة
بعينها هي ذلك الانفعال وهنا بحث فانه اذا وقع نظر الانسان على وجه مليح يلتذ بالنظر اليه مع انه لم يكن له شعور بذلك
الوجه قبله ولا حين يحصل له تلك اللذة خلاصا عن الم الشوق اليه وكذلك قد يحصل اللذات بالوقوف على مسئلة علمية
من غير خطور سابق حين يحصل تلك اللذة رفعا لالم الشوق اليه وكذلك قد يحصل اللذات العظيمة بالشعور
على مال في اداه بلا خطور سابق   الخامس في الصحة والمرض   البحث الخامس في الصحة والمرض
الصحة حالة او ملكة بها تصدر الافعال عن موضوعها سليمة والمرض بخلافه اي حالة او ملكة بها تصدر الافعال عن
موضوعها غير سليمة فلا واسطة بينهما الا على تقدير كون الموضوع الواحد بالنسبة الى الفعل الواحد في الوقت الواحد
بحيث يكون سليما او لا يكون فلا واسطة بين الصحة والمرض ومن اثبت الواسطة بينهما عنى بالمرض كون
الحي بحيث يختل جميع افعاله وبالصحة كون الحي بحيث يسلم جميع افعاله فبينهما واسطة وهو كونه بحيث يسلم
بعض افعاله دون بعض او في بعض الاوقات دون بعض واما الفرح والحزن والحقد وامثالها مثل
الغضب والغم والخجل والهم فغنية عن البيان لان كل احد يدرك بالفرق حقائق هذه الامور ويميزها عن غيرها
فيستغني عن التعريف وهي كيفيات تابعة للانفعالات خاصة بالروح الذي في القلب وتلك الكيفيات
تشتد وتضعف بسبب اشتداد الانفعال وضعفه   واما القسم الثالث وهو   لما فرغ من الثاني
من الكيفيات شرع في القسم الثالث منها وهي الكيفيات المختصة بالكميات التي تعرض للكميات اولا وبواسطة
الكميات لغيرها وهي الكيفيات المختصة بالكميات اما ان يكون عارضة للكميات وحدها اي غيرها من غير تركيب غيرها او لا يكون عارضة
للاوحدها بل يكون مركبا منها ومن غيرها اما الكيفيات العارضة للكميات وحدها فاما ان يكون عارضة للكميات المتصلة كالا
ستقامة والاستدارة والانحناء والتثليث والتربيع فالاستقامة كون الخط بحيث ينطبق اجزاؤه المفروضة بعضها على بعض
على جميع الاوضاع والانحناء بخلافه فهو كونه بحيث لا ينطبق اجزاؤه المفروضة على جميع الاوضاع كالاجزاء المفروضة
للمقوس فانه اذا جعل مقعر احد القوسين في محدب الاخر ينطبق احدهما على الاخر واما على غير هذا الوضع
فلا ينطبق والاستدارة كون السطح بحيث يحيط به خط واحد يوجد في داخله نقطة يتساوى جميع الخطوط
الخارجة منها اليه والشكل هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم واما ان يكون عارضة للكميات

المنفصلة كالزوجية والفردية وهي كون العدد بحيث لا يعده غير الواحد كالثلثة والخمسة والسبعة
والتركيب وهو كون العدد بحيث يعده غير الواحد كالاربعة التي يعدها الاثنان والستة التي يعدها الثلثة
والاثنان واما الكيفيات التي تكون مركبة منها ومن غيرها فكالخلقة المركبة من الشكل واللون   واما القسم
الرابع   لما فرغ من القسم الثالث من الكيفيات شرع في القسم الرابع وهي الكيفيات الاستعدادية وهي
الاستعدادات المتوسطة بين طرفي النقيض اي اللاانفعال والانفعال واللاقبول والقبول فان كان الاستعداد
شديدا نحو اللاقبول واللاانفعال كالصلابة والمصاحة يسمى قوة وان كان الاستعداد شديدا نحو القبول
والانفعال يسمى ضعفا ولا قوة كاللين والمراضية   الرابع في الاعراض النسبية
لما فرغ من الفصل الثالث في الكيفيات شرع في الفصل الرابع في الاعراض النسبية وهي السبع الباقية
الاين والاضافة والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل وذكر في هذا الفصل ثلثة مباحث الاول
في هليتها الثاني الاين الثالث في الاضافة البحث الاول في هلية الاعراض النسبية اي وجودها انكر
هلية الاعراض النسبية جمهور المتكلمين وقالوا الاعراض النسبية لا وجود لها في الخارج الا الاين واحتجوا
على ان الاعراض النسبية ليست بموجودة في الخارج بانه لو وجدت الاعراض النسبية في الخارج لوجدت
في محالها وحصولها في محالها نسبة بينها وبين محالها وتلك النسبة ايضا في المحل وكانت ايضا غيرها وانها
وذلك الغير ايضا حاصل في المحل فيكون حصوله في المحل زائدا عليه ويلزم التسلسل اعلم ان هذه المقولات
لو كانت نسبا لكانت انواعا لجنس عال لا اجناسا عالية فيكون الاجناس العالية من الاعراض
العالية من الاعراض ثلثة كما وكيفا ونسبة والسبع الباقية انواعا مندرجة تحت النسبة ومن جعل
السبع اجناسا عالية لم يعن بها انها نفس النسبة وذاتها بل ما يعرض النسبة الا الاضافة فان
مفهومها النسبة ومن جهة تكرار النسبة واحتج الحكماء على ان الاعراض النسبية موجودة في الاعيان
بان الاعراض النسبية تكون متحققة ولا فرض ولا اعتبار مثلا كون السماء فوق الارض امر حاصل سواء
وجد الفرض والاعتبار او لم يوجد فيها اذن من الخارجيات وليست اعداما لانها تحصل بعدما لم يكن فان
الشيء قد لا يكون فوقا ثم يصير فوقا فالفوقية التي حصلت بعد العدم لا يكون عدمية والا لكان نفي النفي

فناء وهو بح فالشيء اذا شوهد وليست هو ذات الجسم لان ذات الجسم من حيث هو غير مشغول بالمكان الى
الغير من حيث هو فوق مشغول بالمكان الى الغير ونوقض اصطلاح الحكماء بالفناء والنفي نوعين النقيض
ان اصطلاح الحكماء لو كان صحيحا لزم ان يكون الفناء والنفي عرضين موجودين في الاعيان واللازم باطل والالزم
ان يكون الفناء والنفي عرضا متصفا فانيا بالفناء والاحتمال عدمها فيكون الموجب فانيا بالمعدوم وهو بح اما الملازمة
فلان الحكماء الاسميا فانه ومانحن سواء وجد الوصف والاعتبار او لم يوجد فيها الا من لحال وجهه الملابسة
للاعراض الا انها حاصلة بعد ما لم يكونا فان الاصل فيما لا يكون فانيا وماضيا ثم يصير فانيا وماضيا والفناء والنفي
اللذان يحصلان بعد العدم لا يكونان عدما صريحا والا لكان نفي النفي نفيا وهو بح فالفناء والنفي ثبوتيان وليا
انما نسب البدء لعدم تحصيلها عند تحقق ذلك البدء فيما عرضا موجودين او واعلم ان الكمية الشيء عقليا كونه
السماء بيا بين كونه وضعيا فان بحثية السماء ربما تعرض على التقطيع وهو الذي يجب ان تحدث في الشكل اذا
عقل العقل ذلك الشيء كون فيه السماء واما الوضع فهو الذي يعرضه العارض وان كان محالا والذي [illegible]
يشمل الوضع العقلي ويجب ان يجتمع كل واحد منها للملابسة بسبب الاشتباه غلط الثاني في الاين

الخ البحث الثاني في الاين والاين وهو حصول الجسم في المكان ومنهم من قال انه نسبة الجسم الى المكان
الذي هو فيه فانه نسبة الى المكان لما قيل لا انه نفس النسبة الى المكان وسمي المتكلمون الاين كونا وقالوا
حصول الجسم في حيز اما ان يكون مسبوقا بحصوله في مكان واحد سكون وحصول الجسم في حيز آخر بحيث حركة فحصول الجسم
اول حدوثه لا حركة ولا سكون لخروجه عن حديهما وهذا الحد للحركة هو السكون مبني على القول بالجوهر الفرد
وتماثل الالوان وتماثل الحركات للافراد والغير المنجزء وقال الحكماء الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو
بالقوة وبيان هذا الحد ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم فيكون حصول الحركة للجسم كمالا له لان كمال الشيء
ما يكون فيه بالقوة ثم يخرج الى الفعل والحركة كذلك والحركة تشارك سائر الكمالات من حيث انها [illegible] وتفارق
الحركة غيرها من الكمالات من حيث ان حصول الحركة ليست الا التادي الى الغير وما كان كذلك فله خاصيتان
احديهما انه لا بد هناك من مطلوب متوجه اليه ممكن الحصول ليكون التادي به اليه فيكون حصول ذلك
الغير المتادي اليه كمالا ثانيا وثانيهما ان ذلك التوجه ما دام كذلك فانه قد بقي شيء منه بالقوة فان المتحرك

المتحرك انما يكون متحركا بالفعل اذا لم يصل الى المقصد لانه اذا وصل الى المقصد فان وصوله لا يدوم وما دام كذلك
فقد بقي منه شيء بالقوة فالحركة حال حصولها بالفعل يتعلق بعضها ببعض احدها فيما الباقي من الحركة والثاني الامر
المتادي اليه وكلاهما من الحركة وذلك الامر المتادي اليه كمال المتحرك الا ان الحركة كمال اول وذلك المتادي اليه كمال ثان و
عند حركته بالفعل كلا الكمالين بالقوة اما الكمال الثاني فظاهر واما الكمال الاول الذي هو الحركة فلان الحركة حال حصولها
بالفعل لم يحصل بحيث لم يبق شيء منها بالقوة فتبين ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وانما قيد
بقوله من جهة ما هو بالقوة لان الحركة ليست كمالا اولا لما هو بالقوة من كل جهة فانها ليست كمالا اولا من حيث
هو بالفعل بل كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واحترز به عن الصورة النوعية فانها كمال للمتحرك الذي
لم يصل الى المقصد فتكون الصورة النوعية كمالا اولا لما هو بالقوة لانه يجوز كمالا اولا للجسم الذي هو بالقوة فان الصورة
النوعية ليست بكمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة بل يجوز الصورة النوعية كمالا اولا مطلقا سواء كان من
جهة انه بالقوة او من جهة انه بالفعل قال المص وحاصل هذا الحد [illegible] قريب مما قال قدماء الفلاسفة وهو ان الحركة خروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيان هذا الحد ان الموجب يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لما
وجد وكونه بالقوة فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هف بل يجب ان يكون بالفعل من كل وجه او من بعض
الوجوه وكل ما هو بالقوة فاما ان يكون خروجه الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون او على التدريج وهو الحركة فهي
هي الحصول او الحدوث او الخروج الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج لا دفعة وهذا المعنى يقارب
ما ذكر وقد طعن ارسطو في هذا التعريف فقال الامام تفسير قولنا [illegible] يسيرا يسيرا او على التدريج الا
بالزمان الموقوف بالحركة فيلزم الدور وقولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة الموقوفة بالآن [illegible] الموقوف
بالزمان الموقوف بالحركة فيلزم الدور اجاب العلامة بان تصور ماهية الدفعة والتدريج اولي وذلك انه
حاصل لمن لا يخطر باله شيء من مباحث الحكماء عن كل الآن والزمان فانتفى الدور وفيه نظر فان كونهما
الدفعة وماهية التدريج اوليا وذلك قد يكون في الجملة اعلم ان المراد بقوله ان مقولة
كذا يقع فيها الحركة ان المتحرك يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف من نوع تلك المقولة
الى صنف آخر من ذلك النوع وبطلانه ظاهر فيعلم ان معنى ما يقع فيها الحركة ان المقولة موضوع [illegible]

في الحركة ولا ان المقدار يتوسط بحصول الحركة الجوهرية على معنى ان الحركة تتقدم اولا بالمقولة ثم بتوسطها يعرض الجوهر ولا
ان المقدار جنس الحركة اذ الجنس وكل من المقولات التي تقع الحركة فيها الاربع كم وكيف واين ووضع والحركة
الكمية تنقسم باعتبارين احدهما التخلخل والتكاثف والآخر النمو والذبول اما التخلخل فهو ازدياد مقدار الجسم من غير
ان ينضم اليه غيره واما التكاثف فهو انتقاص مقدار الجسم من غير فصل جزء منه اما جوازه ووقوع النمو والتكاثف فلان
الهيولى لا تكون الا في ضمن مقدار لان حصول المقدار لها بسبب مقارنة الصورة فيجوز ان لا تختص
بمقدار دون ما هو اكبر واصغر منه فيجوز ان تخلع مقدارا اصغر او تلبس اكبر او بالعكس والذي يدل على وقوع
النمو والتكاثف وجوه الاول ان [illegible] القارورة الكبيرة على الماء [illegible] ان القارورة اذا مصت [illegible]
على الماء [illegible] دخل الماء فيها لا يتصور الا بوجهين احدهما ان القارورة اذا مصت خرج منها الهواء
ويبقى [illegible] الهواء اي [illegible] فيدخل فيها الماء [illegible] والثاني ان الهواء الباقي فيها بعد المص [illegible] مقداره بسبب
المص يشغل المكان [illegible] الماء او [illegible] الماء فيرجع الى الحجم الطبيعي والاول [illegible] لامتناع
الخلاء فتعين الثاني فيثبت النمو والتكاثف والوجه الثاني [illegible] الآنية عند الغليان [illegible] ان الآنية اذا ملئت
ماء وشد راسها [illegible] غليت فعند الغليان تنصدع والانصداع لا يتصور الا [illegible] او [illegible] بسبب
حركة ما هو فيها الى الخارج والثاني بسبب حركة ما هو خارج عنها الى الداخل والثالث بسبب ازدياد مقدار ما فيها
[illegible] الاول [illegible] اما الاول فلان تلك الحركة ان كانت الى جهة [illegible] ان تنتقل الآنية [illegible] [illegible]
وان كانت الى جهات لزم صدور الافعال المختلفة عن الطبيعة البسيطة واما الثاني فلان الآنية [illegible] فيمتنع
ان يدخل فيها ما هو خارج عنها الى الداخل واما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم بسبب انضمام جسم آخر بحيث تحدث
فيه منافذ ويدخل فيها ويتشبه بطبيعته زيادة في جميع الاقطار على تناسب طبيعي والذبول ما يقابله [illegible]
انتقاص مقدار الجسم في الاقطار الثلاثة بسبب انفصال بعض الاجزاء ووقوع النمو والذبول ظاهر [illegible]
الى دليل يقام عليهما ووقوع الحركة في الكيف [illegible] الاستحالة المحسوسة كاسوداد العنب وتسخن الماء فانا
نشاهد الماء البارد صار حارا بالتدريج والماء الحار صار باردا بالتدريج والحركة في الكيف تسمى استحالة
لا يقال لا نسلم ان الماء البارد اذا صار حارا يكون تغيرا في نفس النوع بل [illegible] ان يكون حركة في الكيف

الكيف وانما يكون حركة في الكيف لو لم [illegible] ظهور الحرارة فيه بطريق الكمون والبروز كما هو مذهب اصحاب الكمون
والبروز فانهم يقولون الاجسام لا يوجد فيها شيء من العناصر بسيطا صرفا بل الاجسام مختلطة من جميع الطبائع
الا انه يسمى باسم الغالب عليه فاذا [illegible] جسم من جنس ما كان مغلوبا فيه يظهر ذلك المغلوب من الكمون
الى البروز ويقاوم الغالب ويختلط فيحس بالمجموع احساسا لا يمكن التمييز بين احادها فيتخيل هناك امر بين الحرارة
والبرودة لانا نقول الحق بطلان القول بالكمون والبروز فان الحس يكذبهما لان الماء لو كان فيها
اجزاء نارية فاذا الافة [illegible] فلابد ان يصل الى كل الاجزاء [illegible] حال كونها كامنة اولا وكلاهما باطل
اما الاول فلان [illegible] لو وصلت اليها لوجب ان نحس بحرها كما نحس بها اذا صارت ظاهرة والحس يكذبه
واما الثاني فلان الماء لطيف يسهل تفريق اتصال بعض اجزائه عن البعض لا سيما تفريق انفصاله على ان يكون
اتصاله غير طبيعي فان اتصال الماء بالنار غير طبيعي فان قيل ان الحرارة في الماء الحار ليست على سبيل الاستحالة
ولا على سبيل البروز بل انما تسخن الماء بسبب نفوذ اجزاء نارية فيه من النار المجاورة له اجيب بان
الجسم مثلا لو كان حارا بسبب ورود الاجزاء النارية الواردة عليه من خارج لكانت الاجزاء [illegible]
الظاهرة فيه مساوية للاجزاء النارية الواردة عليه وليس كذلك فان جبلا من الكبريت اذا القيت نار قليلة
كشعلة مصباح يصير كله نارا او يحترق والحركة في الوضع بان يتبدل وضع المتحرك دون مكانه على سبيل التدريج كحركة
الفلك ويسمى دورية فان قيل ان الفلك كل جزء منه متحرك في المكان وكل ما كان كل جزء منه متحركا في المكان فانه
متحرك في المكان اجيب بان الفلك لا جزء له بالفعل حتى يتحرك ولو فرض له اجزاء فيها لا يفارق المكان [illegible]
بجزء مكان الكل يفارق بجزء مكان الكل ان كان الكل [illegible] مكان الجزء جزء مكان الكل [illegible]
مكان بجزء ان كان الاجزاء بالمفروض مما [illegible] مكان الكل وذلك لان جزء مكان الكل المحيط بجزء ما مكان يحيط
به [illegible] اذا فارق الكل [illegible] مكان الكل [illegible] الذي هو مكان الكل [illegible] مكان نفسه لانه
فرق بين قولنا الكل جزء [illegible] قولنا المجموع [illegible] الاجزاء وذلك لان قولنا الكل جزء قد يكون نصف المجموع والمجموع لا يكون نصف
نفسه لان المجموع [illegible] حقيقة [illegible] الاجزاء [illegible] الكل مكان [illegible] بان يتبدل مكان
المتحرك بتلك الحركة ويسمى نقلة واما الجوهر فلا يكون فيه حركة لان حصول الجوهر دفعة وليس كونه متحركا لان

الجوهر اما بسيط او مركب والجوهر البسيط يوجد دفعة وينعدم دفعة فلا يوجد بين قوة الغريزة وفعلها الوقت
كمال متوسط لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص لانها ان قبلت الاشتداد والتنقص لا يخلو اما ان
يبقى نوع الجوهر في وسط الاشتداد والتنقص او لا يبقى فان بقي فلم تتغير الصورة الجوهرية بل تغير عارض لها
فقط فيكون استحالة لا كونا وان لم يبق نوع الجوهر فيكون الاشتداد قد حصل جوهر آخر وكذا في كل آن يفرض في وسط
الاشتداد يحدث جوهر آخر ويبطل الاول فيكون بين جوهر وجوهر آخر امكان انواع جوهرية غير متناهية كما في
الكيفيات وذلك محال في الجواهر دون الكيفيات واما بيان امتناعه في الجوهر فلان الجواهر البسيطة المتعاقبة في الآنات
لا يوجد شيء منها في زمان والا لما وقعت حركة حال الحركة لان الاستقرار في الزمان ينافي الحركة واذا كان كل واحد
منها في آن فلا يخلو اما ان يكون بين جوهرين منها قبل ان كل منها في زمان او لا يكون والثاني يلزم منه تتالي الآنات وهو محال
والاول يلزم منه ان لا يكون ذات المتحرك موجودة حال الحركة وهو خلاف الفرض واما بيان عدم استحالة الكيفيات فلان
على تقدير ان يكون بين كل كيفيتين منها قبل ان كل منها في آن زمان لا يكون شيء منها موجودة فيه لم يلزم منه محال
لان ذات المتحرك هو موضوع الكيفيات وموضوع الكيفيات يجوز بقاؤه بدون الكيفيات بخلاف الجواهر فان ذات
المتحرك هو الجوهر المنعدم او مادته وعلى التقديرين لا يبقى زمان انعدام الجوهرين المتعاقبين فلا يكون المتحرك موجودا
واما الجواهر المركبة فلانها ينعدم بانعدام جزء منها وانعدام كل جزء منها دفعة كما عرفت فانعدام المركب دفعة فلا يقع
فيها حركة ولا يقع الحركة في المقولات الخمس الباقية فانها تابعة لموضوعاتها اما المضاف فلانه طبيعة غير مستقلة بالمفهومية
تابعة لموضوعاتها فان كان موضوعها قابلا للحركة كان المضاف ايضا قابلا للحركة لانه لو حيطت حالة وامتنع
تغير الموضوع كان المضاف مستقلا بالمفهومية وقد فرض بخلافه وكذا متى تابع لمتبوعه فان كان متبوعه يقع فيه الحركة
كان متى يقع فيه الحركة بتبعيته واما الجدة فلا يقع دفعة فلا يقع فيها حركة واما مقولتا الفعل والانفعال فلا يقع
فيها حركة وذلك لان الشيء لو انتقل من التبرد الى التسخن فلا يخلو اما ان يكون التبرد باقيا عند التسخن او لا
والاول باطل لان التبرد توجه الى البرودة والتسخن توجه الى السخونة ويمتنع ان يكون الشيء الواحد في الزمان
الواحد متوجها الى الضدين وكذا الثاني لان التبرد اذا لم يكن باقيا عند التسخن والتسخن انما يوجد عند وقوف
التبرد فبينهما زمان سكون والا يلزم تتالي الآنات ولا بد لكل حركة من ستة امور هي ولا بد لكل حركة من

من ستة امور ما منه الحركة اي المبدأ وما اليه الحركة اي المنتهى وما فيه الحركة اي المقولة التي فيها الحركة كالكم والكيف
والاين والوضع وما له الحركة اي المتحرك وهو الموضوع للحركة وما به الحركة اي المحرك والزمان وتشخص الحركة انما هو
بوحدة موضوعها اي المتحرك فانه لو تعدد الموضوع لم يكن الحركة واحدة بالشخص لامتناع قيام العرض الواحد
بالشخص بموضوعين وبوحدة زمانها فانه لو تعدد الزمان لم تكن الحركة واحدة بالشخص فان الجسم اذا انتقل
من مكان الى مكان او استحال من بياض الى سواد في زمان ثم انتقل من المكان الاول الى المكان الثاني او استحال من البياض
الى السواد لم يكن الانتقال الاول او الاستحالة الاولى بعينه الثاني لامتناع اعادة المعدوم لان الانتقال الاول والاستحالة الاولى
انعدما بانقضاء الزمان الاول وبوحدة ما هي فيه اي المقولة التي وقع فيها الحركة لو تعددت المقولة لم يتحقق حركة
واحدة بالشخص فان الواحد قد يتحرك الى الجهتين في زمانين فتحصل الاعتبار وحدة الزمان في تشخص الحركة لو
ان المتحرك الواحد قد يتحرك الى الجهتين في زمانين في مسافة واحدة فيتعدد الحركة بتعدد الزمان مع وحدة الموضوع
ووحدة ما فيه الحركة فيتعدد الحركة بتعدد الزمان فقط وقد يتشغل ويتحد في زمان واحد فتعلل الاعتبار وحدة ما فيه
الحركة في تشخص الحركة نحو ان المتحرك الواحد في زمان واحد قد يتشغل من مكان الى مكان ويتبدل كيفه والموضوع واحد
والزمان واحد فلم يتحد الحركة بالشخص بسبب تعدد ما فيه الحركة ومتى اتحد الامور الثلثة اي الموضوع والزمان
وما فيه الحركة اتحد المبدأ والمنتهى بالحالة فان وحدة المبدأ والمنتهى لازمة لوحدة الامور الثلثة لكن وحدة كل واحد
الثلثة غير كافية فان المتحرك من مبدأ واحد قد ينتهي الى منتهيين في زمانين وبالعكس اي المنتهي الى شيء واحد قد يتحرك
من مبدأين في زمانين ولا عبرة بوحدة المحرك وتعدده في كون الحركة واحدة بالشخص فانه لو فرض ان المحرك الواحد بالشخص
وقبل انقطاعها حركة محرك آخر كانت الحركة واحدة بالشخص مع تعدد المحرك وان كانت الحركة واحدة
بالشخص لان الحركة المتصلة وان صدرت من محركين متعاقبين هو سر الانفصال فيكون واحدة بالشخص وتنوع
الحركة بتنوع المبدأ والمنتهى فان الصعود اي الحركة من المركز الى المحيط يخالف الهبوط اي الحركة من المحيط
الى المركز بالنوع وكذا تتنوع الحركة بتنوع ما فيه الحركة كالاخذ من الابيض الى الاشقر الى الاغبر الى السواد والاخذ من الابيض
الى الاصفر الى الاحمر الى السواد ولا عبرة بتنوع المحرك والموضوع والزمان اي لا يجوز تنوع الزمان اما الحركة
فلجواز استناد المختلفة الى واحد فان الحركات المختلفة قد يتحرك بها محرك واحد فلا [illegible] النوع الحركة الى والله

اشارة منه بجواز اشتراك المختلفات في امر واحد واما الموضوع فلجواز اشتراك الموضوعات في عارض واحد والموضوع
موضوع للحركة والحركة عارضة فجاز ان تختلف الموضوعات بالنوع مع اتحاد الحركة بالنوع واليه اشار بقوله او عارض
لجواز اشتراك الموضوعات المختلفة في عارض واحد واما الزمان فلانه عارض للحركة ولجواز
اشتراك العوارض المتنوعة في معروض واحد بالنوع واختلاف الحركة بالجنس باعتبار ما وقع الحركة فيه كالنقلة و
الاستحالة والنمو والوضع فانها كانت النقلة الحركة في الاين والاستحالة الحركة في الكيف والنمو الحركة في الكم
والحركة في الوضع واقعة في الاين والكم والكيف والوضع وهي اجناس مختلفة صارت الحركات المذكورة
مختلفة بالجنس فان النقلة جنس مخالف للاستحالة وتضاد الحركة ليس لتضاد المحرك والزمان لسبق ان
المحركين المختلفين يجوز ان يصدر منهما حركة واحدة بالشخص ومن ان الزمان لا تضاد فيه ولو قدر فيه تضاد
فهو عارض للحركة وتضاد العارضين لا يستدعي تضاد المعروض ولا لتضاد ما فيه الحركة لان الصعود ضد
الهبوط مع وحدة الطريق مع انه لا يكون تضاد الحركة لتضاد ما منه وما اليه اي المبدأ والمنتهى اما بالذات
كالسواد والبياض فان بينهما تضادا بالذات فالحركة من السواد الى البياض تضاد الحركة من البياض الى
السواد وقد يكون التضاد بين المبدأ والمنتهى بالعرض كالهبوط والصعود فان مبدأيهما ومنتهاهما نقطتان
متماثلتان من حيث هما نقطتان لا تضاد بينهما لكن عرض لهما التضاد من حيث ان احد النقطتين صارت
مبدأ الحركة والاخرى صارت منتهى الحركة وانقسام الحركة بانقسام الزمان لان الحركة الواقعة في نصف الزمان نصف
الحركة الواقعة في كله وبانقسام المسافة لان الحركة الواقعة في نصف المسافة نصف الحركة الواقعة في كلها وبانقسام المتحرك
لان الحركة حالة في المتحرك لانه وانقسام المحل يوجب انقسام الحال اذا كان حلوله حلولا سريانيا ولا بد لها من قوة
توجبها وتلك القوة ان كانت [illegible] الحركة لا بد لها من قوة توجبها لان المتحرك لو تحرك لذاته لامتنع سكونه
لان ما بالذات يبقى ببقائها واللازم باطل والملزوم مثله وتلك القوة لا بد ان تكون موجودة في المتحرك فان كانت تلك
القوة الموجودة في المتحرك مستفادة من سبب خارج لولاه لما وجدت سميت الحركة قسرية والا فان لم يكن القوة
مستفادة من سبب خارج فان كان لها شعور بما يصدر عنها سميت تلك الحركة ارادية والا فان لم يكن لتلك القوة شعور
بما يصدر عنها سميت الحركة طبيعية وللحركات الثلث القسرية والارادية والطبيعية سرعة وبطء وذلك لانه

ان عرض للحركة كيفية تشتد الحركة بسبب عروض تلك الكيفية وتسمى تلك الكيفية سرعة فتكون الحركة سريعة وان عرضت
لها كيفية تضعف الحركة بسبب عروض تلك الكيفية وتسمى تلك الكيفية بطء فتكون الحركة بطيئة والحركة السريعة
هي التي تقطع المسافة المساوية في الزمان الاقصر او مسافة اطول في الزمان المساوي او الاقصر والبطيئة بالعكس
هي التي تقطع المسافة المساوية في الزمان الاطول او المسافة الاقصر في الزمان المساوي او الاطول ولا اختلاف ماهية الحركة
بسبب اختلاف السرعة والبطء وذلك لان السرعة والبطء يقبلان الاشتداد والتنقص والاشتداد والتنقص [illegible]
يقابل لهما فلا شيء من السرعة والبطء بفصل واذا لم يكن شيء منهما فصلا لم يكن اختلاف الحركات بالسرعة والبطء
موجبا للاختلاف الماهية والبطء ليس لتخلل السكنات كما ذهب اليه [illegible] البطء لتخلل السكنات [illegible] لان
نسبة السكنات المتخللة بين حركات [illegible] الفرس [illegible] الواقعة [illegible] الاعظم
على حركة الفرس الى حركة الفلك الاعظم [illegible] فرسخا مثلا [illegible] المسافة
التي قطعها الفرس في ذلك الوقت [illegible] فيكون سكنات الفرس في ذلك الوقت ازيد من حركاته [illegible] الف
مرة فينبغي ان لا يحس بحركاته [illegible] السكنات والواقع خلافه وايضا اذا غرزنا خشبة في الارض فاذا
ارتفعت الشمس من افقها الشرقي وقع ظل الخشبة في جانب الغرب ثم لا يزال ينتقص الى ان تبلغ الشمس
غاية الارتفاع فاما ان يكون حركة الظل في الانتقاص مساوية في السرعة لحركة الشمس في الارتفاع وهو المطلوب والا
[illegible] حركة الشمس [illegible] وحركة الظل متخللة بالسكنات وايضا
لانه لو جاز ان يرتفع الشمس جزءا ويسكن الظل ولا ينتقص منه شيء لجاز ذلك في الجزء الثاني والثالث الى ان تبلغ
الشمس غاية الارتفاع ولم ينتقص من الظل شيء او يكون حركة الظل ابطأ من حركة الشمس بغير تخلل السكنات
وهو المطلوب والموجب للبطء في الحركة الطبيعية ممانعة المخروق وفي الحركة القسرية ممانعة الطبيعة وفي الحركة الارادية
ممانعة الطبيعة والمخروق كليهما وفي الحركة القسرية ممانعتها   والمشهور انه لا بد   والمشهور انه
لا بد وان يتخلل بين حركتين مستقيمتين مختلفتين كالحركة الصاعدة والهابطة زمان سكون وهو مذهب
ارسطو ومذهب افلاطون انه لا يكون بينهما زمان سكون واحتج الشيخ على المشهور بان الجسم المتحرك
[illegible] من حدود المسافة ووصوله الى ذلك الحد آني [illegible] وصوله الى ذلك الحد في الزمان [illegible]

فمن بعضه ذلك الزمان لانه اما ان يكون بجسم واصلا الى ذلك الحد او لا فان كان الاول فذلك البعض هو زمان الوصول
لا الحركة وان كان الثاني فالوصول في الباقي من الزمان فزمان الوصول هو الباقي لا الحركة واذا كان الوصول في
آن فلا بد وان يكون الميل الموصل الى ذلك الحد موجودا في آن الوصول لان الميل هو العلة القريبة لوصول
المتحرك الى ذلك الحد وكذا يجب العلة القريبة عند تحقق المعلول ثم ان المتحرك اذا تحرك عن ذلك الحد ورجع عنه
بعد ان كان واصلا فلا بد وان يفارقه في آن وهو علة رجوعه عن ذلك الحد وذلك الميل يكون مخالفا للميل
الاول لامتناع ان يكون الميل الواحد علة قريبة للوصول الى الحد واللاوصول اليه وذلك الميل كان قد حدث في آن
اللاوصول ويجوز ان اللاوصول مغاير لآن الوصول لامتناع اجتماع ميلين مختلفين بجسم واحد في آن واحد ولا يلزم
اجتماع الوصول واللاوصول في آن واحد وحينئذ اما ان يكون بين الآنين زمان او لا والثاني باطل لما علم من تتالي
الآنات فتعين الاول لا يجوز وهو يجمع بين الاول والحد المتحرك المذكور في ذلك الزمان يكون ساكنا لا
متحركا الى ذلك الحد ولا متحركا عنه فوجب زمان سكون بين الحركتين ورد بمنع امتناع اجتماع الميلين وبمنع
امتناع تتالي الآنات

الباب الثالث في الاضافة

لما فرغ من البحث الثاني في الاين شرع في البحث الثالث
في الاضافة المضاف يطلق بالاشتراك على نفس الاضافة اي الامر النسبي العارض وهو المضاف الحقيقي وعلى
الاضافة وحدها وليس عرضا منطقيا هو على المجموع اي من الاضافة والعارضة والموضوع الموصوف
الذي عرض له الاضافة وهو المضاف المشهور مثال الاول الابوة ومثال الثاني الذات التي عرضت له الابوة والثالث
الاب الذي هو الشيخ وهو المضاف الحقيقي هيئة يكون ماهيتها معقولة بالقياس الى غيرها
لا ان يكون تلك الهيئة ايضا معقولة بالقياس الى تلك الهيئة الاولى سواء كانت الهيئتان متخالفتين
كالابوة والبنوة او متفقتين كالاخوة من الجانبين وبهذا يظهر نسبة اضافية فان النسبة ليست
الاضافة وان كانت ماهيتها معقولة بالقياس الى الغير لم يكن ذلك الشيء الآخر لا يكون معقولا
بالقياس الى نفس النسبة فالنسبة التي لا تعقل الطرف الآخر من حيث هي نسبة غير اضافية والتي يعقل
الطرفان فيها من حيث النسبة الاضافة ومن خواص الاضافة التكافؤ لزوم الوجود بالفعل او بالقوة
انها اذا كان احد المضافين موجودا بالفعل فلا بد وان يكون الآخر موجودا بالفعل واذا كان احدهما

احدهما موجودا بالقوة فلا بد وان يكون الآخر موجودا بالقوة ومن خواص الاضافة وجوب الانعكاس
الحكم باضافة كل منهما الى الآخر من حيث كان مضافا اليه كما تقول الاب اب الابن والابن ابن الاب والعبد
عبد المولى والمولى مولى العبد فاما اذا لم يراع ذلك بل يضاف احدهما الى صاحبه لا من حيث كان مضافا اليه لم
يحصل الانعكاس كما يضاف الاب الى الابن من حيث انه انسان فيقال الاب اب الانسان فلا يلزم الانعكاس
فلا يقال الانسان ابن الاب وهذا الانعكاس غير الانعكاس المذكور في المنطق ومن خواص الاضافة انها اذا كانت
مطلقة او محصلة في طرف كانت في الطرف الآخر كذلك مثلا الابوة المطلقة بازاء البنوة المطلقة واذا حصلت
الابوة في ذات حصلت البنوة في الآخر اما لو تحصل موضوع احد المضافين لم يلزم ان يحصل موضوع
المضاف الآخر مثل ان يحصل موضوع الابوة ولم يحصل موضوع البنوة ثم من الاضافة ما يتوافق الطرفان بان يكون
كل واحد من المضافين على صفة بها يصح مثل التماثل والتساوي والتضاد ومنها ما يختلف
في الطرفين بان يكون كل منهما على صفة كالفوقية والتحتية اختلافا محدودا ككونه نصفا وضعفا او اختلافا
غير محدود ككونه زائدا وناقصا واتصاف الموضوع بالاضافة قد يحتاج الى صفة حقيقية في الجانبين كالعاشق
والمعشوق اما في العاشق فهو الهيئة المدركة وفي المعشوق الهيئة التي يتعلق بها الادراك وقد يحتاج الى
صفة حقيقية في احد الجانبين دون الآخر كالعالم والمعلوم فان العالم مضاف الى المعلوم باعتبار
اتصافه بصفة العلم دون اتصاف المعلوم بوصف زائد وقد لا يحتاج الى صفة حقيقية في شيء منهما كاليمين
والشمال فانهما متضايفان من غير اعتبار صفة زائدة في واحد منهما وقد عرضت الاضافة لجميع الموجودات
اما الواجب فكالاول واما الجوهر فكالاب واما الكم فكالعظيم والكبير واما الكيف فكالاحر والابرد واما
للاين فكالاعلى والاسفل واما للمتى فكالاقدم والاحدث واما المضاف فكالاقرب والابعد واما الوضع
فكالاشد انتصابا وانحناء واما الملك فكالاكسى واما الفعل فكالاقطع واما الانفعال فكالا
نقطاع والانكسار والمضاف قد يكون في شخصها ونوعها وجنسها ونقائضها تابعة لموضوعاتها فان كانت
الموضوعات اشخاصا او انواعا او اجناسا او اضدادا كانت الاضافات العارضة كذلك

فرع التقدم على اشياء لما كان التقدم من انواع الاضافة جعل فرعا على الاضافة واشار الى

ثم في جهة الأول تقدم الشيء على الشيء بالزمان وهو أن يكون المتقدم قبل المتأخر قبلية لا يجامع القبل فيها مع
البعد كتقدم الأب على الابن الثاني التقدم بالذات وهو كون الشيء محتاجا إليه شيء آخر ولا يكون مؤثرا فيه
كتقدم الجزء على الكل وكتقدم الواحد على الاثنين الثالث التقدم بالعلية وهو تقدم المؤثر الموجب على معلوله كتقدم
الشمس على ضوئها الرابع التقدم بالرتبة وهو أن يكون الترتيب معتبرا فيه وسماه المعلم التقدم بالمكان و
الرتبة إما حسية كتقدم الإمام على المأموم أو عقلية كتقدم الجنس على النوع إذا ابتدأ من الطرف الأعلى أو بالعكس
إذا ابتدأ من الطرف الآخر الخامس التقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل ... وهذا أثبت بعض الأفاضل
قسما آخر وهو تقدم بعض أجزاء الزمان على البعض وزعم أنه مغاير لما ذكر من الأقسام الخمسة وذلك لأنه ليس بالزمان
إذ يستحيل أن يكون للزمان زمان آخر ولا بالذات والطبع إذ ليس بعض أجزاء الزمان محتاجا إلى البعض ولا بالعلية
كذلك ولا بالرتبة لأنها إما وضعية وليس للزمان وضع وإما عقلية وليس بعض أجزاء الزمان أن يكون مبتدأ على
البعض ولا بالشرف وهو ظاهر هذا ما قاله والحق أنه عائد إلى التقدم بالزمان لأن التقدم بالزمان لا يستدعي أن يكون كل المتقدم
والمتأخر في زمان مغاير بل التقدم بالزمان يستدعي أن يكون المتقدم قبل المتأخر قبلية لا يجامع القبل فيها البعد
وأجزاء الزمان بعضها بالنسبة إلى البعض كذلك فيكون تقدم بعضها على بعض بالزمان لكن ليس للزمان زمان زائد على التقدم
بالزمان هو نفس المتقدم وأيضا يجوز أن يكون تقدم بعض أجزاء الزمان على البعض بالرتبة فإن الأمس مقدم على اليوم
بالرتبة إذا ابتدأ من طرف الماضي وبالعكس إذا ابتدأ من طرف المستقبل وليس فيها في الحقيقة زيادة شك فانظر ثم على
المباحث التي ذكرها وضع الكلام في الأعراض

الباب الثالث في الجواهر

من الباب الثاني الأعراض شرع في الباب الثالث في الجواهر ... تعريف معنى الجوهر في الفصل الأول ... الأول
قال الحكماء الجوهر منحصر في خمسة الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل وذلك لأن الجوهر إما أن
يكون محلا لجوهر آخر وهو الهيولى أو حالا في جوهر آخر وهو الصورة أو مركبا من الحال والمحل وهو الجسم أو لا يكون
كذلك إلا يكون محلا ولا حالا ولا مركبا منهما وهو المفارق والمفارق إن تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس
وإن لم يتعلق بالجسم تعلق التدبير فهو العقل وقال المتكلمون الجوهر إن قبل التجزئة فهو متحيز إما أن يقبل القسمة
فهو الجسم أو لا يقبل القسمة وهو الجوهر الفرد وهذا عند الأشاعرة وعند المعتزلة إن قبل الجوهر القسمة في جهة

جهة فقط فهو الخط وإن قبل القسمة في جهتين فهو السطح وإلا فهو الجسم ولا اختلاف بينهما في المعنى إلا في التسمية
ومباحث الباب الثالث منحصرة في الفصلين الأول في مباحث الأجسام الثاني في المفارقات الفصل الأول
في مباحث الأجسام وفيه مباحث الأول في تعريف الجسم الثاني في إبطال ... الثالث في أقسامه الرابع في حدوث الأجسام الخامس
في تناهي الأجسام البحث الأول في تعريف الجسم اعلم أن التصديق بوجود الجسم لا يحتاج إلى الكسب لأنه ضروري ذات الجسم
بل لأنه محسوس وذلك الحس يدرك بعض أعراضه كسطحه من مقولة الكم ولونه من مقولة الكيف ثم إن الحس لما أدى إلى العقل
حكم العقل بوجود الجسم حكما ضروريا من غير افتقار إلى نظر وتركيب قياس فالجسم محسوس بجميع أعراضه المذكورة غير محسوس
من حيث ذاته فكأن الجسم محسوس صرف بالحس ... وحكم العقل بوجود الجسم ... الحكم بالعقل
لكنه ضروري باشتراط فيه أن يكون ما خفي من الحس ...
يوجد من الحس من بعض الوجوه والتصديق بوجود الجسم من قبيل الثالث فإن الحس لما أدى إلى العقل تصور سطوح وأضواء
فحيث أدى إليه حكم العقل بعد ذلك بوجود الجسم حكما ضروريا وأنا لا نحكم العقل به من غير افتقار إلى
الحس وأما تعريفه فالحد المرضي للجسم عند جمهور المتأخرين أن الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة أي الطول
والعرض والعمق المتقاطعة على الزوايا القائمة هذا الحد رسمي لا حد ذاتي سواء قلنا الجسم جنس الجوهر أو لازم له
لأن القابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة من اللوازم الخاصة لا من الذاتيات والزاوية القائمة
هي الحاصلة من المساواة بين الحادثتين من قيام خط مستقيم على خط مستقيم على وجه يكون عمودا عليه أي لا يميل إلى
أحد الجانبين هكذا  فإن مال الخط القائم إلى أحد الجانبين فالزاوية التي من الجانب الذي
مال إليه حادة ومن الجانب الذي مال عنه منفرجة هكذا  والمراد بكونه قابلا كونه بحيث يمكن أن يفرض
فيه الأبعاد الثلاثة لأن الأبعاد الثلاثة حاصلة فيه بالفعل إذ يمكن أن يفرض فيه بعد ثم يفرض فيه بعد آخر متقاطع
للأول على زوايا قائمة ثم يفرض فيه بعد ثالث متقاطع لهما على قوائم أيضا قيد الأبعاد الثلاثة بكونها متقاطعة على
زوايا قائمة لأن السطح قد يتقاطع فيه أبعاد كثيرة لكن لا على زوايا قائمة فلو لم يقيد الأبعاد الثلاثة بكونها متقاطعة
على زوايا قائمة لما كان القابل لها خاصة للجسم لمشاركة السطح للجسم فيه فإن السطح يتقاطع فيه أبعاد كثيرة لكن
لا يتقاطع على زوايا قائمة بل السطح يتقاطع فيه بعدان ... وأكثر على زوايا غير قائمة على هيئة الصورة *

واما على زوايا قائمة فلا يتقاطع فيه سوى بعدين فقط هكذا + فالابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة تختص
بالجسم وليس البعد المذكور ان التقاطع على زوايا قائمة [illegible] فان السطح عرض يخرج عن التعريف المذكور
بالجوهر من غير حاجة الى القيد الآخر [illegible] القيد المذكور انما هو لوجه ان يكون القابل للابعاد الثلثة خاصة للجسم فانه
بدون هذا القيد لا يكون خاصة له لان هذا التعريف للجسم الطبيعي والقيد المذكور لا يكون خاصة له لان الجسم
التعليمي يشاركه فيه واجيب بان الخاصة هو نفس القابل للابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة والجسم التعليمي
لا يشاركه فيه فان القابل للابعاد الثلثة يكون الابعاد الثلثة خارجة عنه بل معروضة وقد قيل ان المراد بالقابل للابعاد
الثلثة ما يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة وفي هذا الاطلاق [illegible] العام ليندرج فيه ما يكون الابعاد الثلثة
حاصلة فيه بالفعل وما لا يكون الابعاد الثلثة حاصلة فيه بالفعل كالافلاك وما لا يكون شيء منها حاصلا فيه بالفعل
كالكرة المصمتة واعلم ان بعض الفضلاء جعل هذا التعريف حدا تاما للجسم واعترض عليه بان الجوهر لم يثبت
جنسيته بل ثبت عدم جنسيته كما سنبين وقد وضع مكان الجنس فلا يكون هذا التعريف حدا للجسم والقابل للابعاد
الثلثة ان لم يكن جوهرا لم يكن جزء الجوهر لان جزء الجوهر جوهر واذا لم يكن جزء الجوهر لم يكن فصلا وقد جعل مكان الفصل فلا
يكون هذا التعريف حدا للجسم وان كان القابل جوهرا او [illegible] ان الجوهر جنس للجواهر ويلزم [illegible] الجنس [illegible]
فصلا [illegible] التسلسل [illegible] لان [illegible] الامور [illegible] المرتبة [illegible] ان الجوهر لا يجوز ان يكون
جنسا للجواهر لانه لو كان الجوهر جنسا للجواهر لكان الفصل المقوم للنوع جوهرا [illegible] لان جزء الجوهر جوهر فيكون
الجنس [illegible] الفصل [illegible] الفصل هو جوهر ويلزم التسلسل [illegible] فان القابل الذي هو
الفصل يكون جوهرا [illegible] ان الجوهر صادق عليه [illegible] ان يكون الجوهر جنسا للجواهر ان يكون عرضا عاما
له فان جنس النوع صادق على فصل النوع صدق العرض العام لا صدق الجنس فلا يلزم التسلسل وهذا على ما
للدليل الوارد على ان الجوهر لا يجوز ان يكون جنسا للجواهر النوعية ومن يجوز ان الجوهر جنس للجواهر يريد
ان الجوهر جنس للجواهر النوعية لا لفصولها كما هو حال الجنس بالنسبة الى النوع فانه يكون جنسا للنوع
عرضا عاما للفصل قال الامام على هذا التعريف شكوك الاول انه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان [illegible]
[illegible] الاجسام المشاهدة [illegible] من العبارات [illegible]

فضلا عن تصور الزوايا القائمة على الوجه الذي ذكره فان ذلك من التصورات الغامضة التي لا تحصل الا لافراد
من الاذكياء [illegible] اذا قلنا الجسم ما يكون كذا فان [illegible] التصديق [illegible] المراد من لفظ الجسم كذا [illegible]
[illegible] وحاصله يرجع الى تفسير اللفظ وان كان المراد الحقيقة [illegible] بالثاني [illegible]
[illegible] الصفة كان ذلك دعوى فلا بد في اثباتها اما من الضرورة او من النظر ولا [illegible] لا يمكن الا بعد تصور الحكم
عليه فنقول الجسم ما يمكن ان يفرض الابعاد الثلثة فيه متوقف على تصور الجسم فلو استفيد تصور الجسم منه لزم الدور
[illegible] الجسم متصور [illegible] وهذا التعريف [illegible] التصور [illegible] هذا التعريف [illegible] فانه لا [illegible] التصور
الثالث الجسم عندكم مركب من الهيولى والصورة والجزء ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد الثلثة لان الصورة
هي الجزء الذي به يكون الشيء بالفعل فلو كان ... جزءا من القابل لكان الشيء الواحد مبدأ للقبول والفعل وذلك
[illegible] واذا لم يكن الصورة جزءا مما هو قابل للابعاد من حيث هو قابل لها لم يكن القابل للابعاد الا الهيولى فقط فيكون [illegible]
ذكرتم [illegible] الجسم [illegible] الهيولى [illegible] الهيولى لا [illegible] الابعاد [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الهيولى بشرط الجسمية وبين مجموع الهيولى مع الجسمية فالقابل هو الهيولى بشرط حصول الجسمية
فيها لا المجموع من الهيولى والصورة ولكن الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها [illegible] الا الهيولى فقط [illegible] التعريف
الذي ذكرتم لا ينطبق على [illegible] الا على الهيولى قال الامام وقد يمكن تحقيق الاجوبة عن هذه الشكوك كما
[illegible] ان ماهية الجسم متصورة تصورا اوليا لان كل احد عاقل يعلم بالضرورة معنى الجسم [illegible]
[illegible] متحيزا [illegible] ذلك وقد [illegible] تعريفه وقد اجيب
عن الاول بانه انما يكون تعريفا بالاخفى لو تصور الجسم قبل تصور هذه الخاصة وليس كذلك فانه قد يتصور
هذه الخاصة من لا يمكنه ان يعبر عنها [illegible] بان المراد ان حقيقة الجسم هو كذا على ان يكون المذكور
[illegible] الجسم [illegible] ان يكون دعوى فان ذكر المعرف عند التعريف ليشتغل الذهن به الى المعرف لا لاثبات الحكم
على المعرف ليكون ذلك دعوى وعن الثالث انه لا نسلم انه لو كان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد
وذلك لان الصورة هي الجزء الذي به يكون الشيء بالفعل فلو كان مع ذلك جزءا من القابل لكان الشيء
الواحد مبدأ للقبول والفعل قلنا لا يلزم من كونه جزءا من القابل ان يكون الشيء الواحد مبدأ للقبول والفعل

خلف الا يلزم من كونه مبدأ من القابل ان يكون الشي الواحد مبدأ للقبول والفعل بل يكون مبدأ القبول الجوهر سوى الصورة
والهيولى مبدأ الفعل هو الصورة فقط او النفس ونحوه ولئن سلم انه يلزم ان يكون الشي الواحد مبدأ للقبول والفعل
ولكن لا نم انه محال وانما يلزم ذلك لو لم يكن فيه تعدد وهو ممنوع فان الصورة لها وجهة وماهية ولها جهتا متنوعة مركبة من
الجنس والفصل على تقدير ان يكون الجوهر جنسا للانواع المندرجة تحته ولئن سلم ان الجوهر ليس بجنس لها فلا يكون
لها جهتا متعددة كن تكون الا باعتبار وجه ووجوب وجه والشي الواحد يجوز ان يكون مبدأ القبول والفعل باعتبار
ما فيه من التعدد وقال المعتزلة الجسم هو الطويل العريض العميق وقيل الجسم ما يمكن ان يفرض فيه طول وعرض وعمق
وقال بعض اصحابنا ممن اثبت كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى الجسم هو المركب من جوهرين فصاعدا
قال الامام لا شك ان حقيقة الجسم اظهر مما ذكر من التعريف لان علم ما فيه [illegible] الاجسام اشياء يحوز ذا
حجم ومتحيزا وان كان لا يخطر ببال الزاوية فضلا من تصور الزوايا الثابتة على الوجه المذكور والطول والعرض والعمق
والجزء الذي لا يتجزى فان ذلك من النظريات الغامضة التي لا يحصلها الا الاذكياء   الثاني في اجزائه ذهب

البحث الثاني في اجزاء الجسم فعند الحكماء الجسم اما مؤلف من اجسام مختلفة الطبائع كالحيوان او غير
مختلفة كالسرير مثلا واما مفرد ولا شك ان الجسم المفرد اي الجسم الذي هو بسيط الطبع اي ليس فيه تركيب قوى وطبائع
كالماء قابل القسمة فلا يخلو اما ان يكون الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فيه او لا يكون وعلى كل من التقديرين اما
الانقسامات متناهية او غير متناهية فهي اربع احتمالات احدها ان يكون الجسم المفرد مؤلفا من اجزاء متناهية
صغارا لا تنقسم اصلا لا كسرا ولا قطعا ولا وهما ولا فرضا وهو مذهب جمهور المتكلمين وقيل لا تنقسم فعلا ولكن
تنقسم وهما وفرضا وهو مذهب [illegible] من القدماء وثانيها ان يكون الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية صغار لا تنقسم
اصلا وهو ما اليه بعض القدماء والنظام من متكلمي المعتزلة وثالثها ان يكون غير مؤلف من اجزاء بل هو متصل
في نفسه كما هو متصل عند الحس لكنه قابل لانقسامات متناهية وهو ما اختاره محمد الشهرستاني ورابعها
كونه غير مؤلف من اجزاء بل هو متصل في نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل الانقسامات غير متناهية وهو ما ذهب
اليه الحكماء [illegible] المتكلمين على اجزاء الاولى من مذهبهم وهو ان الجسم الذي هو بسيط الطبع مؤلف من اجزاء بالفعل من
وجوه الاول ان الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد لانه لو كان واحدا لقامت به وحدة ولا نسلم

الوحدة بانقسام الجسم لان انقسام المحل يستلزم انقسام الحال ولقائل ان يقول الوحدة من الامور الاعتبارية
ليست بموجودة في الاعيان حتى يلزم من انقسام الجسم انقسام الوحدة القائمة به والجسم لم يكن فيه انقسام بالفعل
والوحدة قائمة به من حيث هو متصل لا انقسام فيه فاذا انقسم بالفعل ارتفع الوحدة او يبطل ولا ينقسم الثاني
ان كل ما هو قابل للقسمة يتميز مقاطع لو اية بخواص مختلفة فان منقطع كل [illegible] فرض في الجسم فهو موصوف بخاصة
غير حاصلة في الجزء الآخر فان منقطع النصف موصوف بالنصفية ولا يتصف بالنصفية الا هو وكذا منقطع الثلث
والربع واذا كان لكل واحد من المقاطع حكم خاصة بالفعل وعند الحكماء ان الاختصاص بالخواص المختلفة يوجب حصول
الانقسامات بالفعل يلزم ان يكون الجسم منقسما بالفعل متعددا بتعدد تلك الخواص ولقائل ان يسلم ان ما هو قابل
للقسمة عند فرض القسمة يستتبع خواص فرضية وتغاير الخواص الفرضية [illegible] يستلزم الانقسام الموجب
بالفعل مع عدم الفرض الثالث انا فرضنا جسما من جسمين فوجد القسمين المتفاصلين بالقسم ان كان حاصلا
قبل التقسيم فهذان القسمان موجودان قبل التقسيم فيلزم تركب الجسم من الاجزاء بالفعل وهو المطلوب
والا اي وان لم يكن وجود القسمين المتفاصلين بالقسم حاصلا قبل التقسيم فبالتقسيم بطل وجود الجسم الواحد
وبطل ايضا الهيولى فيكون التقسيم اعداما للجسم الاول واحداثا لجسمين آخرين فعلى هذا لو طارت البعوضة
ووقعت على البحر المحيط وشقت براس ابرتها جزءا من سطح ماء البحر لعدمت البحر الاول واوجدت
بحرا آخر لانه من تفرق الاتصال في موضع شق الابرة فقد فقد ذلك المقدار ومن فقد ذلك المقدار فقد فقد ما كان متصلا
به [illegible] البحر [illegible] ولقائل ان يقول لا نسلم انه في رفع الاتصال وحدوث الانفصال بالقسم بل
رفع الاتصال وحدوث الانفصال بالقسمة او محسوس فيه فيثبت ان الجسم ليس بواحد في نفسه بل هو مركب من اجزاء
حاصلة بالفعل ولقائل ان يقول لو كانت الوجوه المذكورة مرتبة لم يثبت ان الجسم ليس بواحد في نفسه ولا انه
مركب من اجزاء حاصلة بالفعل فقط وكل الاجزاء لا ينقسم اذ لو وجب اثبات الجزء الذي من مذهب المتكلمين وهو ان
الاجزاء التي يتألف منها الجسم لا ينقسم بانه من وجه الاول ان تلك الاجزاء لا تنقسم لانها لو كانت تنقسم لكانت
ذات اجزاء لا بالفعل لما مر من الوجه فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها بالفعل وهو مذهب النظام وكونه
الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها بالفعل [illegible] الوجهين الاولين [illegible] وغير متناه فالواحد موجود فيه

فاذا الحاد الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية ممكنا لان نا نفرز احادا واشارية من تلك الاجزاء فنا خذ فاثبت الاجزاء
الاجزاء التي لا يزيا عليها ونضم بعضها الى البعض فلا يخلو اما ان يزداد الحجم بازدياد التاليف والضم اولا والثاني يوجب تداخل الاجزاء
وهو مح فتعين الاول ومع ذلك لا يمكن ان يبلغ الاجزاء الحادثة بعضها الى البعض بحيث يحصل في الوجه حجم فيحصل جسم متناهي الاجزاء
فاذا قلنا وح يكون نسبة حجم الجسم المؤلف من غاية بلوغ الحجم ساير الاجسام المتناهية القدر المؤلف من اجزاء غير متناهية
نسبة متناهية متناهي القدر المتناهي القدر ويكون نسبة حجم المؤلف الى حجم المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد لان ازدياد الحجم
بحسب ازدياد التاليف والضم ولا يمكن التاليف بعد المقدار فلو كان جسم متناهي القدر مركبا من اجزاء غير متناهية
لكان نسبة الاحاد الى متناهية الى الاحاد والجسم المؤلف من احاد متناهية الى الاحاد التي هي غير متناهية الى احاد جسم
الذي احاده غير متناهية نسبة متناه الى غير متناه لان نسبة الاحاد الى الاحاد كنسبة الحجم الى الحجم هف الثاني انه لو تركب
الجسم من اجزاء لا يتجزى بالفعل غير متناهية لامتنع قطع المسافة المتناهية بالحركة والتالي باطل فالمقدم مثله بيان
الملازمة انه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية بالفعل لتوقف قطع المسافة المتناهية على قطع اجزائها وقطع كل جزء منها
مسبوق بقطع ما قبله فيكون قطع جميع اجزاء المسافة المتناهية في زمان غير متناه فيجب ان لا ينقطع ...
الثالث ان النقطة موجودة بالاتفاق اما عند المتكلم فلان النقطة هي الجوهر الفرد وهو موجود واما عند الحكيم فلانها طرف
الخط الموجود وطرف الموجود موجود والنقطة لا تقبل القسمة فان كانت جوهرا كما هو عند المتكلم فهو المطلوب اذ هو
جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة وان كان بسيطا عرضا كما هو عند الحكيم لم ينقسم محلها الا انه لو انقسم محلها لانقسمت
لانقسام محلها ايضا لان الحال في المنقسم لا بد وان ينقسم واذا لم ينقسم محل النقطة يلزم المطلوب لان محل النقطة ذو
وضع غير منقسم فانه ان كان جوهرا لزم وجود جوهر ذي وضع غير منقسم وهو المطلوب وان كان عرضا فلا بد وان ينتهي الى
جوهر فرد ذي وضع غير منقسم وهو المط والجواب ان النقطة عرض ومحلها خط منقسم وانقسام محلها لا يستلزم انقسامها
لان الحال في المنقسم انما يجب انقسامه اذا كان حلوله في المحل من حيث هو منقسم اما اذا كان حلوله في المحل لا من حيث
هو منقسم فلا يلزم من انقسام المحل انقسامه والنقطة حالة في الخط من حيث انه لا ينقسم لان النقطة انما تحل في الخط
من حيث التناهي والانقطاع والخط من حيث التناهي والانقطاع غير منقسم فلا يلزم من انقسام الخط انقسام النقطة
الثالث ان الحركة الحاضرة موجودة اذ الحركة لا وجود في الحال وذلك لان الحركة موجودة غير قارة فلو لم يكن موجودة

في الحال لم يكن لها وجود اصلا لان الماضي والمستقبل معدومان والحركة الحاضرة الموجودة غير منقسمة لانها لو كانت منقسمة
لسبق احد جزئيها على الاخر بالوجود فلا يكون الكل حاضرا هف واذا ثبت ان الحركة الحاضرة غير منقسمة لزم انقسام
ما قبله الحركة الحاضرة من المسافة والا يلزم من انقسام ما قبله الحركة الحاضرة انقسام الحركة الحاضرة لان الحركة في احد جزئي
... الحركة في الجزء الثاني واذا كانت المسافة التي وقعت الحركة الحاضرة عليها غير منقسمة لزم الجزء الذي لا يتجزى وهو المط و
الجواب ان نقول الحركة لا وجود لها في الحال ولا يلزم من عدم الحركة في الحال عدمها مطلقا فيوجد لان الماضي والمستقبل معدومان
فلا نسلم ان الماضي والمستقبل معدومان مطلقا بل يكونان معدومين في الحال ولا يلزم من العدم في الحال العدم مطلقا قال
الله فثبت ان في الاجسام ما لا يقبل القسمة ولعلك انما تقول لما ثبت ضعف الوجوه الدالة على ان في الاجسام ما لا يقبل
القسمة لم يثبت لا ابطال الحركة الحاضرة غير موجودة لان الحركة ليست الا الماضي والمستقبل لان الحال هو نهاية الماضي وبداية المستقبل
وليس بزمان وما ليس بزمان لا يقع فيه حركة لان الحركة في زمان لانا نقول لو لم يكن الحركة الحاضرة موجودة يلزم ان لا يكون
للحركة وجود اصلا لان الماضي هو الذي كان موجودا في زمان حاضر والمستقبل هو الذي يتوقع صيرورته حاضرا وما
ليس حضوره لا يصير ماضيا ولا مستقبلا واذا لم يكن لها وجود في الحال امتنع وجودها مطلقا ولقائل ان يقول
الحال حد مشترك بين الماضي والمستقبل هو نهاية الماضي وبداية المستقبل وليس بزمان كذلك ساير الحدود المشتركة للمقادير
الا في ليست باجزائها اذ لو كانت الحدود المشتركة اجزاء للمقادير التي هي حدود لها لكانت القسمة الى قسمين قسمة
الى ثلثة والقسمة الى ثلثة اقسام قسمة الى خمسة اقسام هف فاذن الحاضرة ليست بحركة وقد فرض انها حركة
وبهذا يظهر البيان واعلم ان الماضي هو الذي كان موجودا في آن حاضر بل الماضي هو الذي كان بعضه بالقياس الى آن قبل
حال مستقبلا وبعضه ماضيا وصار كله ماضيا وهكذا في المستقبل في الان الفاصل بين الماضي والمستقبل
لا ينكر ان يسمى الجسم الحاضر بالحركة انما تقع في زمان وليس شيء من الزمان بحاضر لانه غير قار الذات اصح
الحكماء ... اصح الحكماء على ان الجسم المركب بوجب العقول انه متحيز نعرض فان بعضه غير ما يلاقي
الذي يلاقي ما على يمينه غير الذي يلاقي منه ما على يساره واذا كان ذلك ركبنا سطحا من اجزاء فردة وجعلنا احد
وجهيه محاذيا للشمس صار مضيئا والوجه الاخر غير مضيء فالوجه المضيء منه غير الوجه المظلم فيلزم الانقسام
لا يقال ذلك التغاير لتغاير وجهية التغاير بين ذات الجزء فلا يلزم انقسام الجزء ذاته لانا نقول الوجهان ...

كما نا جزء بن بحث المدعي لانه يلزم انقسام الجزء المجهر بين وان كانا عرضين لزم تداخلهما والا لزم قيام
المتقابلين بمحل واحد من جهة واحدة في زمان وهو محال الثالث انا لو فرضنا خطا مركبا من اجزاء شفع من اربعة مثلا
ووضعنا فوق احد طرفيه جزءا وتحت طرفه الآخر جزءا وتحرك الجزءان على التبادل بحركة على السواء من اول الخط
الا ان يصل كل منهما الى آخر الخط فلا بد ان يتحاذيا بالاخر ولا يمكن ذلك الا بعد ان يتجاوزا وسط التحاذي
لا بد ان يكون ملتقى الثالث والثالث والا لم يكونا في الحركة متساويين فيلزم انقسامهما وانقسام الثالث والرابع
الثالث كلما قطع الجسم السريع الحركة بحركته جزءا قطع الجسم البطيء الحركة بحركته اقل منه والا لزم ان لم يكن ينقطع البطيء
بحركته اقل من جزء يلزم ان يساوي البطيء السريع في جزء وتخلف في جزء آخر فيلزم ان يكون البطيء لا يحل بخلل السكنات
وقدر بان قادة الرابع الجسم الذي لو اخذ وترقيه ان فلا شك ان يتعين كونه وقت كان مثلا بين الظل قطعة
فكونه للاجزاء التي هي ونصف فتنصيف للمتوسط فيلزم الانقسام وهو المط وقد يرد بين الظليين ان لو كان خط
يجيء تنصيفه فالخط الذي يجعل لو اثر ومما يجيء تنصيفه فتنصيف اجزاء المتوسط فيلزم الانقسام الخامس
اذا فرضنا خطا مركبا من ثلاثة اجزاء فوضعنا فوقه جزءا وتحرك الخط الى اليمين والجزء الى اليسار فاما ان ينتقل الجزء الى الطرف الآخر فهو
لان الجزء الثاني اسفل الى حيز الجزء الاول وهو قد استقل الى الطرف فكما يلزم ان لا يكون الجزء فرديا وقد فرض ايضا
هف وان استقل الجزء الى ما فوق الثالث فقد قطع الجزء جزءين حين ما قطع الخط جزءا واحدا فينقسم الزمان والحركة
والمسافة اما الزمان فلان نصف الزمان الذي قطع ما تحته جزءا قطع الجزء جزءين فالزمان الذي قطع الجزء جزءا نصفه ذلك
الزمان واما الحركة فلان حركة الجزء مقدار جزء نصف حركة جزءين واما المسافة فلانه يلزم من انقسام الزمان
والحركة انقسام المسافة للتطابق وايضا وسط الجزء منقسم لانه متحرك على مسافة وكل مسافة منقسم فالجزء منقسم
ولو متشكلا اما الكرة او غيرها لانه احاط به حد واحد فهو كرة والا فغيرها فان ذلك كرة فاذا انضم باجزاء الى وقعت
بينها فرج لانه نعلم بالضرورة ان الكرات المنضمة بعضها مع بعض يقع بينها فرج والتسبيع يكون الفرج لو انضم الاجزاء
المفروضة بعضها مع بعض على سبيل الانضمام يلزم الانقسام لانه اذا وقعت بينها فرج فلا يكون ملاقاة الاجزاء المفروضة
بعضها مع بعض بالاسر يلزم الانقسام ضرورة الملاقاة لا بالاسر وان كان ذا وغيره كرة لا يحيط به اكثر من حد واحد
كالمثلث والمربع واما ينقسم الجزء لان طلامنا افراز الجزء السابع اذا ادارت الرحى فحينما قطع الطوق العظيم البعيد من مركز

مركز الرحى جزءا قطع الطوق الصغير القريب من مركز الرحى اما ان يقطع اقل من جزء فينقسم الجزء وهو المط او قطع
جزءا تاما فيتساوى حركة الطوق الصغير والطوق العظيم في السرعة والبطء وهو باطل بالضرورة فانه يلزم منه ان
يكون حين ما دار الطوق العظيم دورة دار الطوق الصغير دورة مع زيادة عليها وهو خلاف المحسوس او قطع
الصغير ثاني جزءا او يسكن لو لم يتفكك اجزاء الرحى وكون كل منها جازت في السيف السليمة اذا ثبت شعبة منها او
دار الشعبتان الا ان يلزم انقسام الجزء او تساوي الشعبتين في الحركة او السكون والا منها حيوان باطلان
فتعين الانقسام ثم قالوا انا الجسم متصل في نفسه كما هو عند الحس ثم قال الحكماء لما ثبت كون
امتناع الجسم مولفا من اجزاء لا تتجزأ متناهية او غير متناهية لزم ان يكون الجسم في نفسه متصلا كما هو عند
الحس فان الحس يحكم باتصال الجسم واثبات المفاصل امر عقلي غير محسوس فاذا بطل كون الاجزاء حاصلا بالفعل
ثبت كون الجسم متصلا في نفسه كما هو متصل في الحس لكن لا يمنع الانقسام بل هو قابل الانقسامات بوجوه التجزئة اعني الكسر
والقطع واما بالوهم والفرض فاذا لم يمكن بالفعل الجسم من الاجزاء الا يقبل القسمة وجب ان يكون احد وجوه قبول القسمة
لا سيما الوهمية والفرضية لا ينتهي الى جزء لا يتجزأ فيحصل الجسم الذي هو متصل انقسامات لا نهاية لها والقابل للانفكاك
ليس الاتصال لان الانفصال ينعدم عند الانقسامات والقابل للانقسامات يجب ان يبقى مع الانقسامات لان القابل
يجب ان يبقى مع المقبول لان القابل للشيء المقبول هو صورة المقبول وكذا بقاء الموصوف عند وجود الصفة فالقابل
للانقسامات شيء آخر غير الاتصال يقبل الاتصال والانفصال ويسمى ذلك الشيء القابل للاتصال والانفصال هيولى
ومادة ويسمى الاتصال صورة ثم قال المص واعلم ان دليل المتكلمين ينفي الانقسام الفعلي ولا يوجب القسمة الى غير
فان دليل المتكلمين ينفي القسمة الفعلية ودليل الحكماء يوجب القسمة الوهمية وهو دليل الحكماء ليس الاثبات
القسمة الوهمية فلا تناقض بين الدليلين لحصول الجواز انه لا ينقسم اجزاء الجسم فعلا وينقسم وهما وفيه
نظر فان المتكلمين زعموا ان تلك الاجزاء لا تقبل الانقسام لا كسرا ولا قطعا ولا وهما ولا فرضا ثم قال المص لا نعلم
القسمة الوهمية متناهية لجواز انتهاء القسمة الانفكاكية لان الاجزاء المفروضة للجسم متناهية فان القسمة بانواعها
اي بالكسر والقطع والوهم والفرض تحرز فيما انقسم اليه ثنتين تباينا وتطابقا فلو واحد من الاثنين طباع كلها و
طباع الجملة طباع الخارج الموافق في النوع فيحصل بين كل اثنين منها ما يحصل بين اثنين آخرين فيحصل بين المتباينين

من الانفصال الرافع للاثنينية الانفكاك ما يجمع بين المنفصلين وبالعكس اي يجمع بين المنفصلين من الانفكاك
الرافع للاتصال ما يجمع بين المتباينين فيلزم جواز الشيء الانفكاك لانا نعلم انما يلزم ذلك لو كانت الاجزاء المفترضة
متماثلة بوجه فانه يجوز ان يكون الجسم مركبا من اجزاء متخالفة الماهية ولا يلزم ان يجمع بين كل اثنين منها ما يجمع بين
الشيئين الاخرين ولئن سلم ان الاجزاء المفترضة متماثلة فيجوز ان يكون تلك الاجزاء متشخصة بتشخصات مانعة
فيكون تلك الاجزاء قابلة لاتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها عن بعض ولما لم يكن قبول الاستعداد من حيث
طبيعة نوعية محصلة فلا يمكن منعقدا في الافراد فاستعداد البسيط الواحد الذي يقسم [illegible] لا استعداد المجموع [illegible]
من ذلك البسيط من بسيط الانعدام [illegible] ما يصح [illegible] ويلزم [illegible] ان الاجزاء متشخصة بتشخصات مانعة عن
الانفكاك [illegible] عائق خارج عن طبيعة الاستعداد وهم يجوزون ان امتناع الانفكاك بسبب عائق خارج عن طبيعة [illegible]
ثم قال المصنف فان سلم اتصال الجسم [illegible] ان الاتصال [illegible] الجسم والانفصال [illegible] القابل [illegible] الجسم [illegible] الاتصال
والانفصال عرضان متعاقبان على الجسم [illegible] الجسم ذات ليس بمتصل ولا بمنفصل حتى يمكن ان يكون معروضا
للاتصال والانفصال [illegible] ثبت ان الجسم متصل في نفسه لا يكون الانفصال الا استعدادا [illegible]
في الجسم لكون الاستعداد متوقفا على الجسم   فرع الاول قال المصنف [illegible]   فرع على تركيب الجسم من الهيولى
والصورة فروعا اربعة الاول ان الصورة لا تنفك عن الهيولى الثاني الهيولى لا تنفك عن الصورة الثالث في كيفية تعلق
احديهما بالاخرى الرابع في اثبات الصورة النوعية الفرع الاول قال المصنف ان الصورة لا تنفك عن الهيولى [illegible]
احدها ان الصورة لا تنفك عن التناهي والتشكل لان الصورة متناهية لتناهي الابعاد فلا تنفك عن التناهي [illegible]
ما لا ينفك عن التناهي لا ينفك عن التشكل لان التشكل هو هيئة [illegible] يحيط به نهاية واحدة او اكثر من جهة
احاطتها به فالشيء المتناهي يلزمه ان يكون ذا شكل والصورة متناهية فهي ذات شكل فالصورة لا تنفك عن التناهي
والتشكل والموجب للتناهي والتشكل ليس الجسمية العامة [illegible] اذ لو كانت الموجب للتناهي والتشكل
[illegible] اما الملازمة فلانه لو كان الموجب لها
الجسمية العامة [illegible] من التناهي والتشكل [illegible]
اللازم [illegible] الصورة [illegible] في التناهي والتشكل [illegible] من الصورة [illegible]

ما لو فرض [illegible] ولا يكون الجزء [illegible] ولا العلة [illegible] الكثرة فيمتنع فرض [illegible] في الاتصال فانه [illegible]
بالوهم يستلزم رفعها وليس الموجب للتناهي والتشكل الفاعل المباين لانه لو كان الموجب للتناهي والتشكل الفاعل المباين [illegible]
الصورة الجسمية بالانفعال وقبول الفصل والوصل لان [illegible] بين الاجسام لا يتصور الا بالانفصال بعضها عن بعض
واتصال بعضها ببعض واللازم باطل [illegible] قبول الانفعال والوصل والفصل من لواحق المادة [illegible]
فالموجب للتناهي والتشكل هو [illegible] الا الهيولى بما فيه من الصفات التي [illegible] ذات مختلفة [illegible] ان الصورة لا تنفك
عن الهيولى [illegible] ان الصورة الجسمية [illegible] القسمة الوهمية ابدا [illegible] قبل الفصل [illegible]
قبل [illegible] مادة [illegible] فالجسمية لا تنفك عن مادة الفرع الثاني ان الهيولى
لا تنفك عن الصورة الجسمية [illegible] احدهما ان الهيولى لو تجردت عن الصورة وكانت ذات وضع اي يكون بحيث يمكن
الاشارة الحسية اليها وانقسمت في جميع الجهات كانت الهيولى [illegible] جسما [illegible] لانه [illegible] ان يكون
الهيولى [illegible] فانها [illegible] في جميع الجهات كانت الهيولى [illegible] اصلا [illegible] ان انقسمت في جهة واحدة
وسطحي ان انقسمت في جهتين [illegible]
والهيولى [illegible] الذوات قابلة للانفصال
يكون [illegible] الهيولى عن الصورة [illegible] ذات وضع [illegible] الصورة [illegible]
وضع مخصوص [illegible] الصورة [illegible] وضع مخصوص [illegible]
الصورة فانه [illegible] الجسم [illegible] وضع [illegible] العقل [illegible]
الجسم الواحد [illegible] العقل [illegible] وضع [illegible]
العقل [illegible] وضع مخصوص [illegible] ذلك الوضع [illegible]
ذلك الوضع [illegible] ان ذلك الوضع [illegible]
المخصوص [illegible] قبل ان [illegible] الصورة [illegible] الهيولى قبل [illegible]
الصورة [illegible] بالوضع الذي [illegible] الصورة [illegible] هذا الوضع [illegible]

الاولى حاصلا بعد طرو الصورة بالهيولى وهذا ابعاضها لان الهيولى بانها ليست ونسبتها الى جميع الاوضاع التي خصصا
الصورة الجسمية اليها فيها اذن تكون متساوية النسبة اليها بحسب ذاتها وبحسب الصورة فلا يحصل الاولوية فثبت ان ذلك
الوضع المخصوص ليس لاجلها [illegible] لما سمعت من شرح الجابري [illegible] ووجه ثانيهما ان الهيولى لو تجردت عن
الصورة الجسمية لكانت موصوفة بالتشكل لانها تستعد للصورة والواحد لا يستعد قوة وفعلا فيكون الهيولى [illegible]
بعد الصورة [illegible] من الصورة هو الهيولى [illegible] الوجه الثالث وكيفية تعلق الهيولى بالصورة
لما ثبت ان كلا من الهيولى والصورة لا ينفك عن الاخرى [illegible] الا انه لا بد من [illegible] فالهيولى
تفتقر في بقائها وتحيزها الى الصورة لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة ما [illegible] الهيولى
وبقائها وتحيزها الى الصورة لكانت الهيولى موجودة متحيزة بدون الصورة وهو محال كما عرفت والصورة تحتاج الى
المادة في تشخصها من حيث ان الهيولى احتياج المعلول الى العلة القابلة فان الهيولى علة قابلة لتشخص
الصورة وتعينها بالتناهي والتشكل والتناهي والتشكل بسبب الهيولى من حيث [illegible]
احتياجهما [illegible] الى الاخر لا على وجه الدور [illegible] الرابع في اثبات الصورة النوعية للمادة لا تخلو عن صورة نوعية
المادة لو خلت عن صورة نوعية لما اختلفت الاجسام في الهيئات والامكنة والكيفيات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والاوضاع الطبيعية والتشكل والتفكك بسهولة وهو اللازم للاجسام الرطبة من العنصريات
او بعسر وهو اللازم للاجسام اليابسة من العنصريات وامتناع قبول التشكل والتفكك وهو لازم للفلكيات واللازم
باطل لحصول اختلاف الاجسام في هذه الهيئات والامكنة والكيفيات بيان الملازمة ان الهيئات والامكنة
والكيفيات المختلفة [illegible] ولا يمكن ان تقتضيها الصورة الجسمية المتشابهة في جميع
الاجسام لكونها غير مختلفة ولا الهيولى لان القابل للشيء لا يكون فاعلا له [illegible] اذن [illegible]
غير الهيولى والصورة ويجب ان تكون تلك الامور مقارنة للهيولى والصورة لان المفارق نسبته الى الجميع
على السواء ويمكن ان يكون متعلقه بالهيولى لاقتضائها ما يتعلق بالامور الانفعالية كسهولة قبول الفصل
والوصل وعسره [illegible] لان الجسم [illegible] ان يحصل [illegible] موصوفا باحد من الامور
فلو كانت المادة خالية عن هذه الصور لما اختلفت الاجسام في هذه الهيئات [illegible] المعلول [illegible]

منه واعلم ان ما مر من الكلام الى اثبات الهيولى والصورة الجسمية والنوعية وامتناع انفكاك احدهما عن الاخرى
على نفي الفاعل المختار والحق بثبوت الفاعل المختار وعلى تقدير ثبوت الفاعل المختار جاز وجود كل من الهيولى
والصورة بدون الاخرى وجاز اختلاف الاجسام في الهيئات والامكنة والكيفيات والاوضاع من غير الصورة
النوعية وهو القول بنفي الفاعل المختار فللمعترض ان يعترض على كل من المطالب اما على الوجه الاول من الوجهين
اللذين ذكرهما في بيان امتناع انفكاك الصورة الجسمية عن الهيولى فبان تجويز انفكاك الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] بان يقول المذهب للتناهي والتشكل هو الفاعل المختار [illegible] المذهب للتناهي والتشكل [illegible]
الصورة الجسمية بالانفصال والفصل والوصل [illegible] فانه يجوز انفكاك الصورة الجسمية [illegible]
فان كون الجسم قابلا للتناهي والتشكل لا يستلزم كونه قابلا للفصل والوصل فان الاشكال قد تختلف بغير انفصال
الجسم كالشكل الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة [illegible] والتشكل في الاجسام لا يقتضي
الا باتصال بعضها بالبعض وانفصال بعضها عن البعض والاتصال والانفصال لا يحصل بدون الخارج واما على
الوجه الثاني فللمعترض ان يجيب [illegible] قبول القسمة الوهمية قبول القسمة الانفكاكية [illegible] الجواب
عن المنع [illegible] واما على الوجه الاول من الوجهين الدالين على امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة فللمعترض
ان يجوز اقتضاء المادة المجردة [illegible] بشرط اقتران الصورة [illegible] الهيولى لو وجدت
عن الصورة [illegible] الصورة [illegible] شرح الجابري [illegible]
[illegible] لو كان المذهب للوضع المخصوص الهيولى فقط واما اذا كان [illegible] للوضع المعين المادة
المجردة بشرط اقتران الصورة بها [illegible] الهيولى [illegible]
باحد الاوضاع الكلية بعد حصول الصورة [illegible] شرح الجابري [illegible] ان يقول ان الهيولى [illegible]
الاوضاع ان تخصصت بوضع [illegible] تخصص [illegible] سائر الاوضاع [illegible]
شرح الجابري [illegible] واما على الوجه الثاني من الوجهين الدالين على امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة فللمعترض
ان يجوز كون الواحد مبدأ لاكثر [illegible] ان يكون الهيولى مبدأ للقوة والفعل على تقدير تجردها عن
الصورة ويكون موصوفة بالفعل قابلا للصورة [illegible] ان يكون الشيء الواحد مبدأ لاكثر [illegible] فلم لا يجوز

ان يكون الشيء الواحد مبدأ لكثير وبما ذكره بيان عدم جواز في العلل والمعلولات قد سبق تزييفه على ان مبدأ
كون الهيولى بالفعل ليس بمشترك الهيولى بل مبدأ كونها بالفعل هو المجرد او ما على الدليل الذي ذكر في اثبات الصورة
النوعية فللمعترض ان يطالب الحكيم بما يوجب اختلاف الصورة النوعية فان قيل هو ما يختلف في الاعراض
التي ذكرنا فيختلف في الصورة التي جعلتموها مبادي تلك الاعراض ولو كانا اختصاص الاجسام بتلك الاعراض
يوجب ان يكون بصور نوعية لكان اختصاصها بتلك الصور يوجب ان يكون بصور اخرى ولزم التسلسل قلنا
الاول فلم لا يجوز ان يقال اختصاص الجسم العنصري المعين بالصورة النوعية المعينة انما كان لان المادة قبل حصول
تلك الصورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الصورة اللاحقة واما اختصاص
الفلكية بصورها النوعية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الآخر ولمادته لا تقبل الا الصورة التي
حصلت فيها فللمعترض ان يدعي ان ما جعلتموه مرجحا لاختصاص الجسم المعين بالصورة المعينة من احوال
العنصرية السابقة ومن اختلاف المادة الفلكية سبب لاختلاف الاعراض والهيئات فيقال ان الاجسام
العنصرية انما اختصت كل واحد منها بالكيفية المعينة لانه كان قبل الاتصاف بتلك الكيفية موصوفا بكيفية اخرى
لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة واما الاجسام الفلكية فانما اختص كل واحد منها بكيفية المعينة لان مادتها
لا تقبل الا تلك الكيفية وحينئذ يسقط الحاجة الى اثبات هذه الصورة ولعل الاولى ان يقول المعترض ان يطالب الحكيم
بما يوجب اختلاف الصور النوعية لان الصورة النوعية تحصل الجسم بانواعه ولا يمتنع ان يتحصل الجسم من غير
ان يتقوم باصناف الصور والاعراض المذكورة تخصيص الجسم المعين بعد تحصله بالصورة النوعية
فلا يمنع الصورة النوعية ما يقتضيه الاعراض المذكورة من الحصاة الا ما هو مشار ان الجسم مع
اسناده الى العقل المفارق   الباب الثاني في   المبحث الثالث في اقسام الجسم الاجسام اما بسائط
او مركبات وذلك لانه اما ان لا يكون فيها تركيب قوى وطبائع او فيها تركيب قوى وطبائع فان لم يكن فيها تركيب قوى
وطبائع فهي البسائط كالافلاك والعناصر وان كان فيها تركيب قوى وطبائع فهي المركبات كالنبات والحيوان والبسائط
كرية الشكل والكرة جسم يحيط به سطح واحد وفي داخله نقطة يكون الخطوط الخارجة منها اليه من جميع الجوانب متساوية و
الشكل الذي يقتضيه البسيط بالطبع هو الكرة لان المقتضي للشكل هو طبيعة واحدة وفاعلها هو الجسم البسيط وهو

ـ في الجهة اي ... واثبات ... [illegible]

[illegible]

وهو ايضا ولهن ومباشر الفاعل الواحد والفاعل الواحد لا يكون مختلفا فحينئذ يكون كريا والا لاختلف ... الطبيعة

الواحدة في القابل الواحد نعم يجوز ... مختلفة وبعض البسائط الكلية وعناصر الكلية اما افلاك او كواكب

وطريق اثبات الافلاك انه استدلال بالحركات الموجودة بالرصد بعد تعين الاصول الحكمية ... وطرح كرات ...

متحركة بالذات ... ما يحمل عليه بالعرض ... الاتصال والحركات الفلكية المستديرة البسيطة ...

واستحالة الخرق والالتئام عليها ... والطريق الى معرفة ... الكواكب هو المشاهدة الاخيرة ... الفلكية الكلية

بالارصاد ... فوق ... يحيط بعضها ببعض ... الجاذبة ... المركز ...

الارض واحد منها غير كوكب محيط بالثمانية الباقية ... الاول بالحركة اليومية ... الفلك الاعظم والفلك الاطلس

والعرش المجيد ... المحيط ... والمحدد للجهات ... وان الاجسام متناهية

... هو نهاية الاجسام والمحيط الذي هو ... يحيط بالخلاء والاين ... الخلا

... المتحرك بالوصول ...

اليه ... هو ... منقصد للمتحرك بالوصول اليه ... موجود ... اذ ... غير ... موجود

غير مجردة عن المادة اي يكون ذات وضع ... بالوصول ... في الجواب ... عن ...

ان الطرف ما هو مقصد للمتحرك ... مرجعا فاذا ... مقصد للمتحرك من ... اليه ... موجود ...

ان الطرف ما هو مقصد للمتحرك بالوصول اليه ... المتحرك ... الا ... منفعل ...

... لا الوصول اليه ... منقسم ... منقسم ... منقسم

لان ... منقسم فاذا وصل المتحرك ... لانها اقرب الطرفين ... فانه ... الجهة لاما

... الجهة ... ان ... اليه هو الجهة

... الجهة ... الجهة ... الجهة ... فان ...

ان ... الجهة ... واجب بان الحركة ... المنقسم ... جهة او الى جهة ... العقلاني

الاولان والثاني ... المسافة لا الجهة ... موجودة ... غير مجردة ...

جسمانية ... فيجعل ... قسمين قسم يتبدل بالفرض مثل اليمين والشمال والقدام والخلف وقسم لا يتبدل

[illegible]

١٨٢

وهو ما يكون بالطبع وهو فوق وسفل والجهات المتبدلة بالفرض غير متناهية لان الجهة طرف الامتداد ويمكن ان
يفرض في جسم امتدادات غير متناهية ويكون لكل طرف منها جهة والحكم بان الجهات ست مشهور وليس يمكن ان يحدد
الجهتين بالطبع جسم واحد فان الجهتين بالطبع اعني فوق وسفل لا بد لهما من محدد يعينهما فتحددهما لان الجهة
غير منقسمة فيكون حدا او لا حد لا يتعين بنفسه بل بغيره فيكون ذلك الغير جسما وتحدده وما ثالث الجهة ذات وضع
يكون بالقرب وضعيا لكن المحدد والحيز ان يكون وضعها في خلاء الاشباه وجبه ولا في ملاء متشابه بان يكون بعضه
الموضع جهة وبعضها جهة لان ما ... العدم او لو ببعض لكل الحدود دان يكون جزء وبعضها جهة لو كان الفضاء الجسم
فيتعين ان يحدد الشيء المحدود خارج عما يتحدد به ولكن الشيء لا محالة يكون جسما او جسما بالقرب يكون ... وقد
التقدير بل لا بد من جسم يجب ان يكون المحدد للجهتين جسما واحدا اذ لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض بل كانا جسمين متباينين
في الوضع تحدد القرب بهما دون البعد فان كل واحد من الجسمين انما يتحدد به الا القرب منه ولا يتحدد البعد عنه فاذا لا يتحدد
الجهتان بالكل منهما والحد وجب ان لا يحد جهتين معا وان تعدد واحاط احدهما بالآخر يكفي وفرض المحاط في التحدد حشوا
وافضا التحدد بالمحيط في المحاط وحده لكفاية تحدد الجهتين اذ يتحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه الذي هو ابعد
حد عن محيطه فتعين ان يكون المحدد للجهتين جسما واحدا فاما ان يتحدد به الجهتان من حيث هو واحد والاول غير ممكن لان
الجهتين اللتين بالطبع يجب ان يكونا طرفي امتداد والجسم الواحد من حيث هو واحد انما يحدد ما يليه اعني القرب منه فيتعين
ان يحدد ما يقابله اعني البعد عنه ليس بمحدد وقد تبين ان التحدد انما يكون بجسم واحد لا من حيث هو واحد بل من حيث
انه مركز او محيط فيتحدد جهة القرب اعني الفوق بمحيطه وجهة البعد اعني السفل بما عند مركزه وهو المركز وهذه
الجهة انما يتحدد بجسم محيط بالكل اما ان يكون الفلك التاسع فلك الافلاك والجسم المحدد للجهات بسيط لانه لو كان مركبا من
اجسام مختلفة الطبائع لصح الانحلال عليه فان كل جسم مركب من اجسام مختلفة الطبائع يصح الانحلال عليه ...
مختلفة واستحال الانحياز الطبيعية والانحلال للحركة المستقيمة المتوجهة من جهة الى جهة فالجهة لا بد ان يكون
لحركة الجهات متحددة قبل وجود الجسم المحدد عليه فيكون الجهة لا بد فلا يكون المحدد محددا وقد ثبت انه واذا كان المحدد بسيطا
يكون كريا بالمعلوم وبهذا علم ان الحركة الى جانب اما في طبائعها مستقيمة والا كانت الجهة له لا بد فلا يكون المحدد محددا
الثالث الارصاد شاهدة على ان الافلاك والكواكب تتحرك بالحركة اليومية السريعة من المشرق الى المغرب ودورات الخ

١٨٤

الحركة متساوية فلا بد من جسم محيط بها وحركها بالحركة اليومية وهذا بدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته بجميع الاجسام واما
الثامنة الباقية فيدل عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع تحركها بالذات لاستحالة الخرق على الافلاك فمنها الفلك
الاعظم على الثوابت المتحركة بالحركة البطيئة من المغرب الى المشرق على منطقتين وقطبين ومنطقة غير قطبي الفلك الاعظم
ومنطقة وتسمى فلك البروج ايضا ثم فلك زحل ثم فلك المشتري ثم فلك المريخ ثم فلك الشمس على ما قيل ثم فلك الزهرة ثم فلك
عطارد ثم فلك القمر وهي السبعة تسمى بالكليات وتسمى الممثلات ... واما تحت فلكه الكلية ... فلك من الافلاك
الكلية التي للكواكب السبعة السيارة غير الشمس يشتمل على فلك ... مدوير غير محيط بالارض ويكون الخارج المركز كما
تجده يشتمل على منطقتين مما ابعدهما عن مركز الارض وهي زوج واقربها اليه حضيضها وفلك خارج المركز عن مركز الارض
محيط بالارض ينفصل عن الممثل فيما يحاذيها ومتممات على منطقتين مما ابعدهما عن مركز الارض اوجها
الاقرب منه حضيضها واما الشمس فانه يكتفي فيها باحد الفلكين اي خارج المركز او التدوير من غير ان يكون
لها على القول ويمكن بطليموس الى اثبات الخارج لا اولا وقد اثبتوا العطارد فلكا آخر ايضا خارج المركز فعطارد
فلكان هما خارجا المركز يشتمل الممثل على احدهما المشتمل الى جانب المثل اشتمالا وهو المسمى بالمدير ويسمى
على آخر الاشتمال الممثل على الاخر الحامل وهو المسمى الحامل لفلك التدوير والثبتوا للقمر فلكا آخر مشتملا على
خارج المركز والتدوير ويسمى ذلك الفلك بالمائل ويحمل القمر محيطا بالمائل ويسمى ممثلا بمثل الجوزهر فيكون جميع
الافلاك اربعة وعشرين ... عشرة منها لمعالم المركز اذ فرض غير ان خارج المركز عن مركز الارض فيه
افلاك ... يحرك الفلك الاعلى الحركة الاولى اليومية السريعة ويتحرك ما دونه بحركته ويتحرك فلك الثوابت بالحركة
الثانية البطيئة ويتحرك ما دونه بها ولكل فلك من الافلاك الباقية حركة خاصة الا الممثلات التي ... الخروف
القمر فانها لا تتحرك غير الحركتين المذكورتين واما الكواكب فسبعة منها سيارات لكل منها فلك على الترتيب الذي
ذكر ومن السيارات خمس متحيرة وهي غير الشمس والقمر واما الثوابت فغير محصورة وقد رصد منها الف
نيف وعشرون كوكبا كلها في الفلك الثامن وهو فلك البروج ويمكن ان يكون في الافلاك كثيرة قال المصنف
لعل المان يقول ان سلم استحالة الخرق فلم لا يجوز ان يكون للكواكب نطاق منفصل من تحت فلكه بشكله
يكون قطر الحد مساويا لقطر الكوكب يتحرك بنفسه فيتحرك الكوكب او يتحرك النطاق باعتبار الكوكب ... ذلك

١٨٥

النطاق وعدم يلزم الخرق والالتئام وغيرهم ومن اطلع على البينة واعتبر الاصول التي بنوا عليها مسائل البينة

علم ان هذا الاعتراض ساقط   فرعان الاول انها باسرها   فرعان على وجود الافلاك التسعة

الاول ان الافلاك باسرها شفافة الى اللون لها لانها لو كانت ملونة لحجبت الابصار عن رؤية ما ورائها لان ذا اللون

للون اذ يحجب الابصار عن رؤية ما ورائها واللازم باطل فان الكواكب قد نراها فيكون فيه نظر فان الماء

والزجاج والبلور تكون مرئية ملونة مع انها لا تحجب عن رؤية ما ورائها وان سلم فلا يمتنع في الفلك الثامن

والتاسع لان ما وراء الفلك التاسع ليس بمشاهد لنا البتة ليعلم كونه شفافا والتاسع وان كان ورا

الثامن لكن ليس عليه كوكب ليعلم كون الثامن شفافا وليس ملونا [illegible] اللآلي والرقاع والبلور انه

لا تحجب عن رؤية ما ورائها ملونة وكونها مرئية لا يستلزم كونها ملونة فان المرئي غير منحصر في الملون فان الهواء مرئي

من غير عكس ... ان الفلك الثامن والتاسع لو كانا ملونين لكانا مرئيين واللازم باطل فالملزوم مثله

الافلاك باسرها لا حارة ولا باردة اذ لو كانت حارة او باردة لكانت في غاية الحرارة او البرودة فان الطبيعة المقتضية

شيئا لم تكن لا مانع حصول ذلك الشيء على الوجه ما يمكن [illegible] ذلك تحصل الحر والبرد على عالم العناصر بسبب

مجاورتها لها واللازم باطل فالملزوم مثله وهذا الاستدلال ضعيف فان الحرارة لا الى ما مخالفة بالحقيقة منقول

عليها الحرارة بالتشكيك يجوز ان تكون طبايع الافلاك مقتضية نوعا او انواعا لا تكون غاية الشدة وكون

البرودة وعلى تقدير ان تكون الحرارة والبرودة فيها في غاية الشدة لا يلزم اشتعال الحرارة والبرودة على عالم العناصر

لجواز ان تكون لا تاثير للحرارة والبرودة فيما يجاورها منها والاول ان تعال الافلاك باسرها لا حارة ولا باردة ولا رطبة

ولا يابسة والثاني ان فيها ميلا مستقيما بالفعل وان تحركت الحركة المستقيمة وليس كذلك للمستقيم والافلاك باسرها لا

خفيفة ولا ثقيلة ولا لطيفة ولا كثيفة والثالث فان الحركة المستقيمة والافلاك باسرها لا رطبة ولا يابسة ولا

لكانت قابلة لسهولة التشكل والانفصال وعدمهما فتكون قابلة للحركة المستقيمة لان سهولة التشكل والانفصال

وعدمهما لا يتم الا بالحركة المستقيمة لانها تستلزم قبول الخرق والالتئام والانفصال والاتصال المستلزم للحركة المستقيمة

والافلاك باسرها غير قابلة للحركة الا الحركة المستديرة والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول لانه لو زاد حجم الفلك المحيط بالكل لزم ان

تكون فوقه خلاء وحيز اي يشغله وكذا في الطبيعة النوعية تستحيل على ما شغله ما يحيل على الحجم وكذا اذا انتقص حجمه

١٨٦

بالزيادة والنقصان امتنع تغير حجم المحاط بالزيادة والنقصان والازم التداخل على تقدير الزيادة والخلاء

على تقدير النقصان وكذا الحال في حجم المحاط بالزيادة والنقصان لان معنى ذلك ... في طبائع المحدد وفيه احتمال

حبس ... جزء ... اجزاء الفلك ... في الخارج لا ان الاجزاء المفروضة

متساوية تمام الحقيقة واللازم باطل فلا يستحق جزء من اجزاء الفلك على وضع معين وشخص معين فيكون بالحركة المستديرة

قال الله وهذا البرهان الدال على ان الافلاك متحركة بالاستدارة مستقر فثابت بالعناصر لان الاجزاء المفروضة

في العناصر متخالفة والعناصر غير متحركة بالاستدارة ولعل ان تحصل العناصر قبلها مبدا ميل مستقيم بالطبيعة

ان يكون فيها مبدا ميل مستدير لامتناع ان تكون البسيطة في طباعه ميل مستقيم وفي طباعه ما يعوقه عن ذلك كما

للافلاك فان الحركة المستقيمة فيها ممتنعة فلم يكن في طباعها ما يمنع الميل المستدير   واما الكواكب فهي اجسام

النطاق وشكلها بلا خرق والا فاذكر ثم ومن اطلع على الهيئة واعتبر الاصول التي بنوا عليها مسائل الهيئة
علم ان هذا الاعتراض ساقط   فرعان الاول انها باسرها   فرعان على وجود الافلاك التسعة

صفة والثقل والمطلقة والاضافة والالوان فانها للحركة المستديرة والافلاك باسرها لا رطبة ولا يابسة والا
لكانت قابلة لسهولة التشكل والانفصال وعسرهما فتكون قابلة للحركة المستقيمة لان سهولة التشكل والانفصال
وعسرهما لا يتم الا بالحركة المستقيمة لانها تستلزم قبول الخرق والالتيام والانفصال والاتصال المستلزم للحركة المستقيمة
والافلاك باسرها شفافة فانها للحركة الكلية الا التسع والثمانية والقمر والزهرة لانه لو زاد تحديد الفلك المحيط بالكل لزم ان
تكون فوقه خلاء وهو محال ومقعره محدبه في الطبيعة النوعية فيستحيل على مقعره ما يستحيل على محدبه واذا لم يتم مقعره

بالزيادة والنقصان امتنع تغير محدب المحاط بالزيادة والنقصان والا لزم التداخل على تقدير الزيادة والخلاء
على تقدير النقصان وكذا امتنع تغير مقعر المحاط بالزيادة والنقصان لان مقعره مثل محدبه في تمام الماهية وفيه احكام
الفساد والخطاء لان امتناع ازدياد محدب الفلك المحيط يحيى للاجسام لالانه بل لعدم الحيز الذي هو شرط ازدياد
حجم والبلوغ مع ذلك ليس لكل المتحرك في الامتناع لان الشرط الذي هو الحيز محقق وفيه هذا الاختلاف بان المعروف بالزيادة
والنقصان يستلزم التداخل والخلاء وهما محالان لكن يستقيم فانه يجوز الزيادة والنقصان بالنمو والذبول فلا يلزم
التداخل والخلاء ههنا لان عالم السب بغاية الحركة الكلية المستديرة للحركة المستقيمة   الثالثة انها متحركة لان الاجزاء المفروضة
الفرع الثاني ان الافلاك متحركة لان الاجزاء المفروضة في الافلاك متماثلة لان الطبائع التي للاجزاء المفروضة متحدة
لان الافلاك بسايط فلا يستحيل امور الحاصلة بعضها لكل واحد منها من الوضع والمحاذاة ما يحصل للاخر فلا تكون نسبتها الى
الموضع واجبا من طبايع الاجزاء المفروضة فانفعل عنها جايز ولكن الفعل لا يحصل الا بالميل لان الحركة بدون الميل
في محال ان تكون لها طبائعها ميل وملائم يحكم عليها بحسب الحركة المستديرة لم يكن في طبائعها الا الميل المستدير فيجب ان يكون
في الافلاك مبدا ميل مستدير بالفعل لان المبدأ الميل الطبيعي من مقومات الافلاك ويمتنع ان يكون المقوم متخلفا
عند حصول الجسم بالفعل وجب مبدا الميل المستدير بالفعل في الجسم البسيط والعلوية يثبت ان يكون عنها عائق
عن ذلك الميل بحسب الطبع والعائق الخارج ايضا ممتنع اذ لا عائق عن الحركة المستديرة من خارج الا ذو ميل مستقيم
او ذو ميل مركب ممتنع وجوده عند الاجرام السماوية ووجد مبدا الميل بالفعل وعدم العائق مطلقا على وجه
الميل بالفعل فيقتضي ميلا مستديرا بالفعل بحسب الطبع فهي متحركة بالاستدارة ايضا لو بقي جزء من اجزاء الفلك على وضع
معين وفي حيز معين من اجزاء حيز الكل بدون ان وضع آخر وحيز آخر بدون لزم الترجيح بلا مرجح لان الاجزاء المفروضة
متماثلة تمام الحقيقة واللوازم فلا يبقى جزء من اجزاء الفلك على وضع معين وفي حيز معين فتحرك بالحركة المستديرة
قال المص وهذان الوجهان الدالان على ان الافلاك متحركة بالاستدارة منقوضان بالعناصر لان الاجزاء المفروضة
في العناصر متماثلة والعناصر غير متحركة بالاستدارة ولعل ان كل العناصر فيها مبدا ميل مستقيم بالطبع يمتنع
ان يكون فيها مبدا ميل مستدير لامتناع ان تكون البسيط في طبايعه ميلان مستقيم وفي طبايعه ما يعوق من ذلك كما
للافلاك فان الحركة المستقيمة فيها ممتنعة فلم يكن في طبايعها ما يمنع الميل المستدير   واما الكواكب فلا جاء

ح وأما الكواكب فهي أجسام بسيطة مشفّة كرية مركوزة في الأفلاك مضيئة بالذات إلا القمر فإنه يستفيد
الضوء من الشمس ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده عنها فالقمر كرة نصفها
أحد وجهيه مظلم والوجه الآخر مضيء يتحرك على مركز حركة تساوي حركة فلك البروج فيكون عند الاجتماع وجه المضيء تمامه
إلى الشمس والمظلم تمامه إلينا فإذا تحرك فلك القمر عن الكرة إلى الشمس بحركة تساوي حركة الفلك فيظهر لنا طرف من الوجه
المضيء ويزداد بعد القمر عنها بل الوجه المظلم عنا الطرف الأعظم عنا فكل يوم يزداد ظهور الوجه المضيء حتى يتم حركة الفلك
نصف دورة فيتم أيضا حركة تلك الكرة نصف دورة وذلك عند الاستقبال فيظهر الوجه المضيء بتمامه لنا فيرى بدرا وقد
أعلم بهذا الحصول الجزم بأن نور القمر مستفاد من الشمس لأنه ينزل الخسوف يكذب هذا الاحتمال لأن الخسوف إنما هو
عند الاستقبال وعند الاستقبال وجه المضيء تمامه إلينا فحيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا يتصور أنه

وأما العناصر فبسيطة مطلقة ح وأما العناصر فأربعة النار والهواء والأرض والماء وذلك لأنها إما أن
تتحرك عن المركز أو إلى المركز والأول إما أن يطلب عن تلك المركز غاية البعد أو لا والأول هو النار والثاني هو الهواء والثاني الذي
يتحرك إلى المركز إما أن يطلب المركز أو لا والأول هو الأرض والثاني هو الماء فالنار خفيف مطلق حار يابس يتحرك بحركة
لمقعر فلك القمر أما أنه خفيف مطلق فلأنه يطلب بالطبع أن يكون فوق العناصر وأما حرارة النار فظاهر بحجة
فإن النار التي عندنا المخالطة بما يتكيف بالبرودة وهي مع ذلك حرارتها محسوسة فالنار الصرفة بالطريق الأولى وأما
يبوستها فالذي يدل عليها أنها مفنية للرطوبة مفنية مادة الجسم المجاور وفيه نظر إذ يجوز أن يكون إفناء الرطوبة
للتلطيف والتصعيد لا لأنها يابسة في نفسها وقيل إنها رطبة لأنها سهلة التشكل والانفصال سهلة الترك
وفيه نظر لأنه لا يكون ذلك في النار عندنا يجوز أن يكون ذلك بسبب مخالطة أجزاء هوائية ويحتمل أن يكون
النار البسيطة في بساطتها أفاضت لا تشكل وقد استدل الشيخ الرئيس في الإشارات على يبوسة النار بأن
فإن النار إذا أحدثت وفارقها سخونتها يتكون منها أجسام صلبة أرضية التي ينعقد في السحاب الصاعق
ينزل الأجسام الصلبة من النار بعد خمودها ومفارقة سخونتها عنها يدل على أنها يابسة وهذا لا يستقيم
لو نزل الصاعقة عن الأجسام الصلبة الأرضية التي تنعقد في السحاب من النار لكن فيه نظر فإن الشيخ قال
في بعض فوائده إن الصاعقة تتولد من الأدخنة والأبخرة المتصعدة من الأرضية الجذبة إلى السحاب والنار

والنار مشفّة فلا ترى لكونها ساترة لما وراءها من الكواكب وأيضا النار عند ما تحلل فإن كانت ملونة بالضوء وكذلك
أصول الشعل وحيث النار يعين القول بأنها مشفة فلا يمنع لما خلا ومحاذيا الطيبان يكون فوق الهواء لكونه مشكلا
لها أحسن ولها لمقعر فلك القمر وأما الهواء خفيف مضاف لأنه يتحرك إلى الفوق ولا يصل إلى مقعر فلك القمر حار رطب أما
حرارته فبالنسبة إلى الماء وأما بالنسبة إلى النار فلا يكون شيئا من حرارة النار والذي يدل على حرارة الهواء بالنسبة
إلى الماء أن الماء إذا تسخن بعضه ترقيه بخار أنا نجد الحق من الماء لم يكن أخف والخفة
والهواء الحار لا يوجد إلا لا ينحصر برودة لأنه يمتزج بالحرارة أحلطت بين الماء وأما رطوبة الهواء فهو

فإن الآلات المكتوب على الحجر تركبت يكون محلا للقطعية حدث منه بعد ولا يكون ذلك بالرشح والصعود
فإن الماء لا يصعد بطبعه ولو كان بالرشح لكان من الماء الحار أولى لأنه أقبل للرشح والصعود وإنه يكون
وجه النظر في الهواء قد أن الهواء اللطيف لا يمكن أن يشتمل على أجزاء كثيرة من الماء حضرها الصيف
لأن الأجزاء المائية في الصيف لكانت باقية في الهواء حذار الوقوع ولا يتبع مجاورته للماء
ولو كانت الأجزاء المائية باقية في الهواء لكن الجرأة إنما صرف البرد لحين جمعه من الماء

والنار شفافة لانها لم تكن ساترة لما وراءها من الكواكب وايضا النار عندنا كلما كانت اقوى كانت تلونها اقل وكذلك
اصول الشعل وحيث النار عند المحيط شفافة لا تبصر لما لطف وما ذكرنا الطبيعيون يكون فوق الهواء كان يكون مشكلا
الهواء مستقر له ليتحرك الى فوق والهواء خفيف مضافا لا مجرده الى فوق ولا سبيل الى تسخين بل الهواء حار رطب اما
حرارته فبالنسبة الى الماء واما بالنسبة الى النار فلا يكون بسبب حرارة النار والذي يدل على حرارة الهواء بالنسبة
الى الماء ان الماء بتسخين يصير بخارا فالتحق والتحق لم يكن التحق من الماء لم يكن اخف والخفة
والهواء الحاوي لا يبدأ انما تحس برودة لانه ممتزج بالاجزاء اختلطت به من الماء واما رطوبة الهواء وهواه
ذو كيفية تسهل قبوله الاشكال وتركه بسهولة فظاهر وهو مستقر لنفسه الكائن شامل للماء والارض ثقيل مطلق اي يتحرك
الى الوسط يكون مركزها منطبقا على مركز العالم باردة يابسة اما يبوستها فظاهرة واما برودتها فلانها لو خليت
وطباعها ولم تسخن بسبب غريب ظهر عنها برد محسوس ومكانها الوسط بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم ولا
سيما اليابسة رطب وهبوط والماء محيط بثلثة ارباع الارض ونظامها ان يحيط بالارض الا انما حصل بعض
جوانب الارض تلال ووهاد بسبب عوارض واتصال ان تكلف سال الماء الى الاغوار وانكشف المواضع
المرتفعة فصار الماء والارض عند الكرة واحدة وذلك بحكمة الله تعالى ورحمته ليكون منشأ للنباتات
ومسكنا للحيوانات ثم ان العناصر باسرها قابلة للكون والفساد بمعنى ان كل منها الى الاخر بان يخلع صورة ويلبس
لاخرى وهو الكون والفساد والانقلاب الى الملاصق بلا واسطة كانقلاب الماء الى الارض فان بعض مياه العيون
يتحجر او هو انقلاب الارض الى الماء فان الحجر يجعله اصحاب الحيل الى الملح بالكسر بالماء وذلك بان يتخير الحجر املاحا
اولا ثم الاملاح واما بالتسخين ثم يذاب بالماء وكانقلاب الهواء ماء فان الهواء الملاصق للاناء يصير قطرا
فان الطاس المكبوب على الجمد تركبه قطرات لطيفة حدثت مرة بعد اخرى والا لكون ذلك بالترشح والصعود
فان الماء لا يصعد بطبعه ولانه لو كان ذلك بالترشح لكان في الماء الحار اولى لانها اقبل للترشح والصعود وانه يكون
في الطرف الهواء ممتنع الى الطاس لان الهواء اللطيف لا يمكن ان يشتمل على اجزاء كثيرة من الماء خصوصا في الصيف
لان الاجزاء المائية في الصيف لو كانت باقية في الهواء لتصاعدت جدا لفرط الحرارة ولا تبقى مجاورة للاناء
ولو كانت الاجزاء المائية باقية في الهواء للزم ان نعلم تلك الاجزاء اذا نعلم انه حدوث البرد الجمد تجمد الماء

واما الكواكب فهي اجسام بسيطة شفافة كرية مركوزة في الافلاك مضيئة بالذات الا القمر فانه مستفيد
فانه الضوء من الشمس ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده عنها الا ما علم فلعل القمر كرة بعض
احد وجهيها مظلم الوجه الآخر بحيث على مركز حركة ساوية لحركة فلك القمر بحيث يكون عند الاجتماع وجه المضيء تماما
الى الشمس والمظلم تماما الينا فاذا تحرك فلك القمر كرة هذه الكرة ايضا مركزها ساوية لحركة الفلك فيظهر لنا طرف من الوجه
المضيء ويزيد هذا القدر بعدد الوجه المظلم الى ان يزداد كل يوم ظهور الوجه المضيء
نصف دورة فيتم ايضا حركة تلك الكرة نصف دورة وذلك عند الاستقبال فيظهر الوجه المضيء تماما لنا فنراه بدرا وانما
[illegible]

النار البسيطة فيها اشتعلت الا ضعيفا للهواء وسماها الشيخ الرئيس في الاشارات على هيئة النار
فان النار اذا حدثت وفارقتها سخونتها تكون منها اجسام ضعيفة الارضية التي يتولد منها السحاب الصاعقة
تتولد للاجسام الصلبة من النار بعد خمودها ومفارقة سخونتها عنها بل لانها يابسة وهذا
لو تولد الصاعقة عن الاجسام الصلبة للادخنة التي تتولد في السحاب بين النار لكن يحفظ فان الشيخ قال
في بعض اقواله ان الصاعقة تتولد من الادخنة والابخرة المنعقدة من الادخنة الجذبية السحاب والنار

١٨

مرة بعد اخرى فينبسط ما يكون الكل لانا بحالة الاول واما ثانيا فقد فيكون حدوث طارية النفس مما كان قبلها واما
خطرازمنه حدوثها سكون بين طرحه وبين زمان الطول مما بين حدوثين فيلها ليتباعد من الانا وهذا خلاف
خلاف الواقع قيل لو انقع ببرودة الاناء فسد الهوا المحيط بالانا لزم ان يصير الهوا المحيط حول الكل ما يسبب
برودة الما وكون الهوا المحيط حول الانا يجري الكل جرايا صافيا والشاهد بكذبه فلم يصير الهوا ما يلي حصل
الندى الذي يركب الانا من اجزاء مائية اجيب بان حجم الانا الصلابة يقتضي تكيفه بالكيفية القوية وعند التكيف
بما شيئا تكيفه ويحيط بطيا ولذلك ربما يوجد الاواني الرصاصية المشتملة على المايعات الحارة الحق
يفرق بين المايعات فالاناء للاكثر لشدة برودته يتبعه الهوا المحيط به والما لرقته تكيفه بالكيفية القوية ببرده
يحيل الهوا اللطيف بظاهره عن برد والهوا الشديد سريعا فلا ينفد الهوا ما دام على سطح الانا فاذا
انفصل عنه وانفصل الهوا بالسطح عاد الى ما فسد وقد نقلاب الما هوا فان الما المغلي يتحلل منه الابخرة
يتلطف بالكثرة وقد انقلاب النار هوا لاشتعال يصير هوا فان النار المنفصلة عن الشعل لو بقيت لاحرقت
ما قابلها على بعض الجوانب فانتقضت انقلب هوا وقد انقلاب الهوا نارا فان النفخ القوي بالمنفاخ في النفخ الجيد
على الكير وشدة الطرف الذي يحصل بها الهوا الجديد يصير العالق في الكير نارا بشاهد ذلك من يباشره ولا
الانقلاب بغير وسط بعلم ان الانقلاب بوسط اوبوسطين فوق الانقلاب ولا دل على ان الهيولى مشتركة
ما لا الدائم كانت لها   واما الكلام في المركبات فانها تحصل من امتزاج هذه الاربعة الارض والما
والهوا والنار بامزجة مختلفة معدة لخلق مختلفة وهي المعادن والنبات والحيوان والدليل على ان المركبات
يخلو من امتزاج هذه الاربعة الاشتعال والمزاج هو المعد لحصول صور المركبات من المعادن والنبات
والحيوان ما نادى كان المركبات ما هو ذو صورة لا نفس لها ويسمى معدنا وذو صورة لها نفس غاذية و
نامية ومولدة للمثل والاحساس ولا حركة ارادية لها ويسمى نباتا وذو صورة لها نفس غاذية ونامية ومولدة
للمثل وحساسة متحركة بالارادة ويسمى حيوانا وجميع هذه الصور كمالات اول فان الكمال ينقسم الى نوع
هو صورة كالانسانية وهو اول بشرط كلا الاول والغير منوع هو عرض كالضحك وهو كمال ثان يعرض للمنوع
بعد الكمال الاول فهذه الصور كمالات مختلفة الاثار يصدر من الحيوان ما يصدر من النبات ومن النبات ما يصدر من

١٨٠

من العناصر غير عكس وكل واحد من هذه الثلاث جنس انواع لا تحصر بعضها فوق بعض وكذلك يشمل كل نوع على
اصناف وكل صنف على اشخاص لا تحصر لا بحث لا شيء اثنان من الانواع ولا من الاصناف ولا من الاشخاص
وليس هذا الاختلاف بسبب الهيولى ولا بسبب الجسمية فانها مشتركة ولا بسبب المبدا المفارق فانه
احدى الذات متساوي النسبة الى جميع المواد بل هو انما هو بسبب امور مختلفة والامور المختلفة في الهيولى الصور
الاربع النوعية التي للعناصر التي هي مواد المركبات والاختلاف ليس بسبب هذه الصور انفسها لان الاختلاف الذي
يكون بسببها لا يزيد على اربعة مواد في بحسب اصل التركيب وما يعرض بعد التركيب من الامزجة مختلفة فان المركب
يختلف باختلاف مقادير هذه العناصر والامزجة تختلف باختلاف التركيب فلما كان اختلاف اقسام التراكيب
غير متناه كان اختلاف التركيب غير متناه فلذا كان اختلاف الامزجة غير متناه وتلك الاختلافات الواقعة في الامزجة
هي اسباب معدة لخلق مختلفة في المعادن والنبات والحيوان اجناسها وانواعها واصنافها واشخاصها
والمزاج هي الكيفية المتشابهة المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط بعضها في بعض بان يتصغر اجزاؤها
فيختلط فيستحيل في كيفياتها المتضادة المنبعثة عن صورها بان ينفعل كل بكيفيته في مادة الاخر بحيث يكسر
سورة كل منها سورة الاخر فيستحيل وكيفياتها فتحدث منها كيفية متشابهة في الكل متوسطة بين
ما وهم يشير صور البسائط والعناصر اذا امتزجت وتفاعلت فلا يمكن ان ينفعل كل واحد منها في الاخر
من حيث هو ينفعل عنه لان فعل كل منهما ان كان في انفعاله لزم ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء غالبا ومغلوبا
معا وان كان فعل في الاخر متقدما على انفعاله عنه يلزم ان يصير المغلوب الاخر غالبا عليه وان كان بعد
انفعاله عنه يلزم ان يكون غالبا ما كان مغلوبا فاذا الاعداد ينفعل كل منها في الاخر من جهة غير جهة انفعاله
يجوز ان يكون الاخر من حيث المادة فاعلا لان المادة من حيث هي مادة قابلة والقابل من حيث هو قابل لا يكون فاعلا
ولا يجوز ان يكون الفاعل هو الصورة والكيفية هو المنكسرة لان الصورة لا تنكسر بواسطة الكيفية فيلزم ان يكون
الكاسر منكسرا والمنكسر كاسرا والشيء في حالة واحدة لا يكون غالبا ومغلوبا وكاسرا ومنكسرا لان التجويز الكسر
والكيفية يكون كاسرا او التجويز ايضا يكون منكسرا والحق ان الفاعل هو الكيفية والمنفعل هو المادة وكذلك
يحصل الكيفية المتوسطة بين الحارة والباردة واذا امتزجا غير عنصر صورتين فيها ولا يلزم من فساد الشيء

ان يكون تلك الكثيفة متشابهة في جميع اجزاء العناصر وفيه المتوسط الكثيفة المتشابهة متوسط بين كيفيات
البسائط الاربعة في صورتها   البحث الرابع في حدوث الاجسام اختلف اهل العالم في حدوث الاجسام
والمذهب المحتمل بحسب الفرض اربعة لانه اما ان يكون محدث الذات والصفات او قديم الذات والصفات او
قديم الذات محدث الصفات او محدث الذات قديم الصفات وهذا الاخير اي الرابع مما لم يقل به عاقل واما الاحتمالات
الثلث فقد قال بكل منها قوم اما الاول فقد قال به المسلمون والنصارى واليهود والمجوس فانهم قالوا الا
محدثة بذاتها وصفاتها واما الثاني فهو مذهب ارسطاطاليس وثاوفرسطس وثامسطيوس وبرقلس من المتاخرين
ابو نصر الفارابي وابو علي بن سينا فانهم قالوا الافلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة الا المقدار والشكل
وما يجري مجراهما من كل صور الطارية اللازمة سوى الحركات والاوضاع فان كل واحد منها حادث ومسبوق
باخر لا الى اول والعناصر قديمة بموادها بحسب شخصها وصورها الجسمية قديمة بنوعها وصورها النوعية
قديمة بجنسها لانها قبل كل صورة صورة لا الى اول لها واما الثالث فهو مذهب الفلاسفة الذين
كانوا قبل ارسطاطاليس كثاليس وانكساغورس وفيثاغورس وسقراط وجميع الثنوية كا
لمانوية والديصانية والمرقيونية والماهانية فانهم قالوا الاجسام كلها قديمة بذواتها محدثة بصورها الجسمية
والنوعية وصفاتها ثم هؤلاء اختلفوا في تلك الذوات فافترقوا فرقتين الاول زعموا ان تلك المادة جسم
ثم زعم ثاليس انه الماء لانه قابل لكل الصور فحصل الارض منه بالتكثيف والانجماد والنار والهواء بالتلطيف
فان الماء اذا لطف صار هواء وتكونت النار من صفوة الماء والسماء تكونت من دخان النار وقال انه انما تلقى
القدم من التورية لانه جاء في السفر الاول منها ان الله تعالى خلق جوهرا ثم نظر اليه نظر الهيبة فذابت اجزاؤه
فصارت ماء ثم ارتفع منه بخار كالدخان فخلق منه السموات وظهر على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ثم ارساها
بالجبال ونقل صاحب الملل والنحل عن بليناس المتكلم انه قال ان المبدأ الاول ابدع العنصر الاول الذي هو صور
الموجودات والمعدومات كلها فانبعث من كل صورة موجودة في العالم على المثال الذي في العنصر الاول فمحل الصور
ومنبع الموجودات هو ذات العنصر وما من موجود في العالم العقلي والعالم الحسي الا وفي ذات العنصر صورة
ومثال عنه وقال فيثاغورس العالم ان صور المعدومات في ذات المبدأ الاول لا بابداع مبدع ثم انها بوحدانية

ان يوصف بما يوصف به مبدعه ثم حكى عن الحراني نقل عنه ان المبدع الاول هو الماء ومنه ابدع الجواهر كلها من
السماء والارض وما بينهما فذكر انه من جموده تكونت الارض ومن انحلاله تكون الهواء ومن صفوة الهواء
تكونت النار ومن الدخان والابخرة تكونت السماء ومن الاشتعال الحاصل من الاثير تكونت الكواكب فدارت
حول المركز دوران المسبب على السبب بالشوق الحاصل فيها اليه ثم قال وكان ثاليس الملطي انما تلقى
من المشكاة النبوية مع ما ينقل عن التورية وقال الفرقة الثانية ان الاصل ارضا فحصل الباقي من الارض بالتلطيف
وزعم انكسيمانس انه الهواء وتكونت لطافة النار ومن كثافته الارض والماء وزعم ابرقليطس انه النار
وتكونت الاشياء عنها بالتكاثف والسماء من الدخان وقال بعضهم انه البخار وتكون الهواء والنار منه بالتلطيف
والماء والارض بالتكثيف وعن انكساغورس انه الخليط الذي لا نهاية له وهو اجسام غير متناهية وفيه من كل
جنس اجزاء صغار متفقة اجزاء على طبيعة الخبز واجزاء على طبيعة اللحم وكذا الحال ثم اجتمعت متحركة
تلك الاجزاء اجزاء كثيرة من نوع التي حصلت وصارت جسما وهذا العالم مبني على هذا المذهب انكار المزاج والاستحالة
والكمون والبروز وزعم بعض منهم ان ذلك الخليط كان ساكنا في الازل ثم ان الله تعالى حركه فتكون منه
العالم وزعم ذيمقراطيس ان اصل العالم اجزاء كثيرة كروية الشكل قابلة للقسمة الوهمية دون الانفكاكية متحركة
لذواتها حركات دائمة ثم اتفق لتلك الاجزاء ان تصادمت على وجه خاص فحصل منها على هذا الوجه
هذا العالم على هذا الشكل فحدثت السموات والعناصر ثم حدثت من الحركات السماوية امتزاجات بين العناصر
ومنها هذه المركبات وزعمت الثنوية ان اصل العالم النور والظلمة الفرقة الثانية الذين قالوا اصل العالم
ليس بجسم ثم هؤلاء فرقتان الفرقة الاولى الحرنانية وهم الذين اثبتوا القدماء الخمسة البارئ تعالى والنفس والهيولى
والدهر والخلاء فقالوا البارئ تعالى تام العلم والحكمة لا يعرض له سهو ولا غفلة ويفيض منه العقل كفيض النور
من القرص وهو يعلم الاشياء علما تاما واما النفس فانه تفيض عنها الحياة فيض النور عن الشمس لكنها جاهلة
لا تعلم الاشياء ما لم تمارسها وكان البارئ تعالى عالما بان النفس تميل الى التعلق بالهيولى وتعشقها وتطلب
اللذة الجسمية وتكره مفارقة الاجسام وتنسى نفسها ولما كان من شأن البارئ تعالى الحكمة التامة عمد الى الهيولى
بعد تعلق النفس بها فركبها ضروبا من التراكيب مثل السموات والعناصر وركب اجسام الحيوانات على الوجه

الاطوار التي يخرج فيها عن الضعف وفيه لا لانه لا يمكن ازالته ثم انه تعالى افاض على النفسين عقلا ما وراءه وصار ذلك سبب النقل
على وجه التعليل بانا بما وانه قد العلم الضرورى لا ينفك عن الالام وانا عرفت النفسين ذلك وجب ان لا يخلو عنها
الثالث ان الاجرام الاثيرية ثابتة في الازل كما هو حجة بعد المفارقة وثبت هناك ابدا الآباد في زوايا الجهة والمسافة
الفرقة الثانية المجانبة فيها عن ذلك وهم الذين قالوا اثبات ذي من القدماء المنقولين عن الوصفات قالوا الاف قوام المركبة
بالبسائط ومن اجزاء لو واحد منها واحد في نفسه ثم تلك الاجزاء اما ان تكون لها جهات وراء كونها وحدات اولا يكون
فان كان الاول كانت مركبة لان هناك كل المانية مع تلك الوحدة وكلامنا ليس في المركبات بل في مبادئها وان كان الثاني
كان مجرد وحدات وحينئذ لا يمكن ان تكون مستقلة بانفسها والا كانت مفتقرة الى الغير فيكون ذلك الغير اقدم منها و
كانت في المبادئ المطلقة هذا خلف فلان الوحدات اجزاء قائمة بانفسها فاذا عرض لها الوضع صارت نقطة فاذا اجتمعت نقطتان حصل
حصل الخط واذا اجتمع خطان حصل السطح واذا اجتمع سطحان حصل الجسم فظهر ان مبدأ الاجسام الوحدات
جالينوس ... الفلاسفة ... لما فرغ من تحرير المذاهب شرع في اقامة الحجة على ان الاجسام محدثة
بقوله انا وجدنا ما وذكر وجوها اقواها الاول هو الذي اورده الامام في تصانيفه تقريره ان الاجسام محدثة لانها لو كانت
في الازل لكانت ساكنة والتالي باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة في الازل لكانت متحركة لانحصار
الجسم في انه متحرك او ساكن وذلك لان الجسم ان كان مستقرا في مكان واحد اكثر من آن واحد فهو الساكن وان
لم يستقر فيه فهو المتحرك فاذا لم تكن الاجسام ساكنة في الازل لكانت متحركة في الازل لكن يمتنع ان تكون متحركة في الازل لان الحركة
مسبوقة بالغير المنافي للازل لان ماهية الحركة حصول الامر بعد ما كان في غيره وحصول الامر بعد ما في غيره يقتضي المسبوقية
بالغير فماهية الحركة مسبوقة بالغير والازل ماهيته تنافي المسبوقية بالغير فبين المسبوق بالغير الذي هو الحركة
واللامسبوقية بالغير التي هي الازل منافاة فالملازم بين ملزوم المنافاة الملزوم بين الحركة والازل منافاة
فيمتنع ان تكون الاجسام متحركة في الازل لامتناع الجمع بين المتنافيين واذا امتنع ان تكون الاجسام متحركة في الازل
تعين ان تكون ساكنة في الازل لعدم الخروج عن الحصر واما بيان بطلان التالي فلان الاجسام لو كانت ساكنة في الازل لم تتحرك
ابدا والتالي ظاهر الفساد فانا نشاهد حركة الاجسام الكواكب والعنصريات والجسم الانسان عند الحركة وبيان
تعين الملازمة فلانه يجب ان ... الاجسام اما الملازمة فلان السكون في الازل لو كان لذاته امتنع زواله فلا حركة

ابدا والتالي ... سكونه لو زال لكان هو الغير وذلك الغير الذي هو علة لسكونه لابد ان يكون موجبا في وجوده الى الازل
لكن ذلك الغير موجبا لا مختارا بالضرورة لا جائز ان يكون مختارا لانه لو كان مختارا لم يكن فعله قديما لان فعل المختار
حادث لامتناع ايجاد القديم والحادث لا يكون قديما فثبت ان سكون الاجسام في الازل اذا لم يكن لذاته كان لموجب
ولابد ان يكون الموجب واجبا او منتهيا الى الواجب لانه لو لم يكن واجبا او منتهيا الى الواجب يلزم التسلسل والدور
وهما محالان فتعين ان يكون واجبا او منتهيا الى الواجب وحينئذ يلزم دوام السكون بدوام موجبه الذي هو الواجب او
ما هو منتهٍ الى الواجب فلا يزال السكون ابدا فالاجسام لو كانت ساكنة في الازل لم تتحرك ابدا والتالي باطل فالملزوم مثله
ولما ثبت امتناع كون الجسم متحركا او ساكنا في الازل ثبت ان الجسم يمتنع ان يكون في الازل فبطل قوله امتنع وجود الجسم
في الازل لامتنع وجوده مطلقا لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكنا لان ما بالذات يستحيل زواله والا لجاز ان يصير الممتنع لذاته
واجبا والحكم لذاته واجبا او ممتنعا ويكون ذلك سبيل انسداد باب اثبات الصانع لكن لا يلزم من امتناع وجود الجسم مطلقا
لم يمتنع وجود الجسم في الازل قلنا الممتنع ازلا ليس الممتنع لذاته بل الممتنع ازلا هو الممتنع الازلي لغيره وانه لا فالحادث اليومي فانه
ممتنع في الازل ولا يكون ممتنعا لذاته فلا يلزم من امتناع وجود الجسم في الازل امتناعه مطلقا فان قيل لا نم ان الجسم
لو كان في الازل لكان متحركا او ساكنا في الازل فان الجسم المحدد للجهات لا مكان له فلا يكون متحركا ولا ساكنا وذلك لان الحركة
هو الانتقال من مكان الى مكان والسكون هو الاستقرار في المكان الواحد ... والسكون ... يستحيل
المحدد للجهات يكون متحركا وكونه ساكنا ... لا نم وجود المحدد للجهات ولئن سلم وجوده فلا نم انه لا مكان له فان المكان هو
البعد الموهوم ... ولئن سلم ان المحدد لا مكان له ... ذو وضع ...
فلا يخلو اما ان ... الوضع والمحاذاة ... فهو ساكن ...
الوضع والمحاذاة ... فهو متحرك ... بالسكون ... الوضع والمحاذاة ...
المحاذاة ... يمتنع ان يكون الجسم في الازل
متحركا ... الحركة مسبوقة بالغير المنافي للازل ... الازل ...
الحركة ... للازل ... ما بينها ...
بالغير وما ... الازل ... ما بين الازل ...

الحركة وقد فسر بعض المتكلمين الازلية الاولية وفسر بعضهم باستمرار الوجود في ازمنة مقدرة غير متناهية في جانب
الماضي ولا شك ان الاول واحد من الحركات لا يكون ازليا فلا يكون تفسيره الازلي اما نوع الحركة فلا يكون منافيا للازلية لان
الحركة بحسب نوعها حركة من امر متوقع الى امر حصل فلا نسلم ان ماهية الحركة هي الحركة من امر متوقع الى امر حصل فان نوع الحركة
باق فيه الامر الذي يتوقع والامر الذي حصل فلا ثبات للحركة بحسب النوع حركة من امر متوقع الى امر حصل لم يتصف الحركة بسبق الامر المتوقع
وسبق الامر الحاصل فماهية الحركة يمكن ان توصف بالدوام واشخاصها لا يمكن فالتركيب من امر متوقع الى امر حصل
الا الاول انها حادثة فيه الا بان الازلية ... الجسم لو كان ساكنا في الازل لم يجز ابدا لان السكون ان كان لذاته
امتنع انتفاؤه وان كان لغيره فلا بد وان يكون موجبا بالايجاب او منتهيا الى الواجب فيلزم دوام السكون بدوامه فيلزم
ان يكون السكون مشروطا بعدم حادث فيزول السكون بحدوث الحادث فلا يجاب في حدوث الحادث وجه
السكون لا تتعلق الارادة في وجه المشروط فيتوقف حدوث الحادث على عدم السكون وعدم السكون متوقف
على وجه الحادث فيلزم الدور ... ان الازلي لا ينعدم فان القدير على ايجاد معين قديم ويتعلق ... وذلك المعين
فان الله تعالى قادر على ايجاد العالم فيجوز ان يوجد ما ينفيه تلك القادرية لان ايجاد ...
الازل فانتفى ما ذكر من الدليل على ان السكون اذا كان ازليا لا ينعدم قلنا المرجحة في الازل ...
ابدا والمنتفي تعلق القدير ... الثاني الاجسام ممكنة الوجه الثاني مما يوجد
الدال على ان الاجسام محدثة بذواتها وصفاتها هو ان الاجسام ممكنة لوجهين احدهما ان الاجسام مركبة وكل مركب ممكن
اما الصغرى فلانها مركبة اما من الهيولى والصورة او من الجواهر الفردة واما الكبرى فلان كل مركب مفتقر الى اجزائه التي
هي غيره وكل مفتقر الى الغير ممكن وثانيهما ان الاجسام متعددة لان كل جسم ... العنصريات او من
جنس الفلكيات وكل متعدد ممكن لان تعدد الجسم يستلزم اختلافها ولا يكون اختلافها لذواتها ... اختلافها بعلل
... فيكون ممكنة فثبت ان الاجسام ممكنة وكل ممكن فله سبب فالاجسام لها سبب وذلك السبب
لا يكون موجبا لان سبب الاجسام لو كان موجبا لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط او بغير وسط بسبب دوام
ذاته ... اما انه لو كان موجبا لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط او بغير وسط فلان ذلك السبب الموجب
اما حادث او قديم فان كان حادثا يلزم حدوث الاجسام وهو المطلوب وان كان قديما يلزم من دوامه دوام معلوله الذي

هو بلا وسط ومن دوام معلوله الذي هو بلا وسط دوام معلوله الذي هو بوسط وهلم جرا لان الموجب دوام المعلول بدوام
علته واما انه لم يكن فان كثيرا من الموجودات حادث غير دائم فثبت ان سبب الاجسام لا يكون موجبا فتعين ان يكون
سبب الاجسام مختارا ... سبب مختار فهو محدث ... ان فعل المختار يمتنع ان يكون قديما ...
يجوز ان يكون السبب الموجب ... على سبيل الدوام ... شرط الحوادث والتعاقب فلا يلزم
دوام جميع ما يصدر عنه بوسط فان بعض ما يصدر عنه بوسط يكون حادثا غير دائم بدوامه لان شرط وجوده الحركة
المتصلة المتجددة التي لا دوام لها لانا نقول وجه حدث الحادث ان توقف على وجود الحركة وتلك الحركة على الحركة الاولى
... الى غير النهاية لزم اجتماع الحركات الى لا نهاية ... المترتبة وضعا وطبعا في الوجود معا وهو محال وان توقف
وجه الحادث على عدم الحركة بعد وجوده ... الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجه هذا الحادث
فيلزم من دوام الموجب مع عدم تلك الحركة بعد وجوده دوام ... الحادث ... الجسم ...
... الحركة متعاقبة ... للاحق ... الحركات في الوجود ...
... المتعاقبة على سبيل التعاقب ... الحوادث والعلل ...
بقاء المعلول ... بعض الحوادث ...
الثالث الوجه الثالث من الوجوه الدالة على ان الاجسام محدثة بذواتها وصفاتها هو الحجة التي اعتمد عليها جمهور
المتكلمين وتصويرها ان الجسم لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ... على اربع دعاو ...
الحوادث ... وجوب سبق العدم ...
...
العدم والاول ... الاجتماع والافتراق والحركة والسكون ... حادثة والاجسام لا تخلو عنها
... البحث الرابع من الفصل ... الباب الاول من الكتاب ... احتج المخالف
احتج المخالف ... الاجسام ... بالوقت المعين ...
...
...

١٩٧

او حدوث بتوسط امور قديمة على التقدير ما لا يلزم من قدم ذلك المؤثر القديم لايجاد اما ان لا يكون محتاجا الا بحدوثه وكونه موثرا في
حصول الاثر او لا فان كان الثاني يعرف الحادث ذو موثر مستقل الكلام اليه ويتسلسل اما الاول فاما ان ينتهي الى موثر قديم او لا فان
لم يكن يلزم الدور او التسلسل وهما باطلان وان انتهى الى الاول فالنوع ذلك الموثر في حادث اما ان يتوقف على شرط حادث او لا فان
الثاني يلزم قدمه وان كان الاول يتسلسل الكلام اليه ويلزم التقدم او التسلسل في الحوادث لا الى اول وهو محال وان كان الاول فلا
اما ان يجب مع حصوله حصول الاثر او لا فان كان الاول يلزم قدم الاثر فيلزم قدم الاجسام وهو المدعى وان
[illegible] وجوده مع عدم ذلك الاثر جائزا فلنفرض ذلك مع تجويز الامور المعتبرة في المؤثرية ثم انه يوجد [illegible]
ومع عدمها فاختصاص ذلك الوقت بوجود ذلك الاثر [illegible] اما ان يتوقف على اختصاص بامر [illegible]
لا [illegible] تخصيص الاحداث بذلك الوقت المعين تخصيصا بلا مخصص [illegible] ان الاجسام لو كانت
حادثة [illegible] لكانت حادثة قبل حدوثها ممكنة الوجود والامكان [illegible] يستدعي محلا [illegible]
لانه ثابت وذلك المحل لا يكون نفس الاجسام ولا امرا [illegible] وهو المادة والمادة قديمة لان المادة لو كانت
حادثة [illegible] لكانت مادة [illegible] فثبت ان المادة قديمة والمادة لا تخلو عن الصورة [illegible]
[illegible] الثالث الزمان قديم لانه لو كان حادثا لكان [illegible] قبل وجوده قبلية لا يتحقق الا [illegible]
فيكون قبل وجود الزمان زمان [illegible] والزمان مقدار الحركة فيكون الحركة ايضا قديمة [illegible] فيكون الجسم قديما والجواب
عن الاول ان المخصص تعلق ارادة الله تعالى باحداثه في ذلك الوقت فان قيل تعلق ارادة الله تعالى باحداثه في ذلك
الوقت [illegible] فانه يمكن تعلق الارادة بايجاده في غير ذلك الوقت [illegible] تعلق ارادة الله تعالى
بايجاده في غير ذلك الوقت لكان الله تعالى موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار والكلام فيه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل
[illegible] ارادة الله تعالى في ذلك الوقت واجب فيستغني عن المرجح [illegible] واجيب بان الله تعالى موجبا
[illegible] تعلق الارادة واجبا يلزم ان يكون الله تعالى موجبا بالذات وانما يلزم ذلك لو كان واجبا
لذاته [illegible] وان كان واجبا بالارادة فلا [illegible] تخصيص الاحداث بالوقت المعين يستدعي اعتبار ذلك
الوقت [illegible] بالاوقات [illegible] الاوقات [illegible] يطلب
فيها المرجح [illegible] وجود الزمان [illegible] العالم [illegible]

١٩٨

[illegible] ابتداء [illegible] الموجودات قبل ابتدا وجود الزمان [illegible] والثالث بان [illegible]
[illegible] وقد سبق [illegible] الدليلين [illegible] على الاجسام
[illegible] حدوثها فانه يثبت حدوثها [illegible] الافلاك [illegible] لو انا نعترف بحدوث الاجسام
[illegible] اذ لو عدمت الاجسام بعد وجودها [illegible] بعد وجودها اما ان يكون بانعدام فاعل [illegible]
[illegible] الشرط والثلاثة باطلة [illegible] بعدم العالم بعد وجوده وقد سبق الكلام فيه [illegible]
[illegible] اذ [illegible] الاعدام [illegible] لكن [illegible] عن عدم العالم
[illegible] العدم [illegible] فيكون [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] لانه [illegible]
[illegible] العدم ولا يمكن [illegible] الضدين [illegible]
[illegible] العدم [illegible] حدوث الضد [illegible]
[illegible] الضد [illegible] لحدوث هذا الضد يلزم الدور وهو [illegible]
[illegible] بالاثر [illegible] بالاثر وهو [illegible] لان الموثر [illegible]
عدم [illegible] الاثر والموثر [illegible] العدم [illegible]
[illegible] بالاثر فيلزم اجتماع الضدين وانما قلنا انه [illegible]
ان يكون [illegible] الشرط [illegible] الا عرضا فيكون [illegible] العرض [illegible]
[illegible] فيلزم الدور وهو [illegible] واجيب بانه [illegible] بانعدام العالم [illegible] الاعدام اما ان يكون امرا [illegible]
او لا يكون [illegible] لانه [illegible] العدم [illegible]
[illegible] يتجدد [illegible] عدم او وجود [illegible] لا [illegible]
لم يتجدد [illegible] العدم [illegible] العدم [illegible] وهو [illegible]
[illegible] الموجبة [illegible] وهذا [illegible] بحدوث الضد [illegible]
[illegible] حدوث الحادث [illegible] عدم الباقي [illegible] عدم الباقي [illegible] الحادث [illegible]

١٩٩

أنا امتنع انتفاؤه إلا من المعلول لكن لا حاجة بنا إلا المعلول فهذه الوجه الثاني الفائدة مشتركة بين الجانبين فلما لم
الا لكون الحادث افتقر لكونه حادثا وان كان لا لتوقف لمبنيه ككون محدوث سببا للفتح سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز ان
يعدم لانقطاع اسعاد الشرط وبيانه ان العرض لا يبقى زمانين والجوهر مفتقر الى الموضع واذا لم يخلق الله تعالى العرض انتفى
الجوهر [illegible] بلزوم الدور فلسلم لا يجوز ان يمتاز الجوهر والعرض [illegible] زمان وانتم [illegible] حال الاخر [illegible] التفاني
وصلوا لعلة واحد فاذا لم يوجد احد [illegible] عدم الاخر هذا ما قاله الامام في المحصل قال صاحب [illegible]
فيه مذهب الكرامية ان العالم محدث ويمتنع الفناء واليه ذهب الجاحظ وقالت الاشعرية والبو علي الجبائي [illegible]
فناء العالم عقلا وقال ابو هاشم انا نعرف ذلك بالسمع ثم ان الاشعرية قالوا انه يمتنع من جهة ان الله تعالى لا يخلق الاعراض
التي يحتاج الجوهر الى وجه [illegible] الشيخ ابو بكر فتارة يعني الجوهر انه لا [illegible] من الاكوان وتارة [illegible]
ان الباقي [illegible] بلا واسطة وبلا [illegible] الخياط وتارة [illegible] الجوهر [illegible] الاعراض [illegible]
من اجناس الاعراض فاذا لم يخلق [illegible] انعدم الجوهر وقال امام الحرمين مثل ذلك وقال بعضهم اذا لم يخلق
البقاء وهو عرض انعدم الجوهر وقال الكعبي وقال ابو الهذيل [illegible] فيفنى وقال ابو علي
وابو هاشم ان الله تعالى يخلق الفناء وهو عرض فيفنى جميع الاجسام [illegible] ابو علي [illegible] الجوهر فناء
والباقي [illegible] قالوا بان فناء واحد يكفي الافناء الكل فهذه مذاهبهم وقول الامام [illegible] انه باطل لانه لا فرق بين ان يقال
لم يفعل البتة وبين ان يقال فعل العدم لمبنى شيء وذلك ان الفرق بينهما حاصل [illegible] النظر فان القول بانه
لم يفعل حكم بالاستمرار على ما كان وبعدم صدور شيء عن الفاعل والقول بان فعل العدم حكم بتجدد العدم بعد ان
لم يكن وبصدوره عن فاعل وقابل العدمين يكون بانتسابها [illegible] او بانتساب احدهما دون الاخر [illegible]
الوجه الثالث [illegible] الاعدام بطريان الضد وسوى ان النفاد [illegible] الجانبين على السواء [illegible] كون الحادث
اقوى وان كان لا يتوقف [illegible] والجواب ما بيناه من كون الحادث اقوى [illegible] المرجح على المبقي واما ابطال
الاعدام بسبب انتفاء الشرط وان الشرط لا يكون الا عرضا [illegible] فان من الجائز ان يكون هناك شرط غير
العرض لا يكون الجوهر الذي هو المحل شرطا له [illegible] الاعراض فيه [illegible] الشرط لا جوهرا ولا عرضا
بل امرا عدميا وقد بيان جواز الاشتراط به وبذا الرد [illegible] انعدام المشروط وبيان الامام كون العرض شرطا

٢٠٠

[illegible]

شرط في الاعدام بان العرض لا يسبق الجوهر فيمتنع الخلو عنه فينعدم بانعدامه بل بما يضيف مع ... الخصوص لان
الكرامية لا يقولون به كالمعتزلة واما الزام الدور بسبب احتياج الجوهر الى العرض فيبطل لان الدور يكون
اذا كان الاحتياج ... الى احتياج ما يحتاج اليه فيه وههنا ليس كذلك فان احتياج الجوهر الى العرض لا بعينه
لا الى عرض معين والعرض المعين يحتاج الى الجسم بعينه فلا يلزم منه الدور وجواب الامام بتجويز التلازم من غير احتياج
لا يجدي الا انه ليس بعينه ههنا فان العرض يحتاج في وجوده الى الجسم والتلازم وان كان باحتياج كل واحد من المتلازمين
الى الآخر محال لكن من غير احتياج احدهما الى الآخر اولا لما يتعلق بالآخر يحتاج ليس ببعضها فان ذلك يكون ...
... الانفكاك فانما والثاني بالمتضايفين على الوجه المشهور غير صحيح فان احتياج كل واحد منهما
يحتاج في الوجه الذات الى الآخر الاضافة ومعلولا لعلة واحدة يحتاج كل واحد منهما الى علة الآخر فليس هذا مع الا
مطلقا من غير لزوم الدور   الخامس في تناهي الاجسام   المبحث الخامس في تناهي الاجسام الابعاد
الموجودة الخارجة حقا بيننا سواء فرضت في خلاء او ملاء خلافا للهند لنا انا فرضنا خطا غير متناه وفرضنا خطا
متناهيا يوازيه بالخط الاول فاذا مال الخط المتناهي من الموازاة الى المسامتة فلا بد من نقطة تكون اول نقطة المسامتة
وتكون الخط الذي فرض انه غير متناه مشتملا على النقطة التي فرضنا انها اول نقطة المسامتة لان الخط الذي فرض
انه غير متناه لو لم يشتمل على تلك النقطة لكان ... تلك النقطة التي فرض انها اول نقطة المسامتة ... الخط
فيكون اول المسامتة مع ما فوقها لان المسامتة مع الفوقانية قبل المسامتة مع التحتانية فاذا فرضنا انه اول
نقطة المسامتة لا يكون اول نقطة المسامتة هف فيتعين ان يشتمل الخط على تلك النقطة فيكون الخط الذي فرضناه غير
متناه متناهيا هف واحتج الهند بان كل جسم فما وراءه متميز بالبعد لان العقل الصريح يشهد بان الطرف
الذي يلي القطب الجنوبي غير الذي يلي القطب الشمالي ولولا ان كذلك لم يكن عدما محضا لان العدم المحض لا
خصوصية فيه ولا تميز فكيف يحصل الامتياز فيكون موجودا ولا شك انه يكون متميزا بالبعد ... فيه
فيكون جسما او جسمانيا او جسما لا يخلو عن الجسم فيثبت ان ما وراء كل جسم جسم الى لا نهاية ورد بان
خارج العالم لا يتميز فيه جانب عن جانب وان الحكم بهذا التميز للوهم لا للعقل فالتميز وهمي محض ليس بثابت في نفس
الحكم بان التميز في الخارج كاذب فان ما لا وجود له اصلا لا امتياز فيه اصلا   الفصل الثالث في المقار... عليها

٢٠٠

١٩٩

لما فرغ من الفصل الاول في الاجسام شرع في الفصل الثاني في المفارقات وذكر فيه سبعة مباحث الاول في اقسامها
الثاني في العقول الثالث في النفوس الفلكية الرابع في تجرد النفوس الناطقة الخامس في حدوث النفس السادس
في كيفية تعلق النفس بالبدن السابع في بقاء النفس البحث الاول في اقسام الجواهر المفارقة والجواهر المفارقة
عن المادة ان لم تكن جسما ولا جسمانية فالجواهر الغائبة عنا على حسب الاثبات اما ان يكون مؤثرة في الاجسام
او مدبرة للاجسام او لا يكون مؤثرة فيها ولا مدبرة لها والاول الجواهر الغائبة المؤثرة في الاجسام هو العقول
السماوية والملأ الاعلى في عرف حملة الشرع والثاني الجواهر الغائبة المدبرة للاجسام تنقسم الى علوية تدبر الاجرام العلوية
اي الفلكية وهي النفوس الفلكية عند الحكماء والملائكة السماوية عند اهل الشرع والى سفلية تدبر عالم العناصر وهي اما
ان تكون مدبرة للبسائط الاربعة العنصرية النار والهواء والارض والماء وانواع الكائنات وهم يسمون ملائكة
الارض والبحار صاحب الوحي صلوات الله وسلامه عليه [illegible] ملك البحار وملك الجبال وملك الامطار وملك
الارزاق واما ان تكون مدبرة للاشخاص الجزئية وتسمى نفوسا ارضية كالنفوس الناطقة والثالث الجواهر الغائبة التي
لا تكون مؤثرة في الاجسام ولا مدبرة لها تنقسم الى خيرة بالذات وهم الملائكة الكروبيون عند اهل الشرع والى شريرة بالذات
وهم الشياطين والى مستعد للخير والشر وهم الجن وظاهر كلام الحكماء ان الجن والشياطين هم النفوس البشرية
المفارقة للابدان ان كانت شريرة كانت شبيهة [illegible] الى ما يناسبها من النفوس البشرية فيتعلق ضربا
من التعلق بابدانها وتعاونها على افعال الشر وذلك هو الشيطان وان كانت خيرة كان الامر بالعكس واكثر المتكلمين لما
انكروا الجواهر المجردة كما اشير اليه في الفصل الاول من الباب الاول من الكتاب الاول قالوا الملائكة والجن والشياطين
اجسام لطيفة قادرة على التشكل باشكال مختلفة واما المعتزلة فانكروا لانها ان كانت لطيفة وجب ان لا يكون
قوية على الافعال وان كانت كثيفة وجب ان نشاهدها والا لامكن ان يكون
بحضرتنا جبال ولا نراها واجيب بان الاظهر ان تكون لطيفة بمعنى عدم اللون لا بمعنى رقة القوام ولئن سلم انها كثيفة
لكن لا نسلم انه يجب ان نراها لان رؤية الكثيف عند الحضور غير واجب ونقل عن المعتزلة انهم قالوا الملائكة والجن
والشياطين متحدون في النوع ومختلفون باختلاف افعالهم اما الذين لا يفعلون الا الخير فهم الملائكة واما الذين
لا يفعلون الا الشر فهم الشياطين واما الذين يفعلون تارة الخير وتارة الشر فهم الجن ولذلك عد ابليس تارة

مختلفون

تارة في الملائكة وتارة في الجن قال المصنف رحمه الله هذا التقسيم الذي ذكرته على الوجه الذي ذكر [illegible]
والتقطته من [illegible] الحكماء واحاطة العقل بها من طريق الاستدلال العقلي [illegible] الله تعالى
وما يعلم جنود ربك الا هو [illegible] والمعقولات [illegible] العقول الجواهر المجردة التي
هي مؤثرة في الاجسام قال الحكماء العقول هم اعظم الملائكة [illegible]
[illegible]
الاول ان الافلاك [illegible] ممكن وكل موجود ممكن [illegible]
[illegible] فلا يكون [illegible] واحد حقيقي والواحد الحقيقي لا يصدر
[illegible] الواحد الحقيقي لا يصدر عنه [illegible] الافلاك [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] المحيط الذي [illegible] يكون [illegible]
[illegible] وجود المحاط [illegible] وجود المحيط [illegible] عدم الخلاء
[illegible] المحيط [illegible] وجود المحاط [illegible] فيكون عدم الخلاء [illegible]
[illegible] المحيط [illegible] المحاط [illegible] وجود [illegible]
[illegible] المحيط [illegible]
[illegible] ان يكون عدم الخلاء [illegible] المحيط [illegible] واجبا [illegible]
[illegible] المحيط [illegible] عدم الخلاء [illegible] المحاط [illegible]
[illegible] المحاط [illegible] المحيط [illegible] ان يكون عدم الخلاء [illegible]
[illegible] المحيط فيكون عدم الخلاء [illegible] المحيط فيكون الخلاء [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] الضعيف
[illegible] الضعيف
[illegible]
[illegible]
بالفعل

فان ما لا يكون الا بالفعل لا يمكن ان فاعلا و يكون الجسم موجودا بالفعل الا بالصورة لان ... بالجسم

بالقوة والفعل في القصاد عن صورة الجسم ... تصور عنها مشاركة الوضع لان ... نقوم ...

كذلك ما ينفك عنها بعد قوامها ... تلك المادة فيكون مشاركة الوضع ولذلك قال الشارح ... الحق

انما كان ... الجسم ... كان له وضع خاص في القبة ... ولذلك ... الجسم ...

الجسم ... بصورته وقابل الوضع بالنسبة ... مشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا الا وضعيا

والا لكان ... مشاركة الوضع ومايكون عنه ... الحركة ... والتصور ... وكان

الجسم علة الجسم ... ان يكون ... لا علة ... الهيولى والصورة ... الجسم ... الهيولى ... والصورة ...

وضع قبل الصورة ... والصورة ... الهيولى ... لها ... لا يكون

وضع ... الجسم ... الافلاك ... الجسم ... النفس ... الصورة ...

لعاقله بالجسم كما ذكرنا ... الافلاك ... ملك ... العقول ...

وهو العقل الثاني الصادر من المبدا ... لا يكون الا واحدا ... واحد ... الصادر

لا يكون الا واحدا بسيطا ... واحد ... بسيطا ... الصادر ...

لا عداد ... ان يكون ... واحد ... الصادر ... الا على ...

... ان يكون الصادر ... الاشرف ... الصادر ... كان ...

على الاخرى ... مطلقة الاخرى ... واللازم باطل ... الاخرى ... لكن ...

ما ... للنفس ... فاعلة ... النفس ... الهيولى ... الصورة

... الصورة ... والا لزم ... الصورة ...

... ان يكون الصادر ... الجسم ... الجسم ... الصادر ...

النفس ... الجسم ... الصادر ... الجسم ...

... لا ... الجسم ... الصادر ... العقل الاول ...

... الصورة ... النفس ... العقل ... الصادر ... العقل

ينبغي ان يكون هو المشتمل ... ضعيفان اما الاول فلان ... الخلا ممتنع لذاته ... الخلا ...

واجبا لذاته ... واللازم باطل فانه يكون عدم الخلا واجبا لذاته ... يكون ... على وجود المحاط واجبا لغيره

... عدم الخلا واجبا لذاته ... على المحاط واجبا لغيره ...

... واجبا لغيره ... المحيط ... لا ... ان يكون صدور المحاط

... يكون المحاط واجبا لغيره ... المحيط ... الا ... يكون المحاط

واجبا لغيره ... ان يكون ... المحيط ... بالغير ...

... عدم الخلا واجبا لذاته ... على المحاط واجبا لغيره ... واجبا

لغيره مطلقا ... المحاط ... المحيط لا ... الخلا ... المحيط علة

المحاط فان الخلا لا ... مطلقا ... المحاط ... المحاط ... بان ...

المحيط ... الخلا ... العدم ... الخلا ... الامكان ...

بالغير ... الغير ... الخلا ... الخلا ...

... الخلا ... المحيط ...

الخلا ... ان يكون ... الجسم ... الكثرة ... الصادر ...

... ان يكون الصادر ... العقل ... الفعل ... الاول ...

ووجوب بالنظر ... وامكان ... لذاته ... العقل ... ووجوده

والعقل ... العقل ... ومكان ... وصورة ...

... العقل ... العقل ...

العقل ... العقل ... العالم ...

... ان يكون هو العقل ... العقل ... العالم ...

... العالم ... الخلق ...

... الاول ... فرع ...

بل هو مبني على وجود العقل لما كانت العقول [illegible] الى الحركة [illegible] وكانت النفوس [illegible]

بانضمام امور اليها [illegible] لا لانها بالفعل [illegible] من مذهب الحكماء ان [illegible] الامور [illegible] الى الحيز [illegible]

لوجوده وبعيد [illegible] متنوع وعدم حصول الكمال له لان العقل لا يكون الا [illegible] فان منهم من الحادث

مادي وان ما [illegible] مادي [illegible] ومادي وان ما لا يكون كما لا لنا حاصلا بالفعل

مادي وكانت العقول عاقلة لذواتها [illegible] غير مدرك [illegible] الحسية [illegible] المبحث الرابع من [illegible]

ان [illegible] المبحث الثالث في [illegible] اتفق الحكماء بان حركات الافلاك [illegible]

غير طبيعية لانها لو كانت طبيعية لكان مطلوبا بالطبع مهروبا بالطبع واللازم باطل [illegible] ان يكون مطلوبا بالطبع مهروبا

بالطبع [illegible] لان كل ما يتوجه اليه الحركة [illegible] اليه [illegible] فلو كانت طبيعية

لزم ان يكون بحركة [illegible] الطبع [illegible] عنه بالطبع ويكون طالبا بحركة [illegible] وضعا

[illegible] الطبيعة [illegible] ان يكون [illegible] الطبع [illegible] الحركة فيكون [illegible]

مطلوبة بالطبع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عن [illegible] ولا يصح ان يكون [illegible] شهوانية وغضبية لان [illegible] والغضب [illegible]

[illegible] ولا [illegible] لا تخرق ولا [illegible] ولا [illegible] ولا [illegible]

[illegible]

[illegible] شهوانية وغضبية فلا يكون [illegible]

[illegible] فيكون [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible]

[illegible]

[illegible] الافلاك [illegible]

لا الافلاك [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible]

[illegible] المبحث [illegible]

[illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] العلم [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مشاركة وكون انفعاله بشرط تعلق [illegible] لكان [illegible] لاشتراك [illegible] لا اساس [illegible] ما بطلا

ملاك النفس لو كان مركبة لكانت جسما واللازم باطل لانها لا تنقسم مجردة وان النفوس مختص بالنوع فلو

مال البدن لكانت واحدة لا متعددة او لا تتنوع بالنوع وما تعلق النفس بالبدن بصحيح تعلق النفس مع البدن

ان المتعلق لا يشمل البدن الكلي بل تحن ثم لو انعطفت النفس على البدن او بعث لحيلة لزم ان تعلق [illegible]

ولا يفتقر الى بيان النفس مع انه [illegible] بالبدن لكانت منقسمة واللازم ان النفس مجردة والمجرد لا ينقسم

تعريف تعصبات كلي وحصل على بدنه [illegible] بالشركة بكونه النفس نفسا بشرطه كونه واحد من البدن

وكونه مدبرة من عدا رضاء او الاعلام من كمال الكون في العرض المحض الذي [illegible] الجزئية الاطلاق

تمام كما بينه [illegible] الادراك لعوارض ان الاعلم انه يلزم ان يكون المنقوس مركبة للام الكل مركبا جسم [illegible]

الكل جسم مركب [illegible] والوحدة كما انه لا يمكن [illegible] يكون الكل مركب جسما والمجرد باسرها

فالجمود والمجرد وجسمها او بحالة بالنوع [illegible] بعض بعضها [illegible] بكونه مجرد مركب من الجنس والفصل

عندهم واكل [illegible] لما طعنه لا نسلم انه بالنوع [illegible] لعدد المعقولات لما طعنه قبل خروج الابدان

الا بتعدد الابدان [illegible] مشتملة الى ان يحصل الكمال [illegible] ووحده لم [illegible] الى النسان الى

نعم [illegible] الا لو كان متعددة [illegible] الكمالات لا تناهى [illegible] لم المشائخ وهو بط

نعم الجواب لا تعدد لكم [illegible] وبطلان التناسخ [illegible] حدوث النفس [illegible] وبطلان التناسخ الى المطلق

[illegible] التقسيم والتحقيق ان شرط حدوث النفس البدن

[illegible] استكمال البدن فلا يحصل [illegible] التناسخ والا لزم ان يكون واحد [illegible] نفسان

[illegible] لوجود التناسخ بطلان التناسخ [illegible] النفس [illegible] معدومة

النفس بابطال التناسخ [illegible] ان [illegible] لكانت النفوس مختصة بالنوع [illegible] قبل البدن

[illegible] كانت مختلفة كثيرة لا يكون [illegible] بالنوع [illegible] مختص بالنوع [illegible] لها الامور المختلفة

كالوا او [illegible] تعلق الامور المختلفة [illegible] او [illegible] والسعود والنحس

لكن [illegible] تعلقها بالامور المختلفة فلا يكون مختلفة بالنوع [illegible] لكانت النفوس [illegible] منكرة لا يكون

السادس

لكون مختص بالنوع واللازم باطل لان الغرض انه مختص بالنوع فالملزوم مثله

النوع [illegible] تعلق النفس بالبدن وكيفية [illegible] فالحكماء [illegible] حالة البدن [illegible]

[illegible] فلا يكون تعلقها بالبدن تعلق حلول كتعلق الصورة بالمادة والعرض بالموضوع كتعلق السواد

بالجسم ولا تعلق مجاورة كتعلق الاشياء بالمكان [illegible] ويفارقه اخرى كما تعلق بالبدن

تعلق العاشق بالمعشوق [illegible] لا يمكن للعاشق [illegible] مفارقته [illegible]

[illegible] تعلق النفس بالبدن [illegible] الحسيين والعقليين [illegible] العشق او الفطرة

عبارة عن العلوم [illegible] وقوى بدنية وقال الله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم

لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والابصار والافئدة لعلكم تشكرون والنفس تتعلق اولا بالروح وهو جسم لطيف

البخار المنبعث عن القلب [illegible] من الطف اجزاء الاغذية فيفيض من النفس الناطقة على الروح [illegible]

سريان [illegible] البدن واعضائه [illegible] ولكل عضو من اعضاء البدن [illegible] ظاهرة وباطنة [illegible]

[illegible] العضو [illegible] في تعليم الذي [illegible]

[illegible] والحكم [illegible] ثم [illegible] باسرها انقسم [illegible]

والمدركة [illegible] الى مدركة ظاهرة والى مدركة باطنة اما المدركة الظاهرة [illegible]

السمع [illegible] الذوق واللمس اولا البصر وهو قوة مودعة في العصبة المجوفة [illegible]

[illegible] الاضواء والالوان [illegible] بواسطتها سائر المبصرات كالشكل والمقدار

[illegible] ادراك البصر [illegible] الحدقة [illegible]

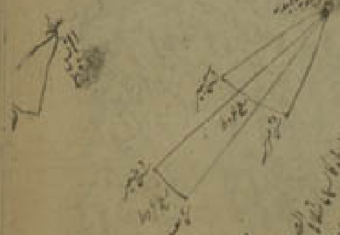
[illegible] عند الحدقة ولاجل ادراك البصر [illegible]

[illegible] الحدقة [illegible] مخروط [illegible]

[illegible] المبصر [illegible] الحدقة [illegible]

[illegible] الحدقة [illegible]

[illegible] الحدقة وتكون [illegible]



بزوه يحدث من ملكة الحفظ ... عند ... وطول ... من الحد ... والحصول

... بالجار كافعال ... وخرج ... ومنع عدّ العوز ... لو كان للافعال ... على ...

... المشعور ... الافعال بحسب ... ملاقاة ... الى الاصل ... والغالب

... الافعال بحسب ... السمع ... من كما ... الحس ... السمع ... اكثر

... فصل ... لنقطة من ... وهو معلوم ... فهو منسوب ... الحد ... العين ...

... الثالث ... من كما ... الظاهرة ... وهو ... معلوم ... تشبه ...

... وهو كل ... المدركة ... من ذي الرائحة ... الخيشوم ... ذلك

... المختلط ... مخلل ... من ذلك ... التحال ... يحلل منه ... الدوام

... الرابع من كما ... الظاهرة الذوق وهو قوة منبثة

... في عصب ... بالجرم ...

... من المطعوم ... الحافظ ...

... الحاكة ... الاحساس ... بالجسم ...

... الخالط ... المقاس ...

... والاصوات ...

الا بد لظاهر ... الفوق ... مجلسه ... الحكم ... بحيث ... الاخالة

والحكم ... الصورة ... الى ... فيحصل ... الحس المشترك

وان الحس ... الظاهر ... الصور ... المحسوسات ... الحس الظاهرة ... الحيوانات ... اللون

والخيال ... الجزئية ... والمعاني الجزئية ... وعلى ... لما ... الخيال

... الفوة ... الحاظ ... الخيال ... الحس ... الحفظ ... الحس المشترك ... فيها

... المحسوس ... الظاهرة ... الحفظ ... الصور ... التقيد ...

... هذا ... العوة ... الحافظة ... والاحفظة ...

... الحواس ... الحيوان ... المفهومة ... المعاني ...

... الحفظ ... المفرد ... الحفظ ... الحافظة ...

... والخيال ... الظاهرة ...

[illegible]

... من تلك الخطوط عند [illegible] مخروط [illegible] من الحدقة [illegible] والحصول
[illegible] كما [illegible] ومنع هذا العود [illegible] لو كان الابصار بانطباع [illegible]
[illegible] الابصار بخروج [illegible] الاول [illegible] الشعاع والقائل
[illegible] الابصار بخروج الشعاع الثاني الحس المشترك [illegible]
[illegible] من [illegible] ومعلوم [illegible] [illegible]
[illegible] الثالث [illegible] الحس المشترك [illegible] مقدم الدماغ [illegible]
[illegible] من [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] المخلط [illegible] من [illegible] ان [illegible] على الدوام
[illegible] الرابع من [illegible] الحس المشترك الظاهرة الذي [illegible] وهي قوة مرتبة
[illegible] ادراك [illegible] الحافظ [illegible] المعاني [illegible]
[illegible] بسبب [illegible] من [illegible] او [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الحافظ [illegible] [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] الظاهر [illegible]

[illegible] الحس المشترك [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] [illegible] الحس المشترك [illegible]
[illegible] الحس المشترك [illegible] النفس [illegible] الدماغ [illegible] الخيال
[illegible] الحس المشترك [illegible] الخيال [illegible] [illegible]
[illegible] الحس المشترك [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الحافظ [illegible] [illegible]
[illegible] الحس المشترك [illegible]
[illegible] الحفظ [illegible] الخيال [illegible]
[illegible] المعاني الجزئية [illegible]
[illegible] [illegible] الوهم [illegible]
[illegible] الحافظة [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الحفظ [illegible]
[illegible] الحافظ [illegible] الوهم [illegible]
[illegible] [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الصور [illegible] المعاني [illegible] الصور [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] العقل [illegible]
[illegible] [illegible] الحفظ
[illegible] [illegible]

ما يشتهيه ويقصده [illegible] إذ لو [illegible] المحركة [illegible] الفاعل علم [illegible]
المحركة من [illegible] في العضلة [illegible] معاً [illegible] الساير [illegible] لا [illegible]
[illegible] الاعضاء [illegible] على الحركة [illegible] والاعازم   وأما القوى الطبيعية   فأنواع من القوى
[illegible] المحركة لا اختيارية التي يشارك [illegible] الحيوان [illegible] القوى الطبيعية التي يشارك فيها الحيوان والنبات وهو
[illegible] لأجل حفظ الشخص وهي الغاذية [illegible] ولأجل حفظ النوع [illegible] الحفظ المثل [illegible]
[illegible] النامية وأما الغاذية فهي التي تحيل الغذاء إلى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل [illegible]
الغذاء إلى مشابهة المغتذي [illegible] الغذاء [illegible] يتحلل وأما النامية فهي [illegible] توجب
في أقطار [illegible] المغتذي [illegible] طبيعي محفوظ في أجزاء المغتذي [illegible] على تناسب طبيعي [illegible]
الخارج [illegible] الطبيعي [illegible] أجزاء المغتذي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

٢١٦

بالآلة [illegible] النفس [illegible] الحس المشترك
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
وأما المحركة [illegible] قسم المحركة اختيارية [illegible]
طبيعية أما المحركة الاختيارية [illegible] على جلب [illegible] القوة الشهوانية [illegible] دفع [illegible]
وهي القوة الغضبية [illegible] المحركة للاعضاء
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

٢١٥

للواضع ما من القضايا الاولية خفي لموضع اور [illegible] لافتة عمل القوى الحسية [illegible] وهذه القوى الحس [illegible]
ما ذكرناه [illegible] فقط لان الادراك الا باطنة لا يتم الا بجهاتها والحسية [illegible] والبدن [illegible]
[illegible] الاثر و [illegible] الحس [illegible] القوى [illegible] لنا ان النفس [illegible]
او الحس [illegible] للقوى الجسمانية الى [illegible] ونقول لنا ان النفس [illegible]
بالالة [illegible] والمحسوس [illegible] وتنطبع الالة [illegible] النفس [illegible]
والظاهر [illegible] بمعنى [illegible] النفس [illegible] الجانب [illegible]
من الجانب [illegible] الوضع [illegible] الاشارة الخارج [illegible]
لان [illegible] يكون [illegible] الخارج [illegible] الاشارة [illegible] الجانب [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible]
الجانبين [illegible] جسم وجسماني [illegible]
[illegible] فادراك الجزئي [illegible] المدرك [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الفاعل [illegible]
واما الحركة [illegible] فهي من القوى [illegible] القوى المحركة [illegible] اختيارية [illegible]
طبيعية اما الحركة الاختيارية [illegible] على جلب النفع [illegible] الشهوانية او على دفع الضار [illegible]
[illegible] الغضبية [illegible] المحركة للاعضاء [illegible] العضلات [illegible] القريب [illegible]
فان الحركات الاختيارية اربعة [illegible] الاول [illegible] الخيال [illegible] الشعور [illegible]
[illegible] الشعور [illegible] الجزئي [illegible]
[illegible] التي [illegible]
[illegible] او [illegible] غضبا [illegible]
[illegible] او [illegible] غضبا [illegible]
[illegible] الشهوة [illegible]

٢١٥

[illegible]
[illegible] لاجل حفظ الشخص [illegible] والنامية [illegible] لاجل حفظ النوع [illegible]
[illegible] الغاذية [illegible] الغذاء [illegible]
[illegible] الغذاء [illegible] الغذاء [illegible] النامية [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible] اجزاء [illegible] النشو [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] والعرض [illegible] النشو [illegible] بالنامية والغاذية
[illegible] الغذاء [illegible] فانه [illegible]
[illegible] من الغذاء [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] النوع [illegible]
[illegible] القوى [illegible]
[illegible] بالطبع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العرض [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

٢١٦

وإنما جعل ... [illegible] ... من الأعضاء ... [illegible] ... المعدودات في نفسها

التي يحصل الغاذية ... [illegible] ... كما في

حصول ... [illegible] ... الغاذية ... [illegible]

لا انقطاع لها ... [illegible] ... ذات

... [illegible] ... وكذلك الأعضاء ... [illegible] ... القوى الأربع

... [illegible] ... أربع قوى ... [illegible] ... الجاذبة ... [illegible]

... [illegible] ... وجميع الأعضاء ... [illegible]

لغذاء ... [illegible] ... الغذاء ... [illegible]

جاذبة من ... [illegible]

... [illegible]

ولهذا ... [illegible] ... الغذاء ... [illegible]

... [illegible] ... سائر الأعضاء

فإن الأخلاط الأربعة الصفراء والدم والبلغم والسوداء مختلطة في الكبد ويتميز كل واحد منها ... [illegible]

... [illegible] ... الغذاء ... [illegible]

لغاذية ... [illegible] ... الغذاء ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... الأخلاط الأربعة

الدم والصفراء والسوداء والبلغم الثالث للعروق الرابع للأعضاء وهو أن يصير ... [illegible] ... أن يكون جزءا

من العضو ... [illegible] ... الغذاء ... [illegible]

... [illegible] ... الغذاء ... [illegible]

لا حصر السبب ... [illegible] ... فإن الغذاء إذا كان قليلا ... [illegible] ... يحصل هذا ... [illegible]

... [illegible] ... سائر الأعضاء وأما الدافعة ... [illegible]

... [illegible] ... الأعضاء ... [illegible]

والرابعة المنمية ... [illegible] ... السابع ...

... [illegible]

... [illegible] ... العدم ... [illegible]

... [illegible] ... بالفعل ... [illegible]

القوة ... [illegible] ... الغذاء ... [illegible]

قوة ... [illegible] ... بالفعل ... [illegible]

بالقوة ... [illegible]

... [illegible]

وهو إمكان العدم غير ثبوتي ... [illegible]

بهيولى الأجسام ... [illegible]

... [illegible] ... لا يكون ... [illegible]

... [illegible] ... الأجسام ... [illegible]

... [illegible] ... بالفعل ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٢٣

[illegible]

٢٢٤

[illegible]

والفرق بين اللازم والعارض … مع جواز …

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كين ممكنا وان كان كل واحد منها مفتقرا اليه فيلزم احتياج ... مستقلين على اثر واحد بالشخص ... [illegible]

[illegible]

بل موجود [illegible] بالزمان والمعصات بالزمان [illegible] فان اجزائه غير مجتمعة الوجود فيكون غير قار الذات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الالة [illegible]
[illegible] عن غيره [illegible]
بالغير [illegible] ثابت في العقل لا في الخارج [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] فان المعدوم لا [illegible] عن وجود او عدم [illegible]
[illegible] حصول [illegible] والعدم [illegible] واللازم باطل لان [illegible]
[illegible]
[illegible]
فان حصول [illegible]
مع عدم الالتفات [illegible] وجود او عدم فان المعدوم [illegible]
[illegible]

[illegible] على كل ممكن [illegible]
ذاته [illegible] بكل ممكن [illegible]
[illegible] ممكن [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] ان المخصص [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]

[illegible] وقال الامام [illegible] الخير والشر [illegible] الفاعل [illegible] يكون فاعلا [illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٢٥

بالعقل لم ان يكون معارضا [illegible]

[illegible]

٢٤٦

[illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٤٩

[illegible]

٢٥٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جاء في بحث الكلام [illegible] بالعلم والقدرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

علم لسو الجبل لكون محركا بالعرض [illegible]

[illegible]

وأما ادعاء [illegible]

[illegible]

٢٥٩

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام في [illegible] الفعل له

لا [illegible] ان كان [illegible] وجه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الفعل [illegible] الدليل [illegible]

[illegible]

[illegible] الفعل [illegible] باختياره [illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٦٧

ليعبد وقيل وجوه شتى منها ما رواه مسلم السعيد من سعد في بطن امه والشقي من شقي في بطن امه والاعمال الصالحة

امارات للسعادة والاعمال السيئة علامات للشقاوة وترتب الثواب على الاعمال الصالحة والعقاب على الاعمال

السيئات من حيث ان الاعمال امور كالثواب والعقاب امور [illegible] الا ان للعلامة [illegible] الانسان [illegible]

كقوله تعالى ظلمنا [illegible] وما ظلمونا [illegible] من الظالمين [illegible]

او ظلموا [illegible] وقوله تعالى [illegible] ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء

وقوله تعالى [illegible] يضل من يشاء [illegible] ان افعال

لا يستقيم [illegible] اعمال العباد من الظلم والاختلاف والتفاوت اما الظلم فلقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال

ذرة وقوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وقوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون واما الاختلاف

فلقوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا واما التفاوت فلقوله تعالى ما ترى في خلق

الرحمن من تفاوت فاذا كان الظلم والاختلاف والتفاوت منتفية عن افعاله تعالى يلزم ان يكون افعال

العباد ليست افعاله تعالى لان افعال العباد متصفة بالظلم والاختلاف والتفاوت فلا يكون افعال العباد مخلوقة

له تعالى واجيب بان ما ذكرتم من الآيات لا يدل على ان افعال العباد غير مخلوقة له تعالى اما الآية الدالة على نفي

الظلم فلان كون الفعل ظلما اعتبار عارض له بالنسبة الى الفاعل [illegible] حقيقة الفعل

والاصل حقيقته لانه يجوز ان لا يكون الافعال المنسوبة الى العباد متصفة بالظلم بالنسبة

الى الله تعالى لانه مالك الاشياء بالاستحقاق ويكون متصفة بالنسبة الينا لقصور ملكنا و

قصور استحقاقنا وكون الفعل ظلما بالنسبة الينا لا يمنع صدور اصل الفعل عن

الباري تعالى مجردا عن اعتبار كونه ظلما اذ لا امتناع في ان الفعل الصادر عنه

تعالى يعرض له اعتبار كونه ظلما بالنسبة الينا واما نفي الاختلاف والتفاوت

الذي يدل عليه الآيتان ففي القرآن وخلق السموات اذ الكلام في القرآن

وخلق السموات يدل عليه الآيتين لا نفي الاختلاف والتفاوت عن افعاله

تعالى مطلقا فان مخلوقات الله تعالى مختلفة متفاوتة في مرتبة [illegible]

٢٦٨

وتسرع و[illegible] من الاختلاف والتفاوت واعلم ان اصحابنا لما وجدوا

تفرقة بديهية بين ما نزاوله اي نباشره من الافعال الاختيارية وبين ما نجده من الجمادات

من الحركات الصادرة بدون الشعور والاختيار علموا بالضرورة ان الاختيارية مستندة

الى [illegible] وطردوهم [illegible] على الله خالق كل شيء الى منشئ

من اصالة الفعل الى اختيار العبد مطلقا جمعوا بين الامرين وقالوا الافعال واقعة بقدرة الله تعالى

وكسب العبد على معنى ان الله تعالى اجرى عادته بان العبد اذا صمم العزم على الطاعة يخلق الله تعالى

فعل الطاعة فيه واذا صمم العزم على المعصية يخلق الله فعل المعصية فيه وعلى هذا يكون العبد كالموجد

للفعل وان لم يكن موجدا [illegible] الامر والنهي [illegible] وهذا ايضا مشكل فان تصميم العزم

ايضا من الافعال مخلوقة الله تعالى فلا مدخل للعبد اصلا والصعوبة في هذا المقام [illegible]

هذا المقام لانه [illegible]

[illegible] الجبر والتفويض ولكن امر بين امرين [illegible]

[illegible] الا بان يكون للعبد [illegible]

[illegible] خلق الله تعالى [illegible] جميع المخلوقات

خلق الله تعالى بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واسباب [illegible] والاسباب

[illegible] مخلوقة الله تعالى [illegible]

الافعال الاختيارية المنسوبة الى العبد مخلوقة له تعالى [illegible] للعبد [illegible] خلقها الله تعالى

في العبد [illegible] ان [illegible] طريق السلف

[illegible] الله تعالى [illegible]

[illegible] ان الله تعالى [illegible] للكائنات [illegible] الاشاعرة [illegible] الكائنات

من الخير والشر والايمان والكفر والطاعة والمعصية والارادة تابعة للعلم [illegible] علم الله تعالى [illegible]

[illegible] الله تعالى [illegible] والكفر [illegible] ويريد

الجبر والايمان والطاعة وغيرها اولا والارادة ثانيا فوقوع الامر فكلها امره الله تعالى من بلا واسطة
[illegible] على مذهب الاشاعرة من حيث الاول انه تعالى موجد لكلها داخلة تحت قدرته [illegible]
ومقيدة بالاختيار ومن جملة الخير والكفر والمعصية فيكون موجدا للخير والكفر والمعصية بالاختيار
وكلها اوجدها بالاختيار يكون مريدا له فانه تعالى يكون مريدا لها والعاقل ان يقول [illegible] على
انه تعالى خالق الاعمال كلها وهو مخرج عن العلم الكلامي انه تعالى علم [illegible] على الكفر [illegible]
[illegible] وجوه الايمان [illegible] الا امكن انقلاب علمه تعالى جهلا [illegible] الايمان [illegible]
لا يتعلق الارادة به لان [illegible] لا يكون مرادا والعاقل ان يقول وجود الايمان ليس [illegible] النظر
[illegible] وعيب النظر الى علمه تعالى بل يجوز ان يتعلق ارادته تعالى بالايمان من [illegible] انه
[illegible] وانما اراد ان العلم تابع للمعلوم لا بالعكس فلا يكون العلم موجبا [illegible]
[illegible] فلا يتعلق الارادة بالكفر والمعصية [illegible] الاولان [illegible]
بالاختيار فلا يكون مرادا [illegible] الامر او [illegible] بل الارادة [illegible] الا ان تطلب [illegible]
[illegible] الارادة او [illegible] الارادة شرطا لا [illegible] الامر [illegible] الارادة فلا يكون
مأمورا به الا يكون مرادا [illegible] مأمورا به [illegible] او [illegible] لو كان [illegible] رضا به و
[illegible] الرضا بالكفر كفر [illegible] بيان [illegible] ان الكفر [illegible] مراد [illegible] تعالى [illegible] الرضا بالقضاء واجب
الا انه لو كان الكفر مرادا الا كان [illegible] والكفر [illegible] لكان [illegible] بيان الملازمة
ان الطاعة [illegible] والمراد [illegible] فاذا كان الكفر مرادا [illegible] الكفر [illegible] تعالى فيكون مطيعا
بالكفر الرابع قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فرضا به [illegible] فلو كان الكفر مرادا للكان انه تعالى
راضيا به [illegible] اول [illegible] ان الامر [illegible] الارادة فلا يكون [illegible] الارادة
ولا مشروطا بها [illegible] فان السلطان لو انكر [illegible] السيد لعبده [illegible] بعقاب السيد
على ضرب عبده من غير ذنب فادعى السيد مخالفة العبد له وطلب السيد [illegible] بعصيان العبد
[illegible] السلطان فانه يأمر العبد [illegible] الاثبات بالمأمور به [illegible] لو كان [illegible] السيد مريدا الاتيان

[illegible] بيان العبد المأمور به لكان مريدا [illegible] لان السلطان [illegible] السيد [illegible] امتثال العبد امره
[illegible] عاقل لا [illegible] وقد اورد [illegible] على العاقل [illegible] الامر طلب [illegible] الا بطلب [illegible]
[illegible] ان يقال لو كان الامر [illegible] الارادة او مشروطا بالوقوع [illegible] المأمور به [illegible] الملازمة
[illegible] الارادة [illegible] تخصيص [illegible] الفعل [illegible] دون وقت [illegible] تعلق الارادة بالشيء
[illegible] وقت [illegible] ما دام لم يوجد [illegible] لم [illegible] وقت [illegible] ما دام [illegible] وقت [illegible] تعلق
الارادة به [illegible] ما دام لم يوجد [illegible] تعلق الارادة به [illegible] يلزم [illegible] اذا تعلق
بالشيء [illegible] ان يكون الامر [illegible] الارادة او مشروطا بها ان يكون المأمور به [illegible]
موجودا واما بيان بطلان اللازم [illegible] من علم الله تعالى ان [illegible] على الكفر مأمور بالايمان
ولم يقع الايمان منه [illegible] ان ما اورد [illegible] على [illegible] ان الامر [illegible] طلب [illegible]
[illegible] ما يكرهه [illegible] الامر [illegible] لا [illegible] السيد [illegible] ان يطلب من العبد المأمور
والامر [illegible] الا يلزم [illegible] ان يكون [illegible] عاقلا [illegible] لو كان [illegible] الوقوع
[illegible] المأمور به [illegible] يخالف العبد [illegible] فلا [illegible] السلطان فلا يكون [illegible] المأمور
[illegible] بالطلب [illegible] ان يقول [illegible] الملازمة [illegible] الارادة [illegible] تخصيص [illegible]
[illegible] دون وقت [illegible] الارادة [illegible] الفاعل [illegible] تخصيص [illegible] وقت
دون وقت [illegible] الفاعل [illegible] الفاعل لا يكون [illegible] تخصيص [illegible]
[illegible] دون وقت [illegible] الارادة [illegible] الامر او مشروطا [illegible] ولا يلزم [illegible] ان يكون
المأمور مرادا بالارادة [illegible] الارادة [illegible] لا [illegible] مرادا [illegible]
ان المراد [illegible] القضاء [illegible] الكفر [illegible] ليس [illegible] مقضي [illegible] الرضا [illegible]
بالقضاء دون المقضي والعاقل ان يقول [illegible] الرضا [illegible] القضاء دون المقضي [illegible]
[illegible] قضاء [illegible] الا [illegible] من قضاء الله تعالى [illegible] الرضا
[illegible] الرضا بالكفر [illegible] قضاء الله تعالى [illegible]

بالكون وهذا الحد ليس بكون وعن الثالث ان الطاعة موافقة الامر والامر غير الارادة فان
الطاعة تحصيل المأمور به لا تحصيل المراد وقيل الطاعة [illegible] الطاعة موافقة الارادة لان
الامر هو الارادة [illegible] او مشروط بها واجيب بان الامر غير الارادة كما مر ومن شروطها
لان الامر يوجد بدون الارادة كما مر [illegible] وعن الرابع بان الرضا من الله تعالى ليس نفس
ارادة الفعل بل الرضا من الله تعالى هو ارادة الثواب على الفعل او ترك الاعتراض عليه
والا لزم من انتفاء الارادة انتفاء الثواب على الفعل او انتفاء ترك الاعتراض عليه انتفاء ارادة
الفعل وعن الخامس [illegible] الحكيم [illegible] في الشرع فصار [illegible] الامور بحكمة [illegible] لو وجدت
امور يحذر ان بتوقف وجودها على شر اصلا كالعقول التي لا تشتمل على امر بالقوة وان الخير
محض وبعضها [illegible] مادة كالملائكة والافلاك وهذا امور لا يمكن ان تكون فاضلة فضيلتها
الا [illegible] لا يكون بحيث يعرض [illegible] شر عند ملاقاة [illegible] وذلك مثل النار فانها لا [illegible] الافضل
فضيلتها ولا يكمل معاونتها في تكميل الوجود الا ان يكون بحيث يؤذي ويولم ما يتفق مصادمتها [illegible]
من اجسام حيوانات وكونه بحيث بعض [illegible] تفريق اجزاء بعض [illegible] الاحراق والاشباع
باعتبار وجود شر وعدمه [illegible] وال [illegible] لا يغلب الخير فيه على شره [illegible]
شر [illegible] وال [illegible] ما يكون شر فيه غالبا [illegible] لو وجد محض
[illegible] فيضان الوجود [illegible] وجب [illegible] فيضانه [illegible]
[illegible] فيضانه فان ترك الخير الكثير [illegible] قليل شر كثير [illegible]
[illegible] الاجسام الحيوانات فانه لا يمكن ان يكون [illegible] الا ان يكون [illegible]
[illegible] اجراء [illegible] الامور التي
في العالم الا ان [illegible] خطأ [illegible] او [illegible] غالب [illegible]
من [illegible] او [illegible] ويكون [illegible] لا [illegible] ويكون [illegible]
[illegible] الاول [illegible]

فالشرع واضح للعقل بالعرض كما هو مسلم [illegible] بالعرض الثالثة المسئلة [illegible]
والقبيح والحسن [illegible] الحكم بالحسن والقبيح هو الحكم بالقبح [illegible] الاعمال
[illegible] العقلاء [illegible] الفعل [illegible] الا [illegible] بالقبح [illegible] صحيح واما
[illegible] على الاطلاق [illegible]
والاعاد [illegible] واما [illegible] الشرع [illegible] الحرام [illegible]
[illegible] الحرام والمكروه [illegible] الحسن [illegible] الفعل
[illegible] والمكروه [illegible] القبيح
[illegible] بكون [illegible] ويكون [illegible] الجاهر
[illegible] حسن [illegible] ويكون [illegible]
[illegible] الحسن والقبيح [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الظلم والكذب [illegible] العقل [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الحسن والقبح [illegible] العقل [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الحسن [illegible]
[illegible] الطبع [illegible] بكون
[illegible] القبح [illegible] الطبع [illegible]
[illegible] الحسن [illegible] والقبح [illegible] العقل لا [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الحسن والقبح [illegible] العقل [illegible]
بالحسن والقبح عقلا الرابعة المسئلة الرابعة في انه تعالى لا [illegible]

لان الوجوب حكم والحكم لا يثبت الا بالشرع ولا حاكم على الشارع بلا بحث
عليه بشئ ولانه لو وجب عليه شئ فان لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب
لان الوجوب هو كون الفعل بحيث يستحق تاركه الذم وان استوجب بتركه الذم
كان الباري ناقصا لذاته مستكملا بفعله تعالى في تخلصه بفعله من الذم ويحوج
والمعتزلة اوجبوا على الله تعالى امورا منها اللطف ومنها الثواب على الطاعات ومنها العقاب
على الكبائر قبل التوبة ومنها ان يفعل الاصلح لعباده في الدنيا ومنها ان لا يفعل القبيح عقلا اما
اللطف فهو ما يقرب العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية بحيث لا يؤدي
الى الالجاء فيجب على الله تعالى بمعنى ان تاركه يستحق الذم عند المعتزلة لان اللطف يحصل
الغرض من التكليف وهو التعريض للثواب لان ما يقرب المكلف من الطاعة ويبعده
عن المعصية يكون مسندا الى تحصيل المكلف المستلزم للغرض منه وما يحصل
الغرض من التكليف يكون واجبا لان التكليف واجب وهو لا يتم الا باللطف وما
لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيجب اللطف وفيه ان وجوبه على الله تعالى مادام على التكليف
وحينئذ يكون داعيا الى ايجاد الثواب فكذا يساوي عند ذكر الوسط فيكون مستلزما
عبثا واما الثواب فهو نفع مستحق مقارن بالتعظيم والاجلال وواجب على الله تعالى جزاء
التكاليف والطاعات بعد بذل الوسع من المكلف والاعمال الاكل والشرب وكذلك فيجب
واما العقاب على الكبائر قبل التوبة فواجب على الله تعالى عند معتزلة بغداد فعقل العقاب
ولشرع مستقلا بنفع ولا في اسقاطه ضرر فله عفو بل حسن مع انه في مثل ما حق والامانة
واما الاصلح فهو ان يفعل الاصلح لعباده عند معتزلة بغداد فقبل الاصلح للكافر والمعتزلة الا الجاحظ
هو ان لا يكون مضارا بالاولى واما القبيح فواجب على الله تعالى ان لا يفعل القبيح عقلا لان الله عالم
بقبح القبيح مستغن عنه لانه لا يفعل فيما على ما عند وهو عن فساد ذكره فانه لانه
بالسوال الاول المسالة الخامسة المسئلة الرابعة ان افعال الله تعالى لا تعلل

بالاغراض خلافا للمعتزلة والاكثر الفقهاء والمتوخرين لاجماع النصوص للفعل عن الفاعل واحتج عليه
على ان افعاله تعالى لا تعلل بالاغراض بوجوه الاول انه لو فعل لغرض لكان ناقصا لذاته مستكملا بغيره
واللازم في شأن ملازمة الاكلوهية لان يفعل الغرض كان مستكملا بفعله بكل شئ ومستكملا بغيره
ناقص لذاته لان افعاله عرضية تحصيل مصلحة العبد فلا يلزم ان يكون مستكملا بغيره لان الغرض تحصيل مصلحة
للعبد وعدم تحصيلها ان استويا بالنسبة اليه تعالى لم يصلح ان يكون غرضا داعيا الى الفعل لاستحالة الترجيح
بلا مرجح وان لم يستويا بالنسبة اليه بل كان تحصيل المصلحة اولى بالنسبة اليه لزم الاستكمال بما هو اولى
الثاني ان تحصيل الاغراض تعالى لا تعلل بالغرض لان كل غرض يفرض يكون من الممكنات ويكون الله تعالى
قادرا على ايجاده ابتداء من غير توسط الافعال وحينئذ يكون توسطها عبثا وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
فتلك الاعمال الا ان تحصيل ما هو غرض الا بتوسطه لا ما هو المطلوب يصلح ان يكون غرضا لشئ الا ايجاد
للفعل الى المعلول والله تعالى قادر عليه الثالث الغرض من اختصاص الحادث بالحادث المعين
هو ان ان المعين ان وجد قبل وقت الحادث المعين لزم ان يكون الحادث ايضا قد انفك او موجود لا ساع
تاخر الشئ عن غرضه ولزم ان لا يكون الغرض غرضا لامتناع ان يكون غرض شئ قبله
وان وجد الغرض من اختصاص الحادث بالحادث مع كل وقت عاد الكلام
في اختصاص الغرض بذلك المعين فان لم يكن الغرض لزم الترجيح بلا مرجح وان كان الغرض
فان وجد الغرض قبله لزم ان يكون الغرض كذلك الا انه لا يكون الغرض غرضا وان
وجد الغرض مع كل وقت عاد الكلام فيتسلسل او ينتهي الى غرض وانفكت المعتزلة
على ان افعاله تعالى معللة برعاية مصالح العباد لان الفعل الخالي عن الغرض عبث والعبث على الحكيم
قبيح واجاب الاشاعرة بالعبث بالمعنى الخالي عن الغرض وهو عين المدعى فيكون مصادرة الا ان الشئ على
والكلام في ان العبث بمعنى الخالي عن الغرض لا يدعى تفضيل او لا يليق بالحكيم اعلم ان
المعتزلة يقولون ان فعل الحكيم لا يخلو عن غرض يعود الى المكلف والا لزم ترجيح بلا مرجح
والحكماء يقولون ان الحكيم لا يفعل الا لغرض ولا يسمح به كما عن التقبل فيما هو الغرض
والنهاية

شيء من الجزئيات يعرف غرضه علما ورد من الشارع من تعيينه ولا ذلك عالم بغرض الشارع فكذا في افعاله
ورد افعاله تعالى لغرض وهو من التكليف من صور الغرض سوى الاشياء التي قصد الى كمالاتها من
الكمالات ما لا يحصل الا بالتحريك كما ان الجسم الاثقل بطبعه الى المستقر من مكان الى اخر لا يتحرك
وهو لغرض من تحريك معطل لاغراض من غير توسط الفعل الخاص في شيء كخشبة ونحوه
علة وابطال الجسم لغرض ان الله تعالى فعال لما يريد ليس في شان فعل ان يفعل بغرض وكذا
لنا فيما يتقدم في مباحث الكلام وكثير من الحكماء يخالفهم الى غير ذلك من الاحكام ونحو ذلك

قال السادس في بيان الغرض من التكليف

لا يخفى ان الفعل المعظم يستحق الثواب على الفعل الحسن والمعصية والمعاقبة والوجوب
اصلا عند باطلا عقلا ومع ذلك لا يصح ان يسلم بعض الامور فلا ان الفعل المعظم في مطلقا
كالمحاباة والمعظم لا يوجب للتكليف في الافعال الشاقة فان المطلق بكل شيء
من الجهاد والصوم مع ان المعظم لا يتحقق الا بالمطلق بكل شيء اعظم واتم
للمكلف للتكليف بالفعل الشاق فان لم يكن لغرض كان عبثا قبيحا
من الحكم وان كان لغرض فيستحيل ان يكون ذلك الغرض عائدا الى الحكيم
لغرض له يستحيل ان يكون ذلك الغرض لغيره فان الله تعالى قادر على ايصال
ذلك الغرض ابتداء فيبقى التكليف لا يكون توسط التكليف عبثا
اصح عرضها ما نص على طلبه ويربط لا ما لا يكون كل شيء
معللا والا كان عليه تكليف معللا تعليلا اخرى ولزم التسلسل الى الادنى
لا اسناد اليها لا يكون معللا البتة واولى الامور بذلك افعال الله تعالى واحكامه
وحاصل التكليف اعلام الخلق بنزول الثواب وحلول العقاب على اصحاب
الجنان واصحاب النيران وفرقان بين السعداء الذين لهم درجات والاشقياء الذين لهم دركات
وتعليله ولا ان يعترض على غيره وليس لغيره ان يعترض عليه ولا ان يسئل عما يفعل وهم يسئلون

قال

قال الكتاب الثالث في النبوة وما يتعلق بها

لما فرغ من الكتاب الثاني في الالهيات شرع في الكتاب الثالث في النبوة وما يتعلق بها وذكر فيه ثمانية ابواب الباب الاول في النبوة في اثبات النبوة
والجزء الثالث في الامامة الباب الاول في النبوة وذكر فيه مباحث الاول في معنى لفظ النبي
النبي لغة واصطلاحا المعجزات الثالث في نبوة نبينا الرابع في عصمة الانبياء الخامس في تفضيل
الانبياء السادس في الكرامات ثم بحث الاول في معنى النبي النبي فعيل اسم
النبوة وهي ما ارتفع من الارض فيكون معناه الذي شرف على سائر الخلق فاصله غير الهمز
وهو فعيل بمعنى مفعول والجمع انبياء واما من النبأ الذي هو الخبر تقول نبأ وانبأ اي اخبر
فالنبي من انباء عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل قال سيبويه ليس احد من العرب الا ويقول
تنبأ مسيلمة الكذاب بالهمز غير انهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوه في الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم
يهمزون هذه الاحرف ولا يهمزون في غيرها ويخالفون العرب في ذلك انهم لا يهمزون
الا في هذه الاحرف وجمعه نبآء قال الشاعر يا خاتم النبآء انك مرسل بالخير كل هدى السبيل
هداكا وجمعه ايضا على انبياء لان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف العلة
كعبيد واعباد ونبائه من ارض الى ارض اذا خرج من ارض الى ارض اخرى وهذا المعنى
ان ذلك لا عن قوله يا نبي الله اي الخارج من مكة الى المدينة فانكر عليه الهمزة وقيل النبي هو الطريق
ومنه يقال للرسل انبياء لكونهم طرق الهداية الى الله تعالى هذا بحسب اللغة واما في الشريعة
فذهب الحكماء الى ان النبي من كان مختصا بخواص ثلاث الاول ان يكون مطلعا على الغيب بصفاء
جوهر نفسه وشدة اتصاله بالمبادي العالية من غير سابقة كسب وتعليم وتعلم الثانية كونه
بطبعه الاحوال العنصرية قابلة للصور المفارقة الى بدنه الثالثة ان يشاهد الملائكة على صور متخيلة
ويسمع كلام الله بالوحي وقد اورد على هذا بانهم ان ارادوا بالاطلاع الاطلاع على جميع الغائبات
فليس بشرط في كون الشخص نبيا بالاتفاق وان ارادوا الاطلاع على بعضها فلا يكون خاصة بالنبي اذ ما من احد
الا ويجوز ان يطلع على بعض الغائبات من دون سابقة تعليم وتعلم وايضا النفوس البشرية كلها

مختلفة بالنوع ولا مختلفة حقيقة بالصفاء والكدورة فما يجوز لبعض جاز ان يكون لبعض آخر فلا يكون
خاصة النبي وايضا ما جعلوه خاصة ثانية لا يكون مختصة بالنبي فانهم معترفون ان […] في العناصر
لغير الانبياء وايضا ما جعلوه خاصة ثالثة غير مختصة لانهم مثبتون للملائكة ولا يثبتون غير الجواهر
المجردة العالية ومن غير مرتبة عندهم وفي هذه الايرادات نظر اما الاول فلانهم ارادوا بالاطلاع الاطلاع
على بعض ما في المجردات العالية من غير سابقة تعليم وتعلم ومن غير عادة […] ولا يمكن ان […] البعض
لا يكون لغير النبي واما قولهم النفوس البشرية مختلفة بالنوع فيجوز ان يثبت كل ما ثبت لبعض فمم
اذ يجوز ان يكون التفاوت راجعا الى استعدادات مختلفة بحسب امزجة مختلفة وكذا الكلام في الخاصة الثانية
والثالثة ولئن سلم ان كل واحدة من هذه الخواص الثلث ليست بخاصة مطلقة للنبي بل خاصة اضافية
فالمجموع خاصة مطلقة للنبي فلا يرد الاعتراض وذهب الاشاعرة الى ان النبوة موهبة من الله
ونعمة منه على عبده وهو قوله تعالى لمن اصطفاه من عباده ارسلتك وبعثتك فبلغ عنا واما بيان
احتياج الناس الى النبي […] على طريقة حكماء الاسلام فبان نقول ان الانسان […] لا يستقل
وحده بامر معاشه لانه يحتاج الى غذاء ولباس ومسكن وسلاح كل ذلك صناعي ليس مما يوجد في
الطبيعة التي يكون ما يحتاج اليه من الغذاء واللباس والمسكن والسلاح طبيعيا والشخص الواحد لا يمكنه تعلم جميع
تلك الامور […] الا في مدة لا يمكن […] ان يعيش تلك المدة وان امكن فهو عسير جدا فكان الانسان
[…] لا يتيسر الا بمشاركة آخرين من بني جنسه ومعارضة ومعاوضة تجري بينهم بان يفعل كل واحد […]
[…] ما يحتاج اليه […] كما ان […] يخبز […] يخيط لاخر
للاخر والاخر يعمل الابرة وعلى هذا فكل […] كل واحد من بني نوعه باجتماع ومعاوضة
ومعارضة فان الانسان يحتاج بالطبع الى […] الاجتماع بسببه المعاوضة والمعارضة ولذلك
قيل الانسان مدني بالطبع فان التمدن عندهم عبارة عن هذا الاجتماع واجتماع الانسان على المعارضة
والمعاوضة والمعاضدة لا يتم ولا ينتظم الا اذا كان بينهم معاملة ومعاونة وعدل لان كل واحد
يشتهي ما هو محتاج اليه ويغضب على مزاحمه ويجمع الخيرات […] فان الخير مطلوب

مطلوب لذاته وحصول المقاصد الجسمانية والمطالب الحسية للواحد يستدعي قوانا من غيره فلهذا
يؤدي الى المزاحمة ولان الانسان اذا ازدحم على ما يشتهيه غضب على المزاحم فيدعوه شهوته وغضبه الى
الجور والظلم على الغير فيختل بسبب ذلك نظامهم فيقع من ذلك الهرج والتنازع ويختل امر الاجتماع
وهذا الاختلال لا يندفع الا اذا اتفقوا على معاملة وعدل […] الى العدل في المعاملة والعدل
في المعاملة غير متناول الجزئيات التي لا تنحصر فلا بد من قانون كلي هو شرع يحفظه والشرع لا بد له من شارع
يفرض ذلك الشرع على الوجه الذي ينبغي فاذن لا بد من شارع ثم الشارع لما نازعوه وضع الشرع […]
الهرج والمرج فينبغي ان يمتاز الشارع منهم باستحقاق الطاعة لينقادوا […] له في قبول الشرع
وذكروا ان الاستحقاق انما يتحقق بان يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة تدل على انه من عند
ربهم ويجب على اجابته وتصديقه في مقالته ثم ان الجمهور من الناس يستحقرون اختلال النافع
[…] في العموم لكن يجب للنوع اذا استولى عليهم الشوق الى ما يحتاجون اليه بحسب الشخص
فيقدمون على مخالفة الشرع واذا كان للمطيع والعاصي ثواب وعقاب يحملهم الرجاء والخوف
على الطاعة وترك المعصية كان انتظام الشرع بذلك اتم من الانتظام بدونه فوجب ان يكون
للمطيع والعاصي جزاء من عند الله تعالى العالم بما يبدونه او يخفونه من افعالهم واقوالهم
المقتدر على مجازاتهم ومكافاتهم الغفور لمن يستحق المغفرة المنتقم لمن يستحق الانتقام فيوعد
الشارع المسيء العقاب ويعد المطيع الثواب ووجب ان يكون معرفة المجازي والشارع
واجبة عليهم ولا يشغلهم شيء من معرفة الله تعالى فوق معرفته انه واحد حق ليس كمثله
شيء ولا يكلفهم ان يصدقوا بوجود موجود غير مشار اليه وبمكان ولا منقسم ولا خارج العالم ولا
داخله ولا اشباه من هذا الجنس فانه يعظم عليهم التعقل ويشوش الدين ويوقعهم فيما لا […]
ومثل هذه المعرفة قد لا يكون يقينيا فلا يكون ثابتا فينبغي ان يكون معها سبب حافظ للمعرفة
وهو التذكار المجامع للتكرار وما يشتمل عليها انما يكون بعبادة متكررة للمعبود متكررة في
اوقات متتالية كالصلوة وما يجري مجراها فانه ينبغي ان يكون الشارع داعيا الى التصديق […]

بوجود إله واحد خالق عليم قدير وإلى الإيمان بشارع منه مرسل إليهم عنه صادق وإلى الاعتراف
بوعد ووعيد وثواب وعقاب أخرويين وإلى القيام بعبادات يذكر فيها الخالق بنعوت
جلاله وإلى الانقياد إلى الشرع الذي يحتاج إليه الناس في معاملاتهم حتى يستمر بذلك الدعوة إلى العدل
المقيم لنظام حال النوع وهو استعمال الشرع نافع في أمور ثلاثة الأول رياضة القوى النفسانية بمنعها
من متابعة الشهوة والغضب ومن التخيلات والتوهمات والإحساسات والأفاعيل [illegible] الشهوة
والغضب المانعة عن توجه النفس الناطقة إلى جناب القدس الثاني إدامة النظر في الأمور العالية المقدسة
عن العوارض المادية والكدورات الحسية ليلاحظ الملكوت الثالث تذكر إنذارات الشارع ووعده
للمحسن ووعيده للمسيء المستلزم لإقامة العدل مع زيادة الأجر الجزيل والثواب العظيم في الآخرة
ثم زيد للعارفين من مستعملي الشرع النفع الذي خصوا به فيما هم يولون به وجوههم شطره فانظر إلى الحكمة
ثم الرحمة والنعمة تلحظ جنابا تبهرك عجائبه ثم أقم واستقم [illegible] في إمكان المعجزات [illegible]
[illegible] في بيان إمكان المعجزات وهي خوارق العادات من ترك أو فعل يقرنون بالتحدي مع عدم المعارضة وإنما ذكر
أحد الأمرين لأن المعجزة كما يكون إتيانا بغير المعتاد فقد يكون منعا عن المعتاد وإنما قال خارق العادات ليخرج به
ما يعجز عن غيره وإنما قال يقرنون بالتحدي ليخرج الكاذب [illegible] في النفس والتحدي [illegible]
[illegible] وإنما قال صاحب المعجزة [illegible] فلا إذا بارئه فعل ونازعه [illegible]
[illegible] ما هو خارق للعادات [illegible] قبل بعثته وكانت [illegible]
[illegible] لا يسأل من [illegible] وإنما قال مع عدم المعارضة ليخرج عن [illegible]
[illegible] عن المعتاد [illegible] من القوت مدة غير معتادة مع حفظ [illegible] وهذا ممكن [illegible]
[illegible] أحد من النفس والبدن ينفعل عن [illegible] هيئات [illegible]
[illegible] هيئات [illegible] النفس هيئات [illegible] بدنية كما يصعد من الهيئات [illegible]
[illegible] هيئات [illegible] النفس فإن كثيرا ما يبتدئ [illegible] النفس [illegible]
[illegible] إلى القوى البدنية ثم إلى الأعضاء [illegible] جانب [illegible]

[illegible] وفكرت في جبروت [illegible] ثم [illegible] جلدك [illegible] من أعضائك
[illegible] أو شهوة أو غضب [illegible] العلاقة التي هي بين النفس والبدن [illegible]
[illegible] النفس حتى تنفعل بالكرار [illegible] وخلقا يتمكنان من النفس [illegible] فإذا راضت
النفس [illegible] الجذبة خلق النفس [illegible] التي [illegible] جانب النفس إلى [illegible]
[illegible] فإذا اشتد جذب النفس [illegible] اشتد الانجذاب [illegible] اشتغال [illegible]
[illegible] عن القوت مدة غير معتادة الانجذاب النفس إلى عالم القدس
واستتباع القوى البدنية [illegible] الأفعال الطبيعية المنسوبة إلى قوى النفس النباتية فلم يتحلل منه ما يتحلل
من غيره [illegible] من البدل [illegible] قواه الطبيعية عن تحليل المواد المحمودة وتحليل
المواد [illegible] المحمودة [illegible] يطلب الغذاء فربما انقطع عن
صاحب الغذاء [illegible] الانقطاع عن صاحبه في غير هذه الحالة [illegible]
[illegible] الحبس [illegible] أحدكم أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني
واعلم أنه [illegible] الانجذاب النفس إلى جانب القدس [illegible] في حالة المرض وكيف
لا والمرض [illegible] التحليل [illegible] يمكن التحليل [illegible] الطبيعة ومع ذلك [illegible]
[illegible] في حال الانجذاب المذكور فالمتوجه إلى جانب القدس [illegible]
عن اشتغال الطبيعة عن تحليل [illegible] المحمودة [illegible] الحال [illegible]
[illegible] والمتوجه إلى جانب القدس [illegible] وهو [illegible] من حال [illegible]
[illegible] فالمتوجه إلى جانب القدس أولى بالحفاظ [illegible] الإتيان بغير المعتاد [illegible]
الإخبار عن الغيب [illegible] في اليقظة أيضا ممكن فإن [illegible] من الاطلاع على الغيب حالة اليقظة [illegible]
الأمر [illegible] الاشتغال بالمحسوسات أما الاطلاع على الغيب في النوم فيدل عليه التجربة والقياس [illegible]
التجربة [illegible] باعتبار حصول الاطلاع على الغيب [illegible] للناظر [illegible]
باعتبار حصول الاطلاع المذكور لغير الناظر [illegible] وليس أحد من الناس إلا وقد جرب ذلك

من نفسه فما يرتسم إليها من الغيب مضطرب لا يثبت إلا أن يكون منضبطاً وكانت قوة الحافظة في محل التخيل والتذكر وأما
فإن الجزئيات منتقشة في العالم العقلي نقشاً على وجه كلي وفي النفوس الفلكية نقشاً على الوجه الجزئي باعتبار
ذواتها لأن النفوس الفلكية جواهر مفارقة غير منطبعة في مواد الأجرام الفلكية لها علاقة بها كما للنفوس الناطقة
بأبداننا ونقشاً على الوجه الجزئي باعتبار القوى المنطبعة في مواد الأفلاك والحاصل أن الجزئيات في العالم
العقلي نقشاً على هيئة كلية وفي العالم النفساني نقشين أحدهما على هيئة كلية والآخر على هيئة جزئية شاعرة
بالوقت ولا مانع من إدراك ذلك إلا الآلة والنفس الإنسانية لها أن تنتقش بنقوش ذلك العالم إلا الحجاب المعهود
وزوال الحائل ولا يستنكر أن ينتقش في النفس الإنسانية بعض النقش من عالمه والقوى النفسانية متجاذبة
متنازعة فإذا هاج الغضب شغل النفس عن الشهوة والعكس وإذا تجرد الباطن لعمله شغل النفس عن
الحس الظاهر فيكاد لا يسمع ولا يبصر وإذا تجرد الحس الظاهر لعمله شغل النفس عن العمل الباطن إذا انجذب
الحس الباطن إلى الحس الظاهر أمال ذلك الانجذاب العقل إلى الحس الظاهر فينقطع من الحركة الفكرية التي تفتقر العقل
فيها إلى الآلة وعرض أيضاً معه اشتغال النفس بالحس الظاهر واشتغالها بالفكر فيما يدركه بالحس الظاهر انجذاب
النفس إلى جهة الحركة الفكرية فيختل بسبب أفعالها التي لها بالاستبداد دون العقل وإذا اشتغلت النفس عن
ضبط الحس الباطن تحت تصرفها ضعفت الحواس الظاهرة أيضاً ولم يتأد منها إلى النفس ما يجذبه
والحس المشترك هو لوح النقش الذي إذا تمكن النقش فيه صار في حكم المشاهد وربما زال الناقش
الحسي عن الحس الظاهر وبقيت صورته فيتقرر في الحس المشترك فيبقى في حكم المشاهد دون المتوهم كما تشاهد
القطرة النازلة خطاً مستقيماً والنقطة الجوالة محيط دائرة فإذا تمثلت الصورة في لوح الحس المشترك
صارت مشاهدة سواء كان في ابتداء حال ارتسامها في الحس المشترك من المحسوس الخارجي أو بقاؤها
مع بقاء المحسوس الخارجي أو ثباتها بعد زوال المحسوس أو وقوع الصورة في الحس المشترك لا من قبل المحسوس
ومما يدل على انتقاش الصورة الخيالية في الحس المشترك من سبب داخل أن المرضى من المحرومين
والممرورين الذين غلبت عليهم المرة السوداء على مزاجهم لا يعلمون قد يشاهدون صوراً محسوسة ظاهرة
ولا نسبة لها إلى المحسوس خارجه فيكون انتقاشها إذن من سبب باطن وهو القوة المتخيلة المتصرفة في

في خزانة الخيال ومن سبب مؤثر في سبب باطن وهي النفس التي تتأدى الصور إليها بواسطة المتخيلة
المقابلة لها ثم إلى الحس المشترك فالحس المشترك ينتقش فيه من الصور الخيالية في معدن التخيل والتوهم
إلى الصور التي يتعلق بها أفعال هاتين القوتين فإن المتخيلة إذا أخذت في التصرف فيما ارتسم بها يتعلق
تصرفها ذلك بالصورة في الحس المشترك كما كانت الصور أيضاً تنتقش في معدن التخيل والتوهم من لوح الحس
وهذا قريب مما يجري بين المرآة المتقابلة والصارف عن الانتقاش في الحس المشترك شاغلان حتى خلاه
يشغل الحس المشترك بما يرتسم فيه من الصور الخارجية عن قبول الصور من سبب باطني كما أن الحس
الخارجي يسلب الحس المشترك ويزعج المتخيلة وتغضبها غضباً وعقل باطني أو وهمي باطني يضبط التخيل
عن الاشتغال بالحواس ضبطاً منصرفاً فيما يعنيه من الأمور المعقولة أو الموهومة فيشغل المتخيلة بالأذى
عن التسلط على الحس المشترك فلا يتمكن المتخيلة من النقش في الحس المشترك إلا ضعيفاً لأنها تابعة لا متبوعة
وإذا سكن أحد الشاغلين الحس الخارجي أو العقل الباطني أو الوهمي الباطني وبقي شاغل واحد فربما عجز
الشاغل الآخر عن الضبط فيخرج المتخيلة إلى فعلها فتتسلط على الحس المشترك فتلوح فيه الصورة محسوسة
مشاهدة والنوم شاغل للحس الظاهر شغلاً ظاهراً وقد يشتغل النفس في النوم بالانجذاب إلى الطبيعة
المستبطنة للغذاء المتصرفة فيه المطالبة بالراحة عن الحركات الأخرى لوجوب أحدهما أن النفس لو لم تجذب إلى
الطبيعة بل أخذت في شأنها لتابعتها الطبيعة فاشتغلت عن تدبير الغذاء فاختل أمر البدن لكن النفس
مجبولة على تدبير البدن فتنجذب طبعاً إلى الطبيعة وكذا أن النوم بالمرض شبيه بالصحة لأن النوم حال
يعرض للأنفس بسبب احتياجها إلى تدبير البدن بإعداد الغذاء أو إصلاحه أو مدد الأعضاء والنفس يكون
في المرض مشغولة بمعاونة الطبيعة في تدبير البدن فلا تفرغ لفعلها الخاص إلا بعد عود الصحة فإذ قد
اشتغلت في النوم ساكنان وإذا كان كذلك كانت المتخيلة الباطنة قوية السلطان ووجدت الحس
المشترك معطلاً فلوحت فيه النقوش المتخيلة مشاهدة فيرى في المنام أحوالاً في حكم المشاهد وإذا
قويت الأعضاء بمرض انجذبت النفس كل الانجذاب إلى جهة المرض ويشغلها ذلك عن ضبط التخيل لها
فضعف أحد الضابطين فلا يبعد أن يكون الصور المتخيلة منتقشة في لوح الحس المشترك أحد الضابطين

وكلما كانت النفس أقوى قوة كان انفعالها عن المحاذيات أقل وكان ضبطها للجانبين أشد وكلما كانت بالعكس كان
ذلك بالعكس وكذلك كلما كانت النفس أقوى قوة كان اشتغالها بالشاغل أقل وكان يفضل منها للجانب الآخر فضل أكثر فإذا
كانت شديدة القوة كان ذلك هذا المعنى فيها قويا وإذا كانت النفس مرتاضة كان تحفظها عن مضاد الرياضة
وتصرفها في مناسب الرياضة أقوى وإذا
الحسية وبقيت الشواغل قليلا لم يبعد أن يكون للنفس فلتات تخلص عن شغل التخيل إلى الجانب المقدس فانتقش
فيها نقش من الغيب على وجه الكلية ويتأدى أثره إلى عالم التخيل فتنتقش في الحس المشترك صورة جزئية مناسبة لذلك المنتقش
الكلي وهذا في حال النوم أو في حال مرض ما يشغل الحس ويوهن التخيل فإن التخيل قد يوهنه المرض وقد يوهنه كثرة
الحركة لتحلل الروح التي هي آلته فيسرع إلى سكون ما وفراغ ما فتنجذب النفس إلى الجانب الأعلى
بسهولة فإذا ورد على النفس نقش انزعج التخيل إلى ذلك المنتقش وتلقاه أيضا وذلك إما لحركة تنبهه من
هذا الوارد بأن يكون أمرا غريبا وحركة التخيل بعد استراحة ووهن فإن التخيل سريع الحركة إلى مثل هذا التنبيه
وإما لاستخدام النفس الناطقة له طبعا فإن التخيل معاون النفس عند أمثال هذه السوانح وإذا قبل التخيل
ذلك الوارد حال تباعد الشواغل عن النفس انتقش في لوح الحس المشترك وإذا كانت النفس قوية الجوهر تسع
الجوانب المتجاذبة لم يبعد أن يقع لها هذا الخلس والانتهاز في حال اليقظة فربما نزل الأثر إلى الذكر فوقف هناك
وربما استولى الأثر فأشرق في الخيال إشراقا واضحا وغصب الخيال القوة لوح الحس المشترك إلى جهته فرسم ما انتقش فيه منه
في الحس المشترك ولا سيما والنفس الناطقة مظاهرة له غير
صارفة عنه مثل ما قد يعرض للمتوهم من المرضى والممرورين وهذا أولى لأن ذلك بالفعل ومثل هذا الفعل في المرضى والممرورين
من ترتيب الخيال وما يتخيل من أمر فاسد وقد يحصل بالضعيف ويحصل في الأولياء والأخيار بالتخيل الكامل الشريف فمنها أول
وأدون بأن يكون هذا الارتسام بحسب الضعف فمنه ما يكون بمشاهدة وجه أو حجاب فقط
ومنه ما يكون باستماع صوت ومنه ما يكون بمشاهدة مثال هو في قوة مشاهدة أو استماع كلام محصل منظوم من
شاهد يخاطبه ويشبه أن يكون الوحي ونزول الكتب من هذا الوجه ومنه ما يكون في أجل أحوال الرتبة وهو
ما يعبر عنه بمشاهدة وجه منه مكرم واستماع كلام منه من غير واسطة واعلم أن القوة المتخيلة حيلت

جبلت محاكية لما يليها من هيئة إدراكية أو هيئة مزاجية سريعة التنقل من شيء إلى شبهه أو إلى ضده وبالجملة إلى ما هو منه بسبب
والتنقل إلى حاله ما لعله ما به وللتخصيص أسباب جزئية لا محالة وإن لم نحصلها نحن بأعيانها والمتخيلة بعد ذلك
إلى هذا الانتقال إلى أن تضبط وهذا الضبط إما لقوة النفس المعارضة لذلك الشاغل فإنها إذا استولت قوة النفس
وقفت المتخيل على ما تريد ومنعته عن أن يجاوزه إلى غيره وإما لشدة جلاء الصورة المرتسمة في الخيال
حتى يكون قبولها أشد بيانا مشكلا للتمثل فإنه صارف للتخيل عن الالتفات يمينا وشمالا أو عن تلك ها هنا فإنه
كما تنفعل أيضا ذكرنا به في حالة غريبة يبقى أثرها في النفس مدة ولسبب في ذلك أن القوى الحيوانية إذا
اشتدت إدراكاتها ثبتت أكثر من الإدراكات الضعيفة فإن الأثر مرة هو الذي يسبغ النفس على العلوم
وبالجملة فقد يكون ضعيفا فلا تحرك الخيال ولا تذكرا ولا يبقى أثر فيها وقد يكون أقوى من ذلك فتحرك الخيال إلا أن الخيال
يمعن في الانتقال ويتجرد عن التصرف فلا ينضبط الذكر وإنما ينضبط انتقالات التخيل ومحاكياته وقد يكون قويا
جدا ويكون النفس في تلك الحالة شديدة القلب فترتسم الصورة في الخيال ارتساما جليا فيكون النفس إلى حقيقته
فترتسم في الذكر ارتساما قويا ولا ينخدع بالانتقالات وليس إنما نخوض كل هذه المراتب في هذه الآثار فقط
بل الأمر في جميع ما يحصل في الإدراك وانتبه لليقظان فربما انضبط فكره في ذكر ... وربما انتقل عنه إلى أشياء
متخيلة تشتبكه من كل متحاذ إلى أن يطلق بالتذكر ونعبر عن تلك إلا بما يحظوظ إلى ما تقديم التذكر متنقلا
منه وكذلك إلى آخره ربما فتتصير ما أخذ من مرتبة إلى وأسى ربما انقطع عنه وإنما لقتنص بضرب من التحليل
والتأويل فما كان من الأثر الذي به الكلام محفوظا في الذكر في حال يقظة أو نوم ضبطا مستقرا كان إلهاما أو وحيا
أو حلما لا يحتاج إلى تأويل أو تعبير وما كان قد بطل هو وبقيت محاكياته وتواليه احتاج إلى أحدهما
وذلك يختلف بحسب الأشخاص والأوقات والعادات فالوحي إلى تأويل والحلم إلى تعبير من الأمور الخارقة
للعادات أن يفعل الإنسان ما لا يتقوى به قوة أمثاله مثل أن يمتنع كلامه عن حركاته أو يمتنع عن خلال الفطام
وبيانه وذلك بأن يسقط ... على ما في الكائنات فتتصرف النفس فيها كما تتصرف في أجزاء بدنه وذلك
لأن النفس الناطقة ليست منطبعة في البدن بل جوهر مجرد عن المادة فإنما تعلقها بالبدن تعلق التدبير
والتصرف فليس ببعيد أن يكون لبعض النفوس ملكة تتجاوز تأثيرها عن بدنها إلى سائر الأجسام بكون

لكل الاجسام لغرض ذاتي فرضنا كان له نفس مدبرة لاكثر اجسام العالم وكانت مؤثرة في بدنها بكيفية مزاجية منها
بالذات لكن لو اثرت في اجسام العالم بان تحدث عنها في تلك الاجسام كيفيات هي مبادي لحصول الخوارق
بما يناسب مزاج [illegible] طبيعة فيفعل فيه ما يشاء [illegible] على راي الحكماء واما على راي [illegible]
فاعل مختار عالم بكل الممكنات يخلق من يشاء من عباده لهم حجة ومعجزة وارسال الرسل وانزال الكتب عليه

المبحث الثالث في نبوة نبينا محمد رسول الله خلافا لليهود والنصارى [illegible]
من تقدم بيانها وجوه الاول انه عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة وكل من كان كذلك كان نبيا واما قلنا انه ادعى
النبوة فبالتواتر واما قلنا انه اظهر المعجزة فلانه اوجد امورا منها القران والقران معجز اما انه في القران [illegible]
خبره فبالتواتر واما ان القران معجز فلانه تحدى به ولم يعارض فانه تحدى بمعارضته بلغاء العرب وفصحائهم
قال الله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله
[illegible] عن معارضته مع توفر دواعيهم على معارضته اظهارا لفضائحهم وتعجيزهم والزاما له عليه السلام
[illegible] مع توفر الدواعي يدل على انهم عجزوا عن المعارضة وذلك يدل على ان القران معجز ومنها انه عليه السلام
اخبر عن المغيبات والاخبار عن المغيبات معجزة اما انه اخبر عن المغيبات فلقوله تعالى الم غلبت الروم
في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون وكان قد وقع مطابقا لما اخبر وقوله تعالى ان الذي فرض عليك
القران لرادك الى معاد الاية [illegible] فان معاد الرجل بلدته لانه ينصرف
في البلاد ثم يعود اليها وقوله تعالى ستدعون الى قوم اولي باس شديد [illegible] بني حنيفة وقد دعا
ابو بكر رضي الله عنه المخلفين من الاعراب الى بني حنيفة ليقاتلونهم او يسلمون وعند بعضهم اهل فارس وقد دعا
عمر رضي الله عنه المخلفين من الاعراب اهل فارس ليقاتلونهم او يسلمون وقوله تعالى وعد الله الذين امنوا
منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم الاية [illegible] ارض الكفار
من العرب والعجم كما استخلف الذين من قبلهم اي بني اسرائيل [illegible] واورثهم ارضهم وديارهم
واموالهم وقد وقع مطابقا لما اخبر والمراد من الذين امنوا الصحابة رضي الله عنهم بدليل قوله تعالى وليبدلنهم
من بعد خوفهم امنا وهم كانوا خائفين في صدر الاسلام [illegible] وقوله عليه السلام الخلافة

بعدي ثلاثون سنة وكان مدة خلافة الائمة الراشدين ابي بكر وعمر وعثمان وعلي ثلثين سنة
وقوله عليه السلام اقتدوا باللذين من بعدي ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وقوله عليه السلام لعمار بن ياسر رضي الله عنه
تقتلك الفئة الباغية وقد قتل يوم صفين الفئة الباغية يعني المعاوية ومن معه وقوله عليه السلام للعباس
رضي الله عنه حين اسر في اسارى بدر وطلب النبي منه الفداء افد نفسك وابن اخيك عقيل بن ابي طالب فاعتذر
العباس بفقره فقال النبي عليه السلام اين المال الذي وضعته بمكة عند ام الفضل وليس معكما احد
وقلت ان اصبت فلعبد الله كذا وللفضل كذا فقال العباس رضي الله عنه ما علم احد غير [illegible]
[illegible] اشهد انك رسول الله واسلم هو وعقيل رضي الله عنهما وكاخباره عليه السلام عن موت النجاشي يوم [illegible]
[illegible] رضي الله عنه انه عليه السلام نعى لنا النجاشي يوم مات وقال لاصحابه صلوا على اخيكم النجاشي
وخرج بهم الى المصلى وكبر بهم اربع تكبيرات ثم بان انه مات في ذلك اليوم واخباره صلى الله عليه وسلم عما يحدث
[illegible] بغداد [illegible] ابو بكرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال ينزل ناس
من امتي بغائط يسمونه البصرة عند نهر يقال له دجلة يكون عليه جسر يكثر اهلها ويكون من امصار
المسلمين واذا كان اخر الزمان جاء بنو قنطورا عراض الوجوه صغار الاعين حتى ينزلوا
على شط النهر فيتفرق اهلها ثلث فرق فرقة ياخذون اذناب البقر والبرية وهلكوا وفرقة ياخذون
لانفسهم وفرقة يجعلون ذراريهم وراء ظهورهم ويقاتلونهم وهم الشهداء وكان كما اخبر
المراد بالبصرة هو بغداد [illegible] وبنو قنطورا يعني الترك وقد تفرق اهل بغداد في تلك الفتنة
ثلث فرق كما ذكره عليه السلام وكاخباره عليه السلام عن نار تخرج [illegible] بالشام [illegible] ان
النبي عليه السلام قال لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من ارض الحجاز تضيء اعناق الابل ببصرى وكان كما
اخبر فانه نقل عن الثقات ان نارا خرجت من ارض الحجاز سنة اربع وخمسين وستمائة واضاءت
[illegible] رؤيت من بعيد الى غير ذلك من الاخبار عن المغيبات في الامور المستقبلة واما الاخبار
عن المغيبات في الامور الماضية فما كان منه اقاصيص [illegible] من غير مطالعة كتاب ولا رجوع الى
اهل التواريخ بحيث لم يتمكن من تخطئته [illegible] المبلغ العظيم من الحكمة [illegible]

٢٨٧

وصفاته واسمائه واحكامه بل بجميع العلوم العقلية وحتى الحكمة العملية كعلم الاخلاق وتدبير المنزل والسياسة
المدن بعينه من غير تعلم ومدارسة فانه عم ما كان من قبيلة اهل العلم ولا كان من بلد لم يكن فيها احد من اهل
العلم وما سافر الى بلاد اهل العلم فانه سافر مرتين الى الشام مدة يسيرة وعلم كل واحد من اعدائه
انه لم يتعلم فيها من الطب شيئا من اهل العلم وهذا من اجل الامور الخارقة للعادة ونقل عنه معجزات اخر
كانشقاق القمر [illegible] ان اهل مكة سألوا رسول الله عم ان يريهم آية فاراهم القمر
شقتين حتى رأوا الجبل بينهما وتسليم الحجر عليه روى جابر بن سمرة رضي الله عنه انه قال عم اني لاعرف
حجرا بمكة كان يسلم علي قبل ان ابعث ونبوع الماء من بين اصابعه قال جابر رضي الله عنه عطش الناس
يوم الحديبية ورسول الله عم بين يديه ركوة فتوضأ منها ثم اقبل الناس نحوه فقالوا ليس عندنا ماء نتوضأ ولا نشرب
الا ما في ركوتك فوضع عليه السلام يده في الركوة فجعل الماء يفور من بين اصابعه كامثال العيون فشربنا وتوضأنا
قيل لجابر رضي الله عنه كم كنتم قال لو كنا مائة الف لكفانا كنا خمس عشرة مائة وحنين الجذع قال
جابر رضي الله عنه كان النبي عم اذا خطب استند الى جذع نخلة من سواري المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه
صاحت النخلة التي كان يخطب عندها حتى كادت ان تنشق فنزل النبي عم فاخذها فضمها اليه فجعلت
تئن انين الصبي الذي يسكت حتى استقرت وشكاية الناقة من كثرة العمل وقلة العلف قال يعلى
بن مرة الثقفي ثلاثة اشياء رأيتها من رسول الله صلعم بينا نحن نسير معه اذ مررنا ببعير يسنى عليه
فلما رآه البعير جرجر فوضع جرانه فوقف عليه النبي عم فقال اين صاحب هذا البعير فجاءه فقال
بعنيه فقال بل نهبه لك يا رسول الله فانه لاهل بيت ما لهم معيشة غيره فقال اما اذا ذكرت هذا
من امره فانه شكا كثرة العمل وقلة العلف فاحسنوا اليه [illegible]
عنقه وكلام الشاة المسمومة روى جابر رضي الله عنه ان يهودية من اهل خيبر [illegible]
شاة مصلية ثم اهدتها لرسول الله فاخذ رسول الله عم الذراع [illegible] رهط من اصحابه
معه فقال رسول الله عم ارفعوا ايديكم وارسل الى اليهودية فدعاها فقال سممت هذه
الشاة فقالت من اخبرك فقال اخبرتني هذه في يدي للذراع قالت نعم قلت ان كان نبيا

٢٨٨

نبيا لم تضره وان كان غير نبي استرحنا منه فعفى عنها رسول الله عم ولم يعاقبها الى غير ذلك من المعجزات
المذكورة في كتب دلائل النبوة وان لم يتواتر كل واحد منها فالقدر المشترك بينها متواتر لان مجموع
الرواة بلغوا حد التواتر والقدر المشترك يتحقق في رواية المجموع فيكون متواترا واذا علمنا ان كل
من ادعى النبوة واظهر المعجزة يكون نبيا لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال اني رسول هذا
الملك اليكم وطالبوه بالحجة فقال الرجل ايها الملك ان كنت صادقا في دعواي فخالف عادتك وقم
من مقامك [illegible] الى ان قام الملك من مقامه علم الحاضرون بالضرورة صدق الرجل في دعواه
الثاني انه ثبت من الوجوه الدالة على نبوته جميع سيرته وصفاته المتواترة الملازمة للصدق فانه لم يكذب
قط فيما يتعلق بالدنيا ولا فيما يتعلق بالدين [illegible]
من الاشياء [illegible] الاعراض عن زينة الدنيا [illegible]
[illegible] فيما التزم دعواه عليه واعراضه عنه [illegible]
[illegible] عليه [illegible] احد وان عظم [illegible]
[illegible] والفصاحة التي [illegible] الخطباء [illegible]
العرب [illegible]
[illegible] العزم [illegible] اولو العزم من الرسل [illegible]
على الاعتناء [illegible] الا الانبياء فان كل واحد وان فرضنا انه لا بد [illegible]
لكن يجزم [illegible] قطعا انه لا يحصل الا [illegible] طريقة اختارها الجاحظ وارتضاها الغزالي
[illegible] الثالث من الوجوه الدالة اخبار الانبياء المتقدمين في كتبهم عن نبوته عم [illegible]
نبوته عم والاستقصاء فيها مذكور في المطولات وكتب دلائل النبوة وقالت البراهمة
قالت البراهمة كل ما حسنه العقل [illegible] بالعقل فهو مقبول سواء ورد به الرسول
او لم يرد [illegible] العقل [illegible] وكان خاليا عن امارات [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الرسول او لم يرد [illegible]

للعقل فيه ان لم يعلم العقل حسنه وقبحه فقد يستحسن عند الحاجة الى الانتفاع به ويستقبحه عند الاستغناء عنه
لما تقرر في العقول ان ما يحتاج اليه الانسان ولم يظهر قبحه حسن وان ما يستغنى [illegible]
ولم يظهر حسنه قبيح لانه اقدام على ما يحتمل الضرر من غير حاجة اصلا فاذن في العقل [illegible]
[illegible] في كل امر [illegible] الى سعة [illegible] الكلفة والحرج
انه ينتج الحسن والقبح العقليين وقد سبق بطلانه ثم ذكر بعض فوايد البعثة على التفصيل فقال
البعثة للرسل فوايد منها ان يعرف الحجة بان يؤكد فيما دل عليه العقل لاستقلاله لينقطع عذر المكلف
من كل وجه واليه اشار بقوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولو انا اهلكناهم بعذاب
من قبله لقالوا ربنا لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك من قبل ان نذل ونخزى فبين ان من
بعث الرسل لقطع الحجة [illegible] ان يقولوا [illegible] خلقتنا [illegible] فكان يجب
ان تبين لنا العبادة التي تريد منا [illegible] كيفيتها [illegible] وجب [illegible] الطاعة في العقل لكن كيفيتها
غير معلومة لنا فبعث [illegible] الرسل لقطع هذا العذر [illegible] ذلك اعتذار [illegible]
ان يقولوا انك ركبت فينا شهوة وغفلة وسلطت علينا الهوى والشيطان فلا [illegible] ربنا
[illegible] وكلما [illegible] مع نفوسنا [illegible] ذكر [illegible] لنا
[illegible] احسن [illegible] وقبح [illegible] ولكن لم نعلم [illegible]
[illegible] لنا في الفعل القبيح [illegible]
ان آمن وعمل صالحا [illegible] علمنا انه لا منفعة [illegible] لم يكن [illegible]
[illegible] ما بعد البعثة فقد اندفعت هذه الاعذار ومن فوايد البعثة ان [illegible]
[illegible] العقل [illegible] ان [illegible] ما توقف العقل فيه [illegible] باستقلال [illegible]
واحوال الجنة والنار [illegible] وكلام [illegible] على التسبيح ومنها ان يبين حسن ما يتوقف
العقل فيه ولم يستقل بمعرفة حسنه وقبحه كالنظر الى [illegible]
يتوقف حسنه وقبحه ومنها ان [illegible] العقل [illegible] بين [illegible] وكثيرا ما

ومنها ان يبين وظايف الطاعات والعبادات [illegible] الاوقات التي
كالصلوة [illegible] ومنها ان يشرع قواعد العدل [illegible] النوع فان الانسان مدني بالطبع مفتقر
[illegible] فلا بد من عدل [illegible] نوعه [illegible] كما ذكر في بيان الاحتياج الى
[illegible] ومنها ان يعلم الصناعات الضرورية [illegible] قال الله تعالى في داود
وعلمناه صنعة لبوس لكم وقال الله تعالى لنوح اصنع الفلك باعيننا ولا يشكل ان الحاجة الى الغزل
والنسج والخياطة والبناء وما يجري مجراها اشد من الحاجة الى [illegible]
عظيم فوجب بعثة الانبياء لتعليمها ومنها ان يعلم منافع الادوية التي خلقها الله تعالى في الارض [illegible]
التجربة لا تفي بمعرفتها الا بعد تطاول الزمان [illegible] فائدة معرفة طبايع
ومنافعها من غير تعب ولا خطر [illegible] عرفوا طبايع [illegible]
[illegible] التجربة لان التجربة [illegible] التكرار [illegible] كيف [illegible]
[illegible] العقول متفاوتة [illegible] فلا بد من [illegible]
[illegible] فلا بد من بعثة الانبياء وانزال الكتب عليهم [illegible]
[illegible] قالت اليهود [illegible] قالت اليهود لو كان محمد
نبيا لكان [illegible] فانه اخبر ان شريعة موسى مؤبدة وهذا الخبر ليس صدقا [illegible]
[illegible] شريعة موسى [illegible] ان يكون قد [illegible]
[illegible] فيها [illegible] ان [illegible]
[illegible] الامور العظيمة التي [illegible] نقلها فوجب [illegible]
والنقل المتواتر لا يجوز الاطباق على اخفائه وكان يلزم ان يكون العلم [illegible] شرع موسى عند بعث
عيسى [illegible] عند بعث محمد [illegible] الضرورة [illegible]
وان يكون [illegible] عليهما السلام [illegible] لم يكن [illegible]
فساد [illegible] في شرع موسى [illegible]

يا فتنة الى يوم القيامة اشتهر نسخه بلا انه تعالى لا يمكن ان شريعة موسى ثابتة ابدا فلو لم يثبت الآن لزم كذبا
وتكذيب على نبيه ولانه لو جاز ان ينسخ تعالى على لساننا بعد ما عرّفنا انه ابدي لم يحصل الوثوق بالاخبار عن
الوعد والوعيد وبطلانه ظاهر بالاتفاق ولانه لو جاز ان يخبر تعالى عن شرع موسى عليه السلام انه
ثابت ابدا مع انه لا يبقى ابدا فلم لا يجوز ان يخبر تعالى على لسان شرع محمد عليه السلام انه ثابت ابدا مع انه
لا يكون ثابتا ابدا فليزم [illegible] جواز نسخه وان لم يكن فيه ما يدل على دوام شرعه [illegible]
انه ثابت ولم يتعين للدوام والتوقيت لم يكن شرع موسى ولم يثبت الامر واحد [illegible]
لفظ [illegible] بالدوام ولا التوقيت [illegible] الامر واحد [illegible] معلوم
شرع موسى [illegible] فانه [illegible] شرع موسى [illegible] الا اتفاق
ومنع ظهور [illegible] للدوام [illegible] اجاب [illegible]
فذ [illegible] شرع موسى [illegible] اجاب [illegible] مقدار الوقت فلم [illegible]
[illegible] فان [illegible] على نقل الاصل [illegible]
على [illegible] شرع موسى [illegible] ولا [illegible]
[illegible]

السابع في عصمة الانبياء — البحث الرابع في عصمة الانبياء اجمعوا

على عصمة الانبياء من الكفر قبل النبوة وبعدها [illegible] جوزوا على الانبياء المعاصي
فاعتقدوا [illegible] الكفر [illegible] على الانبياء [illegible] الكفر على الانبياء
جوزوا اظهار الكفر تقية بل اوجبوه لان اظهار الاسلام اذا كان مفضيا الى القتل كان القاء النفس في
التهلكة والقاء النفس في التهلكة حرام لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة واذا كان اظهار الاسلام حراما
كان اظهار الكفر واجبا [illegible] اظهار الكفر تقية [illegible]
[illegible] منكرون [illegible] لا يجوز اظهاره [illegible] الانبياء [illegible] الاخفاء
[illegible] الكفر والاظهار [illegible] على الكبائر [illegible]
الانبياء الكبيرة [illegible] الصغائر [illegible] الكبائر [illegible] سهوا [illegible]

جوزوا الصغاير سهوا لا عمدا لنا انه لو صدر عنهم كفر او ذنب لوجب علينا اتباعهم لقوله تعالى فاتبعوه
فيفضي الى الجمع بين الوجوب والحرمة وانه لو صدر من الانبياء كفر او ذنب لكانوا مستحقين اشد العذاب
[illegible] درجات الانبياء في غاية الشرف وكل من كان كذلك كان صدور الذنب عنه افحش فكان عذابه
اشد كما اوعد نساء النبي بقوله تعالى يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب
ضعفين [illegible] وانه لو صدر عنهم كفر او ذنب لكانوا من حزب الشيطان
لانهم حين يفعلون [illegible] الشيطان واللازم باطل فان من كان من حزب الشيطان هم الخاسرون لقوله تعالى
الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون وباطل بالاجماع ان يكون الانبياء من حزب الشيطان وانه لو صدر منهم
كفر او ذنب لم يقبل شهادتهم لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا واللازم باطل والا لكانوا ادنى
حالا من [illegible] وهو باطل بالاتفاق وانه لو صدر منهم كفر او ذنب [illegible] والايذاء لان [illegible]
والانكار [illegible] واجب [illegible] ايذاء النبي حرام لقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم
[illegible] وانه لو صدر منهم كفر او ذنب لانعزلوا عن النبوة لان المذنب ظالم والظالم لا ينال عهد النبوة
لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين [illegible] حيث خاطب
ابراهيم بقوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين [illegible] لانا نقول العهد
هو عهد النبوة لانه تعالى جعل ابراهيم نبيا فاراد بقوله جاعلك للناس اماما جاعلك للناس نبيا ولانا
ان اراد بالامامة غير النبوة فعهد النبوة اولى [illegible] واما القائلون بجواز صدور الذنب
من الانبياء [illegible] على عدم جواز صدور الذنب عن الانبياء [illegible] منها قوله تعالى
عفا الله عنك لم اذنت لهم وقوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر الآية فانه [illegible]
صدور الذنب [illegible] اما الآية الاولى فلان العفو [illegible] الذنب واما الآية الثانية فلان المغفرة
بعد تقدم الذنب [illegible] صدور الذنب [illegible]
[illegible] العفو والغفران [illegible] العفو والمغفرة [illegible]
[illegible] العفو والمغفرة [illegible] العفو والمغفرة [illegible]
[illegible]

ولا فوات مصلحة وحصول ظلمة ومنها واقعة آدم فان قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى يفيد صريحا
على انه صدر منه معصية وآدم نبي بالاتفاق واجاب بعضهم بان واقعة آدم قبل نبوته اذ لم يكن لآدم في امة ولا يوجد
نبي الا وكانت له امة ولقوله تعالى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى [illegible] جعله نبيا ومنهم من اعتذر بكون قصة
آدم بان قوله تعالى وعصى آدم ربه اراد به اولاد آدم كما في قوله تعالى واسأل القرية [illegible] ويؤكد هذا قوله تعالى في
آدم وحواء فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما [illegible] لم يشرك آدم وحواء وانما اشرك الاولاد
ومنهم من قال كان ذلك بعد الرسالة فزعم الاصم انه كان من قبيل النسيان لقوله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل
فنسي واعترض عليه بان ابليس ذكر آدم وقت الوسوسة امر النهي فقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة
ومع هذا التذكر يمتنع النسيان وقد اجيب عنه بانه يجوز ان يكون وقت التذكر غير وقت النسيان والا
وجه لقوله تعالى فنسي واجيب ايضا بانه تعالى بعد ذكره قوله تعالى الم انهكما عن تلكما الشجرة وآدم وحواء اعترفا
بالذنب وقالا ربنا ظلمنا انفسنا [illegible] فتاب عليه وكل ذلك ينافي النسيان
ومنهم من سلم ان آدم كان متذكرا للنهي لكنه اقدم على [illegible] وصدر [illegible] احدهما
[illegible] ان آدم فهم من قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة الشخص وكان المراد النوع وكذا [illegible]
[illegible] الشخص فقد يكون اشارة الى النوع كقوله عم هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به [illegible]
ان النهي وان كان ظاهرا في التحريم لكنه [illegible] لدليل [illegible] اذا عارضه
[illegible] ومنها قول ابراهيم هذا ربي فانه كفر وقد صدر عن ابراهيم وهو نبي
بالاتفاق واجاب بان قول ابراهيم هذا ربي على سبيل الفرض فانه اراد ابطال [illegible] اولا ثم يبطله [illegible]
قول ابراهيم بل فعله كبيرهم هذا وهو كذب والكذب ذنب فقد صدر من [illegible] ذنب [illegible]
ان ابراهيم قال ذلك على سبيل الاستهزاء بالكفار [illegible] ويعتقدون انه قادر على [illegible]
انه [illegible] على سبيل الاستهزاء [illegible] الفعل الى الكبير [illegible] الفعل [illegible] بتعظيم الكفار
[illegible] ابراهيم [illegible] نظر ابراهيم في النجوم [illegible] من تأثير النجوم لقوله تعالى
فنظر نظرة في النجوم فقال اني سقيم والنظر في النجوم من هذا الوجه حرام وقوله اني سقيم كذب لانه لم يكن سقيما

٢٦٣

سقيما والكذب ذنب واجاب بعضهم بان نظر ابراهيم في النجوم ليس لتوقف حاله من تأثير النجوم بل نظر كان للاستدلال
والتفكر في صنع الله تعالى والنظر في النجوم من هذا الوجه طاعة لقوله تعالى ويتفكرون في خلق السموات والارض وان
قوله اني سقيم يجوز ان يكون اخبارا عن [illegible] حاله [illegible] سقيم [illegible] في الاستقبال فلا كذب ومنها اخفاء
[illegible] فانه كتمان الحق وكتمان الحق ذنب واجاب بعضهم انما اخفاه يوسف [illegible] الفعل
ان ظهر [illegible] قبل نبوته ومنها هم يوسف بالزنا لقوله تعالى وهم بها والهم بالزنا ذنب واجاب بان هم يوسف
جبلي لا ميل [illegible] جبلي ليس [illegible] غير اختياري ومنها جعل
سقاية في رحل اخيه [illegible] بالسرقة وذلك خيانة والخيانة ذنب واجاب بان ذلك بموافقة اخيه [illegible]
فلا يكون خيانة فلا يكون ذنبا ومنها ما صدر من اخوة يوسف من القائه في غيابة الجب [illegible] ابيهم
وكذبهم بان الذئب اكل يوسف وكل هذا ذنب واجاب بان [illegible] ولئن سلم انهم [illegible]
فاصدر عنهم [illegible] ومنها قصة داود [illegible] اوريا [illegible]
[illegible] ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة [illegible]
[illegible] ذكروه [illegible] هذا حال عصمة الانبياء [illegible]
للملائكة [illegible]

٢٦٤

كالاول فوات مصلحة وحصول مضرة وهذا واقعة آدم فان قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى [illegible] يدل على
على انه صدرت منه المعصية وآدم نبي بالاتفاق واجاب الخصم بان واقعة آدم قبل نبوته اذ لم يكن لآدم [illegible]
الا اذا كان له امة ولقوله تعالى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى اي جعله نبيا ومنهم من اعتذر [illegible]
آدم بان قوله تعالى وعصى آدم ربه اراد به اولاد آدم كما في قوله تعالى واسئل القرية والذي يؤكد هذا قوله تعالى في
آدم وحوا فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما وآدم بالاتفاق [illegible] لم يشرك [illegible] وانما اشرك الاولاد
ومنهم من قال كان ذلك بعد الرسالة فزعم الاصم انه كان على سبيل النسيان لقوله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل
فنسي [illegible] علي بان ابليس ذكر آدم وقت الوسوسة امر النهي فقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة
ومع هذا التذكر يمتنع النسيان وقد اجيب عنه بانه يجوز ان يكون وقت التذكر غير وقت النسيان والا
وجه لقوله تعالى فنسي [illegible] بعد ذكره في قوله تعالى الم انهكما عن تلكما الشجرة وآدم وحوا اعترفا
بالذنب وقالا ربنا ظلمنا انفسنا [illegible] فتاب عليه وكل ذلك ينافي النسيان
ومنهم من سلم ان آدم كان متذكرا للنهي لكنه اقدم على التناول [illegible] من وجوه احدها
زعم النظام ان آدم فهم من قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة الشخص وكان المراد النوع [illegible]
والثاني ان الشخص [illegible]
ان النهي وان كان ظاهرا في التحريم [illegible]
[illegible]
بالاتفاق اجاب بان [illegible]
قول ابراهيم [illegible] الكبير [illegible]
الثالث ابراهيم قال [illegible]
انه كذب [illegible]
[illegible] ابراهيم [illegible]
فنظر نظرة في النجوم فقال اني

٢٦٣

سقيما والكذب ذنب اجاب الخصم بان نظر ابراهيم في النجوم ليس [illegible]
والتعرف عن صنعه تعالى والنظر في النجوم من هذا الوجه طاعة كقوله تعالى ويتفكرون في خلق السموات والارض
وقوله اني سقيم يجوز ان يكون اخبارا عن سقم حالي او عن سقم متوقع في الاستقبال فلا كذب ومنها اخفاء
[illegible] فانه كتمان الحق وكتمان الحق ذنب اجاب بان [illegible] اخفاء يوسف [illegible] بالقتل
ان اظهر [illegible] وكان قبل نبوته ومنها هم يوسف بالزنا لقوله تعالى وهم بها والهم بالزنا ذنب اجاب بان [illegible]
[illegible] ومنها جعل
سقاية في رحل اخيه [illegible] بالسرقة وذلك خيانة [illegible] اجاب بان ذلك بموافقة اخيه [illegible]
فلا يكون خيانة فلا يكون ذنبا ومنها ما صدر من اخوة يوسف من القائه في غيابة الجب [illegible] لابيهم
وكذبهم بان الذئب اكل يوسف وكل هذا ذنب اجاب بانا لا نم ان اخوة يوسف انبياء ولئن سلم انهم انبياء
فما صدر عنهم [illegible] قبل نبوتهم ومنها قصة داود [illegible]
[illegible] ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة وكل ذلك [illegible] قصة داود [illegible]
صحيحا على ما ذكروه [illegible] عصمة الانبياء [illegible]
[illegible] الاكثرون منعوا [illegible] الكفر [illegible] الكذب [illegible]
بالكذب [illegible]
عصمة الانبياء عن الذنوب والمعاصي مطلقا كبيرة او صغيرة عمدا او سهوا قبل البعثة او بعدها
تنبيه العصمة ملكة نفسانية [illegible] عصمة الانبياء ذكر [illegible] معنى عصمة الانبياء
وهي ملكة نفسانية تمنع صاحبها عن الفجور وتتوقف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات
واعلم ان العصمة ملكة نفسانية ان لم يكن راسخة [illegible] وان كانت راسخة سميت ملكة [illegible]
التي تمنع صاحبها عن الفجور [illegible] ارتكاب المعاصي واجتناب الطاعات انما تحصل بان يعلم
صاحبها مثالب المعاصي اي معايبها ومناقب الطاعات [illegible] من الفجور انما تحصل
في النفس [illegible] يترتب على المعاصي من المضار وعلى الطاعات من المنافع [illegible] لانه اذا علم

٢٦٤

مثالب المعاصي ومناقب الطاعات ما يرغب في الطاعات ويرهب عن المعاصي فيطيع البعض ويعصي البعض
ويتاكد هذه الحكمة في الانبياء بتنبيههم على ذكر العلم والاعتراض على البعض عند صدور سهو او خطأ
على تركهم الاولى فانه متى صدر عنهم شيء سهوا او تركوا ما هو الاولى لم يتركوا مهملا بل يعاتبوا او ينبهوا عليه
ويضيق الامر فيه عليهم تاكيدا لتلك الحكمة وقيل العصمة كون الشخص بحيث يمتنع عنه الذنب لخاصية في
نفسه او بدنه ومنع ذلك بالعقل والنقل اما العقل فلانه لو كان كذلك لما استحق مدحا على عصمته و
تكليفه وبطل الامر والنهي والثواب والعقاب واما النقل فلقوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي وقوله
ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا فان الاية الاولى تدل على ان البشر مثل الامة في جواز
صدور المعصية منه والاية الثانية تدل على ان الله تعالى ثبته على عدم الركون اليهم ولولا ذلك لركن اليهم
الذي هو ذنب غير ممتنع

المبحث الخامس في تفضيل الانبياء على الملائكة

ذهب الى تفضيل الانبياء على الملائكة اكثر اصحابنا والشيعة خلافا للحكماء
والمعتزلة والقاضي ابي بكر منا وابي عبد الله الحليمي من اصحابنا فان الملائكة العلوية
ذهبوا الى ان الملائكة العلوية افضل من الانبياء دون الملائكة السفلية احتج الاولون على تفضيل
الانبياء على الملائكة مطلقا بوجوه اربعة الاول انه تعالى امر الملائكة بالسجود لآدم لقوله تعالى اذ قلنا
للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس ولا شك ان مسجودهم افضل من ساجده
فلو لم يكن آدم افضل من الملائكة لما امرهم الله تعالى بالسجود لان الله تعالى حكيم والحكيم لا يأمر الافضل
بخدمة المفضول الثاني ان آدم اعلم من الملائكة لانه عم كان يعلم الاسماء كلها والملائكة لا يعلمونها
لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الاية فكان آدم افضل من الملائكة لقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون الثالث ان طاعة البشر اشق من طاعة الملائكة لان طاعة البشر مع الموانع من
الشهوة والغضب والصوارف الداخلة والخارجة ولان تكاليف البشر تكاليف مستنبطة
بالاجتهاد وطاعة الملائكة جبلية ليس لها موانع وصوارف منصوصة عليها لا مستنبطة بالاجتهاد
واذا كانت طاعة البشر اشق يكون افضل لقوله افضل الاعمال احمزها اي اشقها الرابع قوله تعالى ان الله اصطفى
آدم

ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين الا انه ثبت فيمن لم يكن نبيا من الآل فيبقى
وهو الانبياء فيكون الانبياء افضل العالمين والملائكة من العالمين فيكون الانبياء افضل من الملائكة
احتج القائلون بان الملائكة العلوية افضل من الانبياء العنصرية بوجوه ستة الاول قوله تعالى لن يستنكف المسيح
ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون فهذا السياق يقتضي تفضيل الملائكة المقربين على عيسى لان البلاغة
تقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى فان النصارى لما غلوا في عيسى حين اعتقدوا انه ابن
وليس ببعيد ان يكون العبد بولد بغير اب فقال الله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا
لله بسبب انه خلقه الله تعالى بغير اب ولا الملائكة المقربون الذين خلقهم الله تعالى بلا وساطة اب وام
ومعلوم ان الترقي من الادنى الى الاعلى في هذا لا يلزم ان يكون الاعلى من هذا الوجه افضل من كل الاوجه
تقديم ذكر الملائكة على ذكر الانبياء يدل على ان الملائكة افضل من الانبياء وفيه نظر فان تقديم الذكر لا يدل على الافضلية
لجواز ان يكون تقديمهم في الذكر باعتبار تقدمهم في الوجود الثالث قوله تعالى لا يستكبرون عن عبادته
استدل بعدم استكبارهم عن عبادة الله تعالى على ان البشر ينبغي ان لا يستكبر ولا يأبى عن ذلك ليثبت
تفضيلهم وفيه نظر فان غايته ان يكون الملائكة افضل من البشر الذي يستكبر عن عبادته ولا يلزم ان يكونوا
افضل من الانبياء الذين لا يستكبرون عن عبادته الرابع قوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله ولا اعلم
الغيب ولا اقول لكم اني ملك الا ان تكونا ملكين او تكونا من الخالدين الاية الاولى تدل على ان الملك
افضل من البشر والثانية تدل على ان الملك افضل من آدم وحوا وفيه نظر فان الاية الاولى
ان الملائكة افضل بل يدل على ان الملك لا يجوز ان يكون بشرا واما الثانية فهو
لا يدل على ان الملك افضل بل يدل على ان الشجرة افضل للملك على آدم وفيه تحاجة
الى ان ذلك تعليق بطعمه ليس علم بعد اختيار الله تعالى الرسالة والمشكل ان المعلم افضل
من المتعلم والرسول افضل من المرسل اليه فكان جبرئيل افضل من آدم ومن رسل اليهم وفيه نظر فان المعلم افضل
من المتعلم فيما تعلمه وهذا لا يدل على فضل جبرئيل على النبي الذي تعلم منه
فان سلطان لو ارسل شخصا الى جمع كثير ليكون حاكما عليهم يكون ذلك الشخص افضل من ذلك الجمع اما

٢٩٧

الا رسلوا واحدا الى كل شخص مع واحد لتبليغ رسالته لا يلزم ان يكون ذلك هو واحدا فضلا عن ذلك
الحاكم على السادس الملائكة ارواح في سماواته من قولنا بلا واسطة النظرية والعلية مطهرة عن ظلمة الشهوة والغضب
كذبت بها منشاء الاخلاق الذميمة مطلعة على اسرار الغيب قوية على الافعال العجيبة من تقرب السحاب
والزلازل الجبال المعرفة مسابقة الى الخيرات مواظبة على محاسن الاعمال العقول لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون
ما يؤمرون وقوله يسبحون الليل والنهار لا يفترون السادس المبحث السادس في الكرامات
الكرامات جائزة عندنا وعند ابي الحسين البصري من المعتزلة وانكرها باقي المعتزلة والاستاذ ابو اسحق
لنا ان الكرامات لو لم تكن جائزة لما وقعت فان الوقوع يقتضي الجواز واللازم باطل لقصة اصف فانه
احضر عرش بلقيس قبل ارتداد الطرف لقوله تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب انا اتيك به قبل ان يرتد اليك
طرفك فلما رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربي وهذا الاحضار من الامور الخارقة للعادة واصف لم يكن
نبيا وقصة مريم حضور الرزق عندها قال الله تعالى كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال
يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله ان الله يرزق من يشاء بغير حساب وقصة اصحاب الكهف لبثهم في كهفهم
سنين عددا وقوله ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا احتج المنكرون بان الخوارق
لو ظهرت على غير الانبياء لالتبس النبي بالمتنبي لان تميز الانبياء عن غيرهم انما هو بسبب ظهور خوارق
عليهم اذ لا امتياز لهم في الانسانية ولوازمها فلولا ظهور المعجزة عليهم لما تميزوا عن غيرهم فلو جاز
ان يظهر الخارق للعادة على غيرهم لالتبس النبي بالمتنبي قلنا لا نم انه يلتبس النبي بالمتنبي بل يتميز النبي
بالتحدي ودعوى النبوة فاذا ظهر الخارق للعادة مقرونا بالتحدي والدعوى علمنا صدقه

لما فرغ من الكلام في الاولى في النبوة شرع في الباب الثاني في الحشر والجزاء
وذكر فيه ثمانية مباحث الاول في اعادة المعدوم الثاني في حشر الاجسام الثالث في الجنة والنار الرابع في الثواب
والعقاب الخامس في العفو والشفاعة لاصحاب الكبائر السادس في اثبات عذاب القبر السابع
في السمعيات الثامن في الاسماء الشرعية المبحث الاول في اعادة المعدوم جائزة عندنا خلافا للحكماء
والكرامية وابي الحسين البصري من المعتزلة لنا انه لو امتنع وجوده بعد عدمه فان امتنع وجوده لذاته

٢٩٨

منصورا من جهة الامتناع وليس بحيث لو فرض الاختلاف لكونه في مرتبة عين ولعلى ان يقال الحكم على المعدوم
بانه ممكن عوده يقتضي ثبوته في الذهن والمعدوم لا ثبوت له في الذهن اجيب بان هذا الوصف ليس لازما لماهيته
بعد العدم فانه يجوز انفكاك هذا الوصف عن ماهيته بعد العدم ولئن سلم ان هذا الوصف لازم للماهية بعد العدم
لكن لا نم ان ماهيته موصوفة بهذا الوصف ممتنع الوجود وذلك لانه كما لا يكون الموصوف بالوجود بعد العدم
الوجود ممتنع العدم كذلك لا يكون ماهية موصوفة بالعدم بعد الوجود ممتنع الوجود وواجب العدم بل هو قابل
للوجود اليه اشار بقوله تعالى وهو اهون عليه اللهم الا اذا اريد بالامتناع الامتناع بشرط العدم وقد عرفت
ان الوجوب بشرط الوجود والامتناع بشرط العدم لا ينافي الامكان بحسب الذات واحتج المنكرون بجواز
اعادة المعدوم بوجوه ثلاثة الاول ان المعدوم نفي محض ليس هو بثابتة فلا يصح الحكم عليه بالامكان العود
والاشارة العقلية بامكان العود لكانت الصورة ثابتة في الذهن فهي ممتنع الوجود في الاعيان ومع تقدير
وجوده بل هي معادة الا باعتبار المعدوم فرض انه معاد لا نفسه وان كانت الاشارة العقلية اليه بانها
الصورة التي في الذهن وهي باطل الصورة التي في الذهن لا يلزم ان يكون ذلك المعدوم بعينه فيلزم ان يكون هو
باطل معاد فان الصورة التي في الذهن بالاشارة في الذهن بما انها اشياء كثيرة وان كانت الاشارة العقلية
الى نفس ذلك المعدوم ولا وجود له بل هو نفي محض فيمتنع الاشارة اليه بامكان العود ولا يصح الحكم عليه بامكان العود
فلا يمكن عوده والا كان الحكم بالعود صحيحا وهو باطل والجواب ان العقل يحكم على المعدوم بانه يمكن عوده
بامكانه

عرش بلقيس قبل ان يرتد اليه طرفه لقوله تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب انا آتيك به قبل ان يرتد اليك
طرفك فلما رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربي وهذا الاحضار من الامور الخارقة للعادة وآصف لم يكن
نبيا وقصة مريم حضور الرزق عندها قال الله تعالى كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال
يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله ان الله يرزق من يشاء بغير حساب وقصة اصحاب الكهف لبثهم في الكهف ثلاثمائة
سنين بلا آفة وقوله ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا احتج المنكرون بان الخوارق
لو ظهرت على غير الانبياء لالتبس النبي بالمتنبي لان تميز الانبياء عن غيرهم انما هو بسبب ظهور خوارق العادات
منهم اذ لا مدخل لشاركهم في الانسانية ولوازمها فلولا ظهور المعجزة عليهم لما تميزوا عن غيرهم فلو جاز
ان يظهر الخارق للعادة على غيرهم لالتبس النبي بالمتنبي قلنا لا نم انه يلتبس النبي بالمتنبي بل يتميز النبي
بالتحدي ودعوى النبوة فاذا ظهر الخارق للعادة مقرونا بالتحدي ودعوى علمنا صدقه

لما فرغ من مباحث النبوة شرع في كتاب السمعيات في الحشر والجزاء

وذكر فيه ثمانية مباحث الاول في اعادة المعدوم الثاني في حشر الاجسام الثالث في الجنة والنار الرابع في الثواب
والعقاب الخامس في العفو والشفاعة لاصحاب الكبائر السادس في اثبات عذاب القبر السابع
في سمعيات الناس والاسماء الشرعية المبحث الاول في اعادة المعدوم جائزة عندنا خلافا للحكماء
وكثير من [illegible] المعتزلة لنا انه لو امتنع وجوده بعد عدمه فان امتنع وجوده

٢٩٧

لذاته اي لذات ذلك الشيء او لشيء من لوازمه فيمتنع وجوده ابتداء بالضرورة وان امتنع وجوده بعد العدم
من عوارض فليكن وجوده بعد عدمه عند ارتفاع ذلك العارض المقتضي لامتناع وجوده بعد عدمه النظر
الى ذات ذلك الشيء من حيث هو وان قيل الشيء بعد العدم ممتنع الوجود وكل ما شانه [illegible] الموصوفة بالعدم
بعد الوجود وهذا الوصف امر لازم للماهية بعد العدم وامتناعه للماهية بعد العدم بسبب هذا اللازم لا المقتضي
امتناع الماهية مطلقا الا ان [illegible] الحكم عليه بانه ممتنع لذاته او لغيره لا يصح لان الحكم على الشيء يستدعي امتيازه
المحكوم عليه من غيره والامتياز يستدعي الثبوت وهو مناف للعدم لانا نقول الحكم عليه بانه لا يصح الحكم عليه
فيكون متناقضا ورد بان الحكم عليه بامتناع وجوده ممتنع من حيث كونه ممتنعا وممكن من حيث كونه
متصورا من جهة الامتناع وليس بين هذا تناقض لاختلاف الموضوعين والحق ان نفي الحكم على المعدوم
باي حكم على المقتضي ثبوته في الذهن والمعدوم له ثبوت في الذهن اجيب بان هذا الوصف ليس بلازم للماهية
بعد العدم فانه يجوز انفكاك هذا الوصف عن الماهية بعد العدم ولئن سلم ان هذا الوصف لازم للماهية بعد العدم
لكن لا نم ان الماهية الموصوفة بهذا الوصف ممتنع الوجود ولم لا يجوز انه كما لا يكون الموصوفة بالوجود بعد العدم
الوجود ممتنع العدم كذلك لا يكون الماهية الموصوفة بالعدم بعد الوجود ممتنع الوجود وواجب العدم [illegible]
للوجود اليه اشار بقوله تعالى وهو اهون عليه اللهم الا اذا اريد بالامتناع الامتناع بشرط العدم وقد عرفت
ان الوجوب بشرط الوجود والامتناع بشرط العدم لا ينافي الامكان بحسب الذات واحتج المنكرون بجوازه
اعادة المعدوم بوجوه ثلاثة الاول ان المعدوم نفي محض ليس له هوية ثابتة فلا يصح الحكم عليه بالامكان للعود
فالاشارة العقلية بامكان العود الا اذا كانت الهوية [illegible] في الذهن [illegible] ممتنع الوجود في الاعيان [illegible]
وجود لها [illegible] الا اثبات المعدوم [illegible] وان كانت الاشارة العقلية [illegible]
الصورة [illegible] في الذهن وما [illegible] الصورة [illegible] في الذهن [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] في الذهن [illegible] وان كانت الاشارة العقلية
[illegible] المعدوم ولا هوية له [illegible] فيمتنع الاشارة اليه بامكان العود ولا يصح الحكم عليه بامكان العود
فلا يكون [illegible] والامكان الحكم [illegible] بامكان العود [illegible]

٢٩٨

معاد و لقولهم بان المعدوم حال العدم له هوية ثابتة وكلاهما باطل لان امكان العود باطل لـ لو امكن اعادة المعدوم
لامكن ان يوجد مثله بل لا عنه مبتدأ في وقت اعادته فانه اذا امكن ان يوجد فرد من افرادها حيث نوعه
لايكون نوعها منحصرا في شخص مكتنف بعوارض مشخصة بعد العدم جاز ان يوجد ابتداء بطريق الاولى فلو
وقع لما كان يتميز عن مثله المبتدأ المعاد حال العدم فان التعارض بينهما لايكون كذلك ولا عوارضها المشخصة
المعدوم لاختلاف في الثالث اذ لو امكن عود المعدوم لامكن اعادة الوقت المبتدأ فيه وامكن اعادته
في ذلك الوقت فيكون مبتدأ من حيث انه معاد وهو مناقض واجيب عن الاول بان في كلامه حكم على
المعدوم حكم عليه مثبتا فقد تقرر هذا الجواب بعبارة ابسط ان يقال فلو لم يصح الحكم عليه بامكان العود
فلا يخلو اما ان يكون هذا الحكم صحيحا او لا فان كان الاول فقد صح الحكم على المعدوم واذا صح الحكم عليه صح الاشارة
اليه فلا يمتنع الحكم عليه بامكان الاعادة وان لم يكن هذا الحكم صحيحا لم يكن نقيضه وهو قولنا يصح الحكم عليه
بامكان العود صحيحا وهو غلط ورد هذا الجواب بان هذا الحكم صحيح قوله والا كان صحيحا فقد صح الحكم على
المعدوم قلنا لا يلزم من صحة هذا الحكم صحة الحكم على المعدوم فان هذا الحكم حكم على الحكم بصحة العود لا على المعدوم
وقد يعترض على هذا الوجه بان نفي المعدوم نفي محض لا هوية له اصلا فلا يصح الحكم عليه بامتناع العود لانه
صح الحكم عليه بامتناع العود فالاشارة العقلية بامتناع العود الى الكائنة الصورة التي في الذهن فلا يلزم
عدم وقوعها في الخارج ولا يلزم منه امتناع عود المعدوم وان كانت الى ما بانها وهو كذلك فيلزم امتناع
كل [illegible] وان كانت الى الشيء ذلك المعدوم ولا هوية له فيمتنع الاشارة اليه بامتناع العود فلا يصح
الحكم عليه بامتناع العود فلا يمتنع العود عليه والا لصح الحكم عليه بامتناع العود وقد قلنا انه ممتنع
وهي [illegible] ان القول بامتناع العود يؤدي الى القول بالمحال مشابهة كالاستناد القول بان المعدوم حال العدم له
هوية ثابتة وكلاهما باطل فالقول بامتناع العود باطل اجيب [illegible] بانه لا يمتنع الاشارة اليه
بامتناع العود لان الاشارة بامتناع العود لا تتوقف على هوية له ثابتة فان حال الاشارة لا يجوز ان يشار
اليه بامتناع العود بخلاف الاشارة بامكان العود اليه فان حال لا هوية له يمتنع الاشارة اليه بامكان العود
لاجل عدم هويته الثابتة يجوز ان يشار اليه بامتناع العود بسبب عدم هويته الثابتة وامكان العود

المعدوم لا يكون لاجل عدم هويته الثابتة فلا يجوز ان يشار اليه بامكان العود لاجل عدم هويته الثابتة والحاصل ان صحة الحكم
بامتناع العود عليه باعتبار ان له صورة حاصلة في الذهن وامتناع العود باعتبار انه نفي محض لا هوية له اصلا
لعقل واما صحة الحكم بامكان العود باعتبار الصورة في الذهن وصحة العود باعتبار انه نفي محض لا هوية
له غير متصورة لا يقبل العقل ذلك [illegible] وهذا الجواب منقوض بالحكم على ما لا يوجد بعينه كالحكم على [illegible] بانه يمكن
ان يوجد وكذا منقوض بالحكم على الممتنع بانه مقابل الممكن وكذا منقوض بالحكم على المعدوم بانه مقابل للموجود
فان الحكم على المعدوم والممتنع والمعدوم لا يقتضي ثبوته في الاعيان فبطل قولكم المحكوم عليه يجب ان يكون له ثبوت
في الخارج والتحقيق في الجواب ان يقال الاشارة العقلية بامكان العود الى ما بانه صورة في الذهن قوله
وما يماثل صورة التي في الذهن لا يلزم ان يكون ذلك المعدوم بعينه قلنا مسلم انه لا يلزم ان يكون ذلك المعدوم و
لا يلزم منه امتناع كونه ذلك المعدوم فان عدم اللزوم لا يقتضي لزوم العدم فيجوز ان يكون ذلك المعدوم
وهو غلط فان كلامنا في ان المعاد في وجوده [illegible] فيلزم ان يكون كلاهما بانه معاد قلنا لا يلزم من
لزوم كونه ذلك المعدوم بعينه لزوم ان يكون كلاهما بانه معادا واجيب عن الثاني بان كل المثلين فلا يتميز
بالتشخص في الخارج لا محالة [illegible] علينا [illegible] وان لم يتميز [illegible] بالتشخص لم يكونا مثلين بل هو هو
والتحقيق انه لا يلزم من جواز وقوع مثله ووقوع مثله حتى يلزم ان لا يكون فرقا بين المبتدأ والمعاد ولئن
سلم وقوع مثله فيجوز ان يفرق بينهما ببعض العوارض وايضا لو كان هذا الدليل صحيحا يلزم جواز وقوع
شخصين ابتداء [illegible] وجب [illegible] بان اعادة ذلك الوقت لا يستلزم
كونه مبتدأ فان كونه [illegible] مبتدأ امر يعرض للشيء باعتبار [illegible] وذلك الاعتبار هو كونه غير مسبوق بالحدوث
البتة وهذا الامر متحقق في المعاد اذ المعاد مسبوق بالحدوث وهو حدوثه اولا فلا يلزم ان يكون مبتدأ
ومعادا معا بل يكون معادا وقبل العدم كان مبتدأ ولو كان [illegible] مبتدأ ومعادا باعتبارين
المبحث [illegible] في حشر الاجسام اختلف [illegible] في المعاد فالطبيعيون منكرون على المعاد البدني بعد
اختلافهم في معنى المعاد فمن ذهب الى امكان اعادة المعدوم قال ان الله يعدم المكلفين ثم يعيدهم
ومن ذهب الى امتناع اعادة المعدوم قال ان الله تعالى يفرق اجزاء ابدانهم الاصلية ثم يؤلف بينها

الحمد لله

وكذلك فيما الحكمة واما الانبياء الذين سبقوا على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فالظاهر من كلام اممهم ان موسى لم يذكر المعاد

ولا اثر له في التورية لكن جاء ذلك في كتب الانبياء الذين جاءوا بعده كحزقيل وشعيا عليهما السلام ولذلك

اقر اليهود به واما في الانجيل فقد ذكر ان الاخيار يصيرون كالملائكة ويكون لهم الحيوة الابدية والسعادة العظيمة

والظاهر ان المذكور فيه المعاد الروحاني واما القرآن الكريم فقد جاء فيه المعاد الروحاني والجسماني اما

الروحاني ففي مثل قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين وقوله تعالى للذين احسنوا الحسنى

وزيادة وقوله ورضوان من الله اكبر واما الجسماني فقد جاء في القرآن اكثر من ان يحصى واكثرها مما لا يقبل التأويل

مثل قوله قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة وقوله فاذا هم من الاجداث

الى ربهم ينسلون وقوله فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم اول مرة وقوله ايحسب الانسان الن

نجمع عظامه وقوله ءاذا كنا عظاما نخرة وقوله وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا وقوله كلما نضجت

جلودهم بدلناهم جلودا غيرها وقوله [illegible] الى غير ذلك مما لا يحصى [illegible]

اجمع المسلمون عليه [illegible] ممكن عقلا والصادق اخبر عنه فيكون حقا

اما انه ممكن عقلا فلان الكلام انما هو [illegible] اما بالنظر الى القابل واما بالنظر الى الفاعل اما القابل فلان اجزاء

الميت قابلة للجمع والحيوة [illegible] والحيوة [illegible] قبل الموت [illegible]

واما بالنظر الى الفاعل فلان الله تعالى عالم باعيان اجزاء [illegible] على التفصيل [illegible] الجزئيات

وقادر على جميع الممكنات [illegible] فيلزم ان يكون [illegible]

[illegible] المعاد [illegible] اخبر عنه [illegible] المعاد الجسماني

[illegible] اثبات المعاد الجسماني [illegible]

[illegible] المعاد الجسماني [illegible] جزء بدني [illegible]

[illegible]

[illegible] يعاد جزء بدنه [illegible] جزء بدن [illegible]

[illegible]

٣٠١

وكون [illegible] يكون مقصودا للحكيم [illegible] وذلك [illegible]

[illegible] الا انه [illegible]

على العدم [illegible] ضابطا [illegible] الاجزاء الاصلية التي [illegible]

[illegible] من اول العمر الى اخره

وكون [illegible] يكون في عالم [illegible] في عالم اخر [illegible]

[illegible] على [illegible] لو فرضنا [illegible]

[illegible] فيه [illegible]

٣٠٢

وعلى فيها الحكمة واما الانبياء الذين سبقوا على نبينا محمد صلعم فالظاهر من كلام اممهم ان موسى لم يذكر المعاد

ولا اثر له في التورية لكن جاء ذلك في كتب الانبياء الذين جاءوا بعده كحزقيل وشعيا عليهما السلام ولذلك

اقر به اليهود واما في الانجيل فقد ذكر ان الاخيار يحشرون كالملائكة ويكون لهم الحياة الابدية والسعادة العظمى

ولا ظهور ...

الا بحزقيل ... الاجزاء الاصلية

وبحيث ... الارواح ... والاجسام

ولكثير ... الاجسام ... الى عالم ... فيه

ويجوز ان ... العناصر ... الافلاك ...

ويجوز ... الاجزاء ... العالم ... الى ...

ان يجوز ان ... الاجزاء الاصلية ... الجسمانية ...

... والله اعلم

انسانا او قبيل البعث الجسماني غير ممكن لانه لو اكل انسان انسانا آخر وصار جزء بدنه فكونه

جزءا من بدن الآكل فالأكول ... فلا يعود احدهما بتمامه

والجواب انه ليس يعاد جزء بدن احدهما او يعاد جزء بدن الآخر ... جزء البدن

الا ان الاعادة ... المقصود من البحث ... والله اعلم

ويكون الانبعاث ان يكون مقصودا للحكم اذ لا يليق بمن ... الالذات ... وكلها ... في عالمنا

للذات فهو بالحقيقة ليس بلذة ... الا انه ... الا لذة ... بطلانه يكتفى فيه لا بقاء

على العدم ويكون البعث ضايعا ... الاجزاء الاصلية التي هي الانسان

لا المتبدلة ولا الهيكل الذي يتبدل ... الاجزاء الاصلية ... من اول العمر الى آخره

... الاجزاء الاصلية ... في ... الكل ...

ومن ... الا ... غرضا ... فيجوز ان يكون الغرض

من البعث اللذات ... اللذة ...

لذات حقيقية في عالمنا ... وجود في عالمنا فلا يجوز ان يكون اللذات الاخروية مشابهة

للذات الدنياوية ... فلا يكون اللذات الاخروية ... لا يكون لذاته ... مشابهة ...

... على ان ... الاجسام لا الاجزاء

بالكلية ولم يثبت ... قاطع عقلي ونقلي ... الاجزاء ... كل

الى الا وجهه ... الفناء ... الانعدام ... من هذا الانتفاء

وتفرق الاجزاء ... من هذا الانتفاء ... فيكون ... الا ...

... في هذه ... بالنظر الى وجه ... بالنظر الى ذاته

ليس له وجود ... بالنظر ... موجود فلا ... عن ظاهرها ... الثالث في الجنة والنار

البحث الثالث في الجنة والنار ... الجنة والنار ... في هذا العالم او في

عالم آخر ... في هذا العالم ... عالم الافلاك او عالم العناصر والاول ... الافلاك ...

ولا يجوز ... وكونها في الافلاك ... الاجسام ...

... عالم العناصر ... في عالم آخر ... بطلان ...

... الفلك بسيط ... فيكون ...

... الجنة والنار ... العناصر ... فيه ...

٣٠٢

لكانت ممانعة للرحمة ممنعا اصلا لاحيازها مقتضية للحركة اليها او كانت ساكنة في احيازها في ذلك العالم طبعا
فيلزم ان يكون للجسم الواحد مكانان بالطبع وهو محال او كانت ساكنة في احياز ذلك العالم قسرا دائما وهو محال
ايضا والجواب انا لا نجوز ان تكون الجنة في هذا العالم وتكون في عالم الافلاك كما قيل الجنة في السماء السابعة
عند سدرة المنتهى لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وسدرة المنتهى في السماء السابعة
والعرش سقف الجنة عرش المنتهى ... والكرسي ... عند المنتهين فوق الافلاك
لا يجوز على امتناع الخرق على الافلاك ثم ولم لا يجوز ان تكون النار في هذا العالم تحت الارضين قوله
لو كان كذلك لكان الحشر تناسخا ممتنعا لانه ... والفرق بين الحشر في هذا العالم والتناسخ ان الحشر في هذا العالم
رد النفس الى بدنها الذي كان لها لا الى بدن مغاير او الى بدن مؤلف من اجزائه الاصلية ان امكن
البدن معادا بعينه والتناسخ رد النفس الى بدن مبتدأ او تكون الجنة والنار في عالم اخر قولك لان
الفلك بسيط فشكله الكرة ... بساطة كل محيط وليس سلم ... استلزام البساطة الكرية ... ولئن
سلم استلزام البساطة الكرية في الشكل حتى يحصل بينهما خلاء ... امتناع الخلاء ... امتناع كونها
في عالم اخر مبني على البساطة كل محيط واستلزام البساطة الكرية الشكل وعلى امتناع الخلاء وكل منها ممنوع
ثم ولئن سلم جميع هذه المقدمات فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم والعالم الذي فيه الجنة والنار كرتين
مركوزتين في ثخن كرة اعظم منهما فلا يحصل بينهما خلاء فلانم انه لو حصل في ذلك العالم عناصر لكانت
مماثلة لعناصر هذا العالم في تمام الحقيقة فان وجوب تماثل عنصرين العالمين مطلقا ان في تمام الماهية
لامكان الاختلاف في الصورة او تسليم لوان حصل الاشتراك في الصفات واللوازم بان يكون نار
ذلك العالم مثلا حارا يابسا طالبة للفوق فكل قسم ذلك العالم كنار عالمنا هذا وكذلك العوالم في
سائر العناصر لجواز اشتراك المختلفات بالماهية في الصفات واللوازم فرع اه هذا فرع
على جواز وجود الجنة والنار على تقدير جواز وجود الجنة والنار اختلفوا في انهما مخلوقتان الان ام لا
فذهب الجمهور الى انهما مخلوقتان الان خلافا لابي هاشم والقاضي عبد الجبار لنا قوله تعالى في وصف الجنة
والنار عرضها السموات والارض اعدت للمتقين اخبر الله تعالى عن اعداد الجنة عن طوف كالماضي ...

٣٠٤

على انا نحمله في ... واللازم كذب في خبر ... وهو محال لا يقال لو كانت الجنة مخلوقة الان لكان عرضها عرض
السموات والارض واللازم باطل اما الملازمة فظ واما بطلان اللازم فلانه لو كان عرضها عرض السموات
والارض لو وجدت في احياز السموات والارض لو وجدت في غير احيازها او في بعض احيازها لم يكن
عرضها ... في جميع احيازها لانا نقول بعد فناء السموات والارض ... تداخل الاجسام وهو محال
لانا نقول المراد من قوله تعالى عرضها عرض السموات والارض مثل عرض السموات والارض لقوله تعالى كعرض
السموات والارض ولانه يمتنع ان يكون عرضها بعينه عرض الجنة ... ان يكون فوق السماء السابعة

ان تكون ... بطريق عليه العدم فلا يلزم من كون الجنة مخلوقة الان طريان العدم عليها ولئن سلم ...
ان اكل ... بطريق عليه العدم فهو مخصوص بقوله تعالى اكلها دائم فانه يدل على ان الجنة دائمة
كالسموات ... ويكون معناه ان كل شيء ... سوى ... غير الجنة بطريق عليه العدم وانا خصص جمعا بين الدليلين

لانها محاذية لمقعر العناصر لا احيازها متفقة الحركة الى ما كانت ساكنة في احياز ذلك العالم طبعا
فيلزم ان يكون للجسم الواحد مكانان بالطبع وهو محال او كانت ساكنة في احياز ذلك العالم قسرا دايما وهو
ايضا محال والجواب انا لا نجوز ان يكون الجنة في هذا العالم ونكون في عالم الافلاك كما قيل الجنة في السماء السابعة
عند سدرة المنتهى لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وسدرة المنتهى في السماء السابعة
ولقوله عليه السلام سقف الجنة عرش الرحمن وقيل الجنة فوق الكل تحت العرش عند المنكرين فوق الافلاك
لا يجوز خرقها قلنا امتناع الخرق على الافلاك ممنوع ولم لا يجوز ان يكون النار في هذا العالم تحت الارضين قوله
[illegible] ان الحشر في هذا العالم

ساير العناصر جوابه
على جواز وجود الجنة والنار على تقدير جواز وجود الجنة والنار اختلفوا في انهما مخلوقتان الآن
فذهب الجمهور الى انهما مخلوقتان الآن خلافا لابي هاشم والقاضي عبد الجبار لنا قوله تعالى في صفة الجنة
والنار عرضها السموات والارض اعدت للمتقين اخبر الله تعالى عن اعداد الجنة على طريق الماضي فدل ذلك

على انها مخلوقة الآن والا يلزم الكذب في خبره وهو محال لا يقال لو كانت الجنة مخلوقة الآن لكان عرضها
عرض السموات والارض واللازم باطل اما الملازمة فظاهر واما بطلان اللازم فلانه لو كان عرضها عرض السموات
والارض لكانت حاصلة في اول وقت في احياز السموات والارض في اول وقت في غير احيازها او في بعض احيازها لم يكن
عرضها عرضها فيجب ان يكون في جميع احيازها فانما يكون بعد فناء السموات والارض والا يلزم تداخل الاجسام وهو محال
لانا نقول المراد من قوله تعالى عرضها عرض السموات والارض مثل عرض السموات والارض لقوله تعالى كعرض
السموات والارض فلانه يمتنع ان يكون عرضها عين عرض الجنة وح يجوز ان يكون فوق السماء السابعة
فضاء يكون عرضه مثل عرض السموات والارض وهو الجنة وقوله تعالى واتقوا النار التي اعدت للكافرين فانه
اخبر بلفظ الماضي ان النار اعدت وحصلت فيكون مخلوقة الآن والا يلزم الكذب في خبره تعالى ولنا ايضا
اسكان الله تعالى آدم عليه السلام في الجنة واخراجه عنها بسبب اكل الشجرة بعد نهيه عنها يدل صريحا على ان الجنة
مخلوقة الآن وقال ابو هاشم والقاضي عبد الجبار لو كانت الجنة مخلوقة الآن لكانت دائمة واللازم باطل
والملزوم مثله اما الملازمة فلقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه يدل على ان كل ما سواه تعالى ينعدم والجنة مما سواه
تعالى فتنعدم فلا تكون دائمة واما بطلان اللازم فلقوله تعالى اكلها دائم اي ماكول الجنة دائم واذا كان ماكول
الجنة دائما اذ ماكولها دوام الجنة بدون دوام الجنة غير معقول واذا ثبت ان الجنة غير مخلوقة الآن
يلزم ايضا ان تكون النار مخلوقة الآن والجواب تارة بمنع الملازمة وتارة بمنع بطلان اللازم اما منع
الملازمة فلانه لا يلزم من كونها مخلوقة الآن عدم دوامها قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه يدل على ان كل ما سواه تعالى
ينعدم قلنا لا نسلم ان قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه يدل على ان كل ما سواه تعالى ينعدم فان معناه ان
كل شيء مما سواه تعالى معدوم في حد ذاته وبالنظر الى ذاته من حيث هو مع قطع النظر عن موجده
لان ما سواه تعالى ممكن والممكن بالنظر الى ذاته لا يستحق الوجود فلا يكون بالنظر الى ذاته موجودا وليس معناه
ان ما سواه تعالى يطرأ عليه العدم فلا يلزم من كون الجنة مخلوقة الآن طريان العدم عليها ولئن سلم ان معناه
ان كل ما سواه تعالى يطرأ عليه العدم فهو مخصوص بقوله تعالى اكلها دائم فانه يدل على ان الجنة دائمة
كالمنسوخ او يكون معناه ان كل شيء سواه غير الجنة يطرأ عليه العدم وانما خصص جمعا بين الدليلين

٢٠٥

واذا كان مخصوصا لا يلزم من كون الجنة مخلوقة الآن طريان العدم عليها واما منع بطلان اللازم فلانا لا نم دلالة
اكلها دائم على دوام الجنة وذلك لان قوله اكلها دائم مشترك الظاهر لان المراد بالاكل ما كول وبتقدير دوام ما كول
لان ما كول لا محالة انتفى بالاكل فلا يمكن ان يكون دائما بل معناه ان كلما فني شئ من ما كول بالاكل حدث عقيبه مثله
وذلك لا ينافي عدم الجنة طرفة عين

الرابع في الثواب والعقاب

البحث الرابع في الثواب والعقاب

قالت المعتزلة المثوبة على الطاعة حق على الله واجب عليه لوجهين الاول انه تعالى شرع التكاليف
شاقة فلا يخلو اما ان يكون لا لغرض او لغرض والاول باطل لان الفعل الخالي عن الغرض عبث وهو مستحيل على
الله تعالى والثاني اما ان يكون الغرض عائدا اليه او عائدا الى العباد والاول باطل لاستحالة عود الغرض اليه تعالى
والثاني وهو ان يكون الغرض الى العباد لا يخلو اما ان يكون الغرض حصول نفع او دفع ضرر والثاني باطل لانه لو كان الغرض
دفع الضرر لكان ابقاؤهم على العدم اولى ... والانتفاع بها
لكن لما ابقيناهم على العدم دل على ان الغرض ليس هو دفع الضرر والاول وهو ان يكون الغرض حصول النفع
فاما ان يكون منفعة سابقة على التكاليف مثل الوجود والاعضاء الظاهرة والباطنة والحيوة والصحة وما ...
عليه الصحة والقدرة وغير ذلك من النعم وهو مستقبح عقلا لانه لا يليق بالجواد الكريم الحكيم ان ينعم على احد
ثم يكلفه ... من غير ان يحصل للمكلف نفع حال التكليف ... واما ان يكون الغرض من
التكاليف منفعة لاحقة اي منفعة تحصل بعد التكليف وهو المطلوب فان الثواب هو المنفعة اللاحقة التي هي الغرض من
التكليف ... ان الغرض من التكاليف هو الثواب على الاتيان بها فوجب على الله تعالى ... قوله تعالى جزاء
بما كانوا يعملون دل على ان العمل سبب للثواب ... الجواب
عن الوجه الاول انا قد بينا ... من الباب الثالث في افعاله انه لا غرض لفعله تعالى على ...
ومع هذا ... لا يجوز ان يكون الغرض من التكاليف شكر النعم السابقة والاستقباح ...
بالنسبة الى الله تعالى وكيف يكون الغرض من التكاليف حصول منفعة سابقة على التكاليف ...
اوجب ... الشكر والنظر في المعرفة ... والجواب عن الثاني ... ان ... قوله تعالى
جزاء بما كانوا يعملون لا يدل على وجوب الثواب على الله بل يدل على وقوعه ... ولفظ الجزاء اشارة الى
لا

٢٠٦

الجواب ... لا نعلم ان الله تعالى جعل الثواب جزاء للعمل والجزاء يجب ترتبه عليه ...
ان احسنت الي فلك كذا ... الجواب ... ان جزاء الشي يجب ترتبه عليه بل يكفي لاطلاق الجزاء
على الثواب كون العمل علامة ودليلا عليه وقالت المعتزلة والخوارج يجب على الله عقاب الكافر وصاحب الكبيرة
لوجوه ثلثة الاول ان العفو عن الكافر وصاحب الكبيرة يقتضي التسوية بين المطيع والعاصي والتسوية بينهما في
العذاب والتسوية بينهما ... لكنه تعالى عدل ... بالاتفاق الثاني ان ... الفسوق مركوزة فينا
فلو لم يكن القطع بالعقاب على الفسوق لكان ذلك اغراء منه على ارتكاب الفسوق ... والعقاب
على الفسوق ... الفسوق ... مخلوقة فينا ... الفسوق لاجل ... الوصول الى المشتهيات
مع الشك في العقاب ... الثالث انه تعالى اخبر بان الكافر والفاسق يدخلان النار ... كقوله تعالى
وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا ... المجرمين الى جهنم وردا ... الخلف في خبره تعالى فوجب دخول
الكافر وصاحب الكبيرة في النار والجواب عن الاول ان العفو عن العاصي لا يقتضي التسوية بينه وبين
المطيع لانه تعالى وان لم يعذب العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع فلا يلزم التسوية على تقدير العفو عن
العاصي وعن الثاني انه لا يلزم القطع بالعقاب في الانتهاء عن المعاصي فان ... العقاب على
العفو ... الا ... لو كان العفو قبل التوبة يقتضي الاغراء على
لكان العفو بعد التوبة يقتضي الاغراء ... ثم وانتم معترفون بالعفو عن صاحب الكبيرة
بعد التوبة فالالزام مشترك فما يكون جوابكم يكون جوابنا عنه وعن الثالث انه لا يدل شي من
... على وجوب العقاب على الكبيرة ... بل غاية ما في الباب انها تدل على وقوع العقاب الابدي
على ان الكبيرة موجبة للعقاب ... المعتزلة بعد اثبات وجوب عقاب صاحب
الكبيرة قالوا وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كما ان ... لقوله تعالى بلى من كسب سيئة
واحاطت به خطيئته فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وكقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له
نار جهنم خالدا فيها وكقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها لان ... الايات
... للعموم يتناول كل من كسب سيئة وعصى الله وقتل مؤمنا متعمدا ... قوله تعالى صفة

اصحاب الكبيرة جواب ان الفجار لفي جحيم يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين وجه الدلالة ان
الآية من جملتهم اصحاب الكبائر داخلون في الفجار اذ لو خرجوا عنها النار لكانوا غائبين ولا بد
ان يكونهم غير غائبين عنها الثالث ان الفاسق يستحق العقاب بفسقه كالسبع واستحقاق العقاب
بفسقه يسقط ما استحقه العقاب الفاسق من الثواب فيزداد كتاب الفسوق لما بين العقاب والثواب
من التنافي لان العقاب هو المضرة الخالية من الشوائب المقرونة بالاهانة والثواب
المنفعة الخالية المستحقة المقارنة للتعظيم الخالية من الشوائب فيمتنع الجمع بين استحقاقها واجيب
لا اولا بان الخلود ... المكث الطويل ... الخلود بمعنى المكث الطويل
لشهرته ومن ... بان المراد من الفجار الكاملون في الفجور وهم الكفار بدليل قوله تعالى اولئك هم الكفرة
الفجرة وايضا يجب حمل الفجار على الكفار توفيقا بين قوله تعالى وان الفجار لفي جحيم وبين الآية الدالة
على اختصاص العذاب بالكفار كقوله تعالى ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين فهذه الآية دالة على
اختصاص الخزي بالكافرين ... من دخل النار فقد حصل الخزي لقوله تعالى ربنا انك من تدخل النار
فقد اخزيته فلما ثبت اختصاص الخزي بالكفار لزم ان لا يدخل النار الا الكفار لقوله تعالى حكاية عن موسى
انا قد اوحي الينا ان العذاب على من كذب وتولى ... لم يكن العذاب عليه وصاحب الكبيرة
لم يكذب ولم يتول فلم يكن العذاب عليه وقوله تعالى كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها الم يأتكم
نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء ان انتم الا في ضلال كبير فهذا يدل
على ان كل ... فيها ... قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء ان انتم
الا في ضلال كبير فهذا حصر كون الملقين في النار هم المكذبين ... الكفار
وقوله تعالى لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى وصاحب الكبيرة لم يكذب ولم يتول فلا يصلاها
وقوله تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه والفاسق مؤمن لقوله تعالى وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا الآية سماهم مؤمنين حال وصفهم بالقتل الذي هو كبيرة واذا كان
الفاسق مؤمنا لا يخزى والبقاء الا باشـ ... دالة على اختصاص العذاب بالكفار فقط مقال سبحانه

سبحانه وتعالى حيث بان اصحاب الكبائر لا يعاقبون ومن ثم لا يلزم التنافي فانا لا نسلم انه استحق العقاب
والعقاب وانما يلزم ذلك ان لو كان الطاعة سببا لاستحقاق الثواب والمعصية سببا لاستحقاق العقاب وهو ممنوع
ولئن سلم الاستحقاق فلا نسلم منافاة الاستحقاقين وانما يلزم منافاة الاستحقاقين لو كان كل من الثواب والعقاب
مقيدا بالدوام وهو ممنوع فان الثواب هو المنفعة الآجلة والعقاب هو المضرة الآجلة اعم من ان يكون دائما او لا
وبان استحقاق العقاب يحبط استحقاق الثواب فاما ان يحبط شيئا من استحقاق العقاب بطريق الموازنة
كما هو مذهب ابي هاشم او لا يحبط من استحقاق العقاب شيئا كما هو مذهب ابيه ابي علي مثلا اذا استحق عشرة
اجزاء من الثواب ثم فعل ما به يستحق عشرين جزءا من العقاب فاستحقاق العقاب الطاري اما ان يحبط
استحقاق الثواب ويحبط على طريق الموازنة ويحبط استحقاق الثواب ولا يحبط كلاهما باطلان اما الاول
فلان سبب زوال استحقاق الثواب حدوث استحقاق العقاب وكذا سبب زوال استحقاق العقاب وجود
استحقاق الثواب فلو حصل للاستحقاقين استحقاق العقاب واستحقاق الثواب تأثير في عدم الاخر فتأثير كل
من الاستحقاقين في عدم الاخر اما ان يكون معا او على التعاقب ولا سبيل الى الاول لاستلزامه تأثير كل منهما في عدم
... عدم كل واحد منهما وجود الاخر فلو وجدا معا لوجد ... حال الحدوث ... حال عدمها وكذا الثاني وهو ان يكون تأثير كل منهما في عدم الاخر
على التعاقب ايضا لانه يلزم ان يعود المغلوب محبط المحبط غالبا واما الثاني وهو ان استحقاق العقاب
الطاري يحبط استحقاق الثواب السابق ولا يحبط استحقاق العقاب فقط لانه الغاء الطاعة وتضييع
وهو باطل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره   واما اصحابنا فقالوا
الثواب على الطاعة فضل من الله تعالى والعقاب على المعصية عدل منه وفعل الطاعة دليل على حصول
الثواب وفعل المعصية علامة العقاب فلا يكون الثواب على الطاعة واجبا على الله تعالى ولا العقاب على
المعصية لما علم انه لا يجب على الله شيء وكل ميسر لما خلق له فالمطيع موفق للطاعات بجنانه
وفاز بوعده قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس الآية وبعيد
... الكافر المعاند المعرض عن الحق في نيرانه ابدا لمقتضى وعيده في قوله تعالى ان الذين كفروا من اهل الكتاب

والمشركين في نار جهنم خالدين فيها و ينقطع عذاب المؤمنين من العاصي بوجوه ثلثة الاول قوله تعالى فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره والمؤمن العاصي قد عمل مثقال ذرة خيرا وكيف لا والايمان اعظم الخيرات فيجب ان يرى ثوابه
[illegible] ولا يرى الا بعد الخلاص من العذاب اذ الثواب قبل العقاب باطل اتفاقا ورؤية الثواب بعد الخلاص من العذاب
توجب انقطاعه والثاني قوله تعالى يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر
الذنوب جميعا الا ما خص عنه الشرك بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
الا انه [illegible] لا يغفر الشرك من الذنوب وغفران الذنوب يستلزم انقطاع العذاب [illegible] الثالث
من قال لا اله الا الله دخل الجنة والمؤمن العاصي قال لا اله الا الله فيدخل الجنة فينقطع عذابه وهو حق
[illegible] في المبالغ في الاجتهاد في الطالب [illegible] لا ثم [illegible] من فضله ولطفه قال الجاحظ والعنبري
انه معذور لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولنا قول منقوض وادعوا فيه الاجماع
اعلم ان المبالغ في الاجتهاد اما ان يصير [illegible] او يبقى ناظرا وكلاهما ناجيان [illegible] ان يؤدي الاجتهاد
الى الكفر فالكافر اما مقلد للكفر او ما [illegible] وكلاهما [illegible] في الاجتهاد ولذلك حكموا بوقوعهم
في العذاب وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج خطاب لاهل الدين لا الخارجين عن الدين والذين
لم يدخلوا في الدين فان قيل العقل يحكم ان الثواب والعقاب غير معقول [illegible] وجه [illegible] العقول الجسمانية لا
على افعال غير متناهية لان العقل منقسم [illegible] بانقسام محلها فالعقول [illegible] نصف الجسم [illegible] نصف العقل
[illegible] نصف [illegible] مبدا [illegible] فلما ان حركة [illegible] متناهية فيكون حركة كل الجسم ضعف
[illegible] نصف [illegible] ذلك المبدا [illegible] الاثر كنسبة المؤثر [illegible] ولما كانت قوة كل الجسم ضعف
قوة نصف الجسم كان حركة كل الجسم ضعف حركة نصف الجسم وحركة نصف الجسم متناهية فيكون حركة كل الجسم
ايضا متناهية لان ضعف المتناهي متناه [illegible] حركة نصف الجسم [illegible] غير متناهية وكل العقل [illegible] ان
[illegible] قوة نصف الجسم [illegible] مع النصف الآخر [illegible] ضعف العقل
[illegible] النصف الآخر [illegible] بالجزء [illegible] وان زادت كل العقل على قوة نصف الجسم [illegible] كانت
[illegible] كل العقل زايدا [illegible] لان نسبة الاثر [illegible] فاثر العقل [illegible] زايدا على اثر العقل

العقل [illegible] ولو فرض ان الجسم [illegible] من مبدا واحد فوقعت [illegible] لها غير متناهية [illegible] التي [illegible]
الى سوى غير متناه فيلزم ان يكون [illegible] غير متناه [illegible] متناهيا وهو [illegible] فثبت ان الجسم والعقول
حركات غير متناهية فلا يكون [illegible] فلا يكون الثواب والعقاب [illegible] كما ان [illegible] البدن
مولف من العناصر الاربعة الارض والماء والهواء والنار والحرارة [illegible] تنقص [illegible] رطوبته الغريزية
في البدن [illegible] رطوبته [illegible] ويفضي الى انطفاء الحرارة لان [illegible] فاذا زالت
بالكلية انطفت الحرارة فافضى الى خراب البدن فلا يبقى الثواب والعقاب دائما [illegible] ولو كان
العقاب في النار دائما لكان الجسم [illegible] فيلزم دوام الجسم
[illegible] ودوام الجسم [illegible] غير معقول [illegible]
الفرد فان الجوهر الفرد لو كانت موجودا لكون الجسم [illegible] من الجواهر الفردة فلا يلزم من
الجسم انقسام العقل الحال فيه [illegible] ان يكون العقل حالا في المجموع [illegible] فينقسم العقل
عند انقسام العقل [illegible] مبني على سريان العقل في محلها [illegible] الجسم [illegible] ان الجوهر الفرد [illegible]
متنف والجسم متصل واحد لكن لا نسلم ان العقل منقسم بانقسام محلها وانما يلزم [illegible] انقسام الحال انقسام
العقل [illegible] في محلها [illegible] سريان العقل في محلها [illegible] ان جزء العقل قوة [illegible]
لجواز ان يكون تاثير العقل مشروطا بان يكون العقل على وجه خاص فاذا قسم العقل بانقسام محله
فالمقدار من العقل الذي [illegible] بعض الجسم [illegible] فيه ما هو شرط التاثير فلم يكن له تاثير والحاصل
ان هذا الوجه مبني على [illegible] الجوهر الفرد وسريان العقل في محلها وان جزء العقل قوة [illegible]
[illegible] ولئن سلم [illegible] فهذا الوجه منقوض بحركات الافلاك [illegible]
[illegible] فانها قوة جسمانية تقوى على حركات غير متناهية عندهم ولو صح ان العقول
الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية فهو مدفوع [illegible] ان القوى [illegible] عرض فلعل العرض الاول
هو العقل يفنى ويتجدد عرض آخر [illegible] قوة اخرى مثل القوة الفانية فيفعل فعلا آخر مثل الفعل الاول
لا يلزم من دوام الثواب والعقاب ان يكون العقل الجسمانية قوية على افعال غير متناهية بل يكون

فهو شاهد على التجرد دون غير متناهية تعقل على افعال غير متناهية وهذا ليس بصحيح ولا دليل على امتناع هذا
وهذا الوجه يدل على امتناع صدور الافعال الغير المتناهية من قوة واحدة جسمانية واما الوجه الثاني
فهو ان القوة الناطقة لا تزال مع كونها من العناصر مبنية على القوة المزاجية وتركيب تلك الابدان المعادة وتلك النار
والحيوان من العناصر ايضا يقتضي ولئن سلم القوة المزاجية وتركيب تلك الابدان من العناصر فنا بالحرارة
في الرطوبة الغير المتناهية انما يقتضي الافناء بالواسطة اذا انقطع الغذاء على البدن بقدر ما يتحلل منه
واستمرار ورود الغذاء على البدن بقدر ما يتحلل منه فيحصل في كل شيء من الرطوبة بورود الغذاء على البدن
بقدر ما يتحلل فلا يلزم فناء الرطوبة بالحرارة والاحراق للبدن وكذا الوجه الثالث منقوض بان الله تعالى احد ولم حركة
الحيوان مع دوام الاحتراق غير معقول وانما يكون غير معقول لو كان اعتدال المزاج شرطا للحيوة
وهو ممنوع فان اعتدال المزاج ليس شرطا لبقاء الحيوة بل الحيوة باقية بابقاء الفاعل المختار وايضا
فان من الحيوان ما يعيش في النار ويلتذ بها كالحيوان المسمى سمندر فلا يبعد ان يجعل الله بدن
الكافر بحيث لا يتالم بالنار ولا يتغير فلا يحترق ولا يموت بالنار

الخامس

البحث الخامس في العفو عن اصحاب الكبائر اما الاول في العفو ان العفو اسقاط عذاب المستحق
فلوجوه منها الاول قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله تعالى او
يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير الآية والاستدلال على ان الله تعالى عفو والعفو انما يتحقق
بترك العقاب المستحق والمعتزلة منعوا العذاب على الصغائر قبل التوبة وعلى الكبائر بعدها فلا يتحقق ترك العقاب
على الصغيرة قبل التوبة وعلى الكبيرة بعدها واجب عند المعتزلة فالعفو عن الكبائر قبل التوبة فانه لا
يبقى للعفو معنى الا اسقاط العقاب على الكبيرة قبل التوبة الثاني قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء الآية ما دون الشرك يتناول الكبائر والصغائر ويراد قبل التوبة لوجهين
احدهما انه لو لم يكن المراد قبل التوبة لم يتجه الفرق بين الشرك وما دونه واللازم باطل ضرورة ثبوت
الفرق بيان الملازمة انه بعد التوبة لا فرق بين الشرك وما دونه في غفرانهما الثاني انه لو لم يكن المراد قبل
التوبة لم يلزم التعليق بالمشية على راي المعتزلة واللازم باطل لانه تعالى علق الغفران بالمشية بيان

بيان الملازمة انه لو لم يكن المراد قبل التوبة بل بعدها لم يتوجه التعليق بالمشية لان الغفران بعد التوبة واجب
عندهم والواجب لا يجوز تعليقه بالمشية لان الواجب يحصل شاء او لم يشاء الثالث قوله تعالى وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وكلمة على للحال اذ ليس لامر عدا او على ظلم اذ كان ملتبسا
بالاساءة تقتضي حصول المغفرة حال اشتغال العبد بالظلم فهو يدل على حصول المغفرة قبل التوبة وامثال ذلك
قوله تعالى يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم الآية وقوله فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا
والخامس وهو شفاعة نبينا عليه السلام لاصحاب الكبائر فلان الله تعالى امر النبي عليه السلام بالاستغفار لذنوب المؤمنين وقال
واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مؤمن لما بين فيستغفر له امتثالا لامر الله تعالى
وصيانة لعصمته اي عصمة النبي عليه السلام عن مخالفة امره واذا استغفر النبي عليه السلام لصاحب الكبيرة قبل توبته
يقبل الله تعالى شفاعته عليه السلام تحصيلا لرضاه لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فثبت ان شفاعة
نبينا عليه السلام مقبولة في حق صاحب الكبيرة قبل التوبة لقوله عليه السلام شفاعتي لاهل الكبائر من امتي فانه يدل على ان شفاعة
النبي عليه السلام حاصلة لاهل الكبائر سواء كان قبل التوبة او بعدها والمعتزلة احتجوا على ان شفاعة النبي عليه السلام لا اثر لها في
اسقاط العذاب بايات منها قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة فانه يدل على ان لا تجزي
نفس عن نفس شيئا على سبيل العموم فان النكرة في سياق النفي تفيد العموم ونفي شفاعة النبي عليه السلام في اسقاط العذاب
مناف للعفو لانه فلا يثبت ما ذكرتم ومنها قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع نفى سبحانه وتعالى الشفيع
للظالمين على سبيل العموم والعصاة ظالمون فلا يكون لهم شفيع اصلا فلا يثبت شفاعة النبي عليه السلام في حق
العصاة ومنها قوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة دلت الآية على نفي الظهر على
نفي الشفاعة على الاطلاق فيلزم نفي شفاعة النبي عليه السلام في حق العصاة ومنها قوله تعالى وما للظالمين من انصار
والشفيع من الانصار فلا يكون للظالمين شفيع والعصاة ظالمون فلا يكون لهم شفيع واجيب عن الآيات
بانها غير عامة في الاعيان ولا في الازمان فلا تتناول محل النزاع ولئن سلم انها عامة في الاعيان والازمان في حق
يكون متناولة لمحل النزاع فهي مخصصة بما ذكرنا من الآيات الدالة على ثبوت شفاعة النبي عليه السلام في حق العصاة
بتاويل الآيات بتخصيصها بالكفار جمعا بين الادلة   السادس   البحث السادس في اثبات عذاب

والمراد بعذاب القبر عذاب ما بين الموت وقبل البعث يدل عليه قوله تعالى في آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا
ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أشد العذاب فهذا في التعذيب بعد الموت وقبل البعث وقوله
في قوم نوح أغرقوا فأدخلوا نارا والفاء للتعقيب فادخال النار عقيب الاغراق قبل البعث فان ادخال
النار بعد البعث لا يكون عقيب الاغراق وقوله تعالى حكاية عن الكفار الذين هم أهل النار قالوا ربنا
أمتنا اثنتين الآية وذكره دليلا على أن في القبر حيوة أخرى وموتا آخر بعد الموت وقبل البعث لانه لو لم يكن بعد
الموت وقبل البعث حيوة أخرى وموت آخر لم يكن إحياءان اثنتان ولا إماتتان اثنتان ضعيف لجواز أن يكون
المراد بالموتة الأولى ... في صفة أهل الجنة لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى فانه يدل على أن أهل الجنة لا يذوقون
إلا الموتة الأولى وأما الكفار ففي القبر حيوة أخرى ... لا يقولون ... فيما كان دليلا عليه لانه يفيد بحياة ثانية
قوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور يدل على أنه لا يمكن إسماع من في القبور فلو كان في القبر حياة لأمكن
إسماعهم فيكون منافيا للآية وأجيب عن الأول بأن معناه أن نعيم الجنة لا ينقطع بالموت كما انقطع نعيم الدنيا
بالموت ... فان ... أحياء ... وأما ... عدم إسماع من في
القبور لا يستلزم عدم إدراكهم ... السابع المبحث السابع ... من الصراط
والميزان ... والحوض ... وأحوال الجنة والنار ... ان الأمور ممكنة
... عالم بالكل ... واجب ... فوجب التصديق بوجودها كذلك
المبحث الثامن في الأسماء الشرعية الخلاف في أن الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع ... فذهب
الشيخ أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر والأستاذ أبو إسحق وأكثر الأئمة من أهل السنة إلى أن الايمان
عبارة عن التصديق القلبي للرسول بكل ما علم مجيئه به بالضرورة والايمان في الشرع عبارة عن كلمتي الشهادة
عند الكرامية وعن امتثال الواجبات واجتناب عن المحرمات عند المعتزلة وهو قريب مما نقل عن
المعتزلة وجعلوا الايمان اسما للتصديق بالله وبرسله وبالكف عن المعاصي والايمان في الشرع عبارة عن
مجموع ثلاثة أمور التصديق بالرسول بكل ما علم مجيئه به بالضرورة كالصلوات الخمس ووجوب الصوم والزكاة والحج
... وعن كلمتي الشهادة وعن امتثال الواجبات والاجتناب عن المحرمات عند أكثر السلف

المقصد الرابع

فانهم قالوا الايمان عبارة عن التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالأركان فالتصديق والاقرار يدلان على أن العمل خارج
عن مفهوم الايمان في الشرع عطف العمل على الايمان في قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات فان العطف
يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فان قيل العمل جزء لمفهوم الايمان والجزء مغاير للكل فلا يلزم من عطف العمل على
الايمان خروج العمل عن مفهوم الايمان أجيب بأنه لو لم يكن العمل خارجا عن الايمان يلزم تكرار بلا فائدة وأيضا قوله
تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم يدل على خروج العمل عن مفهوم الايمان من وجهين أحدهما عطف قوله
ولم يلبسوا إيمانهم على قوله الذين آمنوا لانه لو كان العمل داخلا في الايمان لزم التكرار بلا فائدة لانه لو كان العمل داخلا
في الايمان لكان الظلم منتفيا عن الايمان فيكون ذكر قوله تعالى ولم يلبسوا إيمانهم بظلم بعد ذكر الايمان
تكرارا بلا فائدة وثانيهما أن العمل لو كان جزءا من مفهوم الايمان لكان الايمان منافيا للظلم فالظلم مناف
للايمان فيكون الجمع بينهما متناقضا وإذا كان الظلم منافيا للايمان يمتنع لبس الايمان بالظلم ضرورة امتناع
الجمع بين المتنافيين وإذا كان لبس الايمان بالظلم ممتنعا لا يصح إسناد نفي اللبس إليهم الا بتمحل ... لانه
لا يصح إسناده إلى الجمع ... ولا يصح ... ولم يلبسوا إيمانهم بظلم
قوله وأما قوله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلوتكم إلى بيت المقدس ... جواب عن دليل القائلين بأن
الايمان في الشرع عبارة عن التصديق مخصوص ... لا يكون العمل جزءا من
مفهوم الايمان لا يصح إطلاق الايمان على العمل والتالي باطل أما الملازمة فلانه لو لم يكن العمل جزءا من مفهوم الايمان
لم يكن العمل نفس مدلول الايمان ولا جزء مدلوله ولا لازم مدلوله فلا يصح إطلاق الايمان عليه ضرورة عدم صحة
إطلاق اللفظ على ما ليس مدلوله المطابقي والتضمني والالتزامي وأما بطلان اللازم فلانه لو لم يصح إطلاق الايمان
على العمل لما أطلق الله تعالى عليه واللازم باطل لقوله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلوتكم إلى بيت المقدس
بالنقل عن المفسرين فانه أطلق الايمان على الصلوة وهي العمل فيكون الجواب أنا لا نسلم أنه أطلق الايمان على
الصلوة بل معناه وما كان الله ليضيع إيمانكم بالصلوة إلى بيت المقدس فلم يطلق الايمان على العمل وأيضا
هذا الدليل مقلوب بأن يقال لو كان العمل جزءا من مفهوم الايمان لم يصح إطلاق الايمان عليه لانه ... لان
لو كان العمل جزءا من مفهوم الايمان لم يصح إطلاقه عليه فانه يصح إطلاق اسم الكل على الجزء بطريق المجاز لا أنا نقول ... حقيقة
الايمان

على الفرق وحدة الطريق مجاز والاصل عدمه نزل الدليل [illegible] اذ ليس الايمان في الشرع عبارة عن التصديق
لانه لو كان الايمان في الشرع عبارة عن التصديق المخصوص فقط لم يكن بضعا وسبعين شعبة افضلها لا اله
الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق لانا نعلم بالضرورة ان التصديق المخصوص فقط او لم يكن كذلك
ولانم بطلان اللازم الايمان بضع وسبعون شعبة افضلها لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق
نزل الجواب بمعنى الحديث شعب الايمان بضع وسبعون شعبة لان الايمان نفسه بضع وسبعون شعبة
اذ لو كان الايمان نفسه بضعا وسبعين شعبة لكان اماطة الاذى عن الطريق داخلة فيه وليس كذلك فان
الاذى عن الطريق غير داخلة في الايمان بالاتفاق

الباب الثالث في الامامة

لما فرغ من الباب الثاني
شرع في الباب الثالث في الامامة وذكر فيه خمسة مباحث الاول في وجوب نصب الامام الثاني في صفات الائمة الثالث
في ما يحصل به الامامة الرابع في امامة [illegible] على ان الامام الحق بعد رسول الله ابو بكر الخامس في فضل الصحابة
المبحث الاول في وجوب نصب الامام [illegible] عن خلافة [illegible] في اقامة [illegible]
وحفظ حوزة الملك وجب اتباعه على كافة الامة وقد اختلفوا في وجوب نصب الامام او وجوبه [illegible]
نصب الامام على الخلق سمعا واوجب المعتزلة والزيدية نصب الامام علينا عقلا واوجب اصحابنا نصب الامام علينا
سمعا ولم يوجب الخوارج نصب الامام مطلقا لا على الله ولا علينا لا سمعا ولا عقلا اما ان [illegible] وجوب
الامام علينا سمعا [illegible] اما الاول [illegible] وجوبه علينا سمعا فلان نصب الامام يدفع ضررا
لا يندفع الا بنصب الامام وكل ما يدفع ضررا لا يندفع الا به فهو واجب فنصب الامام واجب اما الصغرى فلانا نعلم
بالضرورة ان الخلق اذا كان لهم رئيس قاهر يخافون عقابه ويرجون ثوابه كان حالهم في التحرز عن الضرر
اتم مما اذا لم يكن لهم رئيس [illegible] قاهر يامر بالطاعات وينهى عن المنكرات ويدفع
الظلم عن [illegible] عليهم [illegible] في ظهور [illegible] الفسوق والعصيان وشاع
الفتنة [illegible] فثبت ان نصب الامام يدفع ضررا لا يندفع الا به واما الكبرى فلان دفع الضرر عن النفس
لا كلام واجب اجماعا للانبياء واتفاق العقلاء وما يدفع ضررا لا يندفع الا به فهو واجب لان ما لا يتم الواجب
الا به فهو واجب مثل [illegible] وهذا الدليل [illegible] عقلية [illegible] الحسن والقبح وكبراه او دفع [illegible] صغيرة [illegible] والاول

والاول ان [illegible] فيه على قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان قيل [illegible] ايضا
[illegible] على طاعته [illegible] بالجناب [illegible] الدفع
والعقوبة [illegible] فيتعين [illegible] الاحتمالات التي ذكرتم وان كانت جائزة [illegible]
مرجوحة فلا تكون [illegible] الا احتمال [illegible] نصب الامام [illegible] مفاسد [illegible] تترتب عليها بالعقاب
من عدم نصب الامام [illegible] قليلة [illegible] الشر القليل [illegible] شر كثير واما الثاني [illegible] عدم وجوب
على الله تعالى فلما بينا انه لا يجب على الله شيء [illegible] نصب الامام
واجب علينا سمعا لا على الله تعالى   احتجت الامامية على ان نصب الامام واجب على الله تعالى بان نصب الامام
لطف وكل ما هو لطف واجب على الله تعالى اما ان نصب الامام لطف فلانه اذا كان للناس امام كان حال المكلفين اقرب الى الطاعة
والاحتراز عن المعاصي اقرب مما اذا لم يوجد الامام فان العقلاء [illegible] بالضرورة انه اذا كان لهم رئيس [illegible] يمنعهم عن
[illegible] ويزجرهم عن المعاصي ويحثهم على الطاعات كانوا الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد واما ان
اللطف على الله واجب فلان اللطف [illegible] التكليف [illegible] واجب [illegible] التكليف [illegible]
[illegible] التكليف [illegible] اللطف [illegible] فان [illegible] كلف العبيد بالطاعات والاجتناب عن المعاصي
وعلم انه لا يقدم على ذلك الا اذا نصب اماما فان لم ينصب اماما كان [illegible]
[illegible] فعل الحكيم [illegible]
[illegible] اللطف [illegible] نصب الامام [illegible] اللطف [illegible] نصب الامام [illegible]
[illegible] ان يكون نصب الامام [illegible] لطف لكن لا نم ان
اللطف واجب على الله تعالى [illegible] على الله تعالى [illegible] انه لا يجب على الله شيء [illegible]
وبعد تسليم [illegible] اللطف [illegible] انما يحصل بوجود امام ظاهر [illegible] ثوابه ويخشى عقابه
لا تقولون بوجوب نصب مثل هذا الامام وكيف يكون نصب الامام لطفا ولم يتمكن من عهد النبوة الى [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] القبيح [illegible]
المبحث الثاني في صفات الائمة [illegible] ان يكون الامام مجتهدا في اصول الدين وفروعه [illegible]

الشكوك

من امرا (؟) ولا يرجع الى الاصولية وحل الشكوك والشبه والتمكن من المعرفة بالوقائع واستنباط الاحكام في كل حادثة لانه يجب ان يكون الامام ذا رأي وتدبير يدبر امر الحرب والسلم والمصالح وساير الامور السياسية بان يستبد في ذلك بتدبير
مستقل ويرجح في موضع يستدعي الترجيح والنظر قال الله تعالى في الجهاد اشداء على الكفار رحماء بينهم الثالث
ان يكون شجاعا قوي القلب لا يجبن عن القيام بالحرب ولا يضعف قلبه عن اقامة الحدود ولا يتهور بالقاء النفوس
في التهلكة وجميع ما ذكروا في الصفات الثلث وقالوا اذا لم يكن الامام متصفا بالصفات الثلث لم يكن جامعا
موصوفا بها الرابع ان يكون الامام عدلا لانه متصرف في رقاب الناس واموالهم وابضاعهم فلو لم يكن
عدلا لا يؤمن تعديه وصرف اموال الناس في شهواته وتضييع حقوق المسلمين وبعضهم يشترط في الخامس
وصحيح ان يكون مسلما لانه العقل الساكن البلوغ لان الصبي والمجنون ليس لهما الولاية على انفسهما فكيف
تصور ولايتهما على كافة الناس ولان المجنون والصبي غير متصفين بالصفات المعتبرة في الامامة ولان الصبي [illegible]
السادس الحرية لان العبد [illegible] لا يكون الا لنساء [illegible] عقل ودين ولا بد ان
يكون كامل العقل والدين السابع الحرية لان العبد مشغول بخدمة السيد والامام يجب
ان يكون مطاعا [illegible] ويجب ان يتفرغ لمصالح الناس الثامن ان
يكون الامام قرشيا خلافا للخوارج وجمع من المعتزلة لنا قوله عليه السلام الائمة من قريش والائمة جمع معرف باللام
فيفيد العموم فان قلت [illegible] العموم [illegible] وقوله عليه السلام الولاة من قريش
والتقييد [illegible] ولا يشترط [illegible] ولا يشترط ان يكون الامام هاشميا خلافا للشيعة
ولا اثنا عشرية من الامامية فانهم يشترطون العصمة [illegible] صحة امامة ابي بكر والامة اجمعوا
على كون ابي بكر [illegible] ولا يجب عصمته لانه غير معصوم فلا يكون العصمة شرطا في الامام [illegible]
الامامة ولا يلزم بطلان العصمة [illegible] واستدلوا على اشتراط العصمة في الامام بوجوه ثلثة الاول
انه وجب [illegible] الامام لا [illegible] الامام اعلم [illegible] بالتعليم والتعليم
الواجبات العقلية وتقريب الخلق الى الطاعات كما هو مذهب [illegible] ولكان الامام معصوما
بحصول الوثوق بقوله وفعله [illegible] الامام يجوز الخطاء عليهم فلو لم يكن الامام واجب العصمة

لعدم الخطاء عليه يحتاج الامام الى امام آخر ويتسلسل او ينتهي الى الامام [illegible]
قال [illegible] لاجتناب الظالمين [illegible] فان عهد الامامة لا ينال الظالمين فلا يجعل الامام غير
المعصوم مذنب والمذنب ظالم [illegible] اما الجواب عن الاول فانه لا يمنع [illegible] الاول فلا نسلم ان الاحتياج الى
الامام في التعريف [illegible] الامام [illegible] يلزم وجوب عصمة الامام [illegible] ان يكون [illegible]
وما الثاني فبان [illegible] لا يجوز الخطاء على الامام [illegible] امام آخر [illegible] الامامة ابي بكر [illegible]
الخطاء عليه ولم يحتج الى امام آخر [illegible] شرط الامام [illegible]
[illegible] لا يكون معصوما [illegible] العدالة
من كونه غير ظالم [illegible] ان يكون عدلا الثالث المبحث الثالث فيما يحصل
الامامة [illegible] اهل السنة [illegible] الامامة [illegible]
[illegible] الخلاف فيما اذا بايعت الامة [illegible] الامام وفيما اذا [illegible] الامامة [illegible]
على [illegible] الاسلام [illegible] اهل السنة والجماعة والمعتزلة [illegible]
[illegible] الامام [illegible] الامام [illegible]
وقال [illegible] في الامامة [illegible]
ثبوت الامامة ببيعة الامة [illegible]
[illegible] الا بالتنصيص [illegible] الامام [illegible]
[illegible] في اثبات الامامة [illegible]
[illegible] على [illegible] التفرقة
[illegible] ان اثبات الامامة بالبيعة قد يفضي الى الفتنة لاختلاف [illegible]
[illegible] الثالث ان منصب القضاء لا يجعل الا ببيعة
[illegible] الامامة [illegible] الرابع الامام [illegible]
خلافة [illegible] ذلك [illegible]

٢١٩

... [illegible] بعد ... الا من بعد [illegible] عليه والكلام ... من المفترضات [illegible]

وعن الثاني بانا [illegible] الصحابة [illegible] [illegible] ... التجارب [illegible]

[illegible] رسول الله صلعم [illegible] الصحابة [illegible] سعد بن عبادة

وعن الثالث [illegible] منصب القضاء الاكبر [illegible] [illegible]

[illegible] عن الامام فانه [illegible] منصب القضاء [illegible] اهل [illegible]

وعن الرابع بانه يسلم ان نيابة الله او رسوله لا تثبت الا باذن الله تعالى او اذن رسوله صلعم ولكن لا يجوز ان

يكون اختيار [illegible] [illegible] [illegible] للامامة [illegible] [illegible] للامامة امارة

نايبا عنه تعالى والرسول عم ودليلا على انه امام نايب عنه تعالى والرسول [illegible] الرابع [illegible]

[illegible] الامام الحق بعد النبي صلعم ابو بكر رضي الله عنه وقالت الشيعة [illegible] جمهور [illegible] وزعموا ان

الحق بعد النبي صلعم علي رضي الله عنه [illegible] الامام الحق بعد النبي صلعم ابو بكر [illegible]

قوله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن

لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم امنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك

فاولئك هم الفاسقون وعد الله سبحانه [illegible] بانه يستخلفهم في الارض ويمكن لهم [illegible]

[illegible] دون [illegible] [illegible] ويزيد ومروان [illegible]

[illegible] الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلي [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] خلافة معاوية ويزيد ومروان

[illegible] معاوية ويزيد ومروان لم يكونوا من الذين امنوا وعملوا الصالحات

[illegible] دون [illegible] ابا بكر [illegible] الخلفاء الثلاثة [illegible] الامام

[illegible] ابو بكر [illegible] قوله تعالى قل للمخلفين من الاعراب ستدعون الى قوم اولي باس شديد تقاتلونهم

او يسلمون فان تطيعوا يؤتكم الله اجرا حسنا وان تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذابا اليما

[illegible] [illegible] المخلفون [illegible] ذرونا

٢٢٠

ذرونا نتبعكم يريدون ان يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل [illegible] لن تتبعونا [illegible]

فلا يجوز ان يدعوهم الى قوم اولي باس شديد [illegible] [illegible] [illegible]

تقاتلونهم او يسلمون [illegible] الكفار ايام خلافته [illegible] [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] فان تطيعوا يؤتكم الله اجرا حسنا [illegible] خلافته صحيحة [illegible]

الامام الحق بعد النبي صلعم ابو بكر [illegible] الخلافة [illegible]

بالنقل الصحيح وما [illegible] خلافة [illegible]

خلافة ابي بكر [illegible] خلافة [illegible]

الخلافة بعدي ثلثون سنة ثم تصير ملكا عضوضا [illegible] خلافة [illegible]

وخلافة علي [illegible] [illegible] [illegible]

اجمعوا على ان الامامة [illegible] ابو بكر وعلي والعباس [illegible] امامة علي والعباس [illegible]

[illegible] الاجماع على امامة [illegible] [illegible]

والعباس [illegible] ابا بكر [illegible] [illegible]

علي والعباس [illegible] [illegible]

[illegible] الامام الحق بعد النبي عم ابو بكر [illegible] علي [illegible]

[illegible] وكانت فاطمة الزهراء [illegible]

[illegible] [illegible] الحسن والحسين والعباس مع علي

والعباس مع علي [illegible] [illegible] ابا بكر [illegible]

[illegible] ابو بكر وابو سفيان [illegible]

[illegible] [illegible] ابو سفيان

[illegible] ابو بكر [illegible] الخلافة فانهم طلبوا الامامة قالوا

امير [illegible]

وأمر بينكم وكان أبو بكر متبجحا [illegible] عليهم [illegible] لا أعوان فعلم أن بعض علي لا أبي بكر إنما كانت عن
لأنه كان معقودا على الغوائب [illegible] وأقرب الناس إلى [illegible] أحق أصحابه علي
على من حضر ذكره [illegible] الأول قوله تعالى إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون
وهم الكفر [illegible] الاحتجاج به أن لفظ الولي [illegible] يراد به الأولى والأحق بالتصرف [illegible] ذكر [illegible]
وعرف الاستعمال [illegible] المتصرف [illegible] الأولى بالتصرف وأما [illegible]
بغير [illegible] فإنه يراد به الأولى بالتصرف وأما [illegible] تعالى [illegible]
أراد الأولى بالتصرف [illegible] ومنه [illegible] والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض [illegible]
بعض [illegible] ولم يذكر [illegible] للولي بمعنى [illegible] يراد به الناصر [illegible] الأولى بالتصرف
لا [illegible] لعدم اختصاص النصرة [illegible] لأن الولاية [illegible] عامة [illegible] المؤمنين [illegible]
والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض [illegible] لأنه [illegible] المؤمنين [illegible]
المؤمنين [illegible] فيكون [illegible] المذكورين [illegible] خاصة [illegible]
[illegible] الأولى بالتصرف [illegible] الأولى بالتصرف [illegible]
من حيث كان [illegible] على [illegible] المفسرون [illegible] وأن [illegible] على [illegible]
لأنه كان [illegible] الإمام [illegible] النصرة [illegible]
من [illegible] مولاه فعلي مولاه [illegible] يراد به الأولى [illegible] الناصر
[illegible] المتصرف [illegible] الأولى [illegible]
[illegible] المفسرون [illegible] بالمرافقة [illegible]
على ما قاله المفسرون وأما السنة [illegible] الإمام [illegible]
بالمولى [illegible] الأولى بالتصرف [illegible] الكتاب والسنة [illegible]
ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم أراد به الناصر [illegible]
من [illegible] ومعناه [illegible] المتصرف [illegible]

وأما [illegible] بطلها [illegible] لا [illegible] جزاك الله خيرا [illegible]
[illegible] الأولى [illegible] الأمر [illegible]
[illegible] عن ذكر [illegible] فضيل
من [illegible] لا [illegible] عمه
وإذا عرفت [illegible] لفظ المولى أما أن يكون [illegible] الأولى [illegible] فإن كان الأولى [illegible] الحمل عليه دون غيره
على [illegible] وإن كان [illegible] الحمل عليه [illegible] اللفظ [illegible]
عليه [illegible] اللفظ [illegible] الحمل عليه [illegible]
[illegible] الأولى [illegible]
[illegible] لفظ المولى [illegible] الأولى [illegible] لا [illegible]
وأما [illegible] الناصر [illegible] والمؤمنون والمؤمنات بعضهم
بعض [illegible] لفظ المولى [illegible] الأولى [illegible]
على [illegible] أولى بكم من أنفسكم [illegible] وأن [illegible]
من [illegible] لفظ الأولى [illegible]
[illegible] والمولى [illegible]
[illegible] من كنت مولاه فعلي مولاه [illegible] الأولى [illegible]
وذلك [illegible] الإمام [illegible] أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي
بعدي [illegible] هارون من موسى [illegible]
[illegible] بمنزلة [illegible]
[illegible]
وأنه [illegible] فإن [illegible]
[illegible] عليه [illegible]

٢٢٣

[illegible]

٢٢٤

... اللهم ائتني باحب خلقك اليك ياكل معي ... [illegible]

[illegible]

عن
الوجه السادس

قال وجه السادس الجواب عن الوجه السادس ان ما ذكره من الفضائل في حق علي رضي الله عنه معارض بمثلها في فضائل ابي بكر والدليل على افضلية ابي بكر رضي الله عنه الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى فان المراد بالاتقى ههنا اما ابو بكر او علي باتفاق المفسرين [illegible]

[illegible]

[illegible]

الراحا

... ان يكون ... فيكون ابو بكر هو الاتقى وكل من كان اتقى كان اكرم لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم

وكل من كان اكرم عند الله كان افضل ... ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين

على رجل افضل من ابي بكر ... ليس احد افضل من ابي بكر ... على افضل من ابي بكر ...

افضل من ابي بكر واما ان يكون مساويا لابي بكر في الفضل او يكون ابو بكر افضل من علي ...

... ابي بكر وعمر ... ما خلا النبيين والمرسلين ... ابو بكر

... مع انها افضل ... وقد ذكر ابو بكر ...

كذب ... [illegible]

... بعد النبي ابو بكر ثم عمر ... [illegible]

... تعظيم جميع اصحاب النبي ... [illegible]

[illegible]

حتى كان كذلك لانه نشأ في تربية النبي صلى الله عليه وسلم ... ان كان المراد ... وما لاحد عنده من نعمة تجزى ...

[illegible]

5

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود ❁ واخترع ما بين الاشياء بمقتضى الوجود ❁
وانشاء بقدرته انواع العلوم ❁ وافاض بحكمته حركات الافلاك ❁
والعقول بذوات الانفس القدسية ❁ المنزهة عن الكدورات البشرية ❁
فصلوة على محمد صاحب الايات المعجزات ❁ وعلى آله التابعين بالحجج والبينات ❁

وقد تم

قد وقع الفراغ من مطالعة هذا الكتاب ❁ بعون الله الملك الوهاب ❁ في النهار يوم الاربعاء من شهر ذي الحجة ❁
في سنة الف وتسع مائة من الهجرة النبوية ❁ ... الكرام ❁ وازار السلطنة ... ❁
مسكن صاحب ... ❁ ابن مسكن ... ❁ الموصوف باللطف والاحسان ❁
... في خدمة مولانا عبد الفتاح الشرواني ❁
المفيد للعلم الرباني ❁ وانا عبيد الله احقر الخلق جرما ❁ واعظمهم جرما ❁ محمد بن ... ❁
... الحمد لله على التمام والصلوة على رسوله محمد ... الى يوم القيام ❁ وعلى آله
واصحابه الكرام ❁ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى اهل بيته وذريته
واقربائه ... ❁ وصل على جميع الانبياء والمرسلين ❁ وعلى ملائكتك المقربين ❁ وعلى جميع
عبادك الصالحين ❁ من الآن الى يوم الدين ❁ آمين ❁ والحمد لله اولا واخرا ❁ والشكر
والشكر من فضائلك ❁

[illegible]